

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

عين على الأقصى

تقرير توثيقي

يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى
والتفاعل معه
ما بين 2020/8/1 و 2021/8/1

تصدره مؤسسة القدس الدّولية
في الذكرى السنوية لإحراق المسجد الأقصى
التقرير الخامس عشر

عينٌ علَى الأقصَى

التقرير الخامس عشر

المشاركون في إعداد التقرير

(وفق ترتيب الفصول)

زياد ابحيص

هشام يعقوب

علي إبراهيم

ربيع الدنان

مراجعة وتحرير

هشام يعقوب

إصدار قسم الأبحاث والمعلومات



مؤسسة القدس الدولية

آب/أغسطس 2021

المحتويات



مقدمة التقرير

ربما يمكننا القولُ إنَّ التطوراتِ والمواقفَ التي وثّقَها وحلَّلَها هذا التقريرُ الخامسَ عشرَ، ضمن سلسلةِ تقارير "عين على الأقصى"، تشكلُ بمجموعِها أوضحَ صورةٍ تمايزَت فيها الأجنداتُ، وتموضعَت فيها الأطرافُ كلٌّ حسب خياراتِه. أفرز هذا التقريرُ الخريطةَ الآتيةَ:

- احتلالٌ مأزومٌ على المستوى الداخلي السياسيّ والاجتماعيّ، ولكنّه يجنح نحو مزيد من التطرّف، والاقتراب أكثر من فكرة "المعبد"، وقد تُوِّجَ هذا الجنوح بوصولِ المستوطن المتطرّف نفتالي بينيت إلى رئاسةِ الحكومة الإسرائيلية، وهو من أكثر الشخصيات السياسية الداعمة لفكرة "المعبد" علنًا. وهذا الاحتلال بمنظماته المتطرفة عازمٌ على تحطيم "الوضع القائم" في الأقصى، وتجاوزِ كل الخطوط الحمراء التي كانت تمنعه من ذلك. وقد وثّق هذا التقرير تقدمه على صعيد فرض الصلوات العلنية اليهودية داخل الأقصى، وتحكمه شبه الكامل بشؤون المسجد الإدارية والفنية والأمنية.
- أنظمةٌ عربيةٌ تخندقت في حضنِ الاحتلالِ الذي ترى فيه ظهيرًا ضدّ قوى إقليمية معينة، ومصدرًا للتكنولوجيا والسلاح، وسببًا لإرضاء سيدِ البيت الأبيض، وداعمًا في وجه أي حراكٍ شعبيّ يهزّ الكراسي تحتها. وقد تجاوزت هذه الأنظمة حدَّ التطبيع مع الاحتلال، وسعت إلى تحقيق اندماج كاملٍ معه، بما يعني أنها تبنت رؤاه وروايته، وقبلت أنْ تكون أداة وظيفية يسخرها الاحتلال لتحقيق ما عجز عن تحقيقه هو مباشرة. وقد بلغت بعض أنظمة التطبيع حدّ الاستعداد للمشاركة في تمويل مشاريع تهويدية في قلب القدس، والإسهام في تسريب عقارات المقدسيين للاحتلال.
- شعب فلسطينيٌّ شهرَ "سيفَ القدس" في وجه "حارس الأسوار" دفاعًا عن القدس والأقصى، وفاجأ الاحتلال بمبادرةِ مقاومتِه، وبسالتها، وشجاعتها، ونجح في فرض معادلة غزة – القدس على الاحتلال، وتوحّد في ساحةِ المعركةِ، وأبدع في التصدي للاحتلال في كل أماكن وجوده، فكان بحقٍّ عينًا على الأقصى، تسهر من أجل حمايته، وتضحي من أجله.

هذه أبرز الأطراف التي جدّدت أو طورت في تموضعها في ميدان الصراعِ، وبقيت الأطراف الأخرى الدولية والإقليمية والفلسطينية في مكانها إجمالًا، باستثناء انحراف أمريكيٍّ خطيرٍ قاده الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب تحت عنوان "صفقة القرن" واتفاقيات "أبراهام" التطبيعية، بهدف تصفية القضية الفلسطينية، ولكنه مضى مهانًا من البيت الأبيض، وبقيت القدس لا يهزها قرار اعترافه بها عاصمة للاحتلال. وحاولت السلطة الفلسطينية كذلك أنْ تغيِّر مكانها ولو ظاهريًّا، فأعلنت وقف علاقاتها مع الاحتلال، ولكنها سرعان ما عادت إلى المكان الذي أنشئت من أجله، وأعادت علاقاتها مع الاحتلال، وواصلت تأدية دورها في خدمته.

لقد توقف هذا التقرير عند مخططات الاحتلال التي تستهدف الأقصى، واستعرض مواقف الأطراف المختلفة، وقد تبدو هذه المخططات والمواقف شبيهة بما كان في السنوات السابقة، ولكنَّ الحدثَ الأبرز في هذا التقرير، والذي لا يشبه ما سبق هو معركة "سيف القدس"، هذه المعركة التي علّمت الأمة العربية والإسلامية كيف يكون الدفاع الحقيقي عن الأقصى، واختصرت عشرات التوصيات للجهات الفاعلة، وقالت لنا جميعًا: هذا هو الطريق إلى الأقصى.

هشام يعقوب

رئيس قسم الأبحاث والمعلومات

في مؤسسة القدس الدوليّة

عين على الأقصى - الخامس عشر

تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه ما بين 2020/8/1 و2021/8/1

ملخص تنفيذي

تصدر مؤسسة القدس الدولية منذ عام 2005 تقريرًا دوريًّا يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى وتطور خطوات الاحتلال الإسرائيلي تجاهه. ويعدّ هذا التقرير الخامس عشر في هذه السلسلة وهو يوثّق الاعتداءات على الأقصى ما بين 2020/8/1 و2021/8/1. ويحاول التقرير تناول مشروع تهويد المسجد بمقاربة شاملة تناقشه من أربعة جوانب ويختم بالتوصيات:

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى على المستويات السياسية والدينية والأمنية والقانونية.

ثانيًا: مناقشة تفصيلية لكل مشاريع التهويد وأعمال الحفر والإنشاءات والمصادرة تحت المسجد وفي محيطه تبيّن مسارها وتطورها على مدار السنة التي يغطيها التقرير، بالإضافة إلى الكشف عن تفاصيلها ومراميها استنادًا إلى أحدث ما يتوافر من المعلومات التي تظهر سعي الاحتلال إلى تأسيس مدينة يهودية تحت المسجد وفي محيطه يكون هو في مركزها ويخلق بنية تحتية متكاملة للوجود اليهودي في المسجد ومحيطه.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي البشري والفعلي داخل المسجد الأقصى، ومحاولات التدخل في إدارته عبر رصد اقتحامات الشخصيات الرسمية والمتطرفين اليهود والأجهزة الأمنية واستقراء مسارات كل منها ومآلاتها، وتبيان معالم تكامل الأدوار بين هذه الأطراف المتفقة على تحقيق الهدف ذاته ألا وهو تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود في أقرب فرصة ممكنة، وفرض السيادة الإسرائيلية على المسجد. ويرصد التقرير كذلك المنع الدائم لترميم مرافق المسجد خلال مدة الرصد، والتقييد المستمر لحركة موظفي الأوقاف الذين يشكلون العصب التنفيذي لهذه الدائرة ومنعها من أداء مهامها تمهيدًا لنزع الحصرية الإسلامية عن المسجد لمصلحة سلطة الآثار الإسرائيلية. علاوة على ذلك، يعرض التقرير التحكم في الدخول إلى المسجد ومحاولة الاحتلال تغيير قواعد السيطرة على أبوابه بالإضافة إلى تقييد حركة المصلين وفق مناطق وجودهم، وأعمارهم.

رابعًا: رصد ردود فعل أهم الأطراف المعنية بأوضاع المسجد الأقصى وتفاعلها معه.

خامسًا: التوصيات

الفصل الأول:
تطوّر فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

مضت فكرة المعبد في مسار صعودٍ سياسي على مدى أربعة عقودٍ من الزمن بدأت مع مائير كاهانا عام 1984 وهي ما تزال تتواصل حتى يومنا هذا. على مدى تلك السنوات أخذ هذا الصعود أولاً شكل ترخيص الهيئات والجمعيات، ثم فرضَ حضور كتلة نيابية لجماعات المعبد بدءاً من 2002، تمكنت من التحول إلى حضور حكومي في 2013، ثم لتصل إلى تصدير رئيس وزراء كان شريكاً مباشراً لتلك الجماعات في 2021. كان هذا الصعود السياسي مترافقاً مع سعي قانوني لتغيير تفسير قانون حماية الأماكن المقدسة عبر المحاكم، وللتأثير على شرطة الاحتلال ومرجعيتها السياسية لفرض تغيير في الحضور اليهودي في الأقصى، وديني لمواجهة الفتوى التقليدية التي تحظر على اليهود دخول الأقصى نتيجة اعتبارات الطهارة وانتظار الإشارة الإلهية بمجيء المخلص.

على مدى عقدَي نفوذها السياسي المباشر بلورت جماعات المعبد ثلاث أجندات مرحلية: التقسيم الزماني وقد بقي عند حدودٍ معينة بعد أن اصطدم بالحراك الشعبي المقدسي في 2014، ثم بهبة السكاكين في 2015 وأخيراً بهبة باب الأسباط في 2017، فقفزت جماعات المعبد إلى الأمام معتمدة على تأييد أمريكي وظرفٍ إقليمي رأته مواتياً فمضت إلى التقسيم المكاني محاولة اقتطاع باب الرحمة، فاصطدمت المحاولة بهبة باب الرحمة في 2019، وبإرادة شعبية تحميه من معاودة الإغلاق الذي ما يزال التعويل الصهيوني عليه قائماً، فانتقلت بحلول شهر آب/أغسطس 2019 إلى أجندة فرض العبادات التوراتية في الأقصى، أو ما يمكن تسميته بالتأسيس المعنوي للمعبد، وهي الأجندة التي اصطدمت بإرادة شعبية أفشلت أحد أبرز محطاتها في 10-5-2021 في اقتحام 28 رمضان، لتنطلق من هناك

> على مدى عقدَي نفوذها السياسي المباشر بلورت جماعات المعبد ثلاث أجندات مرحلية: التقسيم الزماني، والتقسيم المكاني، والتأسيس المعنوي للمعبد عبر أداء الطقوس التوراتية.

معركة سيف القدس التي استمرت 13 يوماً، وليضطر الاحتلال لإبقاء الأقصى مغلقاً في وجه الاقتحامات مدة 19 يوماً من يوم 5-5 وحتى يوم 23-5-2021، وهي الفترة الأطول لإغلاقه أمام الاقتحامات الصهيونية منذ فتح بابها عام 2003.

رصد التقرير في نسخته الخامسة عشرة صعود أجندة المعبد ومحاولات التقدم في الأجندات الثلاث عبر أربع مستوياتٍ أساسية يتابعها في كل عام: السياسي والأمني والقانوني والديني:

المستوى السياسي:

على المستوى السياسي شهدت فترة الرصد الانتخابات الرابعة في فترة الأزمة السياسية الصهيونية المستمرة منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، ونظمت تلك الانتخابات في يوم 23-3-2021 وكانت نتيجتها غير حاسمة هي الأخرى، ما أبقى الحكومة السابقة في حالة تسيير الأعمال حتى تشكل الحكومة الائتلافية الجديدة في 2-6-2021. وقد أفرزت تلك الانتخابات كتلة من 23 مقعداً في الكنيست لجماعات المعبد، وهي مقاربة لما كانت عليه في جولتي الانتخابات السابقتين، إذ كانت بعد انتخابات 9-2019 مؤلفة من 23 مقعداً، وعقب جولة 3-2020 مؤلفة من 21 مقعداً، في حين أنها كانت مؤلفة من 17 مقعداً في انتخابات 2019 التي أفرزت آخر حكومة مستقرة لنتنياهو.

أفرزت الانتخابات الصهيونية في 23-3-2021 كتلةً من 23 مقعداً في الكنيست لجماعات المعبد، وخمسة مواقع حكومية هي رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية والإسكان والشؤون الدينية وشؤون القدس.

على مستوى الحكومة حظيت هذه الكتلة بـ 5 مواقع هي رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية والإسكان والشؤون الدينية وشؤون القدس، وإذا كان بنيامين نتنياهو متعاطفاً مع تلك الجماعات وراعياً لصعودها، فإن نفتالي بينيت هو حليف تلك الجماعات الذي شق طريقه السياسي بالاعتماد عليها، ورغم أن تلك الجماعات ما تزال تعطي ولاءها لنتنياهو في الغالب وتعتبر ما فعله بينيت "خيانة لليمين"، فإنها أقدر على ابتزاز بينيت الذي أثبتت التجارب أن رصيده من دونها لا يسمح له بتجاوز العتبة الانتخابية.

على مستوى النوع فإن الحضور السياسي الحالي لجماعات المعبد يحمل عدة ميزاتٍ استثنائية:

1. أنها لأول مرة في تاريخ صعودها باتت موزعة بين أربعة أحزاب: هي الليكود (13 مقعداً)، الصهيونية الدينية (6 مقاعد)، ويمينا (3 مقاعد) وأمل جديد (مقعد واحد).
2. أنها باتت -ولأول مرة في تاريخ نفوذها السياسي كذلك- موزعة بين الحكم والمعارضة، إذ لها 19 مقعداً في المعارضة وأربع مقاعد في أحزاب الائتلاف، يضاف لها 4 من الوزراء الذين استقالوا مؤقتاً من الكنيست لإفساح المجال لزملائهم في أحزابهم بموجب ما يعرف بـ"القانون النرويجي". هذا التوزيع بات يعطيها مرونة وتكاملاً في التأثير بين استخدام النفوذ الحكومي، ورفع الصوت في معارضته لرفع سقفه.
3. أنها تبلغ ذروة نفوذها عبر رئيس وزراء واقع تحت تأثيرها في حكومة تعتمد على أحزاب المركز، ويشكل الحضور اليميني فيها غطاءً محدوداً لكنه ضروري لمواجهة نتنياهو، وهو ما قد يجعل هذه الحكومة متأرجحة بين علو سقفها ضد الأقصى ومحدودية الدعم لهذه الأجندة، وربما تكون المواجهة القادمة في الأقصى عنوان تفكك هذا الائتلاف الهش.

على مستوى الأجندة السياسية بقي التأسيس المعنوي للمعبد عبر فرض الطقوس التوراتية العلنية الأجندة المركزية المحمولة منذ عام 2019، وقد واصلت جماعات المعبد محاولة فرضها عبر مختلف الأعياد بدءاً من رأس السنة العبرية في 19-9-2020 حيث دعت جماعات المعبد لإعلان بداية العام من الأقصى بنفخ البوق فيه، لكن الإغلاق الصارم الذي فرضته الحكومة الصهيونية لمواجهة وباء كورونا جاء بعكس ما اشتهت تلك الجماعات.

التأسيس المعنوي للمعبد عبر فرض الطقوس التوراتية العلنية كان الأجندة المركزية التي حاول الاحتلال فرضها في الأقصى طوال العام الماضي.

حاولت تلك الجماعات التعويض في موسم الأعياد التالي في عيد الأنوار، فكتب "منتدى المعبد" في حزب الليكود الحاكم رسالة لنتنياهو في 14-12-2020 طالبه فيها بإشعال شمعدان الأنوار في الأقصى، وقد جاء عيد الفصح العبري في 1-4-2021 ليتزامن مع الرفع التدريجي لقيود مكافحة كورونا، فاقتحم قادة تلك الجماعات الأقصى وأدوا الطقوس العلنية الجماعية، واحتفلوا بذلك عبر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي معتبرين أن تغييراً كبيراً قد حصل بـ"صمت الشرطة والأوقاف" عن تلك الصلوات.

بدأت تلك الجماعات التحضير لذروة استعراض هذه الطقوس في اقتحام 5-10-2021 الذي كان سيتزامن مع 28 رمضان، وعقدت له مؤتمراً تحضيرياً في 4-4-2021، ونسقت لتنفيذه مع حكومة الاحتلال والشرطة، واستنفرت كل نفوذها لفرضه مستحضرة تجربة اقتحام 28 رمضان في 2019 الذي كان أول اقتحامات هذا التناظر العبري-الهجري؛ وهذا ما يفسر ذلك التصميم الصهيوني على فرض الاقتحام، وعملت الشرطة على ضرب الحضور البشري الكثيف بدءاً من مساء الجمعة 26 رمضان، ثم في 27 رمضان، بهجوم مئات من عناصرها بقنابل الصوت والغاز والرصاص المعدني المغلف بالمطاط على المصلين العزل؛ لكنها لقيت في صباح يوم 28 رمضان ما لم تكن تحتسب من شباب مستعد للمواجهة، لتنطلق معركة سيف القدس من تلك الملحمة.

لقد كانت أجندة فرض الطقوس التوراتية في الأقصى هي عنوان الانفجار في 10-5-2021، لكنها لا تزال الأولوية الأولى للمحتل رغم ذلك كما ظهر جلياً في اقتحام يوم التروية 18-7-2021، حيث أدى المقتحمون الطقوس العلنية الجماعية بقيادة الحاخامات ورعاية شرطة الاحتلال، وقد سجل رئيس الوزراء الجديد نفتالي بينيت في ذلك اليوم أول تصريح يوضح هذه النية على مستوى رئاسة الوزراء مساء ذلك اليوم حين شكر شرطة الاحتلال على "تمكين اليهود من أداء طقوسهم بحرية في جبل المعبد"، وهو ما يجعل أجندة فرض الطقوس التوراتية في الأقصى مرشحة لأن تكون عنوان مواجهة قريبة قادمة.

لقد كان التناظر العبري الهجري بين أواخر رمضان وذكرى احتلال القدس العبرية، وبين ذكرى خراب المعبد ويوم الأضحى مفتاح تحديد مواعيد المواجهة على مدى السنوات الثلاثة الماضية، واليوم إذ تتبدل الرزنامة العبرية في السنة السبتية العبرية المقبلة، فإن تناظراً أشد حدةً سينشأ ما بين عيد الفصح العبري بأيامه السبعة والنصف الثاني من رمضان وعلى مدى سنتين قادمتين ما بين 2022-2023، وكذلك التناظر بين رأس السنة العبرية والمولد النبوي.

كان التناظر العبري–الهجري مفتاح تحديد مواعيد المواجهة على مدى السنوات الثلاثة الماضية، اليوم إذ تتبدل الرزنامة العبرية فإن تناظراً أشد حدةً سينشأ ما بين عيد الفصح العبري بأيامه السبعة والنصف الثاني من رمضان على مدى سنتين قادمتين ما بين 2022-2023.

أخيراً، كان اتفاق أبراهام الموقع في ساحة البيت الأبيض في 15-9-2020 أحد عناوين التهديد للأقصى، فالاتفاق الذي اختير له عنوان ديني كان تغيير تعريف الأقصى محتواه الديني الوحيد، إذ أنه اعترف بالأقصى باعتباره المسجد القبلي فقط، واعتبار ساحاته مفتوحة للعبادة لجميع الأديان، مع محاولة الإتيان بأعداد كبيرة من الزوار المسلمين لإضفاء المشروعية على هذا التعريف، وجاءت الاقتحامات الأمنية المحدودة للوفود الإماراتية لتقابل برفضٍ مقدسي وطردٍ لأصحابها، لم تفلح أمامه محاولات التنسيق الرباعية التي تحدثت عنها المصادر العبرية في 24-11-2020 وقالت إنها تمت مع الأردن والسلطة الفلسطينية لتسهيل دخول المقتحمين، ومع رحيل ترامب وهبات رمضان وسيف القدس اتضحت هشاشة هذا الاتفاق ومحدودية تأثيره، لكنه يبقى خطراً يمكن أن يُستدعى في المستقبل، لا بد من المبادرة إلى سدّ بابه تماماً.

المستوى الأمني:

شكلت المؤسسات الأمنية وبالذات شرطة الاحتلال وقواتها الخاصة المسماة "حرس الحدود" ووحدات القمع الخاصة الملحقة بها الأداة المركزية لمحاولات فرض التقسيم الزماني والمكاني وفرض الطقوس التوراتية في الأقصى، لكنه يصطدم في كل مرحلة بإرادة شعبية ماضية تجبره على التراجع.

خلال العام الماضي تركز العدوان الأمني على الأقصى في اتجاهات خمسة:

شكلت المؤسسات الامنية أداة الاحتلال المركزية في فرض أجنداته في الأقصى، وطوال العام الماضي عملت في خمسة اتجاهات: فرض الطقوس اليهودية بالقوة، وإعادة تعريف دور الأوقاف، وإعادة إغلاق مصلى باب الرحمة، وتوظيف إجراءات كورونا، وفرض تغييرات مباشرة في الوضع القائم.

1. **فرض الطقوس اليهودية بالقوة:** وذلك عبر قمع المصلين في رمضان حيث تسببت بأكثر من 200 إصابة بينها 16 إصابة خطيرة دائمة الأثر ما بين اقتلاع عين وكسرٍ في الجمجمة بإطلاق الرصاص المعدني المغلف بالمطاط على الرأس والرقبة من مسافة متر أو مترين.

2. **مواصلة إعادة تعريف دور الأوقاف الأردنية في الأقصى وفرض "السيادة الصهيونية" عليه:** كان التقرير السابق قد توصل إلى أن شرطة الاحتلال باتت تدفع دور الأوقاف ليتحول من إدارة الأقصى ليصبح "إدارة الحضور الإسلامي في الأقصى"، وقد واصلت شرطة الاحتلال مضيها في إعادة تعريف دور الأوقاف الأردنية على الأرض من خلال تركيب نظام سماعاتٍ موازٍ لسماعات الأوقاف في الأقصى في 6 و 9-9-2020، في مقابل قطع الأسلاك عن سماعات المآذن المطلة على ساحة البراق في الليلة الأولى من رمضان في 13-4-2021؛ وحاولت إعادة فرض إغلاق الأقصى على مجلس الأوقاف في 16-9-2020 وذلك تنفيذاً للإغلاق الذي أعلنته الحكومة الصهيونية في حينه، ثم واصلت التضييق المتواصل على الحراس وإبعادهم عن الأقصى، بل وانتقلت إلى سياسة التنكيل بالحراس ومحاسبتهم على دورهم في الأقصى كما حصل مع فادي عليان الذي هدمت قوات الاحتلال مبنىً له ولعائلته في العيسوية في 22-2-2021.

3. محاولة إعادة إغلاق مصلى باب الرحمة: وذلك بمواصلة مقايضة أعمال الترميم في كل أنحاء الأقصى بإعادة إغلاق مصلى باب الرحمة، وهي المقايضة التي كشفت مؤسسة القدس الدولية في 26-1-2021 أنها كانت السبب وراء منع طواقم الأوقاف من استئناف الترميمات الداخلية لقبة الصخرة، ومن خلال استمرار اعتقال وإبعاد المصلين الذين يتكرر وجودهم في المصلى أملاً في تفريغه.

4. توظيف إجراءات كورونا ضد المصلين والمرابطين: وذلك عبر تشديد إجراءات الحركة على المصلين واستخدام مخالفات الكمامات ضدهم، ما أدى إلى تفريغ الأقصى في شهر 3-2021 بينما كانت ساحة البراق تكتظ بآلاف المصلين اليهود؛ وتجربة نظام السماعات الموازي في وقت أذان الجمعة في يوم 19-2-2021 بحجة إعطاء إرشادات للتباعد الاجتماعي.

5. فرض تغييرات في الوضع القائم: والمقصود هنا ما تمارسه شرطة الاحتلال من خلال حضورها وإجراءاتها مباشرة، وشمل ذلك تمديد وقت الاقتحام الشتوي لنصف ساعة إضافية مطلع عام 2021، وفرض المناوبات الليلية للشرطيات الإسرائيليات داخل الأقصى وفي أماكن وظيفة الحراس التابعين للأوقاف، وإدخال سيارة صغيرة للشرطة إلى الأقصى تستخدمها لاستعراض حضورها الدائم في الأقصى.

المستوى القانوني:

منذ عام 2020 باتت الشرطة الصهيونية ترعى أداء الطقوس اليهودية في الأقصى، ما أنهى عملياً ظاهرة اعتقالها للمتطرفين الصهاينة الذين كانوا يؤدون الصلوات العلنية، وهو الاعتقال الذي كانت جماعات المعبد تستخدمه للذهاب إلى المحكمة وفرض التغييرات التدريجية في تفسير قانون حماية الأماكن المقدسة، وكانت القضية الوحيدة المسجلة خلال العام من جماعات المعبد في 22-7-2021 أمام محكمة الاحتلال "العليا" لإلزام الحكومة باستبدال الجسر الخشبي المؤدي إلى باب المغاربة، والذي يحتشد عليه أعضاء تلك الجماعات تمهيداً لاقتحامهم للأقصى، وهم يطالبون بجسر معدني أوسع مع تغيير في إجراءات الدخول إليه حتى لا يعود إغلاقه في وجههم ممكناً كما حصل في يوم 10-5-2021.

المستوى الديني:

بنت جماعات المعبد زخماً لفكرة تقديم قربان الفصح العبري في الأقصى بتقريب مكان القربان من الأقصى في كل عام.

تواصلت محاولات جماعات المعبد لخلخلة الموقف الديني التقليدي الذي يحظر دخول اليهود إلى المسجد الأقصى بسبب اعتبارات الطهارة وانتظاراً للإشارة الإلهية بمجيء المخلص، وقد حشدت أنصارها رموزهم الدينية لقيادة الاقتحامات والصلوات في أعياد العرش والفصح وذكرى احتلال القدس في استراتيجية جديدة لتوظيف المشروعية الدينية لحاخامات هذا التيار، كما فعل حاخام كريات أربع دوف ليئور وحاخام مدرسة صفد الدينية إيال يعقوبوفيتش والحاخام إلياهو ويبر رئيس مدرسة جبل المعبد الدينية وغيرهم، لحث أنصارهم على اقتحام الأقصى في يوم 28 رمضان، بالمقابل جددت الحاخامية الرسمية موقفها الرافض لدخول اليهود إلى الأقصى بسبب شرطَي الطهارة والإذن الإلهي لكن مع التأكيد على حق اليهود بالصلاة هناك إن أرادوا، وكذلك فعلت زعامات الحزبين الدينيين شاس ويهدوت هتوراه في 23-5-2021 عندما قرر نتنياهو إعادة فتح الباب أمام الاقتحامات اليهودية.

الخط الثاني المهم على المستوى الديني هو ذلك الزخم المستمر الذي تبنيه جماعات المعبد لفكرة تقديم قربان الفصح في الأقصى، حيث ذبحت ذلك القربان في عام 2015 في كريات موشيه غربي القدس، وعام 2016 في مستوطنة بيت أوروت على جبل الزيتون قبالة المسجد الأقصى المبارك، وفي عام 2017 في ساحة كنيس الخراب في الحي اليهودي في البلدة القديمة، وفي عام 2018 في القصور الأموية الملاصقة للأقصى من جهة الجنوب، وفي عام 2019 فوق سطح سوق اللحامين في البلدة القديمة مقابل الرواق الغربي للأقصى، وفي عام 2020 وجهوا رسالة مشتركة لنتنياهو وترامب لذبح القربان في الأقصى لكن الحكومة الصهيونية أجابت -ولأول مرة- بأن الظروف الصحية لا تسمح بذلك، ثم في 2021 وجهت رسالة مشتركة لنتنياهو من ثلاثة من مرجعياتهم، وضبطت شرطة الاحتلال مجموعة من نشطائهم يخططون لتهريب القربان إلى الأقصى لذبحه، وأمام إلحاح هذا المسعى وتزامن عيد الفصح القادم مع شهر رمضان المبارك فإن محاولة المضي بهذه الأجندة في الأقصى أو حتى في محيطه مرشحة لأن تصب الزيت على النار، ولأن تكون –إن حصلت- العنوان شبه الأكيد للمواجهة القادمة.

الفصل الثاني:
المشاريع التهويدية في المسجد الأقصى ومحيطه

طرح الاحتلال ثلاثة مشاريع ضخمة تستهدف قلب القدس وتسعى إلى تهويده ثقافيًا وعمرانيًا وديموغرافيًا. وركزت أذرع الاحتلال حفرياتها أسفل حائط البراق وأسفل ساحة البراق بهدف ربط شبكة أنفاق الحائط الغربي بالأنفاق والمباني الجديدة.

برزَ بوضوحٍ جنوحُ الاحتلالِ ومؤسساته وجمعياته الاستيطانية نحو المشاريع التهويدية التي تستهدف قلب القدس، والتي لها طابع تجاريٌّ وترفيهيٌّ وتنمويّ. وقد يكون هذا النوع من المشاريع مفضَّلًا لمسؤولي الاحتلال على المشاريع ذات الطابع الديني؛ كونها تتماشى أكثر مع مخطط 2050 التهويدي، وقادرة على درِّ المال، وجذب مستثمرين خاصة من دولِ التطبيعِ.

وفي مدة الرصد، واصل الاحتلال حفرياتِهِ حول الأقصى، وركّزَ على منطقتَي حائط البراق وساحة البراق، ليكمل مخطط سيطرته الكاملة على ما هو تحت الأرض في تلك المنطقة، بعدما سيطرَ عليها وأزال من فوق أرضها حارة المغاربة في حزيران/يونيو 1967.

وفي آب/أغسطس 2020 أعلنت "إدارة حائط البراق" الإسرائيلية عن إعادة افتتاح مواقع الأنفاق الموجودة تحت حائط البراق في سور الأقصى الغربي أمام اقتحامات المستوطنين و"السياح"، وذلك لأول مرة منذ 5 أشهر. وأوضحت إدارة الحائط التابعة لبلدية الاحتلال في القدس أنها قدمت في مدة الإغلاق خدماتها الإلكترونية لنحو 20 ألف شخص من أنحاء العالم، نفذوا جولات افتراضية عبر موقع إلكتروني داخل أنفاق المسجد الأقصى.

مشروع القطار الهوائي (التلفريك)

عقدت المحكمة العليا الإسرائيلية جلسة في 2020/6/29 لمناقشة قضية «التلفريك»، وطلبَت في 2020/7/26 من حكومة الاحتلال تقديم أدلة على أنّ هذا المشروع سيشجّع السياحة في المنطقة التي سيُبنَى فيها، وسيخفف من مشكلة الازدحام المروري، وحدَّدت موعدًا في 2020/9/6 لتلقّي الإجابات.

جاء موعد 2020/9/6، فدفعَت الحكومة الإسرائيلية والهيئات التي تمثلها بوثيقة من 81 صفحة بين يدَي المحكمة، مدّعيةً أنها تلبّي المطلوب من أدلة تدعم ادعاءَها أنّ مشروع "التلفريك" سيعزز السياحة، ولكنّ المحكمة منحت الحكومة وهيئاتها مهلة إضافية لتقديم أدلة مقنعة، وحدّدت موعدًا جديدًا في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2020 للاستماع للأدلة المنتظرَة من جديد؛ وفسحت المجال للمعترضين على وثيقة الحكومة للرد بحلول 2020/11/22.

ولكنَّ اللافت أنَّ «هيئة تطوير القدس» المشرفة على التخطيط للمشروع، غير مكترثة بالمسار القانونيّ للقضية، وغير مهتمّة بانتظار إصدار الحكم النهائي للمحكمة العليا في القضية، وكأنّها تسعى إلى فرضه أمرًا واقعًا أيًّا يكن الموقف القانونيّ؛ فقد عقدَت اجتماعها الأول مع مقدّمي العروض لبناء «التلفريك» في 2020/10/25 بحضور شركات كبيرة، مثل: شركة دانيا سيبوس، وشركة ديان ويوسي بارزاني، واتفقَ المشاركون في الاجتماع على عقد لقاء ثانٍ بعد أسبوعٍ من اللقاء الأول.

وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2020 حصلت «هيئة تطوير القدس»، المسؤولة عن تنفيذ مشروع «التلفريك»، على موافقة وحدة مفوض الغابات بوزارة الزراعة الإسرائيلية لإزالة الأشجار على طول مسار التلفريك. بعد ذلك بأيام قليلة نقلت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» في 2020/11/4 تصريحاتٍ على لسان مدير مشروع «التلفريك» قال فيها إنّ أعمالَ حفر مرتبطة بالمشروع ستبدأ في الأسبوعيْن المقبليْن، وأضاف أنّ العمل سيبدأ في غضون أسبوعين لنقل البنية التحتية القائمة، وأنَّ الضوء الأخضر قد أُعطي بالفعل لاقتلاع الأشجار على طول طريق المشروع. وكان مدير مشروع «التلفريك» قد التقى في 2020/10/29 مع أصحاب المصلحة في جبل صهيون لشرح أنّ الأعمال لنقل البنية التحتية ستبدأ قريبًا في موقف السيارات المجاور لقاعة «شولهان ديفيد» للمناسبات، وأنه تجب إزالة البنية التحتية الحالية مثل أنظمة المياه والصرف الصحي والاتصالات.

وفي 2021/2/23 أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية أمرًا احترازيًّا بخصوص مشروع «التلفريك» التهويديّ في القدس، وبناء عليه طالبت المحكمةُ العليا الحكومةَ الإسرائيلية القائمة على المشروع، بتفسيرات حول مبررات إقامته في محيط البلدة القديمة بالقدس. وأمهلت المحكمة العليا الحكومةَ حتى 2021/4/22، من أجل تقديم التوضيحات والمبررات حول المشروع.

مقرٌّ جديد لـ«منظّمات المعبد» عند باب المغاربة

ذكرت مصادر إعلامية أنّ «منظمات المعبد» تسعى إلى افتتاح مقر جديد لها عند باب المغاربة، في السور الغربيّ من الأقصى؛ لتنظيم اقتحامات المستوطنين، وتعبئتهم بالمزاعم والادعاءات الكاذبة حول «المعبد» المزعوم. وبحسب المعلومات فإن المقر الذي كانت تنوي «منظمات المعبد" فتحه قبل «عيد العُرش» في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2020، يشمل ساحة يجتمع فيها المستوطنون والسياح الراغبون باقتحام المسجد، وقاعة تستوعب 200 مستوطن ستُعرض فيها صور، وأفلام ثلاثية الأبعاد بتقنية «النانو»، عن تاريخ القدس و«المعبد» المزعوم في المراحل التاريخية حسب التقويم اليهودي، وخاصة الحقبة التاريخية لـ «المعبديْن الأول والثاني»، وحقبة السبي البابلي، وذلك قبل اقتحام المسجد الأقصى من باب المغاربة.

وفي سياق متصل بتهويد منطقة باب المغاربة في سور الأقصى الغربي، وضع مستوطنون متطرفون لافتة عند باب المغاربة. وأفادت مصادر محلية، بأن ما تسمى منظمة «نساء من أجل المعبد» وضعت لافتة عند مدخل باب المغاربة مكتوبًا عليها بالعبرية «باب هليل»، في محاولة لتغيير اسم الباب، نسبة إلى المستوطنة الإسرائيلية هليل أرئيل التي قُتلت في مستوطنة كريات أربع في الخليل عام 2016.

ثلاثة مشروعات تهويدية ضخمة تهدد قلب القدس

أ. مشروع «مركز المدينة شرق» التهويدي

في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 كشف المحامي مهند جبارة، الخبير في شؤون التنظيم والبناء في القدس، النقاب عن أن اللجنة اللوائية الإسرائيلية بالقدس أودعت، مؤخرًا، للاعتراض مخططًا ضخمًا يحدد سياسات التنظيم الإسرائيلية في مركز مدينة القدس لسنوات طويلة قادمة. وأشار جبارة إلى أن المخطط يطلق عليه مشروع «مركز المدينة شرق»، ويبدأ من المصرارة على الشارع رقم واحد، مرورًا بشوارع: السلطان سليمان، وصلاح الدين، والزهراء، والأصفهاني، والرشيد، وشارع عثمان بن عفان في واد الجوز، وصولًا إلى منطقة الشيخ جراح وفندق الأمريكان كولوني، وامتدادا على الشارع رقم واحد الفاصل بين شطري المدينة الشرقي والغربي.

وفي 2021/7/24 أصدر تجمّع المؤسسات الحقوقية المقدسية تقريرًا مكونًا من 40 صفحة باللغة العبرية احتوى الاعتراض الرئيس على المخططات الإسرائيلية لمركز مدينة القدس، وتلقّى طاقم من المحامين والمهندسين في القدس في 2021/7/28 قرارًا من محكمة الاحتلال العليا يقضي بتجميد مشروع ما يسمى «مركز المدينة شرق»، إلى حين صدور قرار آخر.

ب. مشروع «وادي السيليكون» التهويدي

في حزيران/يونيو 2020 أعلنت بلدية الاحتلال في القدس عن خطط لاستثمار غير مسبوق في الأحياء الفلسطينية المهملة في القدس، وإنشاء مركز تكنولوجي يوفر 10000 وظيفة ذات أجر جيد، ضمن مشروع تهويدي ضخم يسمّى "وادي السيليكون". سيُخصّص 200000 متر مربع لشركات الهايتك، و50000 للفنادق، و50000 أخرى للمساحات التجارية، وكلها في قلب وادي الجوز. وهذا مشروع هو جزء من مبادرة حكومية إسرائيلية مدتها خمس سنوات بقيمة 2.1 مليار شيقل (677 مليون دولار) لتقليل الفجوات بين شطري القدس حسب ادعاء الاحتلال. ومن المقرر أن تُهدم 200 مصلحة تجارية مملوكة للفلسطينيين – معظمها من محال تصليح السيارات التي تعمل من مرائب – ضمن مشروع «وادي السيليكون». وقد تلقى بعض أصحاب الأعمال بالفعل أوامر إخلاء بحلول نهاية عام 2020.

ووافقت لجنة التخطيط والبناء المحلية في بلدية الاحتلال في القدس بتاريخ 2020/11/2 على خطة رئيسة بعنوان «تطوير وادي الجوز»، تتضمن هدم 200 منشأة فلسطينية ومصادرة 2000 دونم من الأراضي.

ولكن خطورة هذا المشروع التهويدي لا تقتصر على طبيعته وآثاره الكارثية في المشهد الثقافي التاريخي لقلب القدس، بل إنّ الأخبار المتداولة التي تتحدث عن مشاركة الإمارات في تمويل هذا المشروع التهويدي لا تقلّ خطورة عن المشروع نفسه.

ت. مشروع تهويدي يستهدف المنطقة من باب العمود إلى حي الشيخ جرّاح

ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في 2021/6/2 أنّ العمل يجري لتنفيذ مشروع ضخم لتغيير معالم حي الشيخ جراح ومنطقة باب العمود، بتكلفة 70 مليون

شيكل (نحو 21.5 مليون دولار أمريكي)، بهدف تحويل المنطقة المستهدفة من مركز صراع إلى مركز ترفيهي وتجاري نابض بالحياة. ويتضمن المخطط الذي تعده البلدية بناء جادة حضرية فسيحة ونابضة بالحياة، وساحة جديدة، ومعروضات ضوئية ستوضع على باب العمود، وتجديد المنطقة العامة «مركز الأعمال الشرقي» – منطقة باب العمود وشارع السلطان سليمان إلى الطرف الجنوبي من حي الشيخ جراح، مع الحفاظ على القيم التاريخية للفضاء.

أعمال تجريف وهدم تستهدف مقبرة اليوسفية

واصل الاحتلال الإسرائيلي استهداف مقبرة اليوسفية الواقعة شمال مقبرة الرحمة بمحاذاة سور الأقصى الشرقي؛ فقد جرفت بلدية الاحتلال في القدس في 2020/11/29 المدخل والدرج المؤدي الى المسجد الأقصى من باب المقبرة اليوسفية، وفي 2020/12/14 دمرت جرافات بلدية الاحتلال سور مقبرة الشهداء، الجزء الشمالي لمقبرة اليوسفية، في منطقة باب الأسباط في القدس، تمهيدًا لتنفيذ مخطط «مسار الحديقة التوراتية» في المكان.

وفي بداية عام 2021 نجح المحاميان مهند جبارة وحمزة قطينة في استصدار قرار من محكمة الصلح الإسرائيلية في غرب القدس، يقضي بوقف أعمال الهدم للسور والدرجات في مقبرة اليوسفية، ولكنَّ بلدية الاحتلال في القدس وما يسمى «سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية» الإسرائيلية تقدمتا بطلب لمحكمة الصلح في 2021/3/4 لإلغاء قرارها بوقف الهدم والتجريف، والسماح باستكمالهما في المقبرة، ولكنَّ المحكمة رفضت في 2021/3/5 طلب البلدية «وسلطة الطبيعة»، وأبقت على قرارها باستمرار منع تنفيذ أعمال في المقبرة.

أعمال تجريف في أراضي الفلسطينيين حول الأقصى لبناء مشروعات تهويدية

في 2020/11/9 تصدى أهالي بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى لعمليات تجريف، نفذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في وادي الربابة. وأفادت مصادر مقدسية أن آليات ما تسمى

«سلطة الطبيعة» اقتحمت وادي الربابة في سلوان وشرعت في عمليات تجريف في المنطقة بحماية قوات الاحتلال.

- وفي 2020/12/7 تصدى أهالي حي وادي الربابة ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، لطواقم تابعة لـ"سلطة طبيعة" الإسرائيلية والقوة العسكرية المرافقة، لوقف أعمال التجريف والتخريب في المنطقة.
- وفي 2020/12/21 نفذت سلطات الاحتلال أعمال تجريف في أراضي حي وادي الربابة، وأفادت مصادر محلية أن «سلطة الطبيعة» التابعة للاحتلال، واصلت أعمال التجريف بحجة أنها أراضي حدائق عامة وسياحية.
- وفي 2021/1/10 اعتدت قوات الاحتلال على أصحاب الأراضي في حي وادي الربابة في بلدة سلوان، وسمحت لطواقم «سلطة الطبيعة» التابعة لبلدية الاحتلال في القدس بتنفيذ أعمال حفر وتجريف داخل الأراضي.

مخطط إسرائيلي لبناء جسر يربط بين جبل الزيتون ومقبرة باب الرحمة بمحاذاة الأقصى

يعكف الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذ مخطط لإقامة جسر تهويدي يربط بين المقبرة اليهودية في المنحدرات الجنوبية لجبل الزيتون، ومقبرة الرحمة بمحاذاة السور الشرقي للمسجد الأقصى. ويكشف المختص في شؤون القدس فخري أبو دياب، عن تفاصيل المشروع التهويدي، قائلاً إن بلدية الاحتلال في القدس بالتعاون مع ما يسمى «سلطة الطبيعة»، ووزارة الأديان الإسرائيلية، والجمعيات الاستيطانية أقرت المشروع في بداية عام 2021، وخصص مبلغ 90 مليون شيكل (نحو 27.7 مليون دولار أمريكيّ) لتنفيذه. وكان من المفترض البدء في تنفيذ المشروع فعليًّا بداية أيار/مايو 2021، إلا أن أحداث معركة «سيف القدس» أدت إلى تأجيل تنفيذه.

مخطط لتهويد منطقة باب الخليل في البلدة القديمة

كشفت صحيفة هآرتس العبرية في 2020/12/14 أن بلدية الاحتلال في القدس تعتزم تنفيذ مشروع تهويدي جديد وصف بأنه «عملية تجميل كبيرة» لأحد أهم الوجهات

السياحية في المدينة، متمثلة بباب الخليل (بوابة يافا) في السور الغربي للبلدة القديمة في القدس. وبحسب هآرتس، فإن المشروع سيغير من المكان تمامًا، وسيكون بمنزلة فضاء سياحي جديد، ليصبح مجمعًا سياحيًّا يشمل إقامة متحف تحت الأرض، وسيتمكن السياح والجمهور من الوصول إلى المنطقة عبر عدة ساحات قريبة.

وفي سياق متّصل وافقت لجنة التخطيط والبناء في بلدية الاحتلال في القدس في بداية كانون الثاني/يناير 2021 على خطة لبناء مصعد ونفق لإنشاء مدخل جديد في منطقة باب الخليل في سور البلدة القديمة. المصعد والنفق سيربطان تيدي بارك، الواقع بجانب مركز ماميلا للمشاة، بباب الخليل.

مخطط لتهويد سطح الخان

أعلنت بلدية الاحتلال في القدس عن نيتها لإقامة «مسار سياحي» ومتنزه فوق سطح الخان الذي يعلو الأسواق التاريخية؛ العطارين واللحامين والخواجات والصاغة، بما تحتويه من أماكن أثرية مهمة؛ كسوق البازار وسويقة علون وخان السلطان وقهوة السلايمة، الملاصقة لحي القرمي وما تعرف بحديقة الإنجليز.

وفي سياق متصل اقتحمت مستوطِنات متطرفات من منظمة «نساء من أجل المعبد» سطح الخان في 2021/4/21، تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي.

الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه

من الملاحظ أنّ نشاطَ الحفريات في مدة الرصد كان أقل من السنوات السابقة، ولكنّه مع ذلك كان متواصلًا وإن كان بوتيرة أبطأ من ذي قبل. وقد تكون الظروف والإجراءات التي رافقت انتشار فيروس كورونا سببًا في ذلك.

أ. حفريات الجهة الجنوبية

حفريات «مدينة داود»

في 2021/5/5 زعم باحثون في «سلطة الآثار الإسرائيلية» أنهم عثروا على مصباح زيت نادر في المنطقة التي يطلقون عليها اسم «مدينة داود» في سلوان. وادعوا أنه مصنوع

من البرونز، واكتُشف في أساسات مبنى من العصر الروماني في «طريق الحج» في القدس. ويتخذ المصباح شكل وجه بشع مقطوع إلى النصف، وعمره 2000 عامٍ تقريبًا، أي أنه يعود إلى ما بعد تدمير «المعبد الثاني» المزعوم بوقت قصير.

وفي 2021/7/14 زعمت «سلطة الآثار الإسرائيلية» اكتشاف جزء من سور مدينة القدس الذي بُني منذ حوالي 2700 عام ودمره الجيش البابلي في عام 586 قبل الميلاد، وذلك في حديقة «مدينة داود» الوطنية. وقالت «سلطة الآثار» إنّ السور اكتُشف على المنحدر الشرقي الحاد المؤدي إلى المدينة، على بعد بضع عشرات من الأمتار من المسجد الأقصى.

ب. حفريات الجهة الغربية

- **حفريات متواصلة أسفل حائط البراق**

زعمت «سلطة الآثار الإسرائيلية» في 2020/10/13 اكتشاف قطعة أثرية عمرها 2700 عام في الحفريات التي تنفذها بالاشتراك مع «مؤسسة تراث الحائط الغربي» قرب حائط البراق، السور الغربي للمسجد الأقصى. وعثرَت سلطة الآثار على القطعة - حسب زعمها - تحت «قوس ويلسون»، واستعادتها من الردم الترابي بواسطة مشروع غربلة «مدينة داود».

- **أعمال حفر عند الجسر الخشبي المؤدي إلى باب المغاربة في الأقصى**

وثّقت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس في 2021/1/10 أعمال الحفر والتجريف المتواصلة التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي في ساحة البراق، وتحديدًا عند بداية الجسر الخشبي الموصل من ساحة البراق إلى باب المغاربة في سور الأقصى الغربي، وأسفل هذا الجسر. وأوضحت الدائرة أنّ جرافة وحفارًا كبيرًا وآلات ضخمة شوهدوا في مكان الحفر الذي يأتي ضمن مشروع استكمال تهويد ساحة البراق ومنطقة جنوب غرب الأقصى.

وعلى صلة بموضوع الجسر الخشبي عند باب المغاربة، عقدت مجموعة من أعضاء الكنيست اليمينيين بقيادة عضو الكنيست المتطرف إيتمار بن غفير مناقشة في

الكنيست في 2021/7/13 حول استبدال جسر المغاربة الذي قالوا إنه آيل للسقوط. وتداول المشاركون بمقترحات عديدة شملت بناء جسر بديل، وبناء درجيْن إضافيين خلف حائط البراق يوصلان إلى داخل الأقصى، للسماح لعدد أكبر من المقتحمين باقتحام المسجد.

● حفريات مستمرة عند حائط البراق وأسفل ساحة البراق

قال الخبير في شؤون القدس، فخري أبو دياب في لقاء مع الجزيرة مباشر في 2021/2/3 إن سلطات الاحتلال تريد إقامة بناء لإخفاء معلم حائط البراق الذي يدل على هوية القدس العربية والإسلامية، إضافة إلى إنشاء ساحة أسفل ساحة البراق بمساحة 1000 متر مربع لأداء الطقوس اليهودية، وربطها بأنفاق تمهيدًا لإقامة ما يسمى بـ«مطاهر المعبد».

وأضاف أن الاحتلال يريد إقامة مبنى ضخم في المكان لوصله أولًا بباب المغاربة ويكون مكونًا من عدة طبقات، بحيث تكون الطبقة الأولى مكانًا لصلاة المستوطنين، والثانية لتدريب ما يسمى بـ«كهنة المعبد»، والثالثة لصعود ركاب القطار المعلق ونزولهم حيث ستكون محطة رئيسة له، وفوق ذلك سيكون هناك ساحة لمراقبة ما يجري في المسجد الأقصى.

ويبدو أنَّ الحفريات الإسرائيلية المتواصلة في منطقة حائط البراق، وأسفل الزاوية الجنوبية الغربية من الأقصى قد أثرت مباشرة في بنيان المسجد الأقصى، فقد أعلنت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المُحتلّة، في 2020/8/30 اكتشاف حرس المسجد الأقصى حفرةً عند باب المغاربة قرب المكتبة والمتحف الإسلامي، وغرفة الصوتيات التابعة للمسجد.

● الاحتلال يزعم اكتشاف مبنى تاريخي روماني ضمن شبكة أنفاق الحائط الغربي

زعمت «سلطة الآثار الإسرائيلية» في تموز/يوليو 2021 اكتشاف بقايا مبنى كبير عمره 2000 عام بالقرب من الحائط الغربي للمسجد الأقصى، وذلك بعد جهود متواصلة من الحفر والتنقيب. وادعت «سلطة الآثار» أن المبنى يعود إلى حقبة «المعبد

الثاني» المزعوم، ومن المقرر افتتاح المبنى للجمهور كجزء من جولة أنفاق الحائط الغربي التي أعيد تنظيمها لإنشاء مسارات وتجارب مختلفة، استنادًا إلى العديد من الطرق الجديدة التي تقطع آلاف السنين من التاريخ، من خلال الاستخدام الحديث لجزء من الأنفاق كقاعات للصلاة والمناسبات، حسب ما صرحت به «سلطة الآثار».

ت. حفريات الجهة الشرقية

كشف الباحث في شؤون القدس فخري أبو دياب في 2020/12/9، عن أنفاق وحفريات جديدة تُجريها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وجمعية «إلعاد» الاستيطانية، أسفل الجهة الشرقية من المسجد الأقصى بما يشكل خطرًا على سور المسجد الشرقي. وقال أبو دياب إن الحفريات تُجرى من منطقة عين العذراء باتجاه باب الرحمة على بعد 100 - 150 مترًا من السور الشرقي للمسجد الأقصى

الفصل الثالث:
تحقيق الوجود اليهوديّ في المسجد الأقصى

يقع المسجد المبارك في قلب عاصفة التهويد التي تضرب مدينة القدس المحتلة وسكانها، هذه العاصفة يريد منها الاحتلال أن تزيل المكون البشري الإسلامي من المسجد المبارك، وتفرض في المقابل الوجود اليهودي داخله، وجودٌ تريده سلطات الاحتلال أن يتحول إلى وجودٍ دائم، لا تحده ساعات الاقتحام اليومية، والحسابات السياسية والأمنية للاحتلال.

ونقدم في هذا الفصل إطلالة على محاولات الاحتلال فرض الوجود اليهودي في الأقصى، عبر رصد خطط «منظمات المعبد» وما تقوم به من دعواتٍ إلى حشد أكبر أعدادٍ ممكنة من المستوطنين لاقتحام الأقصى، وما يتصل بهذه الاقتحامات من مشاركة الشخصيات السياسية الرسمية والمتطرفين اليهود والحاخامات. ويقدم الفصل إطلالة على دور الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في حماية المقتحمين، وعرقلة عمل دائرة الأوقاف الإسلامية، واستهداف المكون البشري الإسلامي عبر عرقلة وصوله إلى الأقصى، وإبعاده عنه مددًا متفاوتة.

أولًا: اقتحام المسجد الأقصى

عملت سلطات الاحتلال وأذرعه المختلفة على اقتحام المسجد الأقصى بصورة شبه يوميّة في المدة التي يرصدها التقرير، وتابعت «منظمات المعبد» دورها في حشد أكبر عددٍ ممكن من المستوطنين للمشاركة في هذه الاقتحامات، وأدى اقتحام الأقصى في 2021/5/10 بالتزامن مع 28 من رمضان، إلى اندلاع مواجهة شاملة في مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة. ومن جهة أخرى أكدت اقتحامات الأقصى في الأعياد والمناسبات اليهودية تضافر جهود أذرع الاحتلال المختلفة لتأمين اقتحامات حاشدة للأقصى، وأن التنسيق بين الجهات الأمنية والسياسية يتصاعد سنويًا، في سياق فرض الوجود اليهودي خلال هذه المناسبات، ولتتحول المناسبات والأعياد اليهودية إلى مواسم يفرض فيها الاحتلال سيطرته الكاملة على المسجد الأقصى.

أ. اقتحامات الشخصيات الرسمية

بلغ عدد الاقتحامات السياسية للأقصى 4 اقتحامات، مقابل 8 اقتحامات في الرصد الماضي. وشارك فيها أعضاء "الكنيست" عميت هليفي وإيتمار بن جفير وعميحاي شيكلي. وخلال مدة الرصد برز عضو "الكنيست" المتطرف إيتمار بن جفير كأحد الوجوه السياسية البارزة في الاعتداء على الأقصى، والتحريض ضد المقدسيين.

تشكل الاقتحامات السياسية واحدةً من الصور التي تستجيب من خلالها الطبقة السياسية الإسرائيلية لأطروحات «منظمات المعبد»، إذ تعطي مشاركة أعضاء «الكنيست» في اقتحامات المسجد الأقصى، صورةً لتبني خطاب المجموعات المتطرفة. وعلى الرغم من هذه الأدوار شهد الرصد الحالي استمرارًا لتراجع حجم الاقتحامات السياسية، وشهدت أشهر الرصد مشاركة ثلاث شخصيات سياسية في اقتحامات الأقصى، وهم أعضاء «الكنيست» عميت هليفي وإيتمار بن جفير وعميحاي شيكلي، وبلغ مجموع الاقتحامات السياسية أربعة اقتحامات فقط، في مقابل 8 اقتحامات رصدناها في التقرير الماضي.

شارك عضو «الكنيست» عميت هليفي في اقتحام الأقصى قبل أن يؤدي اليمين الدستورية، فقد حل حينها بدلًا من الوزير أمير روحانا، وفي 2021/4/1 شارك عميت هليفي في اقتحام المسجد الأقصى، خلال اليوم الخامس من عيد «الفصح اليهودي»، الذي شهد اقتحام مئات المستوطنين للأقصى، بحراسة مشددة من قوات الاحتلال.

ومن الشخصيات الرسمية التي برزت في الاعتداء على الأقصى، والتحريض على المقدسيين زعيم «حزب القوة اليهودية»، عضو «الكنيست» المتطرف إيتمار بن جفير، ففي 2021/4/15 شارك في اقتحام الأقصى، وجال في أرجائه بشكل استفزازي، وهاجم أحد حراس الأقصى، مدعيًا أنّ الحراس «ليسوا في موقع يسمح لهم بإعطاء إذنٍ لأحد بالدخول أو الخروج من المكان». وفي 2021/6/27 سمحت شرطة الاحتلال للمتطرف بن جفير باقتحام الأقصى من دون أن يرافقه المستوطنون، ورافقه خلال الاقتحام اثنان من مساعديه فقط.

ولم تشهد مدة الرصد إلا اقتحامًا واحدًا أخيرًا، ففي 2021/7/18 بالتزامن مع ذكرى «خراب المعبد»، شارك عضو «الكنيست» عن حزب «يمينا» عميحاي شيكلي في اقتحام المسجد الأقصى إلى جانب مئات المستوطنين، وبحسب صحيفة تايمز أوف إسرائيل العبرية شارك عميحاي في أداء نشيد «الهاتيكفا» – النشيد الوطني الإسرائيلي- برفقة عشرات المستوطنين أمام مصلى قبة الصخرة. وخلال الاقتحام صرح عميحاي لـ"قناة شيفع" أن الأقصى هو «أهم رمز وطني لدى شعب إسرائيل».

أعضاء «الكنيست» الذين اقتحموا الأقصى ما بين 2020/8/1 و2021/8/1:

عضو الكنيست	تاريخ الاقتحامات	عدد الاقتحامات
عميت هليفي	2021/4/1	اقتحام واحد
إيتمار بن جفير	2021/4/1	اقتحامان
	2021/6/27	
عميحاي شيكلي	2021/7/18	اقتحام واحد
المجموع		4 اقتحامات

ب. اقتحامات المتطرفين اليهود

تُعد اقتحامات المستوطنين اليهود، أبرز أدوات الاحتلال لتحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى، وللوصول إلى هذه النتيجة تعمل «منظمات المعبد» وأذرع الاحتلال الأخرى، على إدخال أكبر عددٍ ممكن من المستوطنين بصورة شبه يوميّة، وإشراك المزيد من الشرائح الاجتماعية في هذه الاقتحامات، من الطلاب اليهود، والنساء اليهوديات، وصولًا إلى عتاة المتطرفين وأعضاء هذه المنظمات ومسؤوليها.

ولا تترك "منظمات المعبد" مناسبةً إلا وتستفيد منها لاستهداف المسجد الأقصى ومكوناته المختلفة، فقد استخدمت الاقتحام لإيصال رسائل إلى الدول المطبعة والتحريض ضد دائرة الأوقاف الإسلامية، ففي 2020/10/22 اقتحم الأقصى المدير التنفيذي لمؤسسة

«تراث جبل المعبد» المتطرف تومي نيساني، الذي قرأ بيانًا باللغة العربية دعا فيه العرب المطبّعين إلى التكاتف مع الإسرائيليين لـ«طرد الأوقاف العنيفة والإرهابية» من الأقصى.

بلغ عدد الذين اقتحموا المسجد الأقصى في مدة الرصد نحو **26,526** مقتحمًا، من المستوطنين والطلاب اليهود وعناصر الاحتلال الأمنية، وهو أقل من العدد الذي سجّله تقرير العام الماضي بـ **2148** مقتحمًا.

وفي إطار محاولة «منظمات المعبد» رفع سقف استهداف المسجد، وجهت مؤسسة «تراث المعبد» في 2020/11/16، رسالة إلى وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال حينها أمير روحانا، طالبته فيها بالسماح لطلاب المدارس الدينية بقضاء كامل المدة المتاحة للاقتحامات في تعلم التوراة وتعليمها في الساحة الشرقية للمسجد الأقصى، وهدفت من هذا الطلب إلى استغلال أكبر لأوقات الاقتحام، وفرض وجود طلاب معاهد الاحتلال التلمودية في كامل أوقات الاقتحام، التي تصل إلى خمس ساعات يوميًا.

وتابعت «منظمات المعبد» في مدة الرصد دعواتها إلى تنظيم اقتحامات حاشدة للأقصى، خاصة قُبيل وفي الأعياد اليهودية والمناسبات الإسرائيلية، ففي منتصف شهر أيلول/ سبتمبر 2020 ومع اقتراب «رأس السنة اليهودية» دعت المنظمات المتطرفة أنصارها إلى اقتحام حاشد للمسجد الأقصى، وذلك لتعويض تراجع أعداد المقتحمين على أثر القيود التي فرضتها حكومة الاحتلال لمواجهة «كورونا»، ودعت المنظمات أنصارها إلى نفخ البوق اليهودي داخل الأقصى، احتفالًا بالأعياد اليهوديّة.

وفي سياق اقتحامات المستوطنين وما تتضمن من أداء الصلوات التلمودية علنًا، نشر أعضاء في «منظمات المعبد» في 2021/4/4 مقاطع مصورة تُظهر أداءهم صلوات جماعية علنية في محيط المسجد الأقصى، بمشاركة حاخامات، وعلّق أحد ناشطي «المعبد» بقوله: «لم يعد أحد يعترض، لا الشرطة ولا الأوقاف». ولم تكتف «منظمات المعبد»بما حققته فقط، بل أعلنت صفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي في 2021/4/2 أن «صلاة اليهود في الأقصى أصبحت مسموحة»، في محاولة لتحقيق مكاسب على أرض الواقع، ودعوة المزيد من المستوطنين إلى المشاركة في هذه الصلوات العلنية في الأقصى.

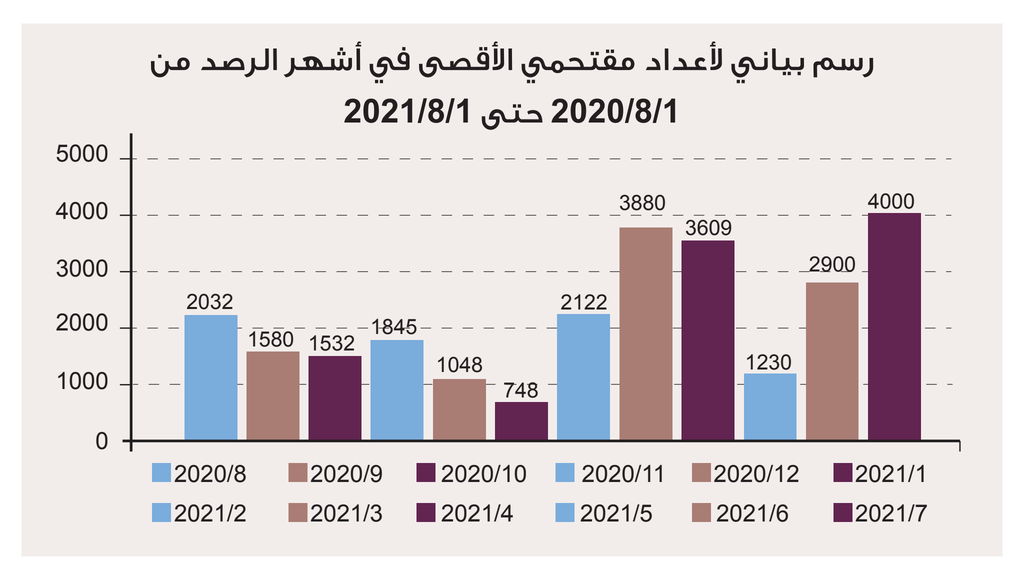
وشكل اقتحام المسجد الأقصى في 2021/5/10 بالتزامن مع ذكرى احتلال كامل مدينة القدس المسمى عبريًا بـ «يوم القدس»، أبرز محطات الاعتداء على الأقصى خلال أشهر الرصد، وتزامن في هذا العام مع الثامن والعشرين من رمضان، وأطلقت المنظمات المتطرفة تحضيراتها للاقتحام قبل موعده بنحو 35 يومًا. ففي 2021/4/3 عقدت هذه المنظمات مؤتمرًا تحضيريًا لتنظيم اقتحام آلاف الإسرائيليين، ودعت إليه عددًا من المنظمات الشبابية اليهودية والمدارس الدينية.

وفي سياق تحريض المنظمات وتحضيراتها لاقتحام "يوم القدس"، تابعت المنظمات المتطرفة ترويجها للاقتحام على صفحاتها في وسائل التواصل الاجتماعي، ففي 2021/4/29 نشرت صورة تتضمن عدًا عكسيًا لموعد الاقتحام، دأبت على نشره بشكلٍ يومي على صفحاتها في وسائل التواصل، وفي هذه المنشورات أعلنت عن توفيرها أعلامًا صهيونية للمشاركين في الاقتحام، وبأنهم سيؤدون خلالها تراتيل تلمودية وأخرى وطنية.

وألقى انتصار المقدسيين في المواجهات التي اندلعت مع جنود الاحتلال ومستوطنيه في باب العمود بين 13 و26 نيسان/أبريل 2021 بظلاله على الأقصى، فعملت المنظمات المتطرفة على حشد عددٍ من عتاة المتطرفين ليشاركوا في اقتحام الأقصى تعويضًا عن هذه هزيمتهم في باب العمود، ففي 2021/5/3 أعلنت «منظمات المعبد» عن مشاركة عدد من عتاة المتطرفين في اقتحام 28 رمضان. وعلى أثر فشل الاقتحام وعدم قدرة الاحتلال على إدخال أي مستوطنٍ إلى الأقصى، نتيجة ثبات المرابطين في المسجد واندلاع معركة «سيف القدس»، كانت ردة فعل المنظمات المتطرفة على هزيمتهم كبيرةً جدًا، وفي اليوم نفسه وصف المتطرف أرنون سيجال يوم الاقتحام بأنه «يوم صعب، حزين، ومهين، لقد فقدنا احترامنا الذاتي والوطني، لدولة إسرائيل». ولم يقف رد المنظمات المتطرفة عند التصريحات فقط، بل حاولت إعادة شد عصب المستوطنين وأطلقت دعوات إلى الاقتحام الأقصى بمناسبة عيد «نزول التوراة/الشفوعوت» الممتد بين 16 و2021/5/18، وأعلنت عن خطتها لأداء صلوات تلمودية علنية داخل الأقصى. وفي صباح 2021/5/16 أغلقت شرطة الاحتلال باب المغاربة أمام اقتحامات المستوطنين؛ وشكل ذلك انتكاسة إضافية لمتطرفي «منظمات المعبد».

ومع اقتراب ذكرى «خراب المعبد» بدأت المنظمات المتطرفة تحضيراتها لاقتحام الأقصى بأعداد كبيرة، وأداء طقوسٍ تلمودية جماعية داخله، خاصة أن يوم الاقتحام في 2021/7/18 يتزامن مع الثامن من شهر ذي الحجة، وفي ساعة مبكرة من ذلك اليوم اقتحمت قوات الاحتلال المسجد الأقصى، وأخلته من المرابطين والمصلين بالقوة، وأدخلت المستوطنين إلى المسجد عبر مجموعات كبيرة متتالية، وبحسب دائرة الأوقاف بلغ عدد مقتحمي الأقصى في هذا اليوم نحو 1540 مستوطنًا، وشهد الاقتحام ترديد المستوطنين نشيد «الهاتيكفاه» بصوتٍ مرتفع وبحماية قوات الاحتلال، وأداء أعدادٍ كبيرة منهم طقوسًا تلمودية علنية في باحات الأقصى.

وبلغ عدد اليهود الذين اقتحموا المسجد الأقصى في مدة الرصد نحو 26526 مقتحمًا، من المستوطنين والطلاب اليهود وعناصر الاحتلال الأمنية. توزعوا على أشهر الرصد كما يظهر الرسم البياني الآتي:



ويُشير العدد الإجمالي لمقتحمي المسجد الأقصى، إلى انخفاض أعداد مقتحمي المسجد بشكلٍ طفيف، فقد بلغ عددهم نحو 28674 في التقرير الماضي، أي أن معطيات الرصد الحالي سجلت انخفاضًا بنحو 2148 مستوطنًا، وبلغت نسبة هذا الانخفاض نحو 7.5 %، وهذا ما يعني أن أعداد مقتحمي المسجد الأقصى تستمرّ في الانخفاض للرصد الثالث على التوالي.

ت. اقتحامات الأجهزة الأمنية

يوظف الاحتلال أجهزته الأمنية لتكون واحدة من أدوات فرض سيطرته على المسجد الأقصى، ويستخدمها ليفرض المزيد من التضييق على المسجد ومكوناته البشرية، وفي الأشهر التي يرصدها التقرير، برز عدد من الاعتداءات التي قامت بها عناصر الاحتلال الأمنية، يُعد بعضها سياسة دائمة لدى أجهزة الاحتلال الأمنية، وبعضها عملت على تنفيذه في مدة الرصد، وهي:

استمرار استهداف مصلى باب الرحمة، وتدنيسه بشكلٍ متكرر.	قطع الأسلاك الموصلة للصوتيات في الأقصى، ومحاولة قطع الأذان.	تركيب أجهزة إلكترونية في أرجاء متفرقة من المسجد.

فعلى صعيد استهداف مصلى باب الرحمة تابعت شرطة الاحتلال اعتداءاتها بحقه والمصلين داخله، إذ تعمل على التضييق على المصلين، من خلال التعامل مع المصلى على أنه ليس من ضمن مصليات المسجد، لذلك تقتحم العناصر الأمنية الإسرائيلية المصلى بشكلٍ متكرر، وتتعمد تدنيسه.

وشهدت مدة الرصد محاولة أذرع الاحتلال الأمنية فرض المزيد من التحكم بالمسجد الأقصى، عبر تركيب أجهزة إلكترونية متطورة، ففي 2020/9/6 اقتحم عددٌ من جنود الاحتلال المسجد، واعتلوا سطحه وركبوا أجهزة إلكترونية تتضمن مجسات وسماعات في منطقة باب الأسباط داخل الأقصى، على الرغم من رفض دائرة الأوقاف واعتراض حراس المسجد.

وفي سياق اعتداء قوات الاحتلال على المسجد الأقصى، ومحاولة إسكات صوت الأذان، قطعت شرطة الاحتلال أسلاك مكبرات الصوت في باحات المسجد الأقصى المبارك في 2021/4/13 بالتزامن مع أول أيام شهر رمضان، بذريعة تأثيرها في مراسم يقيمها جيش الاحتلال، في ساحة حائط البراق، وهذا ما حال دون رفع أذان صلاة العشاء. ولم يكن هذا الاعتداء هو الوحيد، ففي 2021/5/7 اقتحمت قوات الاحتلال غرفة الأذان في المسجد الأقصى وقطعت أسلاك مكبرات الصوت، على أثر اندلاع مواجهات عنيفة في المسجد.

وشكل اقتحام الأقصى في 2021/5/10 بالتزامن مع الثامن والعشرين من رمضان، صورة لدور أجهزة الاحتلال الأمنية في الاعتداء على الأقصى ومكوناته البشرية، فقد شهد الاقتحام مواجهات عنيفة جدًا، استخدمت فيها الشرطة الإسرائيلية الرصاص المعدني والمطاطي، وحاصرت المرابطين في مصليات المسجد المسقوفة، وأغلقت عليهم الأبواب، وأمطرت المحاصرين بوابلٍ من قذائف الدخان والرصاص، وعلى الرغم من استخدام قوات الاحتلال القوة المفرطة، استطاع الفلسطينيون كسر الاحتلال وجنوده، ولم يستطع إدخال أي مستوطن إلى داخل المسجد الأقصى. وأدت وحشية الاحتلال إلى إصابة 612 فلسطينيًا.

ومع اقتراب ذكرى «خراب المعبد» أشارت مصادر عديدة إلى أن سلطات الاحتلال تتحضر لجعل هذا الاقتحام ردًا على فشل اقتحام 28 رمضان، ففي 2021/7/18 اقتحمت قوات الاحتلال المسجد في ساعة مبكرة، وأخلته من المرابطين والمصلين بالقوة، وعرقلت عمل حراس الأقصى وأدخلت المستوطنين إلى الأقصى عبر مجموعات متتالية، وبالتزامن مع اقتحامات المستوطنين أغلقت قوات الاحتلال جميع مداخل المسجد الأقصى ومنعت الدخول إليه، وحاصرت عشرات المصلين داخل المصلى القبلي.

ث. اقتحامات وفود الدول العربية المطبِّعة

لم تكن اقتحامات وفودٍ عربية المسجد الأقصى من بوابة الاحتلال أمرًا قابلًا للتصديق منذ سنواتٍ قليلة، ولكن الأمور تغيرت على أثر تعاظم موجة التطبيع العربي مع الاحتلال عام 2020، فقد شهد المسجد الأقصى في مدة الرصد عددًا من اقتحامات وفود عربية خليجية دخلت إلى الأقصى بحماية قوات الاحتلال.

> على أثر توقيع اتفاقيات التطبيع بين دول عربية والاحتلال، شهد المسجد الأقصى اقتحامان لوفود إماراتية، الأول في 2021/10/15، شارك فيه **10** أشخاص، والثاني في 2020/10/18 ضم **4** إماراتيين.

وكان أول الاقتحامات العربية في 2021/10/15، إذ اقتحم الأقصى وفدٌ إماراتي مكون من 10 أشخاص، بحماية قوات الاحتلال، ودخل الوفد إلى ساحة البراق المحتلة بسياراتٍ تابعة للشاباك الإسرائيلي، ثم

إلى الأقصى من باب المغاربة المحتل، والتقط المقتحمون صورًا وهم يؤدون الصلاة داخل أحد مصليات المسجد الأقصى، وبالتزامن مع الاقتحام اعتقلت قوات الاحتلال 3 شبان مقدسيين وقفوا في وجه المقتحمين.

ولم يكن الوفد السابق هو الوحيد، ففي 2020/10/18 اقتحم الأقصى وفدٌ إماراتي آخر، بحماية قوات شرطة الاحتلال ومخابراته، وأفادت مصادر مقدسية أن 4 إماراتيين أدوا الصلاة في مصلى قبة الصخرة داخل الأقصى، تحت حماية مشددة من قوّات الاحتلال، ولكن المرابطين لم يمهلوا الوفد المطبع كثيرًا، فقد طرد المقدسيون الإماراتيين الأربعة في أثناء جولتهم في مصلى قبة الصخرة والتقاطهم الصور التذكارية، وطالبوهم بمغادرة الأقصى فورًا، مرددين شعارات ضد التطبيع والمطبعين.

ولم يشهد المسجد الأقصى اقتحامات تطبيعية أخرى، نتيجة الرفض الفلسطيني الحاسم لها، فقد طرد المصلون الوفود التي شاركت في الاقتحامين، على الرغم مما تعرضوا له من تنكيل واعتقال من قبل قوات الاحتلال، ولكنَّ هذين الاقتحامين كشفا عن تمادي الدول المطبعة، وتساوقها مع الاحتلال حتى في المسجد الأقصى.

ثانيًا: التدخل المباشر في إدارة المسجد

يعد التدخل المباشر في إدارة المسجد الأقصى استكمالًا لمخططات الاحتلال في تثبيت الوجود اليهودي داخله، في سياق استكمال فرض سيطرة الاحتلال على المسجد، ويمكن تناوله بأنه تتويج لمختلف الممارسات التهويديّة سالفة الذكر. وتحاول سلطات الاحتلال أن تتدخل بشكلٍ مباشر في شؤون المسجد الأقصى كافة، في سياق تهميش دور دائرة الأوقاف الإسلامية المشرفة عليه، ومن ثم الحلول مكانها لتصبح المتحكمة بالمسجد وأبوابه وشؤونه.

أ. منع الترميم والتدخل في عمل إدارة الأوقاف

لا تترك سلطات الاحتلال فرصة إلا وتتدخل عبرها في عمارة المسجد الأقصى، وتعمل عل وقف أعمال الصيانة والترميم التي تتم داخل المسجد الأقصى، في سياق مصادرة صلاحية دائرة الأوقاف الإسلامية صاحبة الصلاحية في هذا الصدد، ولا تخلو أعوام الرصد من

اعتقال موظفي لجنة الإعمار التابعة للأوقاف، ووقفٍ تعسفي لأعمال الترميم، ومنع إدخال المواد اللازمة لإتمام هذه الأعمال الضرورية.

وحول ممارسات الاحتلال في منع أعمال الترميم، كشفت وسائل إعلام عن سياسة جديدة لدى الاحتلال، صعدتٍ من خلالها التدخل في عمارة المسجد الأقصى، إذ أصبحت تعرقل تنفيذ أعمال الصيانة مهما كانت صغيرة ودقيقة، على غرار تبديل الأضواء المعطلة، وتصليح الزجاج المكسور، أو أعمال العزل للوقاية من تسرب المياه في فصل الشتاء.

كشفت وسائل إعلام عن سياسة جديدةً لدى الاحتلال، صعدت من خلالها التدخل في عمارة المسجد الأقصى، إذ أصبحت تعرقل تنفيذ أعمال الصيانة مهما كانت صغيرة ودقيقة، على غرار تبديل الأضواء المعطلة، وتصليح الزجاج المكسور، أو أعمال العزل للوقاية من تسرب المياه في فصل الشتاء.

وفي مدة الرصد تابعت سلطات الاحتلال تدخلها في أعمال لجنة الإعمار، فمع بدايات عام 2021، تداول نشطاء مقدسيون في 2021/1/11 صور تشققات في مصطبة "باب الرحمة" في الجهة الشرقية من الأقصى، وأوضح مدير المسجد الأقصى الشيخ عمر الكسواني أن التشققات موجودة منذ مدة في طريق باب الأسباط المؤدي إلى باب الرحمة، وأكد أن سلطات الاحتلال منعت لجنة الإعمار من إصلاح التشققات وترميمها.

وعادت مسألة التدخل في عمارة الأقصى بوضوح في 2021/1/23، ففيه منعت عناصر من الوحدات الخاصة في شرطة الاحتلال طواقم لجنة الإعمار التابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية، من تنفيذ أعمال صيانة وترميم داخل المصلى المرواني. وفي 2020/1/24 منعت عناصر في شرطة الاحتلال، طواقم اللجنة، من إكمال أعمال ترميم الرخام والدعامات الداخلية في مصلى قبة الصخرة داخل الأقصى، وبحسب مدير لجنة الإعمار المهندس بسام الحلاق، دهمت قوات الاحتلال المصلى، وأوقفت العمال بشكلٍ مباشر، وهددتهم بالاعتقال والإبعاد في حال استمرارهم بالعمل.

ولم يقف المنع عند مصليات الأقصى فقط، ففي 2021/1/26 منعت شرطة الاحتلال، طواقم لجنة الإعمار من تنفيذ أعمال الصيانة في جميع أنحاء المسجد الأقصى، وجاء المنع على خلفية محاولات طواقم اللجنة إصلاح تسرّب للمياه من سطح الجامع القبلي، وهو عطلٌ خطير يؤدي إلى تضرر المصلى بشكلٍ أكبر في حال استمرار التسرب.

ب. تقييد حركة موظفي الأوقاف

تستمر اعتداءات الاحتلال وأذرعه المختلفة بحق موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية وكوادرها، إذ يتعرض حراس المسجد الأقصى إلى انتهاكات جسيمة، ويتعرضون للاعتقال المتكرر، وما يرافقه من اعتداءات جسدية ونفسية، إضافةً إلى تدخل قوات الاحتلال في أعمالهم وما يتصل بذلك من إبعادهم عن المقتحمين، والاستدعاء المتكرر للتحقيق في مراكز الاحتلال الأمنية، ويُعدّ الإبعاد أبرز الاعتداءات التي تشمل موظفي الأوقاف وخاصة حراس الأقصى، في محاولة لإزالة أول خطوط الدفاع عن المسجد.

تابعت سلطات الاحتلال وأذرعها المختلفة استهداف موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية وكوادرها، إذ يتعرض حراس الأقصى إلى انتهاكات جسيمة، وتستهدفهم قوات الاحتلال بالاعتقال والاعتداء الجسدي والنفسي، وتحاول ثنيهم عن أداء مهامهم.

وفي سياق عرقلة عمل حراس المسجد، تمارس قوات الاحتلال الترهيب الممنهج في وجه حراس الأقصى، إذ تعتدي عليهم شرطة الاحتلال بوحشية، ففي 2021/5/7 اندلعت مواجهات عنيفة في الأقصى، أصيب فيها عدد من موظفي دائرة الأوقاف. وفي 2021/5/23 عرقلت قوات الاحتلال دخول المصلين لأداء صلاة الفجر في الأقصى، واعتدت بوحشية على عددٍ من حراس المسجد واعتقلت الحارس فادي عليان.

ويشكل الاعتقال أو الاستدعاء إلى التحقيق أحد أكثر أوجه الاعتداء تكرارًا على حراس الأقصى وموظفي الأوقاف، وعادة ما تُصدر شرطة الاحتلال على أثره قرارات الإبعاد عن الأقصى. ففي 2020/8/19 اعتقلت قوات الاحتلال موظفين في الأوقاف بالتزامن مع اقتحامات المستوطنين للمسجد. وفي 2020/9/5 اعتقلت قوات الاحتلال 3 من حراس المسجد. وفي 2021/1/18 اعتقلت قوات الاحتلال حارس الأقصى طارق صندوقة، في أثناء تأدية عمله أمام أبواب المسجد، ونقل الحارس إلى أحد مراكز التحقيق في القدس المحتلة. وفي 2021/5/23 اعتقلت قوات الاحتلال 5 من حراس الأقصى وموظفي دائرة الأوقاف.

ويتعرض مسؤولو دائرة الأوقاف الإسلامية لاعتداءات مختلفة، تهدف إلى الحد من جهودهم في الدفاع عن الأقصى، وكمّ أفواههم تجاه تصاعد اعتداءات الاحتلال بحق الأقصى، ففي أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر دهمت قوات الاحتلال مكتب نائب مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية الشيخ ناجح بكيرات، وقال حينها «استغرقت عملية التفتيش والمداهمة عدة ساعات، وزعموا خلالها أننا نشكل خطرًا على أمن إسرائيل»، وبعد أسبوع من الاقتحام أصدرت سلطات الاحتلال في 2020/11/4 قرارًا بإبعاد الشيخ بكيرات مدة 6 أشهر. وفي 2020/11/11 اعتقلت قوات الاحتلال مدير مركز المخطوطات في الأقصى رضوان عمرو، على أثر اقتحام منزله ومصادرة حاسوب محمول وهواتف نقالة.

ج. التحكم في دخول المسجد وتقييد حركة المصلين

يُعدّ تقييد دخول المصلين إلى المسجد الأقصى أداة الاحتلال الأبرز لتقليل أعداد المرابطين والمصلين في الأقصى، وهو من أبرز حلقات استراتيجية الاحتلال الرامية إلى تثبيت المكون اليهودي مكان المكون الإسلامي داخل الأقصى، وقد عملت أذرع الاحتلال في السنوات الماضية في مسارين: الأول هو رفع أعداد مقتحمي الأقصى من المستوطنين، والثاني هو تفريغ الأقصى من العناصر البشرية الإسلامية.

> بلغ عدد المبعدين عن المسجد الأقصى نحو **375** مبعدًا، وشملت قرارات الإبعاد مصلين وموظفين في دائرة الأوقاف، وشهد شهرا أيار/مايو وحزيران/يونيو 2021 أعلى أعداد للمبعدين فقد بلغ نحو **200** مبعد.

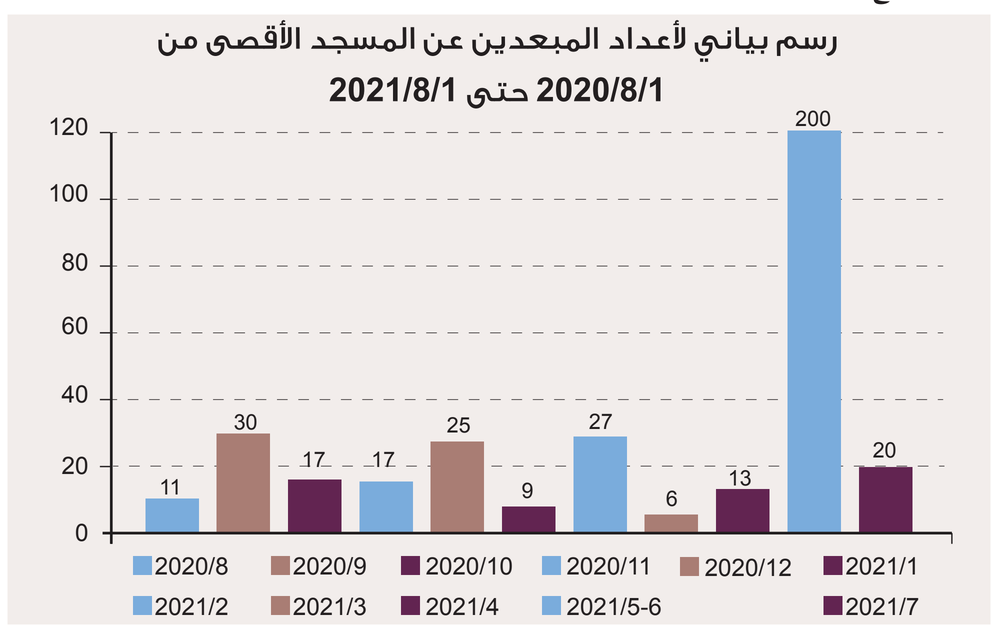
ومن أبرز القيود التي تفرضها أذرع الاحتلال الأمنية على أبواب الأقصى، احتجاز هويات المصلين والتدقيق بها، ففي 2021/2/26 وبالتزامن مع صلاة الجمعة احتجزت قوات الاحتلال بطاقات المئات من المصلين من فئة الشباب على أبواب الأقصى. وفي 2021/5/23 فرضت قوات الاحتلال رقابة مشددة على الفلسطينيين في محيط الأقصى، وتم توقيفهم والتدقيق في بطاقاتهم الشخصية واستجوابهم.

وتُعرقل قوات الاحتلال وصول المصلين إلى الأقصى خاصة القادمين من المناطق الفلسطينية المحتلة، ففي 2021/3/22 احتجزت قوات الاحتلال، عشرات النسوة وهن

متجهات إلى المسجد الأقصى، بذريعة الدخول إلى القدس من دون تصاريح، وقامت شرطة الاحتلال باحتجازهن بضع ساعات ودققت في هوياتهن. وفي 2021/3/5 منعت قوات الاحتلال الفلسطينيين من مناطق الضفة الغربية من الوصول إلى المسجد الأقصى، واحتجز جنود الاحتلال بطاقات المصلين القادمين من محافظات الضفة الغربية، واقتادت عددًا كبيرًا منهم إلى حافلات تابعة للاحتلال نقلتهم فيها إلى الحواجز العسكرية الثابتة على مداخل القدس المحتلة، وعلى أثر المنع أدى الفلسطينيون صلاة الظهر في أقرب نقاط من الأقصى استطاعوا الوصول إليها.

ورسخت سلطات الاحتلال الإبعاد واحدًا من أدواته العقابية، يستخدمها ليرهب المصلين في الأقصى، ويعاقب الذين يواجهون الاقتحامات، ويعرقلون جولات مستوطنيه في المسجد، والذين يقومون بأدوار أخرى في عمارة المسجد وحمايته. واستطاع الاحتلال الوصول إلى هذه المعادلة عبر مراكمة استهداف المكون الإسلامي في المسجد منذ سنوات عدة.

وتُظهر معطيات الرصد الممتد من 2020/8/1 إلى 2021/8/1 أن عدد المبعدين عن المسجد الأقصى بلغ نحو 375 مبعدًا، وشملت قرارات الإبعاد مصلين وموظفين في دائرة الأوقاف الإسلامية، وشهد شهرا أيار/مايو وحزيران/يونيو 2021 أعلى أعداد للمبعدين فقد بلغ نحو 200 مبعد، وشهدت هذه المدة فشل الاحتلال في اقتحام الأقصى في 2020/5/10، واندلاع مواجهات عنيفة في مجمل مناطق القدس المحتلة.



الفصل الرابع:
ردود الفعل على التطورات في المسجد الأقصى

أولاً: المستوى الفلسطيني

أ- الفصائل الفلسطينية

شهدت السنة التي يغطيها تقرير "عين على الأقصى 2020-2021" تطوّراً في استراتيجية المقاومة الفلسطينية في إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، تستند إلى الهجوم دفاعًا عن مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك والمقدسات، وإلى العمل المشترك والمنسق؛ في إطار عمل الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية، التي شُكلت في 2017/7/23، في قطاع غزة. وتجلت هذه الاستراتيجية في عملية «سيف القدس» خلال أيار/ مايو 2021، التي هبّت فيها حركة حماس ومعها فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة للدفاع عن المسجد الأقصى الذي كان ينوي المستوطنون اقتحامه في 28 رمضان، وحي الشيخ جراح.

> شهدت السنة التي يغطيها التقرير تطوّرًا في استراتيجية المقاومة الفلسطينية في إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، تستند إلى الهجوم دفاعًا عن مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك ، وإلى العمل المشترك والمنسق، وتجلت هذه الاستراتيجية في معركة "سيف القدس".

جاء ذلك في وقت دعت فيه معظم القوى والفصائل الفلسطينية إلى تصعيد المقاومة الشعبية والمسلحة لمواجهة مخططات الاحتلال في القدس والمسجد الأقصى، ومواجهة «صفقة القرن»، ومخططات الضمّ، واتفاقيات التطبيع. وطالبت بضرورة وضع استراتيجية وطنية ترتقي إلى مستوى مجابهة المخاطر التي تُحدق بالمسجد المبارك، في ظلّ محاولات الاحتلال فرض وقائع جديدة على الأرض، مشددة على ضرورة نبذ كل الخلافات الفلسطينية، واستعادة الوحدة الوطنية، وتأسيس نظام سياسيٍ يقوم على

أساس مبدأ الشراكة والتعددية، وإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاق على برنامج وطني نضالي تمهيدًا للوصول إلى ميثاق شرف وطني تتوافق عليه القوى والفصائل لمواجهة المخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية بشكل عام، والمسجد الأقصى بشكل خاص.

ودعت القوى والفصائل الفلسطينية قيادة السلطة وأجهزتها الأمنية إلى وقف التنسيق الأمني، وإطلاق حالة نضالية شاملة دفاعًا عن القدس والمسجد الأقصى، وإطلاق مشروع كفاح شعبي تحرري، معلنةً تمسّكها بإسلامية المسجد الأقصى، ورفضها إجراءات إدارة ترامب لتكريس «صفقة القرن» كأمر واقع، كونها مشاريع لتصفية القضية الفلسطينية. ورأت أن ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية الرسمية دون مستوى الحدث، لافتةً النظر إلى أن تكرار مواجهة المشروع التصفوي للقضية بالأدوات والآليات نفسها، هو تضييع وهدر لطاقات الشعب الفلسطيني، وتشجيع إضافي للاحتلال.

وشددت حركة حماس على أن الشعب الفلسطيني على موعد قريب مع النصر والتحرير والصلاة في المسجد الأقصى نتيجة إنجازات المقاومة؛ مؤكدة التزامها بمساراتها الاستراتيجية الثلاثة المتمثلة في: عدم التنازل أو التفريط عن أرض فلسطين المباركة، والتمسك بحقّ العودة وكل حقوق الفلسطينيين كاملة غير منقوصة، والتمسك بخيار المقاومة الشاملة ضدّ الاحتلال، مع المحافظة على القدس والأقصى والمقدسات. ومع تأكيدها التمسك الأصيل بأن قضية فلسطين والقدس والأقصى قضية عربية وإسلامية وإنسانية، وليست فلسطينية فحسب، وأنها مرتبطة بأبعاد كثيرة سياسية واجتماعية ووطنية وفكرية.

ب- السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية

أكدت القيادة الفلسطينية أن القدس خطّ أحمر، وقلب فلسطين وروحها وعاصمتها الأبدية، ولا سلام ولا أمن ولا استقرار إلا بتحريرها الكامل، وشددت على أن ما يقوم به الاحتلال في الأقصى والقدس إرهاب دولة منظم، وجرائم حرب يعاقب عليها القانون، وعلى أن العائلات في حي الشيخ جراح لن ترحل.

وبالمقابل، أعلنت هذه القيادة، المتمثلة بالسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، تمسكها برؤيتها للسلام، وأبقت خياراتها لمواجهة التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية،

بشكل عام، والقدس، بشكل خاص، محصورة بالحرص على المفاوضات، معلنة انتظار «الشريك الإسرائيلي المحبّ للسلام»، الذي يمكن أن يوافق على إقامة دولة فلسطينية عاصمتها "القدس الشّرقية".

أكدت القيادة الفلسطينية أن القدس خطّ أحمر، وقلب فلسطين وروحها وعاصمتها الأبدية، ولا سلام ولا أمن ولا استقرار إلا بتحريرها الكامل، وشددت على أن ما يقوم به الاحتلال في الأقصى والقدس إرهاب دولة منظم، وجرائم حرب يعاقب عليها القانون، وعلى أن العائلات في حي الشيخ جراح لن ترحل. ولكنها بالمقابل قررت العودة إلى التنسيق الأمني الذي أوقفته مدة قصيرة على حدّ زعمها، وظلت في مربع الرهان على خيار المفاوضات فقط لنيل الحقوق الفلسطينية.

وعلى الرغم من استمرار الاحتلال في جرائمه في المسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة داخل القدس المحتلة، حافظت السلطة الفلسطينية على الدور الذي أنشئت من أجله، واستمرت بالتنسيق الأمني. وبالرغم من إعلانها عن توقفه، فإن معطيات الأرض تثبت غير ذلك، في مشهد يعكس عزلة القيادة الفلسطينية عن تطلعات الشعب الفلسطيني ومقاومته.

وكرس إعلان السلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 عودة التنسيق الأمني الدور الذي ترغب في تأديته، والذي كان موضع استنكار فصائل المقاومة الفلسطينية التي رأت فيه «مزيدًا من الارتهان للهيمنة الصهيوأمريكية، وإعادة تسويق الوهم»، و«طعنة لآمال شعبنا في تحقيق وحدة حقيقية»، وطعنة للجهود الوطنية لبناء شراكة وطنية لمواجهة الاحتلال والضمّ والتطبيع و«صفقة القرن».

ج. المقدسيون وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948

شهدت مدينة القدس والمناطق الفلسطينية حراكًا شعبيًا، وتفاعلًا واضحًا، مع الدعوات الرافضة للانتهاكات الإسرائيلية داخل المسجد الأقصى وفي المدينة المقدسة، ومشاركة في المسيرات والمهرجانات والوقفات التضامنية والندوات والإضرابات نصرة للقدس

وللمسجد الأقصى، ووقوفًا في وجه العدوان الإسرائيلي الإجرامي بحقّه في معركة «سيف القدس»، ورفضًا لـ«صفقة القرن»، واحتجاجًا على قرار الضمّ.

شهدت مدينة القدس والمناطق الفلسطينية حراكًا شعبيًا، وتفاعلًا واضحًا، مع الدعوات الرافضة للانتهاكات الإسرائيلية داخل المسجد الأقصى وفي المدينة المقدسة، ومشاركة في المسيرات والمهرجانات والوقفات التضامنية والندوات والإضرابات نصرة للقدس وللمسجد الأقصى، ووقوفًا في وجه العدوان الإسرائيلي الإجرامي في معركة "سيف القدس"، ورفضًا لـ"صفقة القرن"، واحتجاجًا على قرار الضمّ.

فقد سجل فلسطينيو القدس وفلسطينيو الأراضي المحتلة علم 1948 علامة فارقة في مقاومة عمليات التهويد للمدينة المقدسة، وشكّلوا خطّ الدفاع الأول في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المسجد الأقصى، وشكّل المرابطون منهم دروعًا بشرية، أسهمت، إلى حدّ كبير، بالحدّ من قدرة تنفيذ البرامج الصهيونية التهويدية التي تستهدف الأقصى، وعرقلوا مخططات تقسيمه زمانيًا ومكانيًا؛ من خلال الأنشطة المتواصلة، ودعوات الرباط، وحضورهم الدائم للذود عنه، والذي تميز بطول النفس، وحُسن التحرك، والاستباقية...فالوصول إلى المسجد المبارك ميزة يتمتعون بها دون غيرهم، بالرغم من وجود العقبات الإسرائيلية، والإبعاد المتكرر.

وأفشل فلسطينيو القدس وفلسطينيو الأراضي المحتلة علم 1948، في عدة مناسبات، محاولات الاحتلال فرض واقع جديد، عبر إغلاق المسجد الأقصى، وأجبروا قوات الاحتلال على فتح أبواب المسجد المبارك، والانسحاب منه ومن محيطه...وخرجوا بشكل متواصل في حملات عديدة لحماية القدس والمسجد الأقصى من التهويد، وهذا ما دفع الاحتلال إلى شنّ هجمات وحشية متكررة على روّاد المسجد، وأصدرت قوات الاحتلال عشرات أوامر الإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس، بحقّ العديد من المقدسيين وفلسطينيي الأراضي المحتلة علم 1948.

ثانيًا: المستوى الإسرائيلي

شكلت معركة «سيف القدس» ضربة قوية للردع الإسرائيلي، وضربة قوية للمشروع الصهيوني في مدينة القدس، بشكل عام، والمسجد الأقصى، بشكل خاص. ووجه المحللون الإسرائيليون انتقادات لأداء الحكومة الإسرائيلية، وسياستها خلال العدوان، ولطريقة وقف إطلاق النار، واتهموا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بأنه استسلم لضغوط الرئيس الأمريكي. ورأى قسم منهم أن الكيان الصهيوني تلقى "ضربة قاضية" من الناحية الإعلامية خلال العدوان، وعدّ البعض أن حماس حققت أهدافها الرئيسة عند بداية الحرب، وأن ميزان الإنجازات يميل لمصلحة حماس.

> شكلت معركة "سيف القدس" ضربة قوية للردع الإسرائيلي، وضربة قوية للمشروع الصهيوني في القدس والأقصى. ووجه المحللون الإسرائيليون انتقادات لأداء الحكومة الإسرائيلية، وسياستها خلال العدوان، وانتقدوا طريقة وقف إطلاق النار، واتهموا نتنياهو بأنه استسلم لضغوط بايدن. وعدّ البعض أن حماس حققت أهدافها الرئيسة عند بداية الحرب، وأن ميزان الإنجازات يميل لمصلحة حماس.

وجاءت معركة «سيف القدس» لتضع عقبات كبرى أمام المشروع الاستعماري الصهيوني في مدينة القدس والمسجد الأقصى؛ الذي دخل طور التصفية مع إعلان ترامب القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني في 2017/12/6، والذي بدا في أشد حالات تمحوره حول الهوية فتبنى مبدأ يهودية الدولة، وباتت تصفية القدس، ومركزها المسجد الأقصى المبارك، العنوان التالي لحرب الهوية، مع التشديد على أن القدس ستبقى العاصمة الموحدة للاحتلال الإسرائيلي، و«لن تقسم أبدًا»...غير أن الرياح تجري في غير الاتجاه الذي ترغب بها السفن الصهيونية.

ثالثًا: الأردن

ارتكز موقف الأردن الرسمي على مطالبة الاحتلال بوقف انتهاكاته، واحترام القانون الدولي، مع إعادة تأكيد تمسك المملكة بإشرافها على المسجد الأقصى المبارك وعلى المقدسات. وتراوحت ردود أفعال المملكة الرسمية، ردًا على انتهاكات الاحتلال في المسجد الأقصى والمدينة المقدسة، بين بعض الجهود القانونية والدبلوماسية، والشجب والاستنكار، على الرغم من الاستهداف المتواصل للدور الأردني في رعاية مقدسات مدينة القدس.

وأعلن المسؤولون الأردنيون، ومنهم الملك عبد الله الثاني، عن رفضهم ممارسات الاحتلال، والإجراءات الأحادية التي تهدد القدس، وتمسّ هويتها العربية والإسلامية. وأكدت المملكة أنها ستستمر في بذل كل الجهود من أجل الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأقصى والقدس.

فقد أكد الملك الأردني عبد الله الثاني، خلال معركة «سيف القدس» أن الممارسات الإسرائيلية الاستفزازية المتكررة بحقّ الشعب الفلسطيني قادت إلى التصعيد الدائر، والدفع بالمنطقة نحو المزيد من التأزيم والتوتر. وأشار إلى تحذيراته المتواصلة من مغبة الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في القدس، وخاصة ضدّ المسجد الأقصى المبارك، ومحاولات التهجير غير القانوني لأهالي حي الشيخ جراح من بيوتهم. وأكد أنه طالما حذر من المساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس.

رابعًا: المستوى العربي والإسلامي الرسمي

بين الإدانة والاستنكار والدعوة إلى خفض التصعيد، والتعبير عن «القلق» ودعوات إلى ضبط النفس، كانت ردود الفعل العربية والإسلامية والدولية على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إضافة إلى دول اصطفت إلى جانب الاحتلال، ودعمته ضدّ الشعب الفلسطينيين ومقاومته.

وعلى الرغم من تكرر الإدانات، والدعوة المتكررة إلى اجتماع لجامعة الدول العربية أو منظمة التعاون الإسلامي، لمناقشة العدوان الصهيوني على الفلسطينيين، فإن هناك على ما يبدو حالة من فقدان الثقة بين الجمهور والقيادة السياسية الرسمية العربية والإسلامية. ويرى هؤلاء أن الأنظمة في الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ليس

بيدها ما تفعله سوى التنديد والشجب، وأنها تفعل ذلك بحكم العادة، في عدة مناسبات رفعًا للعتب، وحفظًا لماء الوجه...ومن وجهة نظر هؤلاء، فإن الموقف العربي والإسلامي الحالي لا يعول عليه، في مجال دعم الفلسطينيين، أو حتى تقديم حلول واقعية، إذ إن معظم الأنظمة تدور في فلك العجز فضلًا عن كونها باتت منشغلة بهمومها الداخلية.وبدا واضحًا، خلال السنة التي يغطيها التقرير، تساوق معظم دول مجلس التعاون الخليجي مع التوجّهات الأمريكية لحلّ القضيّة الفلسطينية، إذ كان أداء معظم هذه الدول منسجمًا مع الحلول التي طرحتها «صفقة القرن» التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية. وشهدت هذه السنة ازديادًا في الانفتاح الخليجي على الكيان الصهيوني، فالتطبيع أخذ أشكالًا مختلفة، مع خروجه إلى العلن، وتوقيع الإمارات والبحرين في 2020/9/15 على اتفاق «أبراهام» الذي يُمثل خطرًا على القدس والمسجد الأقصى، بعد تشريعه اقتحامات اليهود والمطبِّعين للمسجد، وأداء الشعائر الدينيّة اليهوديّة فيه، حين جعل لليهود «حقًّا» مساويًا لحقّ المسلمين في الصلاةِ فيه، وبعد أن شدد الاتفاق على أن تظلّ الأماكن المقدسة

تراوحت ردود الفعل الرسمية العربية والإسلامية بين الشجب والاستنكار كما العادة، وتخطت بعض الأنظمة هذا السقف هبوطًا باتجاه الانحياز للاحتلال الإسرائيلي، وتحميل الفلسطينيين مسؤولية التصعيد، ومحاولة تلميع صورته عبر زيارات تطبيعية نفذها مواطنون تابعون لدول تحكمها تلك الأنظمة.

بدا واضحًا تساوق معظم دول مجلس التعاون الخليجي مع التوجّهات الأمريكية لحلّ القضيّة الفلسطينية، ممثلةً بـ «صفقة القرن» التي تهدف لتصفية القضية الفلسطينية. وشهدت مدة التقرير ازديادًا في الانفتاح الخليجي على الكيان الصهيوني، فالتطبيع أخذ أشكالًا مختلفة، مع خروجه إلى العلن، وتوقيع الإمارات والبحرين على اتفاق «أبراهام» في 2020/9/15، والذي يُمثل خطرًا على القدس والمسجد الأقصى، ومع توقيع السودان والمغرب لاحقًا على اتفاقات تطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.

الأخرى في القدس مفتوحة للمصلين «المسالمين» من جميع الأديان.

وتزايدت المخاوف الإسرائيلية من الدور التركي في القدس، ووضع الاحتلال مخططات لعرقلة وجودها في القدس والمسجد الأقصى المبارك، ويرى الاحتلال الإسرائيلي أن السياسة التركية في القدس المحتلة والأقصى تسعى إلى إبراز الصبغة الإسلامية للمدينة. فقد تنوع الاهتمام التركي بالقدس، وتنوعت المشاريع فيها، وغطت قطاعات متعددة...وإلى جانب زيارات الأتراك المستمرة للأقصى فإن تركيا تسعى من خلال جمعيات إغاثية إلى مساندة المقدسيين، ودعمهم بالأموال لترميم العقارات والحفاظ عليها...لذلك بدأ الاحتلال الصهيوني «خطوات لاستئصال القاعدة السياسية للأنشطة التركية في القدس الشرقية، ولتعزيز السيادة الإسرائيلية في جميع أنحاء المدينة».

تزايدت المخاوف الإسرائيلية من الدور التركي في القدس، ووضع الاحتلال مخططات لعرقلة الجهود التركية في القدس والمسجد الأقصى المبارك، ويرى الاحتلال الإسرائيلي أن السياسة التركية في القدس المحتلة والأقصى تسعى إلى إبراز الصبغة الإسلامية للمدينة. فقد تنوع الاهتمام التركي بالقدس، وتنوعت المشاريع فيها، وغطت قطاعات متعددة.

خامسًا: الموقف الدولي الرسمي

فشل المجتمع الدولي، كعادته، في توفير الحماية للفلسطينيين ومقدساتهم، وأخفق مجلس الأمن الدولي في إصدار بيان حول الاعتداءات الصهيونية في القدس والأقصى، وعدوانه على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، إلا بعد انتهاء العدوان، لأن الولايات المتحدة رأت أن كل الصيغ المقدمة لتكون بيانًا للمجلس لن تؤدي إلى احتواء التصعيد. وبالمقابل، وفي خطوة مهمة، قرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فتح تحقيق دولي حول انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكيان الاحتلال الإسرائيلي منذ نيسان/ أبريل 2021، وفي «الأسباب الجذرية» للتوترات.

وتباينت المواقف الدولية من الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على مدينة القدس، وفشل مجلس الأمن الدولي -كعادته- في تحقيق الحدّ الأدنى من الآمال الفلسطينية، وأخفق في إصدار بيان يدين فيه الانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى أو مدينة القدس، وإذا ما فكر أعضاء المجلس في ذلك فإن الفيتو الأمريكي بالمرصاد. ولم تتعد تصريحات المسؤولين الأمميين التعبير عن القلق إزاء تدهور الأحداث في القدس والمسجد الأقصى، والاستفزازات الإسرائيلية.

فشل المجتمع الدولي، كعادته، في توفير الحماية للفلسطينيين ومقدساتهم، وأخفق مجلس الأمن في إصدار بيان حول الاعتداءات الصهيونية في القدس والأقصى، والعدوان على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، إلا بعد انتهاء العدوان.

وبالمقابل، قرر مجلس حقوق الإنسان فتح تحقيق دولي حول انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكيان الاحتلال الإسرائيلي منذ نيسان/ أبريل 2021.

وفي خطوة تعكس سياسة الانحياز للكيان الصهيوني، والتخلي عن لغة الدبلوماسية، وتبني رؤية الاحتلال، والعمل على فرضها أمرًا واقعًا، قال البيت الأبيض الأمريكي إن للاحتلال الإسرائيلي الحقّ المشروع في الدفاع عن نفسها في مواجهة الهجمات الصاروخية التي تشنّها حركة حماس. وبالمقابل شدّد البيت الأبيض على أن القدس «يجب أن تكون مكانًا للتعايش».

سادسًا: المستوى الشعبي

يُعدُّ الموقف العربي والإسلامي والدولي الشعبيّ من تطور الأوضاع في المسجد الأقصى أفضل حالًا من المستوى الرسمي، ومن أهم الأدوات المؤثرة في تحديد المسارات. والشارع العربي والإسلامي متفاعل مع القضية الفلسطينية بشكل عام، والمسجد الأقصى ومدينة القدس بشكل خاص.

وخرجت في عدة مدن عربية وإسلامية ودولية مظاهرات احتجاجية مندِّدة بالاعتداءات على المسجد الأقصى والقدس وأهلها، ورافضة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

والأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان التفاعل الشعبي الأردني مع تطورات الأحداث، نتيجة معركة «سيف القدس» بارزًا، فقد استمرت التظاهرات والاعتصامات ووقفات التضامن خلال العدوان الصهيوني، نصرة للشعب الفلسطيني، ودعمًا لصموده في وجه الاعتداءات الإسرائيلية على غزة والانتهاكات المستمرة بحقّ الفلسطينيين في القدس، ومحاولات التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى المبارك. وأبرز تلك التحركات كانت التي أقيمت يومي الجمعة 2021/5/14، والجمعة 2021/5/21، إذ شارك عشرات آلاف الأردنيين في التظاهرات التي كان بعضها على الحدود الأردنية الفلسطينية.أما الساحة اللبنانية، التي يعيش فيها عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، فقد تفاعل الشارعان اللبناني والفلسطيني مع تطورات معركة «سيف القدس»، وانطلقت تظاهرات في مختلف الأراضي اللبناني، ونُظِّمت وقفات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، وللتنديد بالانتهاكات الصهيونية بحقّ المسجد الأقصى والقدس وقطاع غزة؛ غير أن الحدثين البارزين كانا التظاهرات التي انطلقت نحو الحدود مع فلسطين، والتي أسفرت عن استشهاد مواطن لبناني، وإطلاق الصواريخ من داخل الأراضي اللبنانية نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة.

خرجت في عدة مدن عربية وإسلامية ودولية مظاهرات احتجاجية مندِّدة بالاعتداءات على المسجد الأقصى والقدس وأهلها، ورافضة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة. ونظّمت هيئات شعبية عديدة فعاليات ومؤتمرات نصرة للقدس والمسجد الأقصى.

وفي السياق نفسه، خرجت في عدة مدن عربية وإسلامية وعالمية مظاهرات احتجاجية ضدّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالب المحتجون بوقف إطلاق النار. فقد شهدت عدة مدن دانماركية وبلجيكية وإسبانية وهولندية وإيطالية ويونانية ونمساوية وكندية وجنوب أفريقية، وغيرها من المدن العالمية، مظاهرات ووقفات تضامن، تنديدًا بالعدوان على الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس وقطاع غزة. وطالب المشاركون في الوقفة بمحاسبة قادة الاحتلال على جرائمه، وانتهاكاته المتواصلة للقانون الدولي.

التّوصيات

تستمر التحديات التي تواجه المسجد الأقصى ومكوناته البشرية في التصاعد عامًا بعد عام، وتؤكد التطورات الميدانية في المسجد، وقراءة التفاعل معه، أن الاحتلال عازم على اختراق "الوضع القائم" وتثبيت نفسه متحكمًا بالأقصى بشكلٍ كامل، بعد تعطيل دور الأوقاف الإسلامية في القدس. وفي المقابل يستمر المقدسيون خصوصًا والفلسطينيون عمومًا في التصدي للاحتلال ومخططاته ومستوطنيه بما لديهم من إمكانيات لا تُقارَن بما لدى الاحتلال، ولكنّها مجدية في عرقلته ومنعه من تنفيذ ما يريد بالكامل.

وشكلت موجة التطبيع العربي مع الاحتلال عام 2020 أبرز التحديات التي استهدفت المسجد الأقصى، فقد تناولت بنود اتفاقيات التطبيع الأقصى بشكل مباشر، ولم يقف الأمر عند حد تعريف المسجد ومساحته، بل بلغ الاستهداف حد فتح أبوابه أمام صلوات أتباع الديانات الأخرى، وشهدت الأشهر التي تلت توقيع الاتفاقيات مشاركة وفود عربية مطبعة في اقتحام المسجد الأقصى، وسط غضب فلسطيني ورفض عربي وإسلامي شعبي.

وعلى الرغم من هذا الانحراف العربي الرسمي نحو التطبيع، استطاع الفلسطينيون إعادة تصويب البوصلة نحو المسجد الأقصى، الذي كان الشرارة الأولى لانطلاق معركة «سيف القدس»، على أثر تغول الاحتلال واقتحامه باحات المسجد الأقصى بشكلٍ وحشي، ومن ثم انخرط الفلسطينيون في الهبة الفلسطينية الشاملة، التي شملت مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة، في سياق الدفاع عن المسجد والمدينة المحتلة، وهذا ما أربك الاحتلال.

1. السلطة الفلسطينية ومنظّمة التحرير الفلسطينية

- عدم الرهان على إدارة بايدن، والتغييرات السياسية في دولة الاحتلال، والعودة إلى طاولة المفاوضات مع الاحتلال، فهي عودة لن تجلب إلى السلطة أي مكاسب، بل ستعزز مسار التيه السياسي المتمثل بخطّ المفاوضات.
- الوقف المباشر والحقيقي للتنسيق الأمني مع الاحتلال، والتخلي عن سياسة التهديد بوقفه لاستجرار عواطف الفلسطينيين، في مقابل استمرار التنسيق على أرض الواقع

نتيجة بنية الأجهزة الأمنية الفلسطينية القائمة على التواصل الدائم مع الاحتلال وأذرعه الأمنية.

- الاستفادة من الدروس التي قدمتها معركة "سيف القدس"، والهبة الفلسطينية الشاملة والإيمان بأن العمل المقاوم والفعل الميداني هما أكثر الطرق التي تستطيع من خلالها الضغط على الاحتلال، ولجمه في عدوانه، وأن نصرة القدس والأقصى، لا تتم بالبيانات والاستنكار، بل بالفعل الميداني والمواجهة الشاملة، وهذا يعني أن على السلطة الإسهام في تشكيل بيئة حاضنة للمقاومة في الضفة الغربية، والتخلي عن ملاحقة المقاومين، وتكميم أفواه المنادين بإشعال المواجهة مع الاحتلال.
- على السلطة أن توقف انسحابها المتزايد من مدينة القدس، وأن ترفع من مستوى عملها في حماية القدس والأقصى، خاصة ما يتصل بعمارة جنباته بالمصلين والمرابطين، فعلى السلطة أن تهتم بشكلٍ متزايد بالمبادرات الشعبية الداعمة للمسجد الأقصى، خاصة تلك التي ترفد المسجد بالمرابطين والمصلين، وتسهّل مثل هذه المبادرات في الضفة الغربية.
- يجب على السلطة إطلاق العمل الشعبي المقاوم في مختلف أنحاء الضفة الغربية، فقد أثبتت الضفة قدرتها على الإثخان في العدو، وإقلاق أمن مستوطنيه، وأن فتح نقاط المواجهة في الضفة الغربية كافة، بالتزامن مع الاعتداء على الأقصى، كفيل بإرباك الاحتلال، فإزاء كل اعتداء يتم في الأقصى، يجب أن تنطلق مسيرات شعبية، ومواجهات حاشدة من مناطق السلطة، وهذا ما يسمح بإعادة حالة الغليان التي يواجهها الاحتلال بعد أي اعتداء يقوم به بحق المسجد المبارك أو المقدسيين.
- ضرورة الاستفادة من مساحات العمل الدولية المفتوحة أمام السلطة، خاصة عضويتها في عددٍ من اللجان والمنظمات الدولية، إذ إن ملاحقة الاحتلال قانونيًا عبر هذه المحافل، سيكون عاملَ قلقٍ دائمًا للاحتلال، في سياق إبراز جرائمه أمام المجتمع الدولي، خاصة ما يعانيه الأقصى من اقتحامات شبه يومية وأداء صلواتٍ تلمودية علنية.
- لا يمكن أن تستمر السلطة في التناقض في رفضها تطبيع الدول العربية مع الاحتلال من جهة، واستمرار علاقتها المشبوهة مع الاحتلال من جهة أخرى، وهي مطالبة

بالانسجام مع عموم الجماهير الفلسطينية التي رفضت التطبيع، وترفض أي علاقة مع الاحتلال.

2. قوى المقاومة والفصائل الفلسطينية

- شكل تفاعل الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة مع الأحداث في المسجد الأقصى محطة بالغة الأهمية، فقد كانت الاستجابة لما يجري في المسجد الأقصى نقطة مفصلية استطاعت الفصائل معها إدخال الأقصى على رأس القضايا القابلة لإشعال المواجهة العسكرية مع الاحتلال، لذلك ندعو الفصائل الفلسطينية أن تبقي على تفاعلها الحثيث مع ما يجري في المسجد الأقصى، وأن يبقى الأقصى في قلب خطابها الإعلامي وأدائها الميداني.
- ضرورة رفع مستوى عمل الفصائل في مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة، على الرغم من الحصار المفروض عليها، وأن يكون لها دورٌ مباشر في التصدي لاقتحامات المسجد الأقصى، من خلال إحياء قاعدة "تدفيع الاحتلال الثمن"، على أثر أي اعتداء تقوم به أذرعه بحق الأقصى والمرابطين.
- من الضرورة بمكان الاستفادة من الهبة الفلسطينية الشاملة، وخاصة في الضفة الغربية المحتلة، التي تعد خاصرة الاحتلال الرخوة، فعلى الفصائل تعزيز عملها المقاوم في الضفة، من بوابة الدفاع عن القدس والأقصى، إضافةً إلى إطلاق مبادرات مجتمعية تكون الفصائل الفلسطينية فاعلة فيها وداعمة لها، إضافةً إلى ابتكار أدوات ومبادرات جديدة قادرة على مواجهة الاحتلال، وعلى إرباك أذرعه.
- استمرار تموضع الفصائل الفلسطينية في قلب معركة الأقصى، فقد كانت شرارة معركة "سيف القدس"، الاعتداء على الأقصى وعلى القدس، فحسن استثمار المعركة وما تمخضت عنه، يستوجب متابعة لأوضاع المدينة المحتلة، وأن تظل المقاومة قاب قوسين من التدخل في دعم المرابطين، بالكلمة والموقف والمؤازرة الميدانية من الضفة الغربية، وصولاً إلى فتح المعركة في قطاع غزة.

- رفع مستوى عمل الفصائل لعمارة المسجد الأقصى، وأولها مشاركة مناصري هذه الفصائل وأعضائها في الرباط المستمر داخل المسجد الأقصى، وإطلاق مبادرات شعبية تهدف حشد أكبر عددٍ من المصلين للرباط في الأقصى، في مواجهة مواسم الاقتحام التي تقوم بها منظمات الاحتلال التهويديّة.
- تسخير أدوات الفصائل الإعلامية ونوافذها وإطلالاتها لنشر الوعي بالمخاطر المحدقة بالمسجد الأقصى، وتحويل هذه الأدوات إلى منابر تسلط الضوء على واقع الأقصى، وخطط الاحتلال الرامية إلى تقسيمه، وتثبيت الوجود اليهودي داخله، وأن يكون للأقصى حيزٌ دائم من خطاب هذه الفصائل ومروحة أعمالها.

3. الجماهير الفلسطينية

- أثبتت التجارب في السنوات الماضية قدرة الجماهير الفلسطينية على ردع الاحتلال، وإجباره على التراجع، وقد شهد المسجد الأقصى ملحمة بطولية عندما كسرت الجماهير الفلسطينية الاحتلال في 2021/5/10، وهو نموذج يمكن تكراره بفضل إرادة المقدسيين وصمودهم، والمطلوب من هذه الجماهير أن تثق بقدراتها، وتتحلى بالثبات والإصرار، والإبداع في وسائل المواجهة مع الاحتلال.
- استثمار الانتصارات الفلسطينية التي جرت منذ هبة باب العمود، وصولًا إلى فشل اقتحام الأقصى في 2021/5/10، وعدم الخضوع لإجراءات الاحتلال بحق المسجد الأقصى، عبر دعم الرباط في الأقصى، والوقوف في وجه أطماع الاحتلال في تهويد الأقصى، وتبيت الوجود اليهودي داخله.
- رفد المنطقة الشرقية في الأقصى بالمرابطين، خاصة في أوقات الاقتحامات، والاستمرار بعمارة مصلى باب الرحمة، الذي يتعرض لمحاولات دائمة لإغلاقه من قبل الاحتلال، وأن يكون لهذه المنطقة مبادرات شعبية خاصة بها، تضمن عمارتها وعدم خلوها في أي ساعة من ساعات اليوم.
- على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة وفي المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1948 دورٌ كبير في رفد المقدسيين ودعمهم، والإسهام معهم في حماية المسجد الأقصى،

وضرورة إعادة إحياء شد الرحال بشكلٍ جماعي وفردي، خاصة في الأعياد والمناسبات اليهودية، التي تشهد اقتحامات حاشدة للأقصى، تترافق مع صلوات تلموديّة علنية.

- استمرار التفاعل المقدسي مع أي محاولات تطبيعية مع الاحتلال، ورفض الزيارات العربية المشبوهة إلى المسجد الأقصى، والتعامل مع اقتحامات العرب للأقصى، كما يتم التعامل مع اقتحامات المستوطنين، إذ تشكل هذه الرسائل من القدس والأقصى، أبرز مؤشرات الرفض الفلسطيني لمثل هذه الخطوات، وأنها لا يمكن إلا أن تصب في خدمة الاحتلال وتجميل صورته البشعة.

4. الأردن

- ضرورة التمسك بمسؤولية وأمانة برعاية شؤون المقدسات في القدس المحتلة، ورفع سقف مواجهة المخططات التي تستهدف دور الأردن في الأقصى، وما يتصل بدعم دائرة الأوقاف المشرفة على المسجد الأقصى، وعدم السكوت على اعتداءات الاحتلال بحق موظفيها ومسؤوليها، وألا يكتفي الأردن بشجب الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى بل استخدام أورق الضغط على الاحتلال التي يمتلكها.
- لا يمكن أن يغض الأردن الطرف عن محاولات الاحتلال فرض واقع جديد في الأقصى، ابتداءً من أداء الصلوات التلمودية العلنية وزيادة أوقات الاقتحام، وصولًا إلى تثبيت اقتحام الأقصى في المناسبات والأعياد الإسلامية، وهي خطوات ستفتح شهية الاحتلال للمزيد من التدخل في الأقصى، والدفع نحو فرض واقع جديد على المسجد، يستباح فيه من دون أي رادع أو مواجهة.
- تحصين دور الأوقاف الإسلامية في القدس عبر التحامها مع الجماهير المقدسية، وهي خطوة ضرورية على أثر اللبس الذي يحدثه سلوك الأوقاف أحيانًا، وضرورة عدم ركون الأوقاف للدور الوظيفي الإداري فقط، بل التماهي مع ما لدى الجماهير من سقفٍ مرتفع، ومطالب محقة، على غرار إعادة فتح مصلى باب الرحمة.
- لا يمكن بحال من الأحوال استمرار انسحاب الأردن من مشهد الاعتداء عن الأقصى، خاصة ما يتعرض له المصلون من إبعاد واعتقال، فعلى الأردن توفير الدعم والرعاية

اللازمة للمبعدين والمعتقلين، والعمل على توفير الرعاية القانونية والدعم اللازم لهم، إن كانوا موظفين في الأوقاف أو من المرابطين والمصلين، وهذا ما يسهم في رفد الأقصى بالمزيد من المرابطين نتيجة عدم تركهم منفردين في مواجهة منظومة الاحتلال الأمنية.

- أمام محاولات الاحتلال المتكررة إعادة إغلاق مصلى باب الرحمة، على الأردن وقف محاولات الاحتلال هذه، ومواجهة أي قرارات إسرائيلية قادمة، وتثبيت حقيقة أن مبنى باب الرحمة لن يكون إلا مصلى من مصليات الأقصى، وليس مكاتب إدارية أو ما شابه. ويتطلب ذلك ترميم المبنى وصيانته، ودعم كل الخطوات التي توفر حضورًا إسلاميًّا بشريًّا فيه.
- احتضان المبادرات والجهود الشعبية في القدس المحتلة، وهذا سينعكس على الموقف الأردني إيجابًا، وسيعطيه زخمًا إضافيًا لدعم حقه بحماية المقدسات، خاصة أمام تراجع المواقف العربية والإسلامية.
- الانسجام مع سقف البرلمان الأردني الذي دعا عدد كبير من أعضائه إلى قطع العلاقة مع الاحتلال، وإلغاء الاتفاقيات الاقتصادية معه، وفتح علاقات إيجابية مع قوى المقاومة الفلسطينية وإعادة احتضانها في الأردن الذي يرتبط بفلسطين ارتباطًا وثيقًا على مستوى المصير.

5. الحكومات العربيّة والإسلامية

- على الدول العربية والإسلامية تجنب الوقوع في فخ التطبيع، تحت أي اعتبارات أو ذرائع اقتصادية أو سياسية، وعليها أن تجرم التطبيع مع الاحتلال، وأن تشرع قوانين تحظر إقامة أي علاقات مع المحتل، أو المشاركة معه في أي محافل دولية ذات طابع سياسي أو معرفي أو رياضي أو فني، وملاحقة المطبعين بالوسائل كافة.
- منع أي زيارات تطبيعية إلى القدس المحتلة، وضرورة تشريع قوانين تمنع بموجبها الدول العربية من أن يدخل إلى أراضيها أي مواطن موجود على جواز سفره ختم دولة الاحتلال.

- ضرورة تقديم الدعم المباشر والسخي للمشاريع التي تعنى بعمارة المسجد الأقصى، ورفد المرابطين بالرعاية القانونية والمالية اللازمة، خاصة الفئات التي تتعرض للاعتقال والإبعاد بشكلٍ متكرر.
- أمام الهجمة التطبيعية ومحاولات الاحتلال استهداف القدس والأقصى، من الضرورة بمكان ترسيخ مكانة القدس والأقصى في المناهج الدراسية للدول العربية والإسلامية، وإدخال مضامين مكثفة حولهما، لأهمية هذه المضامين لتنشئة الأجيال القادمة.
- تسليط الضوء على ما يعانيه المسجد الأقصى من تهويد ممنهج، عبر المنابر الإعلامية الرسمية للدول العربية والإسلامية، وجعل الأخبار المتعلقة بالقدس والأقصى في قائمة أولويات هذه الأذرع الإعلامية.

6. على المستوى الشعبي

- عدم إبقاء التفاعل مع ما يجري في المسجد الأقصى رهينًا للحدث المستجد، بل يجب بناء سيرورة دائمة من التفاعل مع المسجد الأقصى وقضاياه، تمتد من وسائل التواصل الاجتماعي وصولًا إلى أرض الواقع والعمل الجماهيري والشعبي.
- البناء على التفاعل الافتراضي الداعم للقدس والأقصى، وإطلاق المزيد من المبادرات الشعبية لدعم المقدسيين وحماية المسجد الأقصى، والتشبيك مع المؤسسات والروابط العالمية، لتصدير قضية القدس والأقصى إلى أطر أوسع وفضاءاتٍ جديدة، والانتقال إلى المناصرة الميدانية والعملية الفاعلة للمسجد الأقصى.
- أمام ازدياد مخاطر التطبيع والسائرين فيه، على الشعوب العربية ممارسة المزيد من الضغوط على الحكومات لوقف حملة التطبيع هذه، وعدم الانخراط في تنفيذ مؤامرات تصفية القضية الفلسطينية، فما زالت الشعوب قادرة على لجم التسارع الرسمي صوب الاحتلال.
- إطلاق حملات توعية داخل الدول العربية والإسلامية، تتناول مخاطر التطبيع مع الاحتلال، ومحاولة الدول المطبعة التدخل في المسجد الأقصى من بوابة اتفاقيات التطبيع مع الاحتلال، وهي مخاطر تتصل بالأمن القومي للدولة المطبعة ودول المنطقة العربية والإسلامية، وصولًا إلى تبعات اقتصادية وثقافية ودينية.

- توجيه الدعاة والإعلاميين والفنانين والمؤثرين ممن يمتلك قاعدة جماهيرية كبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، إلى المشاركة في الحملات ذات الصلة بدعم المقدسيين، والإضاءة على ما يقوم به الاحتلال من جرائم بحق المقدسيين والمقدسات.
- في هذه المرحلة الخطيرة يبرز دور أساسي للأحزاب والمؤسسات والعلماء والمثقفين والإعلاميين والحقوقيين والسياسيين والشباب والنساء؛ فعليهم تُعقد راية الأمل في الأمة بعد تقاعس الأنظمة وهذا يتطلب تبني فعاليات مستمرة، والمبادرة الدائمة لتنفيذ مشاريع وبرامج تخدم الأقصى، وتنسيق الجهود.

7. الهيئات والشخصيات الدينية

- ضرورة تغليب خطاب الحوار والوحدة في أوساط الشارع العربي، ونبذ الخلافات التي تشتت الجهود، في سياق تمتين الصف الداخلي في مواجهة الصفقات والتآمر الخارجي والتطبيع مع الاحتلال، واستعادة مظلة المسجد الأقصى والقدس وفلسطين، بوصفها عاملًا جامعًا وقضية رئيسة توحد الجهود في وجه الصلف الإسرائيلي.
- الأقصى واحد من المقدسات الإسلامية، وواحد من ثلاث مساجد لا تشد الرحال إلا إليها، فعلى العلماء والدعاة تخصيص المسجد الأقصى بالمزيد من الاهتمام، إنْ في تثقيف المؤمنين بأهميته الدينية وموقعه في وجدان المسلمين، أو في نشر ما يتعرض له من اعتداءات ومخططات خاصة في خطب الجمعة، ووسائل التواصل.
- تعزيز جهود العلماء والمؤسسات العلمائية، في تعبئة الجماهير العربية والإسلامية، وإطلاق المبادرات الجامعة القادرة على توجيه المزيد من الدعم للمسجد الأقصى خاصة الدعم المالي.
- على العلماء إعادة التأكيد لدى الجماهير العربية والإسلامية، ولدى الحكام، على فتاوى تحريم التطبيع مع الاحتلال، وعلى وجوب العمل على دعم المقدسيين وبذل المستطاع في سبيل تحرير هذه الأرض المباركة، وليس التفريط بها وتقديمها للاحتلال لقاء اتفاقيات سلام.

الفصل الأول:

تطور فكرة الوجود اليهودي في الأقصى

تمضي فكرة المعبد في مسار صعودٍ سياسي تاريخي تجلى أول مرة في عام 1984 باختراق الحاخام مائير كاهانا ودخوله المؤقت للكنيست الصهيوني، ثم تواصل مع حكومة نتنياهو الأولى عام 1996 برعاية «جماعات المعبد» وتعزيز مشروعيتها، ثم باقتحام أريئيل شارون للأقصى عام 2000 وتوليه رئاسة وزراء الكيان الصهيوني بعد ذلك، ليتواصل من بعدها الصعود عبر مسارات السياسة والقانون والأمن وتغيير الفتوى الدينية.

على مدى تاريخ صعودها، بدأت «جماعات المعبد» - التي تتبنى رؤية إحلالية بإنشاء «المعبد» في مكان الأقصى وعلى كامل مساحته- بتحقيق اختراقات برلمانية بدءًا من عام 2003، أخذت تنمو وتصعد حتى تمكنت من تسجيل اختراقها الحكومي الأول عام 2013، وخلالها نظمت الجماعات نفسها ضمن عدة حركات وجمعيات، ثم شكلت عام 2012 ائتلافاً لتلك الجماعات أخذ يعقد لها مؤتمرًا سنويًا ينسق خططها ويجمع جهودها منذ ذلك الحين، وذهبت إلى المحاكم لتغيير تفسير قانون حماية الأماكن المقدسة الذي سنه الكنيست الصهيوني عام 1967، ووصلت إلى تكريس «حق اليهود» في اقتحام الأقصى والصلاة فيه عبر تلك المحاكم مرة بعد مرة، لكنها لم تنجح في نقلها إلى خانة إلزام شرطة الاحتلال بفرض هذا الحق، بل بقيت المحكمة تقيد تنفيذ هذا الحق بالإمكانية الأمنية وتحيل تقديرها إلى شرطة الاحتلال ومرجعيتها السياسية. حاولت الجماعات الانتقال إلى سن قانونٍ لتقسيم الأقصى علناً بين المسلمين واليهود، وآخر للسماح لليهود بأداء طقوسهم الدينية في الأقصى، لكن رئاسة الكنيست استخدمت صلاحياتها -التي نادراً ما تستخدمها- لسحب مسودة القانون من التداول خوفًا من تداعيات نقاشها.

خلال هذا المسار عاينت تلك الجماعات القيمة المؤثرة لجهاز شرطة الاحتلال، فأخذت تضع موقع وزير الأمن الداخلي تحت مجهر تأثيرها، ونجحت في إيصال عددٍ من المحابين لها إلى هذا الموقع، من تساحي هنيغبي إلى جلعاد إردان وعمير أوحانا، ونسجت خيوط التواصل مع

الشرطة على مختلف المستويات من القيادة إلى الأفراد، وأخذت تبث فيهم ثقافة «المعبد»، وتمكنت عبر الزمن من تحقيق تحولٍ كبير في أوضاع الأقصى.

على مدى ذلك التاريخ الممتد عبر أربعة عقود، بينها عقدان من التمتع بالنفوذ السياسي المتصاعد، بلورت «جماعات المعبد» مع أحزاب اليمين التي ترعاها ثلاث أجنداتٍ مرحلية: التقسيم الزماني، والتقسيم المكاني، ولاحقاً عنهما تبلورت أجندة التأسيس المعنوي لـ «المعبد» عبر فرض الطقوس الدينية.

كان التقسيم الزماني أسهل هذه الأجندات، وأولها ذهابًا إلى التطبيق، بفرض أوقات خاصة للمقتحمين الصهاينة صباحًا ومساءً بين صلوات المسلمين، وتحديداً في وقت الشروق والضحى وبعد صلاة الظهر، وكان تحقيق تلك الأجندة متطلباً سابقاً للتقسيم المكاني، وجرت محاولة أخذها إلى منتهاها بين عامي 2013-2015 بمحاولة الوصول إلى «التقاسم التام»، وفرض إغلاق الأقصى أمام المسلمين في أعياد اليهود مقابل إغلاقه على اليهود في أعياد المسلمين، ومحاولة تكريس السبت يومًا أسبوعيًّا خاصًّا باليهود مقابل الجمعة المكرس يومًا أسبوعيًّا للمسلمين. اصطدمت هذه الأجندة بالحراك الشعبي في القدس صيف 2014، ثم بانتفاضة السكاكين عام 2015، واضطرت الحكومة الصهيونية إلى التراجع عن هذه الأجندة عبر تفاهمات كيري في تشرين الأول/أكتوبر عام 2015، وإلى منع الاقتحامات على المستوى السياسي لنحو ثلاث سنوات تقريبًا.

جاءت المحاولة الصهيونية لتجيير عملية شباب الجبارين الثلاثة صباح يوم 2017/7/14 لمصلحتها بنصب البوابات الإلكترونية والممرات المعدنية ثم الجسور العلوية والكاميرات لتنقلب عليها، إذ قامت بمقابلها هبة باب الأسباط التي أجبرت الاحتلال على تفكيك البوابات الإلكترونية والكاميرات بعد أسبوعين من بدء المحاولة، وصنعت قناعة واضحة لدى الاحتلال بأن التقسيم الزماني وصل إلى نقطة لا يستطيع تجاوزها.

انطلاقًا من تشخيصها بأن الظرف الدولي مؤاتٍ بوجود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وبأن الظرف الإقليمي مؤاتٍ نتيجة التفكك والفراغ الذي أحدثته موجة الثورات العربية وموجة الثورات المضادة، وبما كانت تلمسه من تقارب ودعم من بعض قادة الدول العربية التي كانت تشق طريقها نحو التطبيع الجديد، قررت «جماعات المعبد» القفز إلى الأمام والانتقال إلى

محاولة التقسيم المكاني، فوضعت الساحة الشرقية للأقصى تحت مجهرها، ونصبت شرطة الاحتلال الصهيوني نقطة دائمة فوق باب الرحمة في صيف 2018 بعد 15 عامًا من إغلاقه بسيف قرارٍ قضائي صهيوني. تنبهت جماهير القدس إلى المخطط، وبدأت منذ عام 2018 تعمر هذه المنطقة وتؤهلها للرباط والصلاة فيها، فرد الاحتلال بالإبعادات المتتالية لكل من يوجد فيها، ثم مع قرب إعلان صفقة القرن قررت شرطة الاحتلال وضع قفلٍ على مبنى باب الرحمة من الخارج في 2019/2/17 لتبدأ على الفور هبة شعبية متصاعدة انتهت إلى فتح مبنى باب الرحمة واستعادته كأحد المصليات المسقوفة في الأقصى في 2019/2/22. طوال عامين ونصف من الزمن، حاول الاحتلال إعادة إغلاق مصلى باب الرحمة ولا يزال، لعله يستعيد الأمل لمشروع التقسيم المكاني.

وانطلاقًا من القراءة نفسها للوضع الدولي والإقليمي؛ لم تقتنع «جماعات المعبد» وطيف اليمين الصهيوني الحاكم بأن هبة باب الرحمة نقطة النهاية، وقفزت إلى الأمام من جديد فبلورت بحلول شهر 2019/8 أجندتها الجديدة: فرض العبادات التوراتية في الأقصى وكأن «المعبد» اليهودي قائم، بلغة أخرى «التأسيس المعنوي للمعبد». استغلت «جماعات المعبد» التناظر القائم حينها بين التقويمين العبري والهجري، والذي وضع ذكرى احتلال القدس بالتوقيت العبري في مواجهة يوم 28 رمضان ومحيطه (تزامن يوم 28 رمضان مع يوم 2021/5/10)، وذكرى «خراب المعبد» الدينية في مواجهة عيد الأضحى ويومي عرفة والتروية على مدى ثلاث سنواتٍ متتالية بدءًا من 2021، فاتخذت من ذلك مناسبة رمزية لفرض الاعتبار الديني اليهودي على الإسلامي، بتنفيذ الاقتحامات في تلك الأيام كون القدسية «مناصفة» بين الطرفين، مع حشد أكبر عددٍ ممكن من المقتحمين، ولقد مضت هذه الأجندة بالأحداث نحو المواجهة في 28 رمضان الماضي، وربما لو لم يكن وباء كورونا قد حل لكانت هذه النتيجة محتومة في عام 2020.

في ما يأتي نستقرئ التطور في الصعود السياسي والأمني والقانوني والديني لفكرة «المعبد»، ولما حاولت فرضه «جماعات المعبد» من تقدمٍ في أجنداتها المرحلية الثلاث، وبالذات التأسيس المعنوي لـ «المعبد»، وما جرّته من ردودٍ وتداعيات، مع محاولة لقراءة ما يمكن أن تمضي إليه في السنة المقبلة.

1. المستوى السياسي

واصلت «جماعات المعبد» مسار صعودها السياسي رغم الأزمة السياسية الصهيونية، بل ربما كانت هذه الأزمة عاملاً مساعداً لهذا الصعود مع الاستقطاب الحدّي الذي بلورته بين نتنياهو وحلفائه من جهة، والقوى الراغبة في إزاحته من جهةٍ أخرى، وكان التأسيس المعنوي لـ «المعبد» بفرض الطقوس اليهودية فيه أجندتها المركزية على مدى العام الماضي، وقد جاءت اتفاقات أبراهام التطبيعية لتمنح نشوةً مؤقتة لهذه الأجندة قبل أن تعود للاصطدام بالحقائق الصلبة على الأرض، وتضطر إلى التراجع في مواجهات رمضان ومعركة سيف القدس.

انتخابات آذار/مارس 2021 وأثرها في الصعود السياسي لفكرة «المعبد»

يُمكن التأريخ للصعود السياسي لـ «جماعات المعبد» من خلال ثلاثة مستوياتٍ من التصاعد توالت تدريجيًّا، مع استمرار السابق منها في التطور مع دخول المستويات اللاحقة، بوصفها معززة له:

● الأول: المستوى التنظيمي

شهد هذا المستوى نمو تلك الجماعات من حيث العدد والخطاب تحت قيادة زعيمها مائير كاهانا، ثم تمكنها من ترخيص مجموعة من المؤسسات بعد سنوات طويلة من العمل السري وغير المرخص، وكانت مؤسسة تاج الكهنة «عطيرت كوهانيم» أولى تلك المؤسسات نشأة في 1982[1]، تلتها مؤسسة مدينة داود «إلعاد» في 1986 [2]*، ثم «معهد المعبد» في 1987[3] فيما كانت حركة «أمناء جبل المعبد» تعمل قبل ذلك من دون شخصية قانونية. مع زيادة عدد المؤيدين لهذه الجماعات وتوسع إمكاناتها المالية واحتضانها السياسي وصل عدد تلك المنظمات إلى 19 شكلت فيما بينها «ائتلاف

1 تسمي المؤسسة نفسها اليوم «مدرسة تاج القدس الدينية»، وتذكر سنة تأسيسها بالتأريخ العبري بالسنة 5743 ولا تحدد الشهر، وهذه السنة العبرية امتدت ما بين شهر 1982/9 وحتى شهر 1983/9، وأسسها الحاخام شلومو أفينير المهاجر من ألمانيا، وهو تلميذ مباشر للحاخام زفي كوك، ابن مؤسس التيار الصهيوني الديني الحاخام أبراهام كوك، ولعل هذه كانت أولى مؤسسات الصهيونية الدينية نشأة في شرق القدس. انظر: https://bit.ly/3zJh8Qg

2 الموقع الرسمي لمؤسسة «مدينة داود»: https://bit.ly/3BCX16G

3 الموقع الرسمي لـ «معهد المعبد»: https://bit.ly/3BCX6r0

منظمات المعبد» في 2012/10/24 ليكون الإطار التنسيقي لأنشطتها التي تهدف إلى تهويد المسجد الأقصى المبارك[1]، ويستمر جسم المؤسسات هذا بالنمو بشكلٍ مطرد، ويمكن تقدير عددها اليوم بنحو 40 مؤسسة[2].

● الثاني: المستوى البرلماني

بدأ باختراقٍ مؤقت سجله الحاخام مائير كاهانا ما بين عامي 1984-1988، لكنه لم يتمكن من العودة بعد سن قانون وقف حائلًا دون ترشحه، ثم عادت تلك الجماعات لتبدأ مسارًا صاعدًا مستمرًا في عام 2003، وفي ما يأتي جدول ورسم بياني يوضحان تطور تمثيلها النيابي[3*] منذ ذلك الحين:

الجدول 1: المسار التاريخي لصعود الكتلة النيابية لـ «جماعات المعبد»

تاريخ الانتخابات	رقم المجلس	حجم كتلة «جماعات المعبد»	نسبتها
2003[4]	16	2	%1.7
2006	17	3	%2.5
2009	18	7	%5.8
2013	19	13	%10.8

1 هشام يعقوب (محرر)، عين على الأقصى - التقرير السابع، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2013، ص 41.

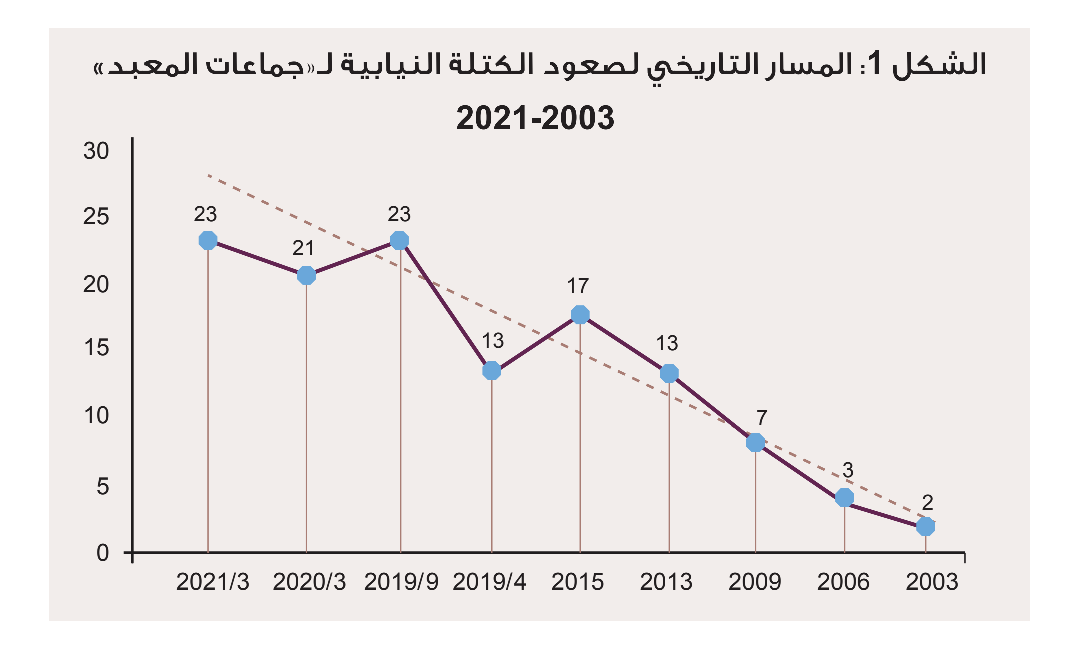
2 متابعة مؤسسة القدس الدولية لحسابات التواصل الاجتماعي لـ «اتحاد منظمات المعبد» والمؤسسات الأعضاء في الاتحاد، وأبرزها: «مؤسسة تراث المعبد» و«منظمة طلاب من أجل المعبد» اللتان اندمجتا في منظمة واحدة باسم «جبل المعبد في أيدينا» في 2021/7/6 ويدير المنظمة الجديدة المتطرف تومي نيساني، وكذلك «منظمة نساء المعبد»، و«مدرسة جبل المعبد» الدينية، و«منظمة شباب هار إيل المتطرفة»، و«منظمة تراث جبل المعبد» الناطقة باللغة الإنجليزية التي يديرها المتطرف يهودا غليك، و«منظمة حيّ وقيوم» التي يديرها الإرهابي يهودا عتصيون.

3 * تتكون كتلة «جماعات المعبد» من ثلاث فئات: سياسيين علمانيين من الطيف القومي-الديني يتقاطعون مع هذه الجماعات للحفاظ على نفوذهم في تقاطع أقرب للمصلحة مثل تقاطع أيليت شاكيد وعمير أوحانا، وسياسيين يتبنون أفكاراً دينية ويتعاطفون مع أجندة «جماعات المعبد» لكنهم لا يشاركون في الاقتحامات، وهذه الفئة هي الأكبر والأكثر فاعلية مثل ميري ريجيف وجلعاد إردان وزئيف ألكين ونفتالي بينيت، وسياسيين يشكلون جزءاً عضوياً من هذه الجماعات ينتمون لها بشكلٍ مباشر ويقودون الاقتحامات مثل أربيه إلداد وميخائيل بن آري أول ممثلي تلك الجماعات في الكنيست عام 2003، وأوري أريئيل وشولي مُعلَم. ويجري احتساب النواب كجزء من الكتلة بناء على ما يتبنونه من مواقف تجاه مطالب «جماعات المعبد» بعد دخولهم للكنيست، أو بناء على ما يرسلونه من رسائل أو يقدمونه من مسودات قوانين، أو بناء على مشاركتهم المباشرة في الاقتحامات، ولذلك فإن عدد المحسوبين ضمن تلك الكتلة قابل للزيادة بين بداية المجلس ونهايته كما حصل مع مجلس 2015، وذلك لانتقال عدد من أعضاء المجلس غير النشطين في تأييد أجندات «جماعات المعبد» إلى خانة تأييدها بشكلٍ فعال.

4 زياد ابحيص: تقدير موقف: حكومة نتنياهو الرابعة وسلوكها المتوقع تجاه المسجد الأقصى المبارك، ملتقى القدس الثقافي، عمان، 2015/5، ص 2.

2015[1]	20	17	%14.2
2019/4[2]	21	13	%10.8
2019/9[3]	22	23	%19.2
2020/3[4]	23	21	%17.5
2021/3[5]	24	23	%19.2

الشكل 1: المسار التاريخي لصعود الكتلة النيابية لـ«جماعات المعبد» 2003-2021



وكانت الانتخابات الأولى التي عقدت في 2019/4/9 في أثناء الأزمة السياسية قد شكلت نكسة مؤقتة لـ«جماعات المعبد» نتيجة لمحاولة نفتالي بينيت وأيليت شاكيد - وهما يمثلان الشق العلماني من حزب البيت اليهودي- التخلص من الأنوية المتدينة المتطرفة المؤتلفة معهم داخل الحزب والانشقاق في حزب جديد باسم «اليمين الجديد»،

1 زياد ابحيص: المواجهة الأصعب في الأفق: تقدير موقف حول تداعيات الانتخابات الصهيونية المرتقبة على المسجد الأقصى، موسسة القدس الدولية، بيروت، 2019/9، ص7.
2 المرجع نفسه، ص 10.
3 هشام يعقوب (محرر)، عين على الأقصى: التقرير الرابع عشر، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2013، ص 18.
المرجع نفسه.
4 توثيق الباحث في التقرير الحالي، وسيرد تفصيله أدناه.

وقد أدت هذه المناورة إلى خسارة مدوية لبينيت وشاكيد لم تسمح لهما بتجاوز عتبة الحسم، وأضرت في الوقت عينه بحلفائهم المتدينين الذين تجاوزوا الحسم بنسبة أصغر، فانخفضت كتلة «جماعات المعبد» إلى 13 نائبًا. وقد استعاد الطرفان تعاونهما بصيغة مؤقتة في أثناء الانتخابات في الجولات التالية ضمن صيغة رعاها بنيامين نتنياهو لوقف الاستنزاف في معسكره، وعلى مدى ثلاث جولات تالية كانت مهمة نتنياهو إقناع شظايا اليمين بالخروج من خلافاتها المتتالية، وحين نجح في ذلك في الجولة الرابعة من انتخابات الأزمة السياسية في 2021/3/23 انفجر الخلاف بينه وبين حليفه نفتالي بينيت الذي رعى مضطرًا إعادة تأهيليه انتخابيًا، وجنى بينيت حصيلة محاولة نتنياهو تأهيل قوى أقصى اليمين انتخابيًا بائتلافه مع القوى المناوئة لنتنياهو وتوليه رئاسة الوزراء.

انتهت انتخابات 2021/3 التي شملتها مدة الرصد إلى حصول «كتلة المعبد» على 25 مقعدًا في الكنيست أي أنها باتت تستحوذ على خُمس مقاعد الكنيست وهو أكبر حجم تصله في تاريخها، لكن عدد المقاعد تراجع إلى 23 مع تشكيل الائتلاف الحكومي في 2021/6/13، إذ اتفقت أحزاب الائتلاف على استخدام «القانون النرويجي» الذي يسمح للنواب المنضمين إلى الحكومة بالاستقالة من الكنيست لإفساح المجال أمام زملائهم في أحزابهم لدخول الكنيست على أن يعودوا إلى مواقعهم في حال الاستقالة من الحكومة[1]، وقد جاء بديل متان كاهانا من حزب يمينا من خارج «جماعات المعبد» (دخلت مكانه شارلي بينتو أول عضو كنيست صماء)[2]، وكذلك زئيف ألكين من حزب أمل جديد المنشق حديثًا عن الليكود، ودخل مكانه مير يتسحاك هاليفي[3].

ومع تشكيل هذه الحكومة الائتلافية التي تمكنت من جذب حزبين يمينيين انضما إلى قائمة المتطلعين للتخلص من نتنياهو، فإن «جماعات المعبد» توزعت بين 4 أحزاب اثنان منهما في الحكومة هما يمينا وأمل جديد ولهما في هذا المعسكر 4 مقاعد، واثنان منهما

1 «القانون النرويجي» ليس قانونًا مستقلًا، بل هو اسم يطلق على تعديل في القانون الأساسي المنظم لعمل الكنيست، أُقرت النسخة الأولى منه عام 2015، وكانت تسمح لكل حزب باستبدال وزير واحد وطبقت في الكنيست بمجلسه العشرين حتى الثالث والعشرين، لكن نسخة موسعة منه أقرت في 2020/6/14 وطبقت بدءًا من الحكومة الائتلافية المشكلة في 2021/6/13.

2 تايمز أوف إسرائيل، 2021/7/12. https://bit.ly/38vYkrT

3 تايمز أوف إسرائيل، 2021/6/16. https://bit.ly/3t68qZY

في المعارضة هما الليكود والصهيونية الدينية ولهما في هذا المعسكر 19 مقعدًا، وفي ما يأتي أسماء أعضاء «كتلة المعبد» في الكنيست بمجلسه الرابع والعشرين بحسب أحزابهم:

الجدول 2: أعضاء «كتلة المعبد» في الكنيست الرابع والعشرين بحسب الأحزاب

المعسكر	حكومة		معارضة	
الحزب	يمينا	أمل جديد	الليكود	الصهيونية الدينية
النواب	1. نفتالي بينيت 2. أفيخاي شيكلي 3. يومتوب كالفون	1. شارن هسكل	1. يولي إيدلشتاين 2. ميري ريغيف 3. ياريف لافين 4. نير بركات 5. جيلا جملائيل 6. آفي ديختر 7. تساحي هنغبي 8. عوفير أكونيس 9. يوفال شتاينتز 10. ديفيد أمسالم 11. عمير أوحانا 12. ماي جولان 13. ميكي زوهر	1. بتسلئيل سموتريتش 2. إيتمار بن جفير 3. سيمخا روثمان 4. أوريت سِتروك 5. أفيغدور موعاز 6. عوفير تسوفير
المجموع:	3	1	13	6
23	4		19	

أما المغادرون من كتلة «جماعات المعبد» من الكنيست السابق فكانوا: جلعاد إردان الذي عين سفيرًا للكيان الصهيوني في الأمم المتحدة ثم سفيرًا في الولايات المتحدة[1]، وتسيفي حوطوفيلي التي عينت سفيرة في بريطانيا[2]، وهو ما يمنح «جماعات المعبد» مساحة تأثير جديدة وإن كانت أقل قدرة على استغلالها وهي العلاقات مع الحلفاء الأهم للكيان الصهيوني، وغادر الكنيست أريئيل كيلنر وأميت هاليفي اللذان حلًّا في مراتب متأخرة على لائحة الليكود فلم يتمكنا من الحفاظ على مقعديهما. من حزب البيت اليهودي خرج من الكنيست رافي بيرتز الذي قد أعلن تقاعده من السياسية قبيل انتخابات 2021[3].

● الثالث: المستوى الحكومي

افتتحت «جماعات المعبد» نفوذها الحكومي بعد انتخابات عام 2013، وتوسع نفوذها الحكومي أكثر في انتخابات 2015، ثم شكلت الأزمة السياسية فرصة استثنائية لها مع توسع نتنياهو في الاعتماد على حلفائه من هذه الجماعات خلال حكومات تصريف الأعمال المتتالية التي قادها بعد الانتخابات الأولى والثانية من مرحلة الأزمة، إلى أن جاءت الحكومة الائتلافية الأولى في 2020/6 بين الليكود وحزب أزرق أبيض لتقلل من حصة تلك الجماعات ولتدفع حزب يمينا إلى مقاعد المعارضة، ثم الحكومة الائتلافية في 2021 التي أعادت يمينا إلى الحكم لكنها دفعت بالمقابل بالليكود وبحزب الصهيونية الدينية الناشئ نحو المعارضة فسببت تراجعاً أكبر في الحضور الحكومي لتلك الجماعات، وفي ما يأتي جدول ورسم بياني يوضحان مسيرة الصعود ثم التراجع النسبي في النفوذ الحكومي لـ «جماعات المعبد».

1 عين إردان سفيرًا في الأمم المتحدة في 2020/6، وسفيرًا في الولايات المتحدة في 2021/1، وقد أعفي من المهمة الأولى بعد تشكيل الحكومة الحالية في 2021/6، وهو يجمع بين المهمتين مؤقتًا حتى شهر 2021/11. تايمز أوف إسرائيل، 2021/6/27. https://bit.ly/3zDbhMs

2 عُينت في 2021/8/2، تايمز أوف إسرائيل، 2020/8/2. https://bit.ly/3zF5VjK

3 أعلن تقاعده في 2021/1/5 مع بقائه في منصبه وزيرًا لشؤون القدس في حكومة نتنياهو حتى الانتخابات. تايمز أوف إسرائيل، 2021/1/5. https://bit.ly/38BACum

الجدول 3: تحولات النفوذ الحكومي لـ«جماعات المعبد» 2013-2021

الحكومة	مدتها	عدد الحقائب*	نسبتها	تفصيلها	ملاحظات
33[1]	2013/3/18 حتى 2015/5/14 (سنتان وشهران)	5	17 %	جلعاد إردان: الاتصالات ثم الداخلية (لم يجمع بينهما)، جلعاد إردان: الجبهة الداخلية، أوري أريئيل: الإسكان، نفتالي بينيت: التجارة والصناعة، وشؤون القدس.	ضمت هذه الحكومة 11 موقع نائب وزير، ذهبت 8 مواقع منها (73 %) لهذه الجماعات.
34 المدة الأساسية[2]	2015/5/14 حتى 2019/4/30 (4 سنوات تقريبًا)	15	47 %	جلعاد إردان: الأمن الداخلي، الإعلام، الشؤون الاستراتيجية، أيليت شاكيد: العدل، أوري أريئيل: الزراعة، ميري ريغيف: حقيبة الثقافة والرياضة، نفتالي بينيت: التعليم، وشؤون الشتات، ياريف ليفين: شؤون الكنيست، والسياحة، تساحي هنغبي: شؤون دولة ثم التعاون الدولي، يوفال شتايتنتز: الطاقة، زئيف إلكين: حماية البيئة، وشؤون القدس، داني دانون ثم عوفير أكونيس: العلوم والتكنولوجيا.	ضمت هذه الحكومة 12 موقع نائب وزير، ذهب 2 منها (17 %) لـ «جماعات المعبد».

* عدد الحقائب لا يساوي عدد الوزراء بالضرورة، إذ من المعتاد أن يتولى شخص واحد عدة حقائب بالذات في الحقائب الهامشية مثل شؤون القدس ووزارة الخدمات الدينية.

1 الموقع الرسمي للكنيست: https://bit.ly/3jD7by5

2 تحليل الحكومة 34 بمختلف حقبها اعتمد على التوثيق الرسمي المنشور عنها على موقع الكنيست الصهيوني: https://bit.ly/3DIIyle

الحكومة	مدتها	عدد الحقائب*	نسبتها	تفصيلها	ملاحظات
34 تسيير أعمال 1	2019/4/30 حتى 2019/10/3 (6 أشهر)	16	50 %	عمير أوحانا: العدل، جلعاد إردان: الأمن الداخلي، الإعلام، الشؤون الاستراتيجية، ياريف ليفين: شؤون الكنيست، والسياحة، تساحي هنيغبي: التعاون الدولي، أوري أريئيل: الزراعة، ديفيد أمسالم: الاتصالات، ميري ريغيف: حقيبة الثقافة والرياضة، نفتالي بينيت ثم رفائيل بيرتز: التعليم، بتسلئيل سموتريتش: المواصلات، يوفال شتاينتز: الطاقة، زئيف إلكين: حماية البيئة، وشؤون القدس، عوفير أكونيس: العلوم والتكنولوجيا.	أوحانا وبيرتز وسموتريتش عينوا في شهور 5 2019/6 اعتمادًا على نتائج انتخابات الكنيست في 2019/4.

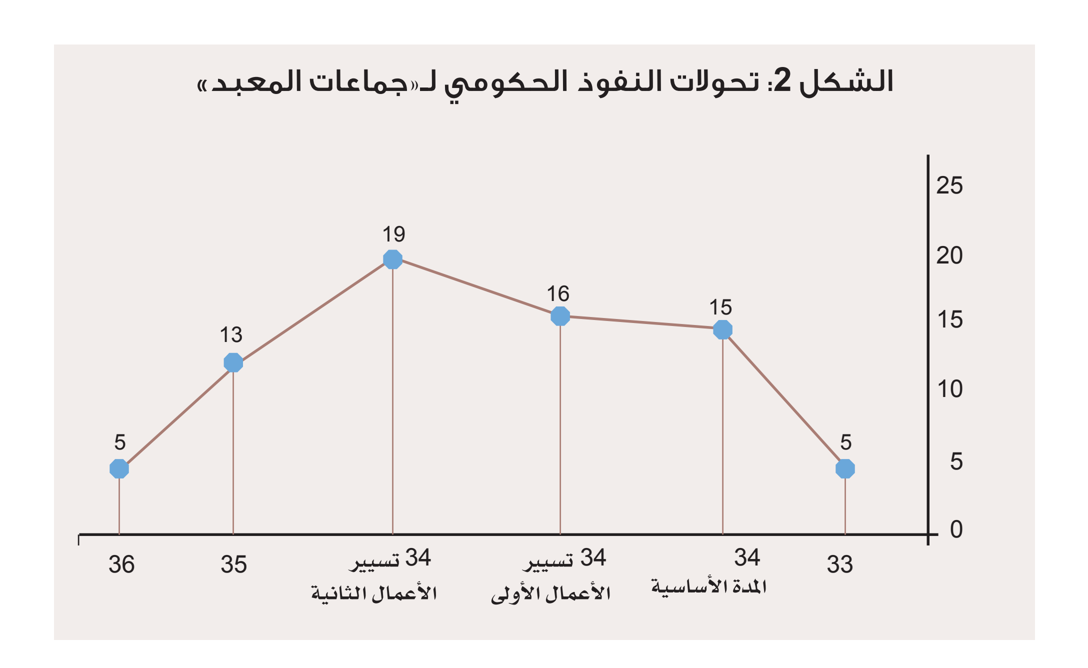
الحكومة	مدتها	عدد الحقائب*	نسبتها	تفصيلها	ملاحظات
34 تسيير أعمال 2	2019/10/3 حتى 2020/3/16 (6 أشهر تقريبًا)	19	60 %	نفتالي بينيت: الدفاع، عمير أوحانا: العدل، جلعاد إردان: الأمن الداخلي، الإعلام، الشؤون الاستراتيجية، ياريف ليفين: شؤون الكنيست، والسياحة، تساحي هنيغبي: التعاون الدولي، أوري أريئيل: الزراعة، ديفيد أمسالم: الاتصالات، ميري ريغيف: الثقافة والرياضة، رفائيل بيرتز: التعليم، بتسلئيل سموتريتش: المواصلات، يوفال شتاينتز: الطاقة، زئيف إلكين: حماية البيئة، وشؤون القدس، عوفير أكونيس: العلوم والتكنولوجيا، والعمل. تسيفي حوطوفيلي: شؤون الشتات.	تولى عوفير أكونيس العمل والشؤون الاجتماعية، وتولت تسيفي حوطوفيلي شؤون الشتات بدءًا من 2020/1

الحكومة	مدتها	عدد الحقائب*	نسبتها	تفصيلها	ملاحظات
35[1]	2020/5/17 حتى 13/6/2021 (13 شهرًا تقريبًا)	13	35%	عمير أوحانا: الأمن الداخلي، جلعاد إردان ثم عوفير أكونيس: التعاون الدولي، ميري ريغيف: المواصلات، ديفيد أمسالم: الشؤون الرقمية، شؤون الكنيست، تساحي هنيغبي: وزير دولة، تسيفي خوطوفيلي: الشؤون الاجتماعية، يوفال شتايتنتز: الطاقة، جيلا جملائيل: حماية البيئة، يولي إيدلشتاين: الصحة، زئيف إلكين: التعليم العالي، رفائيل بيرتز: شؤون القدس، زئيف ألكين ثم يوفال شتاينتز: الموارد المائية.	تولى تساحي هنيغبي حقيبة الشؤون الاجتماعية بعد حوطوفيلي بدءًا من 2020/8/2.
36[2]	2021/6/13 حتى إصدار هذا التقرير	5	15%	نفتالي بينيت: رئيس الوزراء، الشؤون الاجتماعية، الداخلية: أيليت شاكيد، زئيف إلكين: الإسكان، متان كاهانا: الخدمات الدينية.	

1 الموقع الرسمي للكنيست. https://bit.ly/2WFoSVI
2 الموقع الرسمي للكنيست. https://bit.ly/2WFoSVI

ودراسة الجدول أعلاه، مقترنًا مع ما سبقه حول صعود النفوذ البرلماني لهذه الجماعات يمكن أن توصل إلى الآتي:

1. تراجع النفوذ الحكومي لتلك الجماعات في الحكومتين الائتلافيتين في 2020 و2021 جاء مقترنًا بتواصل مسار صعودها البرلماني، وهو ما يخفف من وطأة هذا التراجع، ويحافظ على إمكانية الخروج منه في ظل توسع الكتلة النيابية.
2. أثبتت التجربة العملية لرئيس الوزراء الحالي نفتالي بينيت أنه يعتمد بشكلٍ مصيري على «جماعات المعبد» في مسيرته السياسية، إذ إنه حين حاول الانفصال عن أنويتها الأكثر تديناً لم ينجح في تجاوز نسبة الحسم، وهو ما يجعله حريصاً على إرضائها للحفاظ على مستقبله السياسي، بل إن سلوكه يوضح أنه حريص على أن يقدم نفسه لها بديلًا أفضل وأكثر فعالية من نتنياهو رغم أنه يقود حكومة وسطٍ يفترض أنها بعيدة عن مواقف «جماعات المعبد» سياسياً؛ وهذا ما سيجعل الحكومة الحالية في وضعٍ متناقض: فرئيسها مستعد للذهاب إلى أكثر المواقف تطرفًا ضد المسجد الأقصى المبارك رغم أن هذا يشكل موضوعًا خلافيًا لمكونات حكومته، وهذا يفتح الباب أمام انفراط عقد هذا التحالف انطلاقًا من مواجهة قريبةٍ على المسجد الأقصى المبارك.
3. في حال تفكك الحكومة الائتلافية الحالية فإن نتنياهو سيعمل بكل جهدٍ على العودة إلى رئاسة الوزراء، وبالمقابل سيسعى بينيت إلى تقديم نفسه زعيماً لليمين وإن كانت فرصه في النجاح قليلة، وفي الحالتين فإن «جماعات المعبد» سيتاح لها أن تلعب دور العنصر المرجّح، وهو ما قد يفتح الباب أمام مواصلة نفوذها الحكومي الواسع من جديد.



الأجندة الأولى خلال العام: فرض الطقوس الدينية في الأقصى

كان التقرير السابق قد توصل إلى أن «جماعات المعبد» قد بلورت أجندةً مرحلية جديدة هي فرض الطقوس التوراتية في الأقصى وكأن «المعبد» قائم، وهو ما يمكن تسميته بـ«التأسيس المعنوي للمعبد»، وذلك بعد أن اصطدمت أجنداتها المرحلية السابقة بالتقسيم الزماني أولاً ثم المكاني ثانياً بهبات شعبية أوقفتها عند حدٍّ معين ولم تسمح لها بالتقدم، وجاء تبلور هذه الأجندة وانتقالها إلى الواجهة قبيل اقتحام الأضحى في 2019/8/19، وإذا كان فرض الطقوس اليهودية طموحًا قديمًا للمتطرفين فإن تصعيده إلى الواجهة



شمعدان عيد «الأنوار» العبري عند باب الأسباط

وتحويله إلى أولوية أولى مع ترجمته إلى أهداف مرحلية مثل تلاوة صلاة الشماع والنفخ بالبوق وإدخال الشمعدان وإدخال القرابين النباتية والحيوانية هو الذي يؤسس لاستنتاج بأنه قد بات البرنامج المرحلي الثالث، وهذا تجلى واضحًا في المواقف والسلوك قبله وبعده، وفي التصريحات العلنية لرئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو ولوزير أمنه الداخلي جلعاد أردان[1]، وقد تجلى ذلك واضحًا كذلك في اقتحامات رأس السنة العبرية وعيد العرش في شهر 2019/10.

جاءت جائحة كورونا لتقاطع مسار هذه الأجندة حديثة التبلور، فجاء أول مواسم الاقتحامات في 2020 خلال الإغلاق الشامل الذي كان يمنع التحرك لأبعد من 500 متر من مكان السكن، وخلال مدة الـ 69 يومًا التي أغلق خلالها الأقصى، فحل عيد الفصح العبري ما بين 15-22 من شهر نيسان/أبريل 2020، ثم جاءت ذكرى احتلال القدس بالتوقيت العبري في 2020/5/22 متزامنة مع يوم 29 رمضان، وحاول متطرفو «جماعات المعبد» استخدامها لفرض سابقة بفتح الأقصى لهم قبل فتحه للمصلين المسلمين ولجأوا إلى محكمة الاحتلال العليا لتحقيق ذلك لكن مسعاهم لم يتكلل بالنجاح[2]، ولم يكتب لأجندة فرض العبادات في الأقصى أن تستكمل مسارها إلا مع رفع إجراءات مكافحة جائحة كورونا خلال صيف 2020، وكانت ذكرى «خراب المعبد»


أداء الطقوس اليهودية علنيًا داخل المسجد الأقصى

1 عين على الأقصى - التقرير الرابع عشر، مرجع سابق، ص 60-63.
2 المرجع نفسه، ص 78-79.

في 2020/7/30 التي وافقت يوم عرفة في التقويم الهجري الفرصة المنتظرة لـ«جماعات المعبد» التي أدت الصلوات الجماعية العلنية بالعشرات، وانبطح أفرادها في «سجود ملحمي» عشرات المرات على ثرى الأقصى في أسوأ استعراض للطقوس اليهودية في الأقصى منذ احتلاله[1].

حاولت «جماعات المعبد» مواصلة زخم فرض الطقوس اليهودية في الأقصى في الأعياد التالية، وحددت النفخ في البوق بوصفه العنوان التالي من الطقوس التي يراد فرضها في موسم رأس السنة العبرية يوم 2020/9/20، وبدأ الحاخام المتطرف يهودا جليك ينفخ في البوق أمام أبواب الأقصى منذ 2020/8/25 لتعبئة المتطرفين الصهاينة نحو هذا الهدف[2]، لكن رياح الموجة الثانية للوباء والإغلاق المرافق لها هبت بعكس ما تشتهي تلك الجماعات، إذ أعلنت الحكومة الإسرائيلية الإغلاق الثاني بدءًا من الجمعة 2020/9/18 لمدة ثلاثة أسابيع، منعت خلالها التجمعات لأكثر من 10 أشخاص، والتنقل لمسافة أبعد من 1 كم من مكان السكن[3]، فجاء موسم الأعياد الأطول كاملًا وسط هذا الإغلاق من رأس السنة العبرية إلى نهاية اليوم الثامن من عيد العرش.

كان عيد الأنوار العبري «الحانوكاه» هو التالي على الرزنامة العبرية إذ حل ما بين 10-18 من شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام 2020، ورغم أن هذا العيد ثانوي في المكانة الدينية وفي الممارسة المرصودة لـ«جماعات المعبد»، إلا أنها عبأت له ووظفته ليكون بديلًا عن موسم الأعياد الأهم الذي فاتها، وأطلقت «جماعات المعبد» حملة بعنوان «شتاء يهودي» في الأقصى، وخصصت يومًا لكل واحد من حاخاماتها ليقود خلاله الاقتحامات[4]، وهي السنة التي ستكرسها في دعوتها لكل الاقتحامات التالية على مدى عام 2021، وأدى أعضاؤها الطقوس الدينية في الأقصى بقدر ما استطاعوا، لكن هذا العيد كذلك جاء في حالة الرفع الجزئي للقيود، وقبيل عودة موجة الإغلاقات الثالثة التي بدأت في 2020/12/27 واستمرت حتى 2021/2/7، وكانت أطول موجات الإغلاق.

1 المرجع نفسه، ص 85-86.
2 وكالة صفا، 2020/8/25. https://safa.ps/p/289753.
3 هآرتس، 2020/9/17. https://bit.ly/3yAyCNj.
4 موقع مدينة القدس، 2020/12/6. https://bit.ly/3jCBpkT

لم تفارق ظلال الإغلاق عيد الفصح العبري الذي حل ما بين 3/28 وحتى 4/1 من عام 2021، إذ جاء هذا العيد الذي عادة ما يشكل انطلاقة مواسم الأعياد العبرية المتتالية خلال مرحلة التخفيف النسبي لإجراءات الإغلاق ما بين 3/7 حتى 4/18، وذلك بعد موجة الإغلاقات الثالثة، وكانت القيود تحصر التجمع في الأماكن العامة بعدد لا يزيد عن 50 شخصًا[1]. حرصت «جماعات المعبد» على الاستفادة من تخفيف الإجراءات قدر الممكن، وأعلنت جدولاً للاقتحام بقيادة حاخاماتها وقادتها التاريخيين لتعبئة جمهورها، وحرصت على أداء الطقوس الجماعية العلنية في الأقصى ضمن هذه المجموعات، بل إن أفرادها وحاخاماتها احتفوا بقدرتهم على أداء هذه الصلوات الجماعية العلنية من دون اعتراض الشرطة أو الأوقاف على حد زعمهم[2].

اقتحام 28 رمضان وتداعيات أحداث رمضان ومعركة سيف القدس

بحلول شهر 2021/4 بدا واضحًا أن الكيان الصهيوني يتجه نحو استعادة الحياة الطبيعية، إذ بدا التعويل واضحًا على أن حملة التطعيم الواسعة المبكرة تسمح بالعودة لفتح كل المرافق واستعادة الحياة الطبيعية بشكلٍ كامل، وهو ما تم فعليًا في 2021/4/18[3]، فتعاملت «جماعات المعبد» مع اقتحام «يوم القدس» الواقع في 2021/5/10 والذي يوافق 28 رمضان 1443هـ كونه المحطة الفارقة التي تستعيد فيها الزخم الدافع لأجندة فرض الطقوس التوراتية في الأقصى، وتعوض فيه كل ما أصابها من إحباط في المناسبات الدينية السابقة التي خيمت عليها أجواء الإغلاق فقطعت زخم مشروع التأسيس المعنوي لـ«المعبد» وهو لا يزال في بداياته.

انطلاقًا من ذلك؛ نظمت «جماعات المعبد» في 2021/4/4 مؤتمرًا تحضيريًا للاستعداد لاقتحام 2021/5/10، وهذه المرة الأولى التي تعقد فيها هذه الجماعات «مؤتمرًا تحضيريًا» لاقتحاماتها[4]، وهذا ما يوضح مدى التعويل عليه ليكون محطة فارقة لأجندة التأسيس المعنوي لـ «المعبد»، وقد أكد هذا الأمر إعلان «جماعات المعبد» لاحقًا عن وجود كبار

1 تايمز أوف إسرائيل، 2021/3/7. https://bit.ly/3mZeaUa.
2 موقع مدينة القدس، 2021/4/2. https://bit.ly/38BDGGS.
3 وكالة رويترز للأنباء، 2021/4/18. https://reut.rs/3zJogMw.
4 صحيفة الدستور، 2021/4/4. https://bit.ly/3Bzncv7

حاخاماتها وقادتها التاريخيين فيه ودعوتهم إليه، وحشد جهود قادتها السياسيين المنتمين إليها عضويًا أمثال إيتمار بن جفير وبتسلئيل سموتريتش في الدعوة والتعبئة، والتنسيق المباشر مع وزير الأمن الداخلي عمير أوحانا لتسهيل هذا الاقتحام وبناء على ذلك أكدوا الدعوات لجمهورهم بأن الاقتحام قائم في موعده[1]، والعداد التنازلي الذي كانت تصدره يوميًا مع اقتراب موعد الاقتحام[2]، وحرصها على استعراض حضورها في الأقصى في اقتحامات مطلع رمضان وصولًا إلى الأيام الأولى من العشر الأواخر[3].



دعوة إلى اقتحام الأقصى في 2021/5/10 تتضمن مشاركة كبار حاخامات المنظمات المتطرفة

كانت الحكومة الصهيونية شريكًا كاملًا في محاولة فرض اقتحام 28 رمضان، إذ اقتحمت شرطة الاحتلال الأقصى وهاجمت المصلين وفرقتهم بالقوة ثلاث مراتٍ بين 25-27 رمضان، وحاولت على مدى ساعات فرض الاقتحام يوم 28 رمضان، ثم أصرت على عقد مسيرة الأعلام بمسارها المحدد من داخل البلدة القديمة عصر يوم الاقتحام قبل أن تضطر إلى تغييره تحت ضغط الشارع، ولتتفرق المظاهرة مع دوي صفارات الإنذار في القدس وانخراط المقاومة المسلحة في المواجهة من قطاع غزة، وهو ما سيأتي نقاشه مفصلًا في المستوى الأمني أدناه.

إخفاق الاقتحام وتراكم الإحباط لدى هذه الجماعات وجمهورها، دفعها إلى نقل شرارة المواجهة إلى اللد لعلها تشكل مكانًا مناسبًا لتفريغ هذا الإحباط والغضب في فلسطينيي

1 صحيفة الغد، 2021/4/30. https://bit.ly/3yDa3zi.
2 بدأت صفحات «منظمات المعبد» تتداول العداد في 2021/4/22، أي قبل 18 يومًا من تاريخ الاقتحام المنتظر، انظر الصفحة الرسمية لائتلاف "منظمات المعبد" على الفيسبوك. https://bit.ly/3DzDt5f
3 الجزيرة نت، 2021/5/2. https://bit.ly/2WIVaOS.

الأراضي المحتلة عام 1948، وشارك في نقل الشرارة رئيس بلديتها المتطرف يائير رفيفو المقرب من بن جفير، وشرطة الاحتلال التي قتلت الشهيد موسى حسونة في 2021/5/11[1]، فيما نشر الناطق باسم «جماعات المعبد» آساف فريد صورة له حاملًا السلاح في اللد مع رفاقه، في دعوة لجمهور «جماعات المعبد» المتطرفة إلى الانخراط في المواجهة[2]. مرةً جديدة جاءت نتيجة التصعيد في اللد على عكس ما اشتهت «جماعات المعبد»، إذ هبَّ أهل المدينة للدفاع عن وجودهم وحياتهم، وهب الداخل المحتل بأسره في انتفاضة عارمة زادت في ترجيح كفة المقاومة في المواجهة، فكانت محاولة العدوان على الأقصى في رمضان وتفريغ مخزون الغضب والإحباط عند «جماعات المعبد» تمضي بالكيان الصهيوني من تراجعٍ إلى آخر.

أدت هذه الأحداث إلى تمديد الإغلاق المعلن لاقتحامات الأقصى في وجه اليهود من الثلاثاء 2021/5/4[3] - الذي حاول الاحتلال أن يستثني منه يوم 2021/5/10 وفشل- حتى 2021/5/23؛ إذ أعاد نتنياهو فتح الباب أمام الاقتحامات بعد يومين من وقف إطلاق النار[4]، ليحاول تفريغ معركة سيف القدس من إنجازاتها، لكن مدة الإغلاق الممتدة تسعة عشر يومًا كانت وتحت ضغط الشارع والمقاومة أطول مدة إغلاق للأقصى في وجه المقتحمين الصهاينة منذ فتح هذا الباب في شهر 2003/6.



أداء أحد المقتحمين السجود الملحمي الكامل في 2021/7/18

رغم ذلك فقد بقيت أجندة التأسيس المعنوي لـ«المعبد» هدفًا مركزيًا لـ «جماعات المعبد» واليمين الحاكم الذي انتقلت رئاسة الوزراء فيه إلى شخصية أكثر قربًا وحاجةً لـ«جماعات المعبد» هي نفتالي بينيت، وهذا ما عبر عنه بوضوح اقتحام ذكرى «خراب المعبد» في 2021/7/18، التي وافقت

1 تايمز أوف إسرائيل، 2021/5/21. https://bit.ly/3BCvBya
2 العربي الجديد، 2021/5/15. https://bit.ly/2QLK74D
3 عربي 21، 2021/5/3. https://bit.ly/3heD5j9
4 العربي الجديد، 2021/5/23. https://bit.ly/3zFGfUb

يوم التروية في الثامن من ذي الحجة، والذي كان أقرب إلى «اقتحام تعويضي» عن 28 رمضان، أدت خلاله «جماعات المعبد» الطقوس الدينية الجماعية في الأقصى بقيادة حاخاماتها وكبار نشطائها الذين عدُّوا ما حصل يومها تغييرًا غير مسبوق في صلاة اليهود في الأقصى[1]، فيما احتفت وسائل الإعلام الصهيونية بـ«التغيير الكبير» الذي تم في الأقصى[2].

عشية هذا الاقتحام صرح بينيت -وللمرة الأولى على لسان رئيس وزراء- مفصحًا عن النية المضمرة لفرض الطقوس التوراتية في الأقصى، إذ أصدر مكتبه بياناً بالعبرية والإنجليزية قال فيه إن «رئيس الوزراء نفتالي بينيت يشكر وزير الأمن الداخلي ومفوض الشرطة على إدارتهم للأحداث في جبل المعبد بمسؤولية وعناية، مع توفير حرية العبادة لليهود فيه»[3]، وهو تصريح يخالف المعمول به إسرائيليًا منذ سنوات بالعمل الفعلي على فرض تغييرات في الأقصى مع التأكيد اللفظي على احترام «الوضع القائم» بعد كل تغيير، واستخدام هذا التكتيك كغطاء دخاني يجنب الكيان الصهيوني ردود الفعل. وقد جلب هذا التصريح احتجاجًا من الأردن وتهديدًا من المقاومة، ولقيَ كذلك معارضة داخلية من أقطاب الائتلاف الحكومي الصهيوني؛ إذ أوضح وزير الخارجية يائير لابيد مباشرة أن حكومته «لا تنوي تغيير الوضع القائم في القدس» وقد أصدر مكتب بينيت بيانًا توضيحًا في اليوم التالي بأنه «كان يقصد حرية الزيارة وليس العبادة»[4].

في المحصلة؛ فإن أجندة التأسيس المعنوي لـ«المعبد» بفرض الطقوس التوراتية في الأقصى ما زالت آخذة في الاندفاع رغم انفجار يوم 28 رمضان، وهي مرشحةٌ لأن تكون عنوان انفجار متجدد خلال العامين المقبلين، وقد جاء انفجار 28 رمضان مدفوعاً بعاملين مهمين، ربما تفيد قراءتهما في تقدير ما يمكن أن تتطور إليه الأحداث في المرحلة المقبلة:

الأول: ما تركته إجراءات مكافحة كورونا من إحباط لدى «جماعات» المعبد وجمهور اليمين عمومًا، إذ أنها قاطعت أجندة التأسيس المعنوي في بداياتها وعطلت خمس مواسم

1 صحيفة إسرائيل اليوم النسخة العبرية، 2021/7/18. https://bit.ly/2WJasDh
2 القناة 12 العبرية، 2021/7/18. https://bit.ly/3BERcWF
وتقرير الفيديو منشور على صفحة ائتلاف "منظمات المعبد" على يوتيوب: https://bit.ly/3kOmljn
3 تايمز أوف إسرائيل، 2021/7/18. https://bit.ly/2WPCKfF
4 جيرزاليم بوست، 2021/7/19. https://bit.ly/38z8wjf

متتالية لها، وفي ما يأتي جدول يوضح الأعياد التي شهدت الإغلاقات منذ انطلاق أجندتها حتى اليوم، وقد أشير للإغلاق الشامل بالأحمر والجزئي بالأصفر فيما أشير بالأخضر إلى الأعياد التي مرت بلا إغلاقات:

الجدول 4: الأعياد اليهودية بعد تبلور أجندة فرض الطقوس اليهودية وتعطلها بسبب الإغلاقات

التاريخ	2019/8/19	2019/9	2020/3	2020/5/22	2020/7/30
العيد	خراب المعبد	رأس السنة- العرش	الفصح العبري	ذكرى احتلال القدس	خراب المعبد

التاريخ	2020/9	2021/3	2021/5/10	2021/7/18
العيد	رأس السنة- العرش	الفصح العبري	28 رمضان	خراب المعبد

وإذا ما أخذ في الاعتبار التحدي الكبير الذي شهده يوم الأضحى 2019، وفشل اقتحام 28 رمضان في 2021، فإن هذا يعني أن هذه الأجندة قد تعطلت في سبعة مواسم من تسعة منذ انطلاقها، وهو ما يجعل عنصر تراكم الإحباط والغضب حاضرًا ومستمرًا لدى جمهور «جماعات المعبد» واليمين الحاضن له.

الثاني: التناظر العبري-الهجري

إذ أن السنة العبرية سنة شمسية بشهورٍ قمرية وهو ما يجعلها تعدل نفسها وفق دورة محددة، ومع استمرار حركة السنة الهجرية القمرية والسنة العبرية المختلطة فإن الأعياد الإسلامية والعبرية –بشقيها الديني اليهودي والقومي الصهيوني- تميل للتناظر بشكلٍ متكرر، وهو ما يضيف احتقانًا وتسخينًا إضافيًا إلى مشهد الصراع على الأقصى؛ خصوصًا أن «جماعات المعبد» تستغل هذه الأعياد لتكون مواسم سنوية لتصعيد العدوان على المسجد الأقصى المبارك، ويبلغ هذا العدوان ذروته في أربعة أعياد هي عيد الفصح ثم ذكرى احتلال القدس العبرية ثم ذكرى «خراب المعبد» وانتهاءً بموسم الأعياد الطويل

الذي يشمل 11 يوم عيد متقاربة هي رأس السنة والغفران والعُرُش، وتحل كلها في مدى 21 يومًا بفوارق بسيطة في ما بينها.

لقد أدى هذا التناظر دورًا مهمًا خلال الأعوام الثلاثة ما بين 2019-2021، إذ إن التناظر وضع ذكرى احتلال القدس بالتوقيت العبري في مواجهة يوم 28 و29 رمضان، ووضع ذكرى «خراب المعبد» في مواجهة عيد الأضحى ثم يومي عرفة والتروية، وكان هذا التناظر عنواناً للعدوان وتصعيد المواجهة في اقتحامي 28 رمضان والأضحى 2019، ثم قاطعته إغلاقات كورونا نسبيًا عام 2020، وعاد ليتصاعد أثره في 2021 وصولًا إلى انطلاق حرب دامت 11 يومًا في 28 رمضان.

وهذا التناظر يتوقع له أن يتغير خلال العامين القادمين ليحل محله تناظر جديد أكثر خطورة؛ وحتى نتوصل لشكل التقاطعات المقبلة فإن السنة العبرية طولها 354 يومًا في المتوسط*، وهذا يجعلها أقصر من السنة الشمسية بـ 11 يومًا، ويلجأ التقويم العبري إلى جدول تصحيحي معقد ليحقق تطابق الحساب الشمسي والقمري مرة كل تسعة عشر عامًا، تعرف بالدورة الميتونية[1]، وعلى مدار هذه الدورة الميتونية تمر سبع سنواتٍ كبيسة – أو سنوات «حوامل» وفق التعبير العبري- يُضاف إليها شهر يعرف بـ «آذار الثاني»، وهي السنوات الثالثة والسادسة والثامنة والحادية عشرة والرابعة عشرة والسابعة عشرة والتاسعة عشرة[2]. والسنة العبرية القادمة (5782) هي السادسة في الدورة الميتونية الحالية[3]، وهذا ما يجعلها كبيسة يضاف إليها شهر «آذار الثاني»[4*]، ثم تمر سنة عادية ثم في السنة الثامنة للدورة تحل سنة كبيسة جديدة، أي أن التناظر العبري-الهجري الجديد مدته عامان فقط هما 2022-2023، والجدول الآتي يوضح التناظر الهجري العبري الجديد:

* من الممكن أن تكون السنة العبرية 253 أو 355 يومًا كذلك، إذ إن شهري حشوان وكسليف اللذين يحلان في الشتاء ويشكلان الشهر الثامن والتاسع من العام العبري يمكن أن تكون مدة كل منهما 29 أو 30 يومًا، اعتمادًا على قاعدة السبت: أي حتى لا يقع عيد الغفران قبل أو بعد يوم السبت، ويضاف الفارق إلى شهر آذار الثاني في السنة الكبيسة بحيث إن السنة الكبيسة يمكن أن تكون 383 أو 384 أو 385، وهو ما يزيد هذا التقويم تعقيدًا.

1 للمزيد حول الدورة الميتونية أنظر: الموسوعة البريطانية على الإنترنت. https://bit.ly/38wwrzO

2 عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999، مجلد 5، ص256-257.

3 موقع حركة حباد الدينية على الإنترنت. https://bit.ly/2WHFHyW

4 *يضاف شهر آذار الثاني في السنوات الكبيسة قبل شهر آذار العادي وليس بعده، وهذا ما يحدث تغييراً شاملًا في تواريخ كل الأعياد الدينية التي تأتي بعده بدءاً من البوريم الذي يتأخر 30 يوماً رغم أنه يحل في شهر آذار.

الجدول 5: التناظر العبري–الهجري 2023-2022 [1]

العام الميلادي	العيد العبري	تاريخه الميلادي	نظيره الهجري
2022	الفصح العبري: 15-21 نيسان 5782	16 إلى 2022/4/22	15 إلى 21 رمضان 1443
	احتلال القدس: 28 أيار 5782	2022/5/29	28 شوال 1443
	«خراب المعبد»: 10 آب 5782 **	2022/8/7	9 محرم 1444
	رأس السنة: 1+2 تشرين 5783	2022/9/26+27	30 صفر + 1 ربيع الأول 1444
	الغفران: 10 تشرين 5783	2022/10/5	9 ربيع أول 1444
	العرش: 15-22 تشرين 5783	10 إلى 2022/10/17	14 إلى 21 ربيع أول 1444
2023	الفصح العبري: 15-21 نيسان 5783	6 إلى 2023/4/12	15 إلى 21 رمضان 1444
	احتلال القدس: 28 أيار 5783 ***	2023/5/19	الجمعة 29 شوال 1444
	«خراب المعبد»: 9 آب 5783	2023/7/27	9 محرم 1445
	رأس السنة: 1+2 تشرين 5784	2023/9/17+16	1 + 2 ربيع الأول 1445
	الغفران: 10 تشرين 5784	2023/9/25	10 ربيع الأول 1445
	العرش: 15-22 تشرين 5784	9/30 إلى 2023/10/7	15 إلى 22 ربيع الأول 1445

1 اعتمد التقويم العبري على موقع: www.hbcal.com، فيما اعتمد التقويم الهجري على موقع: www.islamicfinder.org.

** يحتفل به يوم الأحد 10 آب العبري استثناءً لأن التاسع من آب يحل في يوم سبت.

*** تحل الذكرى العبرية لاحتلال القدس في يوم جمعة، ومن المحتمل –حسب تطور الأوضاع- أن تستخدمها «جماعات المعبد» للمطالبة باقتحام الأقصى في أيام الجمعة.

في الحصيلة، سيضع التناظر العبري-الهجري المقبل عيدَ الفصح العبري بأيامه السبعة في مواجهة الأسبوع الثالث من شهر رمضان المبارك، وسيضع ذكرى «خراب المعبد» قبل يوم عاشوراء بيومٍ واحد، وسيضع ذكرى المولد النبوي ما بين عيدي الغفران والعرش العبريين، وذلك على مدار السنتين المقبلتين 2022-2023؛ بلغةٍ أخرى فإن التناظر العبري-الهجري المقبل مرشح لأن يكون أكثر اشتعالًا من سابقه، خصوصًا أن مدة عيد الفصح سبعة أيامٍ كاملة، وأن «جماعات المعبد» تنظر إليه بوصفه أحد «أعياد الحج» التي يجب أداء الطقوس فيها في الأقصى؛ بل إنها تتطلع لذبح القربان الحيواني خلاله في الأقصى ليكون ذلك تطهيرًا معاصرًا للشعب اليهودي، وهو ما سيفصل في المستوى الديني أدناه.

والتناظر العبري-الهجري ليس عاملًا مستجدًا في توتير الصراع على الأقصى، فثورة البراق 1929 وهي أولى الثورات الفلسطينية الكبرى التي انطلقت دفاعًا عن المسجد الأقصى شهدت تقاطعًا مشابهًا بين ذكرى «خراب المعبد» العبرية وذكرى المولد النبوي الهجرية، فقد حلت ذكرى «خراب المعبد» حينها في يوم الخميس 1929/8/15 وهو اليوم الذي حاول المستوطنون الصهاينة الاحتفال به عند حائط البراق وجلبوا معداتهم للاحتفال لاستعراض وجودهم المتزايد في القدس، وكانت ذكرى المولد النبوي ستحل في يوم السبت 1929/8/17 وكان الاحتفال بها مخططًا الجمعة باعتبار احتشاد الناس للصلاة، فانطلقت الثورة من احتفال المولد النبوي من المسجد الأقصى المبارك حينها.

اتفاق أبراهام: توظيف التطبيع مع الإمارات والبحرين لإعادة تعريف الأقصى

حاولت الحكومة الصهيونية بالتعاون مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب توظيف التطبيع مع الإمارات العربية المتحدة لإعادة تعريف المسجد الأقصى المبارك، وتعزيز البنود المتعلقة به في صفقة القرن بمشروعية عربية، فخرج الاتفاق باسم ديني هو «اتفاق أبراهام» وكان الأقصى هو المحتوى الديني الوحيد لهذا الاتفاق، وكأن إعادة تعريف الأقصى وتحويله إلى مساحة صلاة إسلامية-يهودية مشتركة هو ما يقود إلى «الإبراهيمية» ويصنع السلام ويزيل العوائق.


صورة تذكارية في أثناء توقيع اتفاقية "أبراهام"

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب النص الأولي لاتفاق أبراهام في 2020/8/13، ثم أعلن انضمام البحرين إليه في 2020/9/11، وكان حفل توقيعه في ساحة البيت الأبيض في 2020/9/15، وقد نص الاتفاق في ما يخص المسجد الأقصى على الآتي: «كما أوضحت الرؤية من أجل السلام [صفقة القرن] فإن كل المسلمين الذين يأتون بسلام يمكنهم أن يزوروا ويصلوا في المسجد الأقصى، أما بقية مقدسات القدس فهي ينبغي أن تبقى مفتوحة للمتعبدين السلمين من كل الديانات»[1]، والاتفاق بهذا النص الذي يجعل من صفقة القرن ضابطًا لمصطلحه ورؤيته يقر التفريق الأمريكي والصهيوني الخبيث بين مصطلحين هما: «المسجد الأقصى» ويقصد به هنا المسجد القبلي ذو الأروقة السبعة حصرًا، و«الحرم الشريف/ جبل المعبد» الذي يقصد به كامل مساحة الأقصى. بلغةٍ أخرى فإن «اتفاق أبراهام» يقر بهذه الفقرة المقتضبة ثلاثة أمور، أولاً: التعريف الصهيوني للأقصى باعتباره المسجد القبلي فقط بينما بقية مساحته شيء مختلف هو مشترك ومفتوح لكل الديانات واسمه «الحرم الشريف/ جبل المعبد»، وثانيًا: يضفي المشروعية على فرض العبادات التوراتية في الأقصى في ذروة السعي الصهيوني المحموم إلى فرضها، وثالثًا: يضفي مشروعية على تحكم الكيان الصهيوني بالصلاة في الأقصى باعتباره السلطة صاحبة السيادة في تقييم سلوك «المصلين السلميين» وغير السلميين، أي أنه يضفي مشروعية على الاعتقالات والإبعادات عن الأقصى باعتبارها تختص بمصلين لا تنطبق عليهم المواصفات المطلوبة للصلاة في الأقصى.

1 النص كما نشرته السفارة الأمريكية في الكيان الصهيوني. https://bit.ly/3DDOlyR

حاولت الأطراف الثلاثة المضي في هجمة التطبيع حتى حدودها القصوى، فوقعت في 2020/10/18 اتفاقية لتبادل رحلات الطيران مع الإمارات بواقع 28 رحلة ركاب أسبوعيًا إلى مطاري دبي وأبو ظبي[1]، أي بمعدل 4 رحلات يومية، واقتحم الأقصى في 2020/10/15 وفد إماراتي بدا ذا طبيعة أمنية وحضر بسيارات سوداء تابعة للشاباك وقفت في ساحة البراق[2]، ثم في يوم توقيع اتفاقية الطيران اقتحم وفد آخر لتبدو كأنها باكورة هذا التطبيع الشعبي الواسع ومركزه الأقصى، فوقف لهم أحد شباب الأقصى بالمرصاد وطردهم شاتمًا[3]، وكان هذا آخر عهد جبهة التطبيع الفقاعية هذه بالأقصى حتى كتابة هذه السطور.

في 2020/10/22 أعلنت البحرين توقيع اتفاقية بـ 14 رحلة طيران أسبوعيًا مع الكيان الصهيوني[4]، وفي 2020/11/24 نشرت صحيفة إسرائيل اليوم الصهيونية تقريرًا عن اتفاق رباعي ضم الإمارات والبحرين والأردن والسلطة الفلسطينية لتسهيل دخول الوفود الإماراتية والبحرينية التي تقتحم الأقصى بموجب «اتفاق أبراهام» من أبواب الأقصى وضمن ترتيب مع الأوقاف حتى لا يتعرضوا للطرد والإهانة على يد المرابطين كما حصل مؤخرًا[5]، وهو ما نفته الخارجية الأردنية في اليوم ذاته[6].

في المحصلة لم تتمكن موجة التطبيع هذه من التحول إلى حالة شعبية، بل لم تستطع أن تتعدى الوفود الرسمية ذات الطابع الأمني، فضلًا عن أن تتمكن من إضفاء شرعية على العدوان الصهيوني على الأقصى، بل بقيت من حيث التواصل الشعبي في حدود الحد الأدنى، برحلتين أسبوعيًا إلى كل من أبو ظبي وعمان، ورحلة واحدة إلى مطار مراكش، وكانت صورة الاختراق الوحيدة مرتكزة إلى دور مطار دبي كنقطة ترانزيت عالمية بـ 12 رحلة أسبوعية، فيمَا لم يُفعّل خط الطيران بين البحرين والكيان الصهيوني حتى كتابة هذه السطور[7].

1 رويترز، 2020/10/18. https://reut.rs/3DCZ78B
2 عربي 21، 2021/10/15. https://bit.ly/3gTIQlU
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/10/18. https://bit.ly/3n3gAB4
4 تايمز أوف إسرائيل، 2020/10/22. https://bit.ly/2WKUFna
5 إسرائيل اليوم، 2020/11/24. https://bit.ly/3yInz4B
6 وكالة الأنباء الأردنية بترا، 2020/11/24. https://bit.ly/3BDcN1o
7 بناء على خدمة البحث التي يوفرها موقع رادار الطيران:
Flight Radar 24. https://www.flightradar24.com/data

2. المستوى الأمني

كانت شرطة الاحتلال ومخابراته الأداة المركزية التي يعتمد عليها في تهويد المسجد الأقصى المبارك بأجنداته الثلاث، فهي التي فرضت أوقات الاقتحام من خلال انفرادها بباب المغاربة وتحكّمها بالدخول والخروج على أبواب الأقصى، وهي التي حاولت فرض التقسيم الزماني التام بإغلاق الأقصى أمام المسلمين في أعياد اليهود في 2015، وهي التي تولت المحاولة الفاشلة لفرض البوابات الإلكترونية والكاميرات في 2017، وهي التي حاولت قضم مبنى باب الرحمة في 2019، وهي التي حاولت بالقوة فرض اقتحام الأضحى في 2019، وهي التي حاولت وأد تجربة الفجر العظيم مطلع عام 2020، ثم وظفت وباء كورونا لعزل الأقصى، وهي التي حاولت إغلاق باب العمود مع اليوم الأول من رمضان الفائت، ثم حاولت فرض اقتحام 28 رمضان.

لقد أدركت «جماعات المعبد» مبكرًا أن الشرطة والأجهزة الامنية هي العائق أمامها دون العدوان على الأقصى حينما كانت على هامش الحياة السياسية، وهي التي يمكن أن تتحول إلى أداة مركزية لفرض ما تريد مع تصاعد نفوذها السياسي، فكان التأثير على وزير الأمن الداخلي المسؤول عن هذه الشرطة من أولوياتها المركزية بنسج علاقات إيجابية معه وإقناعه بأجندتها، فكان تساحي هنغبي (2003-2004) أول وزير أمن داخلي يقتحم الأقصى بعد الانتفاضة في 22-10-2003[1]، وآفي ديختر (2006-2009) الذي رعى تشكيل «قوة جبل المعبد»، ثم إسحاق أهرونوفيتش (2009-2015) الذي كان أول وزير أمن داخلي يدعو إلى السماح لليهود بأداء العبادات في الأقصى[2]، ومن بعده جاء جلعاد إردان (2015-2020) الذي كان أقرب الوزراء إلى «جماعات المعبد»، وهو الذي أشرف على محاولة فرض التقسيم الزماني ومحاولة فرض البوابات الإلكترونية على الأقصى ومحاولة التقسيم المكاني، وقد أفصح بشكل علني عن تطلعه إلى حرية صلاة اليهود في الأقصى وحصولهم على مكان ثابت في الأقصى لأداء الصلوات[3]. في الوقت نفسه، حرصت «جماعات المعبد» على نسج علاقات

1 وكالة وفا. https://bit.ly/3DCM8U

2 تايمز أوف إسرائيل، 2014/9/24. https://bit.ly/2Yb8z2I

3 موقع Jewish Journal، 2019/8/14 . https://bit.ly/2WJgUdt

إيجابية مع شرطة الاحتلال مع التركيز على ضباطها ومستوياتها القيادية، ودعوتهم إلى مختلف المناسبات وقد انتهى هذا المسار إلى علاقة تكامل وتفاهم بين الطرفين[1].

فرض الطقوس اليهودية بالقوة: اقتحام 28 رمضان العلامة الفارقة

لقد كان اقتحام 28 رمضان علامة فارقة في مدى استعداد الحكومة الصهيونية لتوظيف كامل إمكاناتها في فرض هدفٍ تضعه «جماعات المعبد»، فبخلاف فرض البوابات الإلكترونية في 2017 الذي كان إجراءً فرضته حكومة الاحتلال، فإن اقتحام الأقصى في 28 رمضان كان هدفًا حددته «جماعات المعبد»، ولم يكن سياسة معلنة للحكومة الصهيونية أو إجراء تبنته في نقاشاتها، ومع ذلك فقد وظفت شرطة الاحتلال كل إمكاناتها المتاحة لفرضه، ووضعت خطة لذلك بدأت منذ بداية رمضان، بإغلاق حيز ساحة باب العمود منذ الليلة الأولى لشهر رمضان في 2021/4/13، وصولًا إلى اضطرارها إلى لفتح الساحة مرغمة في 2021/4/25 بعد 13 ليلة حامية من المواجهات، وهي التجربة التي عرفت بـ«هبة باب العمود» وأضافت رصيدًا إضافيًا لخط الهبات الشعبية المستمر منذ 2014.

حاولت شرطة الاحتلال فرض اقتحام 28 رمضان بكل ما أوتيت من قوةٍ وإمكانات، وحشدت الآلاف من القوات الخاصة التابعة[2] لقواتها العسكرية المسماة «حرس الحدود»، وهاجمت المصلين بدءًا من أول أيام اعتصامهم وتجمعهم في الأقصى في يوم الجمعة 25 رمضان[3]، ثم بمنع وصول الحافلات من الأراضي المحتلة عام 1948 نهار السبت 26 رمضان للحد من حضور المصلين في الأقصى في ليلة 27 رمضان، وهو ما رد عليه شباب القدس بنقل الوافدين إلى الأقصى بسياراتهم الخاصة، ثم بإغلاق طريق القدس- يافا، وهو ما لم تكن شرطة الاحتلال تتوقعه فاضطرت بدورها إلى فتح

1 أثار هذا التبدل في العلاقة اهتمام الصحافة الصهيونية التي كتبت عدة تقارير عنه، انظر مثلًا: موقع القناة السابعة العبرية، 2021/7/15، تقرير بعنوان «ما الذي سبب التغيير الإيجابي في موقف الشرطة من جبل المعبد»، 2021/7/15. https://bit.ly/3t8Fbpb

2 فرانس 24، 2021/5/8. https://bit.ly/3BCFufg

3 الجزيرة نت، 2021/5/7. https://bit.ly/2WEZIpP

الطريق أمام المصلين القادمين إلى المدينة صاغرة[1]، وعاودت مهاجمة المصلين فجر الأحد[2] ثم بعد صلاة العشاء لعلها تصل إلى إخلاء الأقصى أمام الاقتحام صباح يوم الإثنين 28 رمضان[3].



مواجهات عنيفة في الأقصى في 2021/5/10

رغم ذلك كله، لم تحقق قوات الاحتلال ما أرادت، وواجهت صباح الإثنين 28 رمضان الآلاف من الشباب المصمم على منع الاقتحام بأي ثمن، والمستعد لمواجهتها مستفيداً من التجارب السابقة، مستعيناً بخزانات الأحذية كمتاريس أمام المسجد القبلي، وبأعمدة خشبية قديمة لتثبيت الأبواب ومنع حشر المصلين في المصلى القبلي وإغلاق الأبواب عليهم، وبعوائق حجرية وخشبية جعلت الساحة الشرقية للأقصى مستعصية على الاقتحام حتى لو تمكنت شرطة الاحتلال من كسر الشباب المعتصمين[4]. على مدى ست ساعات من المواجهات حاولت قوات الاحتلال فرض أي اقتحام رمزي[5]، بتكرار ما حصل يوم الأضحى 2019/8/19 على الأقل وتحقيق «صورة الدخول» لمسافة 60 متراً من باب المغاربة إلى باب السلسلة، لكن حتى هذا كان مستعصيًا أمام الإرادة الغامرة التي واجهتها، وفشل الاقتحام تمامًا، ومن هذه النقطة من العدوان المنكسر قررت المقاومة الفلسطينية الانخراط في المعركة بعد أن كانت وجهت إنذارًا للاحتلال بأن ينتظر ردها في حال أقدم على إخلاء حي الشيخ جراح أو العدوان على الأقصى، وأكملت صواريخ المقاومة مسيرة

1 جريدة الغد، 2021/5/9. https://bit.ly/3DEAqbY
2 عربي 21، 2021/5/9. https://bit.ly/3yDKKgs
3 الجزيرة نت، 2021/5/9. https://bit.ly/3DIJeNR
4 توثيق الباحث نقلاً عن شهود عيان.
5 الجزيرة نت، 2021/5/10. https://bit.ly/3CPgBOQ

تراجعات الاحتلال التي فرضتها الإرادة الشعبية، إذ أجبرت مسيرة الأعلام على التفرق[1] بعد أن أصر الاحتلال على تسييرها رغم تعديل مسارها[2].

أمام هذه المجريات خرجت «جماعات المعبد» بعكس أهدافها تمامًا، إذ فشلت في فرض اقتحام 28 رمضان، وأغلق المسجد الأقصى أمام الاقتحامات 19 يومًا وهي المدة الأطول لإغلاقه منذ شهر 2003/8، وتعززت معادلة الردع التي كانت تعول على كسرها بالمثابرة وطول النفس، وعاد قطاع عريض من الأوساط السياسية والأمنية إلى الخوف من تداعيات العدوان على الأقصى، وهو ما قد يشهد العام القادم تجلياتٍ محدودة له.

مواصلة إعادة تعريف دور الأوقاف الأردنية في الأقصى وفرض «السيادة الصهيونية» عليه

واصلت سلطات الاحتلال إجراءاتها لإعادة تعريف دور الأوقاف الإسلامية باعتبارها تدير الحضور الإسلامي في المسجد فقط، وليست الهيئة المركزية التي تدير المسجد بذاته كمقدس، فأخذت تفرض إجراءاتٍ متتالية تتجاهل فيها وجود الأوقاف أو تكبله، ففي 2020/9/6 ركبت شرطة الاحتلال سماعة فوق سطح ثانوية الأقصى الشرعية، قرب مئذنة باب الأسباط[3]، ثم في 2020/9/9 ركبت سماعة ثانيةً فوق سطح باب المطهرة فوق الرواق الغربي في الأقصى[4]، وهي إذا ما أضيفت لسماعة سبق تركيبهاعلى سطح المدرسة العمرية شمال الأقصى في شهر 2017/8، لا يعود من الصعب الاستنتاج بأن لدى الاحتلال مشروعًا تدريجيًّا لتأسيس نظام صوتي موازٍ في الأقصى، وقد بات هذا النظام قادراً على إيصال الصوت إلى الجهات الشمالية والغربية للأقصى.

لم يطل الزمن قبل أن يتحقق هذا الاستنتاج، إذ فعّلت سلطات الاحتلال هذا النظام في 2021/2/19 تحت حجة وباء كورونا، وأعطت «إرشادات» للمصلين حول التباعد الاجتماعي، ليتضح أن هذه السماعات الثلاثة مربوطة معاً، وأنها مرتبطة بمركز الشرطة في المدرسة التنكزية على ما يبدو، وقد تعمدت الشرطة توجيه هذه الإرشادات في

1 الجزيرة نت، 2021/5/10. https://bit.ly/38CWvcF
2 وكالة شهاب للأنباء، 2021/5/10. https://bit.ly/3jDnaMB
3 جريدة الدستور، 2020/9/7. https://bit.ly/3Byg9Tw
4 وكالة سند للأنباء، 2020/9/10. https://snd.ps/p/35502

وقت تقاطع مع أذان صلاة الجمعة ومع الركعة الثانية من الصلاة[1]. بالمقابل، ومع تقاطع احتفال «عيد الاستقلال» العبري في ساحة البراق مع صلاة التراويح في الليلة الأولى من رمضان، اقتحمت قوات الاحتلال المسجد الأقصى في 2021/4/13 وكسرت بابي مئذنتي المغاربة والسلسلة ثم قطعت أسلاك الصوتيات والكهرباء فيهما[2]، وهو ما يؤكد مضيها في التعامل كأنها هي من تدير المسجد الأقصى كمكان.

إلى جانب ذلك، فقد شهد يوم 2021/2/22 حدثًا فارقًا إذ هدمت قوات الاحتلال منزل عائلة الحارس في المسجد الأقصى المبارك وأحد مسؤولي المناوبة الصباحية فادي عليان، وذلك بعد تهديداتٍ متواصلة بهدمه بسبب دور فادي عليان كحارس في المسجد الأقصى المبارك[3]، وبهذا تصعّد سلطات الاحتلال سياستها لمعاقبة موظفي الأوقاف على عملهم الذي يقومون به مع الأوقاف من دون أن يوفر لهؤلاء الموظفين أي غطاء سياسي يحميهم، بعد أن كانت عمدت سابقًا إلى اعتماد الاعتقال والإبعاد عن المسجد الأقصى المبارك كإجراءات عقابية ضد موظفي الأوقاف وبالذات الحراس.

استمرار محاولات إعادة إغلاق مصلى باب الرحمة

تواصل محاكم الاحتلال تمديد قرار إغلاق مصلى باب الرحمة الذي يجدد منذ 2003 ويشكل الأرضية التي تستند إليها شرطة الاحتلال في عدوانها على المصلى، وقد كشفت مؤسسة القدس الدولية في 2021/1/26 استنادًا إلى مصادر خاصة من داخل الأوقاف أن شرطة الاحتلال تعطل عمل فرق الإعمار في قبة الصخرة ولعدة أيام لمقايضة الإعمار بإعادة إغلاق مصلى باب الرحمة[4]، وواصلت سياسة اعتقال من يصرون على الوجود في مصلى باب الرحمة وإبعاده، وكان المرابط المقدسي نظام أبو رموز أحد أبرز المستهدفين لهذا السبب، إذ اعتقلته سلطات الاحتلال من مصلى باب الرحمة في 2021/7/2 ثم أبعدته ستة أشهر[5]، وبعد عودته إلى الأقصى بأيام عاودت اعتقاله من مصلى باب الرحمة في 2021/8/17 [6]. ويبدو أن سلطات الاحتلال لا تزال لم تسلم بالفتح النهائي لمصلى

1 توثيق الباحث نقلاً عن شهود عيان.
2 وكالة وفا، 2021/4/13. https://bit.ly/3gQLZ67
3 العربي الجديد، 2021/2/22. https://bit.ly/3jAUV1d
4 موقع مدينة القدس، 2021/1/26. https://bit.ly/3yGpVRH
5 النورس الإخباري، 2021/2/15. https://bit.ly/3jD18d9
6 موقع مدينة القدس، 2021/8/17. https://bit.ly/3kPmljc

باب الرحمة، وتحافظ على خط محاولة إغلاقه لعل الفرصة تلوح لذلك لاحقًا، وهذا ما يوجب إبقاء الدفاع عن هذا المصلى أولوية في وجه محاولة اتخاذه منطلقًا للتقسيم المكاني للأقصى.

توظيف قيود كورونا لعزل الأقصى

مع بدء موجة الإغلاق الثانية حاولت سلطات الاحتلال أن تفرض هذا الإغلاق على الأقصى، وأن تكرر تجربة الإغلاق الأول الذي طال 69 يومًا، وحاولت الضغط على مجلس الأوقاف ليعلن إغلاق المسجد الأقصى المبارك في 2020/9/16، لتكرس بذلك قاعدة فتح الأقصى وإغلاقه بما يتوافق مع قرارات الحكومة الصهيونية لتؤكد خضوعه لسيادتها، ولتحاول امتصاص ضغوط «جماعات المعبد» المتطرفة التي كانت تعارض تزامن هذا الإغلاق مع موسم الأعياد اليهودية الطويل، فجاءت محاولة إغلاق الأقصى في وجه المسلمين بمنزلة «تعويض» لتلك الجماعات المتطرفة، بأن الأقصى سيقفل أمام المصلين المسلمين كذلك. وقد أعلن حاتم عبد القادر بالفعل قرار مجلس الأوقاف بـ«تعليق» دخول المصلين إلى المسجد الأقصى المبارك مدة ثلاثة أسابيع[1]، لكن المعارضة الشديدة التي لقيها هذا القرار شعبيًا وإعلاميًا أدت إلى التراجع عنه[2].

بعد فشل شرطة الاحتلال في فرض إغلاق الأقصى على المسلمين، كثفت توظيف إجراءات الإغلاق ضد المصلين بمخالفات الابتعاد عن مكان السكن أكثر من المساحة المسموحة، ومخالفات الكمامات والتباعد والتجمع، طوال موجة الإغلاق الثانية حيث أدى الجمعة 1200 من المصلين في يوم 2020/9/25 [3]، وكذلك خلال موجة الإغلاقات الثالثة[4].

تغيير الوضع القائم: مواصلة التغول الشرطي

لا تكتفي سلطات الاحتلال بتوظيف شرطتها لتكون أداة في مواجهة المصلين المسلمين، أو لحماية المقتحمين الصهاينة وتوسيع دائرة عدوانهم واستعراضهم طقوسهم في الأقصى

1 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/9/16. https://bit.ly/38BYLke
2 العربي الجديد، 2020/9/16. https://bit.ly/3iDabrr
3 وكالة الأناضول، 2020/9/25. https://bit.ly/3taAmMo
4 عربي 21، 2021/2/9. https://bit.ly/3jAeyGy

فقط، بل توظف حضورها في الأقصى كوسيلة مركزية لاستعراض السيادة الصهيونية عليه، وفرض وقائع تمس بالثوابت الإسلامية أو بحضور الأوقاف، وعادة ما يغيب الحديث عن هذا الشكل من التوظيف بسبب صعوبة رصده. على مدى العام الماضي رصد تغييران مهمان فرضتهما شرطة الاحتلال في هذا الاتجاه:

الأول: فرض المناوبة الليلية للشرطيات الإناث داخل الأقصى، وهذا يعني بقاءهن طوال الليل في الأقصى، بوجود الرجال من أفراد الشرطة، وتعمد وضعهن في مواضح احتكاك مع نقاط وظيفة حراس المسجد الأقصى التابعين للأوقاف الإسلامية، وهو تطور قد يفتح الباب أمام الإسقاط الأخلاقي، ولا بد من وضع حدٍّ مبكرٍ له[1].

الثاني: إدخال سيارة صغيرة تعمل بمحرك ميكانيكي إلى داخل الأقصى، في مكان سيارة كهربائية سبق إدخالها في عام 2016 وكانت محل اعتراض الأوقاف[2]، وهذه السيارة تحمل شعارًا للشرطة ولواحًا تشغله كلما تنقلت في الأقصى، ويشكل تحركها استعراضًا للحضور الأمني الصهيوني في الأقصى بشكلٍ متكرر.



شرطة الاحتلال تدخل سيارة ميكانيكية إلى داخل الأقصى

1 توثيق الباحث نقلاً عن شهود عيان.
2 موقع مدينة القدس، 2016/6/9. https://bit.ly/3t6xkZk

3. المستوى القانوني

سارت المحاولات القانونية لتغيير الوقائع في المسجد الأقصى المبارك في ثلاثة مسارات أساسية:

المسار الأول: اللجوء للمحاكم كوسيلة تدريجية لتغيير تفسير قانون الأماكن المقدسة الذي فسرته الحكومة الصهيونية في عام 1967 وفق مقتضيات سيطرتها على القدس في مواجهة نواة التحرك الشعبي الذي أخذ يسببه حضور قواتها في الأقصى، وقد انتزعت «جماعات المعبد» في هذا الطريق سوابق قضائية متعددة؛ بدءًا من قرار محكمة الاحتلال العليا في 1993 اعتبار الأقصى جزءًا من «أرض إسرائيل»، وقرار المحاكم بفتح الباب أمام الاقتحامات الصهيونية الفردية في 2003، ثم القرار الذي يسمح بالاقتحامات الجماعية في 2006، ثم القرار الذي يسمح بالصلاة على أبواب الأقصى في 2018[1]، وأخيرًا القرار في 2020 الذي أكد الحق المتساوي لليهود والمسلمين في دخول الأقصى[2]، وطوال هذا التحرك كانت المحاكم تؤكد «حق اليهود» بدخول الأقصى مفرقة بين هذا الحق وبين إمكانية تطبيقه، تاركة تقدير هذه الإمكانية لشرطة الاحتلال ومرجعيتها السياسية، وهو ما لم تنجح محاولات «جماعات المعبد» المتكررة في تغييره.

المسار الثاني: كان محاولة سن قانون جديد يتعلق بالمسجد الأقصى المبارك، وقد شهد العقد الماضي محاولتين في هذا الاتجاه: الأولى مشروع قانون التقسيم الزماني التام الذي صاغ أرييه إلداد مشروعه في شهر 2012/8[3]، والثاني مشروع منح اليهود الحق في أداء العبادات في الأقصى والذي قدمته ميري ريغيف في شهر 2014/5[4].

المسار الثالث: تغيير الإجراءات عبر هوامش القانون، وكانت أبرز المحاولات لاستخدام ذلك هي تقرير مراقب عام الدولة ميكا لندنشتراوس الذي كلفه

1 القناة السابعة بالإنجليزية، 2018/3/25. https://bit.ly/38ylAoS
2 عين على الأقصى - التقرير الرابع عشر، مرجع سابق، ص 80.
3 جيروزاليم بوست، 2012/8/12. https://bit.ly/3n3sCKK
4 تايمز أوف إسرائيل، 2014/5/19. https://bit.ly/2YpjXbD

الكنيست بإعداده في عام 2008 حول إمكانية تطبيق القانون الإسرائيلي على المسجد الأقصى المبارك، وقدمه في 2010 ونشرت أجزاء منه في الصحافة في 2011[1]، وتوظيف لجنة الداخلية والأمن في الكنيست لمناقشة سلوك الحكومة وشرطة الاحتلال تجاه الأقصى خلال رئاسة ميري ريغيف لها بين عامي 2013-2015.



دعوة مؤتمر لمناقشة استبدال الجسر الخشبي لباب المغاربة

خلال مدة الرصد الحالية كانت «جماعات المعبد» قد وصلت إلى معادلة حماية الشرطة لأداء الطقوس في الأقصى، وهذا ما خفض من مطالبها عند الشرطة، وأغلق باب اعتقال أفرادها حينما يؤدون الصلوات التوراتية في الأقصى، وهو الباب الذي كانت «جماعات المعبد» تستخدمه بشكلٍ متكرر لرفع مطالبها أمام المحاكم الصهيونية.

المرة الوحيدة التي ذهبت فيها تلك الجماعات للاستعانة بالنظام القضائي الصهيوني كانت في شهر2021/6، إذ قدمت «جماعات المعبد» قضية إلى محكمة الاحتلال العليا مطالبة باستبدال الجسر الخشبي المؤدي إلى باب المغاربة بدعوى أنه بات خطرًا وآيلًا للسقوط[2]. وكانت «جماعات المعبد» قد حركت موضوع الجسر مباشرة بعد معركة سيف القدس[3]، وفشل اقتحام 28 رمضان وبقاء جمهور متطرفيها ينتظرون في الساحة السفلية من دون أن يتمكنوا من الدخول إلى الجسر، وليس بعيداً الاستنتاج بأن مشهد حجزهم في الأسفل دفعهم إلى محاولة منع تكراره، فجاءت مطالبتهم باستبدال الجسر ليصبح قادرًا على تحمل أوزان أكبر، وتتحول نقطة انتظار حشود المقتحمين إلى الجسر

1 هشام يعقوب (محرر)، عين على الأقصى: التقرير السابع، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2013، ص39.
2 تايمز أوف إسرائيل، 2021/7/22. https://bit.ly/2YbTv4S
3 تايمز أوف إسرائيل، 2021/6/4. https://bit.ly/3BzGRuV

بدلًا من الساحة، ويمسي منعهم من دخول الأقصى أصعب على شرطة الاحتلال، ويعزز ذلك أن استبدال الجسر كان عنوان مؤتمر هذه الجماعات السنوي في الكنيست في 2021/7/13.

4. المستوى الديني

انصب جهد «جماعات المعبد» خلال تاريخها على خلخلة الفتوى الدينية القائلة بتحريم دخول اليهود إلى «جبل المعبد»، وهي الفتوى التي ترتكز إلى ثلاثة أسباب مركزية: الأولى عدم تحديد مكان «قدس الأقداس» وهذا ما يفتح الباب أمام إمكانية «تدنيسه» من دون قصد، الثاني هو عدم تحقيق اليهود المعاصرين شرط الطهارة بسبب ملامسة الأموات والقبور، ولذلك تنتظر هذه الجماعات ولادة بقرة حمراء تبقى صافية اللون لحين بلوغها ثم تذبح وتحرق ويستخدم رمادها لتطهير الكهنة، وهو جهد يستثمر فيه «معهد المعبد» منذ عقود؛ والثالث ارتباط بناء «المعبد» المزعوم بمجيء المخلص المنتظر في الفكر التوراتي التقليدي، وهو ما يعمل حاخامات اليمين-القومي على تحديه وتقديم حججٍ مقابلةٍ له.

على هذا الطريق نجحت «جماعات المعبد» في توحيد موقف حاخامات التيار القومي-الديني مستعينة أساساً بدعم الحاخام الأمريكي اليهودي موشيه تندلر الذي كان من أول المراجع الدينية الكبرى التي تتبنى فتوى السماح لليهود بدخول الأقصى، وبجهود الحاخام إسرائيل أريئيل مؤسس «معهد المعبد»، والحاخام شلومو أفينير رئيس «مدرسة تاج القدس الدينية»، والرئيس الحالي لـ«معهد المعبد» الحاخام حاييم رايخمن، وحاخام صفد شموئيل إلياهو، والحاخام دوف ليئور رئيس «مجلس حاخامات يهودا والسامرة»، والحاخام إليعازر والدمان رئيس «مدرسة نير الدينية» في مستوطنة «كريات أربع» في الخليل، والحاخام تسيفانيا دروري رئيس «مدرسة روش الدينية» في «كريات شمونة» شمال فلسطين المحتلة. وهم جميعاً من أتباع مدرسة الحاخام أبراهام كوك وابنه زفي كوك، آباء التيار القومي-الديني من المتدينين، وقد بادرت كتلة منهم إلى محاولة إعادة إحياء مجلس القضاء الحاخامي «السنهدرين» ليكون الموجه الروحي الأساس، وهذا «السنهدرين» الجديد بات اليوم يمثل مجمعاً للحاخامات العاملين على تهويد الأقصى. بالمقابل، كانت الحاخامية التقليدية

تلجأ إلى تجديد فتواها بتحريم دخول اليهود إلى الأقصى وبالذات بعد مناسبات التصعيد المعروفة، لكنها كانت تلين بموقفها في هذا المنع تدريجياً[1].

اقتحام الأقصى: استمرار الجدل الديني

استمر هذا الجدل الديني خلال مدة الرصد مع محاولة «جماعات المعبد» توسيع دائرة مؤيديها، وقد تناقلت أوساطها في 2020/10/29 أن «دليلًا جديدًا» قد ظهر، يؤكد أن الحاخام لوبافيتش (مناحم ميندل شنيرسون) الزعيم المتوفى عام 1994 لـ«حركة حباد الدينية» CHABAD واسعة الانتشار، كان قد دوّن وثيقة يدعو فيها يهود العالم إلى التوجه إلى المسجد الأقصى واقتحامه[2]، وجاء تناقل هذا الخبر إبان حقبة توقيع «اتفاق أبراهام»، ويبدو أنه يهدف للاستفادة من كون إيفانكا ترامب، ابنة الرئيس الأمريكي وقتئذٍ، هي إحدى أتباع هذه الحركة التي ينتمي إليها زوجها جاريد كوشنير؛ للتأثير في أتباع هذه الحركة الإحيائية الحسيدية لينضموا إلى صفوف مقتحمي الأقصى، خصوصًا أن الحاخام المذكور سبق له أن تبنى موقفًا مؤيدًا للاجتياح الصهيوني للبنان في 1982[3].

علاوة على ذلك، طورت «جماعات المعبد» استفادتها من الشرعية الدينية التي يمثلها حاخاماتها، وباتت تنشر صورهم في الدعوات وتوضح من سيقود الصلوات في الأقصى في كل اقتحام، وقد استخدمت هذا الأسلوب من الدعاية في عيد الفصح في شهر 2020/3 وفي اقتحام 28 رمضان وكذلك في اقتحام يوم التروية، وقد نشر الحاخام دوف ليؤور من مستوطنة «كريات أربع»، والحاخام إيال يعقوبوفيتش من «مدرسة صفد الدينية» الدعوة لأتباعهما بضرورة المشاركة وعائلاتهم في اقتحام 28 رمضان. كذلك واصل حاخامات التيار القومي الديني نشر الحديث عن الإشارات المسيحانية المتعلقة بالأقصى، وفي تعليقه على اشتعال النار في إحدى أشجار الأقصى خلال مواجهات يوم 2021/5/11،

1 هذا التكثيف قائم على قراءة التطورات في الموقف الديني كما رصدها تقرير عين على الأقصى من نسخته الأولى حتى الرابعة عشرة.

2 خبار إسرائيل 365، 2020/10/29. https://bit.ly/3yHo5zU

3 عبد الوهاب المسيري، اليهود واليهودية والصهيونية: الموسوعة الموجزة، دار الشروق، القاهرة، ط5، ج2، ص144.

قال الحاخام لازر برودي، أحد الحاخامات المؤثرين إعلاميًا، إن «النار في جبل المعبد علامة على قرب مجيء المسيح»[1].

بالمقابل، طالب الحاخام موشيه غافني، زعيم حزب يهود التوراة الذي يمثل المتدينين من اليهود الأشكناز نتنياهو بإبقاء المسجد الأقصى «مغلقًا أمام اليهود» عندما قرر نتنياهو فتحه في 2021/5/23، مجددًا التمسك بالفتوى الدينية التي تحظر على اليهود دخول الأقصى[2].

ذبح القرابين في الأقصى: مواصلة بناء الزخم

تبني «جماعات المعبد» منذ عام 2016 زخمًا متواصلًا يسعى إلى ذبح قربان الفصح العبري في المسجد الأقصى المبارك، فقد ذبحت قربان الفصح حينها في مستوطنة «بيت أوروت» على جبل الزيتون[3]، ثم في 2017 قدم قربان الفصح العبري في ساحة المسجد العمري الكبير أمام «كنيس الخراب» ولأول مرةٍ داخل البلدة القديمة منذ الاحتلال[4]، ثم في 2018 قُدم في القصور الأموية ملاصقًا لسور المسجد الأقصى المبارك[5]، ثم في 2019 قُدم على سطح سوق اللحامين في مقابل الرواق الغربي للأقصى في البلدة القديمة للقدس[6].

في عام 2020 كانت «جماعات المعبد» تريد تتويج حركتها هذه بتقديم قربان الفصح في الأقصى، خصوصاً مع صفقة القرن ووجود الرئيس الأمريكي ترامب في سدة الحكم، ووجه «السنهدرين» الجديد رسالتين واحدة لترامب وواحدة لنتنياهو للسماح لهم بتقديم قربان الفصح في الأقصى[7]، بل إن الحاخام أرييه ليبو ذهب إلى أن إقامة «المعبد» هي التي ستخلص العالم من وباء كورونا[8]، لكن طقوس الذبح لم تقم في عام 2020 على أي حال نتيجة للإغلاقات. حاولت جماعات المعبد الاستدراك في 2021، لكن عيد

1 موقع أخبار إسرائيل 365، 2021/5/11. https://bit.ly/3gXPN5E
2 تايمز أوف إسرائيل، 2021/5/23. https://bit.ly/3gW3txL
3 جيروزاليم بوست، 2016/4/19. https://bit.ly/3zFubSQ
4 هآرتس، 2017/4/9. https://bit.ly/3jzgajY
5 جيروزاليم بوست، 2018/3/26. https://bit.ly/2WPVvj5
6 إسرائيل اليوم النسخة الإنجليزية، 2019/4/22. https://bit.ly/3kJXRrL
7 موقع أخبار إسرائيل 365، 2020/3/31. https://bit.ly/2Qmu0Xj
8 إسرائيل اليوم، 2020/3/9. https://bit.ly/31kkxGA

الفصح جاء مع نهاية الموجة الثالثة من الإغلاقات وترافق مع إغلاقٍ جزئي، وقد وجه الحاخام يسرائيل أريئيل رئيس «معهد المعبد»، والحاخام باروخ كاهانا رئيس الرقابة الكهنوتية، والحاخام أرييه ليبو سكرتير مجلس «السنهدرين» الجديد رسالة إلى رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو في 2021/3/10 مطالبين بفتح الأقصى لهم لتقديم قربان عيد الفصح العبري فيه، قائلين إن «إعلان العبادة الخالصة لرب إسرائيل من المعبد حيث تسكن روحه ...هو الجواب على كل الضغوط التي توضع على دولة إسرائيل وشعب إسرائيل» وكذلك على نتنياهو شخصيًا، متمنين له التوفيق في الانتخابات القادمة وأن «يبقى حاكمًا لإسرائيل إلى الأبد»[1]، لكن نتنياهو لم يستجب لمطلبهم. وقد نشرت صفحات

نشطاء المعبد أن شرطة الاحتلال قبضت على ثلاثة منهم لمحاولتهم تهريب القربان إلى الأقصى وذبحه، وبخلاف عام 2020 فقد عقدت طقوس ذبح القربان بعدد محدود من الحضور في 2021/3/23 عند باب المغاربة أمام سور البلدة القديمة[2].

هذا الزخم من المتوقع له أن يستمر ويتعالى بحلول عيد الفصح العبري القادم بين 16-22 من شهر 2022/4، وأن تحاول «جماعات المعبد» أن تستثمر في حاجة رئيس الوزراء الصهيوني نفتالي بينيت إلى رضاها لمواصلة طريقه في السياسة، وعلى الاحتقان المتراكم من فشل اقتحام 28 رمضان الماضي لتدعو إلى تقديم قربان الفصح في الأقصى خصوصاً أن الفصح العبري سيتقاطع مع الأسبوع الثالث من شهر رمضان، وهذا المسعى بحد ذاته سواء نجح أو انتهى إلى أداء طقوس الذبح بجانب الأقصى، من شأنه أن يضيف عاملًا تفجيريًا جديدًا، قد يكون شرارة مواجهة قادمة في الأقصى في رمضان، وأن يكون عنوانها عيد الفصح العبري وقربانه.

1 موقع أخبار إسرائيل 365، 2021/3/10. https://bit.ly/3DGdwks
2 موقع أخبار إسرائيل 365، 2021/3/24. https://bit.ly/3yAUSql

الفصل الثاني:

المشاريع التهويدية في المسجد الأقصى ومحيطه

استمرَّ غيابُ المشاريعِ التهويديّة الكبرى التي اعتدْنا الحديث عنها في التقاريرِ السابقةِ عن المشهد في مدة الرصد بين 2020/8/1 و2021/8/1؛ فلم يكنْ ثمة ذِكرٌ لمشروعِ «مركز كيدم» التهويديّ، ولا مشروع «بيت هليبا» التهويدي، ولا كنيس «جوهرة إسرائيل»، إلخ. ولكنْ في المقابل، برزَ بوضوحٍ جنوحُ الاحتلالِ ومؤسساته وجمعياته الاستيطانية نحو المشاريع التهويدية التي تستهدف قلب القدس، والتي لها طابع تجاريٌّ وترفيهيٌّ وتنمويّ. وقد يكون هذا النوع من المشاريع مفضَّلًا لمسؤولي الاحتلال على المشاريع ذات الطابع الديني؛ كونها تتماشى أكثر مع مخطط 2050 التهويدي، وقادرة على درِّ المال، وجذب مستثمرين خاصة من دولِ التطبيعِ.

إذًا، يحاول الاحتلالُ أن يدخل من بوابة التجارةِ، والترفيه، والتحسين، والتطوير، والحدائق، وتوفير فرص العمل، وتأهيل البنية التحتية؛ ليتغلغلَ في قلبِ القدسِ. وهذه المصطلحات التجميلية المذكورة ليست سوى أقنعة تخفي خلفها حقيقة التهويد، والاستيطان، والمصادرة، وتزوير الحقائق الجغرافية والثقافية والديموغرافية.

وفي مدة الرصد، واصل الاحتلال حفرياتِه حول الأقصى، وركّز على منطقتَي حائط البراق وساحة البراق، ليكمل مخطط سيطرته الكاملة على ما هو تحت الأرض في تلك المنطقة، بعدما سيطرَ عليها وأزال من فوق أرضها حارة المغاربة في حزيران/يونيو 1967.

ولم توفر سلطات الاحتلال أيّ فرصة ممكنة لتجاوز عقبة الإغلاقات التي فرضتها جائحة كورونا لاستكمال المشاريع التهويدية، أو إعادة افتتاح ما هو قائم منها أمام المستوطنين و«السياح»، وهذا ما حصل في آب/أغسطس 2020 حين أعلنت «إدارة حائط البراق» الإسرائيلية عن إعادة افتتاح مواقع الأنفاق الموجودة تحت حائط البراق في سور الأقصى الغربي أمام اقتحامات المستوطنين و«السياح»، وذلك لأول مرة منذ 5 أشهر. وأوضحت إدارة الحائط التابعة لبلدية الاحتلال في القدس أنها قدمت في مدة الإغلاق خدماتها الإلكترونية لنحو 20 ألف شخص من أنحاء العالم، نفذوا جولات افتراضية عبر موقع إلكتروني داخل

أنفاق المسجد الأقصى، للاطلاع على الحفريات الجديدة تحت البلدة القديمة والمسجد الأقصى[1].

1. مشروع القطار الهوائي (التلفريك)

شغلَ مشروعُ القطار الخفيف (التلفريك) التهويديّ الأوساطَ الإسرائيليّة المختلفة على مدار مدة الرصد في هذا التقرير؛ وأدلَتْ أطراف عديدة دلوها في قضيّته، منها: الحكومةُ الإسرائيليّة، و«شركة تطوير القدس»، و«اللجنة الوطنية لتطوير البنية التحتية في القدس»، والمحكمة العليا الإسرائيلية، ومنظمات حقوقيّة إسرائيلية كثيرة، وجمع غفير من المهندسين، وعلماء الآثار، والمثقفين، والأكاديميين، والمؤرخين. بل توسَّعَتْ دائرةُ المعترضين على هذا المشروع لتشمل مهندسين من مختلف أنحاء العالم.

وكانتْ المحكمة العليا الإسرائيلية قد عقدت جلسة في 2020/6/29 لمناقشة قضية «التلفريك»، وطلبَت في 2020/7/26 من حكومة الاحتلال تقديم أدلة على أنّ هذا المشروع سيشجّع السياحة في المنطقة التي سيُبنَى فيها، وسيخفف من مشكلة الازدحام المروري، وحدَّدت موعدًا في 2020/9/6 لتلقّي الإجابات. ويُقرَأ من هذه المهلة الطويلة التي أعطتها المحكمة العليا للحكومة الإسرائيلية لتقديم إجابات مقنعة، أنّ المحكمة غير مقتنعة بالمبررات التي قدّمتها الحكومة والجهات التي تمثّلها[2].

جاء موعد 2020/9/6، فدفعَت الحكومة الإسرائيلية والهيئات التي تمثلها بوثيقة من 81 صفحة بين يدَي المحكمة، مدّعيةً أنها تلبّي المطلوب من أدلة تدعم ادعاءَها أنّ مشروع «التلفريك» سيعزز السياحة، وهي كلها مبررات غير مقنعة كررت الحكومة ذِكرَها في مناسبات عديدة، ولكنّ المحكمة منحت الحكومة وهيئاتها مهلة إضافية لتقديم أدلة مقنعة، وحدّدت موعدًا جديدًا في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2020 للاستماع للأدلة المنتظرَة من جديد؛ وفسحت المجال للمعترضين على وثيقة الحكومة للرد بحلول 2020/11/22؛ وهذا يعني أنّ الحكومة وهيئاتها أخفقت في إقناع المحكمة بصحة أدلتها.

1 وكالة قدس برس، 2020/8/18. https://bit.ly/2UxKYb1
2 منظمة «عمق شبيه»، 2020/7/27. https://bit.ly/3yPzSNo

ولدحض ادعاءات الحكومة، سلّط نشطاء مهتمون الضوء على بيانات حركة المرور الصادر في تموز/يوليو 2020؛ إذ أظهر أنّه يقوّض الادعاء بأنّ «التلفريك» سيخفف الازدحام المروري على طول أسوار المدينة القديمة. وأشار تحليل بيانات المرور إلى أن زيادة الحافلات ستكون وسيلة أفضل وأسرع وأرخص لنقل السيّاح من جنوب القدس إلى باب المغاربة في السور الجنوبيّ للبلدة القديمة.

ولكنَّ اللافت أنَّ «هيئة تطوير القدس» المشرفة على التخطيط للمشروع، غير مكترثة بالمسار القانونيّ للقضية، وغير مهتمّة بانتظار إصدار الحكم النهائي للمحكمة العليا في القضية، وكأنّها تسعى إلى فرضه أمرًا واقعًا أيًّا يكن الموقف القانونيّ؛ فقد أصدرت إخطارات عامة يوميًّا في الصحف الإسرائيلية في الأيام الأخيرة من آب/أغسطس 2020 وفي الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر 2020 على الأقل، تدعو مقدِّمي العروض إلى المشاركة في مرحلةِ التأهيلِ المسبقِ للمناقصة من أجل «تصميم تلفريك إلى البلدة القديمة في القدس وبنائه وتشغيله وصيانته». وحدّدت الهيئة لقاءَيْن لمقدِّمي العروض المحتمَلين في تشرين الأول/أكتوبر 2020؛ لإتاحة الفرصة للأطراف المهتمة لطرح الأسئلة، والحصول على معلومات لمساعدتهم على إعداد عروضهم[1].

بالفعل، عقدَت «هيئة تطوير القدس» اجتماعها الأول مع مقدّمي العروض في 2020/10/25 بحضور شركات كبيرة، مثل: شركة دانيا سيبوس، وشركة ديان ويوسي بارزاني، واتفقَ المشاركون في الاجتماع على عقد لقاء ثانٍ بعد أسبوعٍ من اللقاء الأول[2].

وفي سياق الخطوات العمليّة التي تنفذها أذرع الاحتلال للمُضيّ قُدمًا في هذا المشروع قبل صدور الحكم القضائي فيه، بدأت بلدية الاحتلال في القدس إجراءات مصادرة 10000 متر مربع من أراضي سلوان جنوب المسجد الأقصى، وذكرت صحيفة جيروزاليم بوست أنَّ «لجنة التخطيط والبناء» كانت تستعد للمصادقة على هذه المصادرة في جلستها المقررة في 2020/9/9، ولكنَّ اعتراض أعضاء البلدية من الحريديم المتشددين أفضى إلى إزالة بند المصادقة على المصادرة من جدول أعمال اللجنة؛ إذ يرى هؤلاء أنَّ مرور «التلفريك»

1 تايمز أوف إسرائيل، 2020/9/7. https://bit.ly/2VL4rG5
تايمز أوف إسرائيل، 2020/11/4. https://bit.ly/3AG9mql
2 تايمز أوف إسرائيل، 2020/10/26. https://bit.ly/3AEhQhM

فوق مقبرة يتعارض مع معتقداتهم الدينية التي تنصّ على أنَّ اليهودي يصبح نجسًا عند مسِّه الأموات، أو ربما عند الاقتراب منهم[1].

وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2020 حصلت «هيئة تطوير القدس»، المسؤولة عن تنفيذ مشروع «التلفريك»، على موافقة وحدة مفوض الغابات بوزارة الزراعة الإسرائيلية لإزالة الأشجار على طول مسار التلفريك. بعد ذلك بأيام قليلة نقلت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» في 2020/11/4 تصريحاتٍ على لسان مدير مشروع «التلفريك» قال فيها إنّ أعمالَ حفر مرتبطة بالمشروع ستبدأ في الأسبوعيْن المقبليْن، وأضاف أنّ العمل سيبدأ في غضون أسبوعين لنقل البنية التحتية القائمة، وأنَّ الضوء الأخضر قد أُعطي بالفعل لاقتلاع الأشجار على طول طريق المشروع. وكان مدير مشروع «التلفريك» قد التقى في 2020/10/29 مع أصحاب المصلحة في جبل صهيون لشرح أنّ الأعمال لنقل البنية التحتية ستبدأ قريبًا في موقف السيارات المجاور لقاعة «شولهان ديفيد» للمناسبات، وأنه تجب إزالة البنية التحتية الحالية مثل أنظمة المياه والصرف الصحي والاتصالات[2].

وفي 2021/2/23 أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية أمرًا احترازيًّا بخصوص مشروع «التلفريك» التهويديّ في القدس، وبناء عليه طالبت المحكمةُ العليا الحكومةَ الإسرائيلية القائمة على المشروع، بتفسيرات حول مبررات إقامته في محيط البلدة القديمة بالقدس. وأمهلت المحكمة العليا الحكومةَ حتى 2021/4/22، من أجل تقديم التوضيحات والمبررات حول المشروع. وأوضح محامي الائتلاف الأهلي، سامي ارشيد، الذي يمثل العائلات في وادي حلوه والتجار في البلدة القديمة، أن قرار المحكمة الإسرائيلية يُلزم الحكومة بالرد على الالتماسات المقدمة، وإقناع المحكمة بسبب «عدم إلغاء المشروع، وصلاحية اللجنة القطرية للبنية التحتية للنظر في المخطط وليس لجان التنظيم العادية»، وأكد المحامي أن المحكمة ستواصل سماع الالتماسات ضد مشروع القطار الهوائي «التلفريك» بعد المهلة الممنوحة للحكومة، وعليه ستقرر إلغاء المخطط أو استمراره[3].

1 جيروزاليم بوست، 2020/9/30. https://bit.ly/3ALzFf3
2 تايمز أوف إسرائيل، 2020/11/4. مرجع سابق.
3 موقع مدينة القدس، 2021/2/25. https://bit.ly/37KK9id

وفي التفاصيل، ذكرَت منظمة «عمق شبيه» الأسئلة الجوهرية التي وجهتها المحكمة للحكومة طالبةً إجابات واضحة مقنعة عليها، وهي[1]:

1. **لماذا كُلِّفت «اللجنة الوطنية للبنية التحتية» بالإشراف على المشروع؟**
2. **لماذا تمّ تجاوز العيوب في عملية الموافقة، مع عدم امتلاك «اللجنة الوطنية للبنية التحتية» جميع البيانات اللازمة بما في ذلك الآراء المهنية في الوقت المناسب، والتي يمكن أن تثبت تعريف المشروع على أنه «مشروع للبنية التحتية للنقل يمكن أن يكون منطقة جذب سياحي كذلك» وفق قانون التخطيط والبناء؟**
3. **لماذا ينبغي ألّا يُحدّد «التلفريك» على أنه في الغالب مشروع نقل وليس مشروعًا سياحيًّا؟**
4. **في ضوء ما سبق، لماذا ينبغي ألّا يُلغَى قرار «اللجنة الوطنية للبنية التحتية» والموافقة الحكومية اللاحقة على الخطة؟**
5. **لماذا ينبغي ألّا يتغيّر مسار المخطط الذي يمرّ فوق مقبرة؟**

وعند الانتهاء من بناء «التلفريك» سيكون قادرًا على نقل 3000 شخص في الساعة، باستخدام 72 عربة تتسع كل واحدة منها لعشرة أشخاص، وسيكلف المشروع الذي سيبدأ العمل به عام 2021 وفق ما كان مخططًا له نحو 200 مليون شيكل (55.2 مليون دولار)[2].

وتتبنى المشروع وزارة السياحة الإسرائيلية، فيما تشرف عليه «اللجنة الوطنية للبنية التحتية»، وتنفذه «هيئة تطوير القدس»، ويبلغ طوله 197 مترًا، بارتفاع 30 مترًا، وتشمل المرحلة الأولى من الخطة ثلاث محطات: الأولى في محطة القطار القديم في حي البقعة الكائن في الشطر الغربي من القدس، ثم يمر «التلفريك» فوق حي الثوري نحو المحطة الثانية بالقرب من موقف السيارات عند جبل صهيون، ثم يسير على طول جدار القدس نحو محطته الثالثة في سلوان (عند «مركز كيدم» التهويديّ) لتسهيل وصول الركاب إلى منطقة البراق عبر أحد طريقين: فوق الأرض عبر باب المغاربة في سور القدس القديمة، أو تحت الأرض عبر أحد الأنفاق التي تمتدّ من سلوان حتى ساحة البراق[3].

1 منظمة «عمق شبيه»، 2021/2/24. https://bit.ly/3CPNF9a
2 تايمز أوف إسرائيل، 2019/1/29. https://bit.ly/2yfC7PK
3 «هآرتس»، 2019/1/30. https://bit.ly/2UrRIEG

حسب زعم مخططي المشروع؛ فإن الهدف منه هو التخفيف من حدة الازدحام في مدينة القدس، وخاصةً ازدحام الحافلات السياحية في منطقة سور الأقصى الغربيّ، ولكنّ معارضين للمشروع يوضّحون أنّ وزارة النقل الإسرائيلية ليست شريكًا في الخطة؛ ما يعني أن الهدف منها ليس التقليل من الحاجة إلى وسائل النقل العامة. وتؤكد صحيفة «هآرتس» أن الهدف من المشروع هو تعميق السيطرة الإسرائيلية على محيط البلدة القديمة، وتعزيز مشاريع جمعية «إلعاد» الاستيطانية التي تسعى إلى تهويد منطقة سلوان[1]. وفي إشارة إلى خطورة تفاصيل المشروع تعمد مهندسوه الإيحاء بأنّ حجم العربات الناقلة سيكون صغيرًا بخلاف الحقيقة، ورفضت بلدية الاحتلال في القدس طلبًا قدمته منظمة «عمق شبيه» للاطلاع على جدوى المشروع الاقتصادية متذرعة بأنّ كشف المعلومات من شأنه أن يعطّل تقدم المشروع؛ وهذا يؤكد أنّه ينطوي على مخاطر يحاول الاحتلال إخفاءها سعيًا إلى الالتفاف على الاعتراضات المقدمة على المشروع[2].

وفي تقرير لـ«عمق شبيه»، ترى المنظمة أنّ «التلفريك مدفوع بالمصالح السياسية في أهم موقع في القدس. وعلى الرغم من أن هذا المشروع معروض على الجمهور كاستجابة لاحتياجات النقل والسياحة، إلا أن هدفه سياسي - تعزيز قبضة إسرائيل على القدس الشرقية من خلال سرد وطني ديني وإنشاء حقائق على الأرض من شأنها أن تقوض فرص حل وسط تاريخي في الحوض المقدس ويقوض التنوع الثقافي الغني للمدينة. وسيؤدي التلفريك إلى إلحاق أضرار جسيمة بالطبيعة التاريخية للمدينة القديمة وإفساد الأفق الشهير الذي يجذب الزوار من جميع أنحاء العالم». وتؤكد المنظمة أنّ سكان سلوان هم الضحايا المباشرون للمشروع؛ لأن عشرات العربات ستمرّ كل ساعة على ارتفاع 5 إلى 9 أمتار فوق بيوتهم؛ فضلًا عن أنّ المشروع يتطلب هدم العديد من الطبقات العليا للبيوت في سلوان[3].

وقد استرعى انتباه المهتمين والمراقبين تعمُّد حكومة الاحتلال تكليف «اللجنة الوطنية للبنية التحتية» بالإشراف على مشروع «التلفريك»، وهي هيئة تتميز بسرعة تمرير

1 «هآرتس»، 2019/1/30. https://bit.ly/3dlNVdu
2 تايمز أوف إسرائيل، 2019/1/29. https://bit.ly/2Uwuj54
3 منظمة «عمق شبيه»، 2019/1/17. https://alt-arch.org/en/jm_cable_car_en/

إجراءاتها داخل وزارة المالية الإسرائيلية، بدلًا من آلية التخطيط المعتادة التي تسمح بالاعتراضات العامة في كل مرحلة من مراحل العمل[1].

ويلقى هذا المشروع التهويديُّ الخطير معارضةً كبيرة من المقدسيين، ومنظمات حقوقية فلسطينية، وإسرائيلية، وعالمية، ومئات من علماء الآثار، والأكاديميين، والمؤرخين، والمهندسين، فضلًا عن آلاف النشطاء من كيان الاحتلال ومختلف أنحاء العالم، وانضمّ الحريديم المتشدّدون إلى قائمة الرافضين للمشروع كونه يمرّ فوق مقبرة[2].



المرحلتان الأولى والثانية من مشروع «التلفريك» التهويدي

1 تايمز أوف إسرائيل، 2020/9/7، مرجع سابق.
2 موقع مدينة القدس، 2019/4/4. http://quds.be/v9w
منظمة «عمق شبيه»، 2019/11/27. https://alt-arch.org/en/cable-car-appeal/
جيروزاليم بوست، 2020/9/30، مرجع سابق.

2. مقرٌّ جديد لـ«منظّمات المعبد» عند باب المغاربة

تقترب «منظمات المعبد» شيئًا فشيئًا من المسجد الأقصى على صعيد المباني والمراكز التابعة لها، وهي في هذا السلوك تسعى إلى جعل المسجد محور أنشطتها الجاذب. وحتى يتحقق هذا المسعى لا بدّ من مراكز ومقرات تستوعب الفعاليات التي تنظمها هذه المنظمات المتطرفة لبثّ رواياتها التلمودية المزعومة، وتحريض المستوطنين على اقتحام الأقصى، والمشاركة في أنشطتها على مدار العام، وتنظيم هذه المشاركة.

وفي هذا السياق ذكرت مصادر إعلامية أنّ «منظمات المعبد» تسعى إلى افتتاح مقر جديد لها عند باب المغاربة، في السور الغربيّ من الأقصى؛ لتنظيم اقتحامات المستوطنين، وتعبئتهم بالمزاعم والادعاءات الكاذبة حول «المعبد» المزعوم. وبحسب المعلومات فإن المقر الذي كانت تنوي «منظمات المعبد» فتحه قبل «عيد العُرش» في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 2020، يشمل ساحة يجتمع فيها المستوطنون والسياح الراغبون باقتحام المسجد، وقاعة تستوعب 200 مستوطن ستُعرض فيها صور، وأفلام ثلاثية الأبعاد بتقنية «النانو»، عن تاريخ القدس و«المعبد» المزعوم في المراحل التاريخية حسب التقويم اليهودي، وخاصة الحقبة التاريخية لـ «المعبديْن الأول والثاني»، وحقبة السبي البابلي، وذلك قبل اقتحام المسجد الأقصى من باب المغاربة.

اللافت للنظر أنّ «منظمات المعبد» ادّعت في سياق إعلانها عن فتح هذا المقر أن هناك نقلة نوعية شهدتها مشاريع تهويد المنطقة الجنوبية من البلدة القديمة، وحائط البراق، والقصور الأموية الملاصقة لجدار المسجد الأقصى الجنوبي. واستشهدت المنظمات المتطرفة بمشروع «مركز كيدم» التهويدي المنويّ بناؤه في سلوان جنوب الأقصى، ومشروع «بيت هليبا» التهويدي الذي شرع الاحتلال ببنائه غرب ساحة البراق، وكنيس «مفخرة إسرائيل» الذي ينوي الاحتلال بناءه على بعد 200 متر غرب الحائط الغربي للأقصى[1].

أهداف كثيرة تحققها «منظمات المعبد» من وراء هذا المقرّ التهويدي، أبرزها:

1. توفير الراحة لمقتحمي الأقصى الذين يشكون عادة من الانتظار عند باب المغاربة في ظروف غير مريحة.

1 وكالة صفا، 2020/9/28. https://safa.ps/p/292108

2. بث الرواية التلمودية المزعومة لمقتحمي الأقصى وتحريضهم على الاعتداء عليه وعلى حرّاسه ورواده وعلى دائرة الأوقاف الإسلامية.
3. زرع المقرات ذات الطابع اليهوديّ في محيط الأقصى للتشويش على رمزية المسجد الإسلامية، وتزوير هوية منطقة الأقصى.
4. زيادة أعداد مقتحمي الأقصى عبر تقديم خدمات وتسهيلات مُغرية للمستوطنين والسياح.
5. إرشاد المقتحمين وتعليمهم الأمور التي تتعلق بأداء الصلوات والطقوس التلمودية في الأقصى.

وفي سياق متصل بتهويد منطقة باب المغاربة في سور الأقصى الغربي، وضع مستوطنون متطرفون لافتة عند باب المغاربة. وأفادت مصادر محلية، بأن ما تسمى منظمة «نساء من أجل المعبد» وضعت لافتة عند مدخل باب المغاربة مكتوبًا عليها بالعبرية «باب هليل»، في محاولة لتغيير اسم الباب، نسبة إلى المستوطنة الإسرائيلية هليل أرئيل التي قُتلت في مستوطنة «كريات أربع» في الخليل عام 2016 [1].



منظمة "نساء من أجل المعبد" تضع لافتة عند مدخل باب المغاربة مكتوبًا عليها "باب هليل"

1 وكالة وفا، 2021/6/7. http://wafa.ps/Pages/Details/25835

3. ثلاثة مشروعات تهويدية ضخمة تهدد قلب القدس

أ. مشروع «مركز المدينة شرق» التهويدي

قلب القدس هو الهدف الرئيس لدى الاحتلال وأجهزته ومؤسساته وجمعياته الاستيطانيّة؛ فهذا القلب الذي ما زال يحافظ على هويته العربية والإسلامية عمرانيًّا وسكانيًّا يشكل عقبة أمام الاحتلال الساعي إلى تهويدٍ كاملٍ للقدسِ. وقلب هذا القلب هو المسجد الأقصى الذي يسعى الاحتلال إلى تذويب الهوية العمرانية للحيّز الجغرافي الذي يحتضنه؛ ولذلك تتكثف مساعي الاحتلال ومخططاته لتهويد منطقة المسجد الأقصى، وقلب القدس.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 كشف المحامي مهند جبارة، الخبير في شؤون التنظيم والبناء في القدس، النقاب عن أن اللجنة اللوائية الإسرائيلية بالقدس أودعت، مؤخرًا، للاعتراض مخططًا ضخمًا يحدد سياسات التنظيم الإسرائيلية في مركز مدينة القدس لسنوات طويلة قادمة. وأشار جبارة إلى أن المخطط يطلق عليه مشروع «مركز المدينة شرق»، ويبدأ من المصرارة على الشارع رقم واحد، مرورًا بشوارع: السلطان سليمان، وصلاح الدين، والزهراء، والأصفهاني، والرشيد، وشارع عثمان بن عفان في واد الجوز، وصولًا إلى منطقة الشيخ جراح وفندق الأمريكان كولوني، وامتدادا على الشارع رقم واحد الفاصل بين شطري المدينة الشرقي والغربي. وكانت السلطات الإسرائيلية وضعت العشرات من الإشارات الخضراء على أعمدة الإنارة في المنطقة ذاتها التي سيشملها المخطط لتعطي السكان فرصة الاعتراض على المشروع. وأشار جبارة إلى أن اللجنة اللوائية الإسرائيلية منحت السكان فرصة حتى 2020/12/23 للاعتراض على المشروع. ولفت جبارة إلى أن المشروع يتضمن الكثير من التغييرات في المدينة بما في ذلك تحويل شارع صلاح الدين إلى شارع للمشاة. وأشار إلى أن الحديث يدور عن مخطط تفصيلي عملت عليه بلدية الاحتلال في القدس منذ 20 عامًا، ويحدد «الوضعية التنظيمية للعقارات في مركز المدينة لشرقي القدس لعشرات السنين المقبلة، إذ سوف يتم تقييد أي بناء مستقبلي يتم اقتراحه في هذه المنطقة بموجب هذا المخطط». وقال: «المشروع يؤثر عمليًّا على 300 ألف شخص

بالقدس الشرقية، ومع ذلك فقد أعدته البلدية دون التشاور مع السكان وأصحاب المحال التجارية في الشوارع والأحياء التي يشملها المخطط»[1].

وأصدرت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح ورقة سياسات حول مخطط مركز المدينة[2] في 2021/7/7 ألقت فيها مزيدًا من الضوء على طبيعةِ هذا المشروع التهويديّ، وأوضحت أنه «يمتد على مساحة تقارب 689 دونمًا على منطقة باب الساهرة وواد الجوز، حيث يمتد من شارع السلطان سليمان (وأسوار البلدة القديمة) جنوبًا لغاية شارع عثمان بن عفان شمالًا، ومن شارع وادي الجوز شرقًا لغاية الشارع الطولي الفاصل بين القدس الغربية والشرقية المعروف ب (شارع رقم 1)، وهي أكثر المناطق حساسيةً في القدس وتعتبر العصب الحيوي والاقتصادي لمدينة القدس المحتلة، وهي تمثل أيضًا قلب المدينة ومركزها الرئيس مثل شارع صلاح الدين، وشارع الزهراء، وشارع الرشيد وشارع المسعودي. ويأتي المخطط في سياق تهويد معالم مدينة القدس، وما يرتبط بذلك من آثار سلبية على جميع مناحي الحياة السكنية والاقتصادية والاجتماعية بشكل لا يلبي احتياجات السكان في أي مجال من مجالات التطوير كما تدّعي بلدية الاحتلال، وإنما يخدم فقط السياسات الاستراتيجية للاحتلال بتهويد مدينة القدس وتغيير معالمها، بما يشمل الاستيلاء على الأرض والحفاظ على أغلبية يهودية استيطانية، مقابل أقلية فلسطينية في القدس. وحسب المخطط فإنّ أية مشاريع تطوير في المدينة يجب أن تبتعد مسافة 75 م عن سور البلدة القديمة وهذا يقلل من فرص التطوير والبناء، ويحد من نسبة السكان العرب في مركز المدينة. حيث يهتم المخطط بأوضاع المستوطنين اليهود لتطوير وجودهم وأحيائهم؛ فهو سيعمل على زيادة وتوسيع المستوطنات غير الشرعية على حساب الأراضي والمناطق التي يقطنها المقدسيون، وأيضًا يعطي المخطط فرصة للمقدسيين لبناء 76 وحدة سكنية فقط خلال ثلاثين عامًا، وهذا لا يتناسب مع الزيادة الطبيعية للنمو السكاني التي تحتاج إلى أكثر من 2000 شقة سكنية سنويًّا في القدس». وذكرت الورقة أهداف هذا المخطط التهويدي الآتية:

1 وكالة قدس نت للأنباء، 2020/11/8. https://bit.ly/3svk54j
العربي الجديد، 2020/11/18. https://bit.ly/3AURrwc

2 المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح: ورقة سياسات حول مخطط مركز المدينة، 2021/7/7. https://bit.ly/3gb2fyf

- تهويد المدينة وأسرلة كل مكونات الوجود الفلسطيني فيها وتغيير طابعها العربي.
- توسيع رقعة المخططات الاستيطانية بشكل عام، وهذا المخطط بشكل خاص يعمل على تطويق المدينة وعزلها عن محيطها الفلسطيني في الجنوب والشمال والشرق، وتقطيع أوصال المدينة.
- العمل على تفتيت الأحياء المقدسية وفصلها عن بعضها البعض بالمستوطنات وجدار الضم والتوسع، إضافة إلى هدم حي كامل عمليًّا من أجل بناء مستوطنة اقتصادية على أنقاضه، وزيادة الخناق الاقتصادي على المقدسيين.

وبيّنت الورقة أنّ من آثار هذا المشروع التهويدي:

- تغيير أسماء شوارع المدينة ليفقد المواطن المقدسي ارتباطه بالمكان؛ وهذا يعني إضعاف هوية المكان الحضارية.
- فصل البلدة القديمة عن محيطها الثقافي.
- إنشاء خط مواصلات استيطاني يرتبط بالبنية التحتية وسكة القطار، وصولًا إلى التلفريك الهوائي.
- محاولة تقييد تطوير مركز المدينة في القدس الشرقية.
- اعتبار 146 مبنى مباني تاريخية ووضعها تحت بند الحفظ التاريخي.
- تغيير المنتزه التاريخي في منطقة باب العمود.
- تغيير المعالم التاريخية في البلدة القديمة بشكل عام ومنطقة باب العامود بشكل خاص، والتضييق على تجار منطقة المصرارة من خلال سحب مواقف السيارات لإضعاف الحركة التجارية فيها.

ولفتت الورقة إلى أن هذا «المخطط هو من أخطر المخططات التي تستهدف مدينة القدس، وهو يرتبط بشكل وثيق بمخطط القدس 2020 ومخطط القدس 2050 الاستيطانيين، كما أنه يأتي بشكل موازٍ مع مخطط وادي الجوز الذي يطلق عليه الاحتلال اسم «وادي السيليكون» الذي يهدف إلى إزالة المنطقة الصناعية في واد الجوز واستبدالها بمنطقة

مهيّأة لبناء فنادق، ومكاتب، ومراكز خاصة بشركات الهايتك الإسرائيلية ضمن مشروع استيطاني اقتصادي ضخم يستهدف العاصمة المحتلة».

وفي 2021/7/24 أصدر تجمّع المؤسسات الحقوقية المقدسية تقريرًا مكونًا من 40 صفحة باللغة العبرية احتوى الاعتراض الرئيس على المخططات الإسرائيلية لمركز مدينة القدس، وبيّن أنّ المشروع التهويدي هذا يضيق الخناق على التوسّع العمراني في المنطقة المذكورة، وتضمن الاعتراض دلائل ومؤشرات على عدم التزام اللجنة اللوائية الإسرائيلية بالمعايير المهنية للتخطيط، وعدم مراعاة الاحتياجات السكنية للنمو السكاني. وكانت اللجنة اللوائية الإسرائيلية قد مددت مهلة الاعتراضات على مخطط «مركز المدينة» حتى تاريخ 2021/7/29[1].

وقبل أن تنتهي مهلة الاعتراضات، تلقّى طاقم من المحامين والمهندسين في القدس في 2021/7/28 قرارًا من محكمة الاحتلال العليا يقضي بتجميد مشروع ما يسمى «مركز المدينة شرق»، إلى حين صدور قرار آخر[2].



خريطة نشرتها وسائل إعلام تبين شكل المنطقة المستهدفة بمشروع «مركز المدينة شرق» مستقبلاً

1 القدس العربي، 2021/7/25. https://bit.ly/3mkoeHf
2 موقع مدينة القدس، 2021/7/29. http://quds.be/3om

ب. مشروع «وادي السيليكون» التهويدي

في حزيران/يونيو 2020 أعلنت بلدية الاحتلال في القدس عن خطط لاستثمار غير مسبوق في الأحياء الفلسطينية المهملة في القدس، وإنشاء مركز تكنولوجي يوفر 10000 وظيفة ذات أجر جيد، ضمن مشروع تهويدي ضخم يسمّى «وادي السيليكون». الحقيقة أنّ هذا المشروع الذي يروّج له الاحتلال على أنه استثماري، ويوفر فرص عمل للمقدسيين، من أخطر المشروعات التهويدية؛ سيُخصّص 200000 متر مربع لشركات الهايتك، و50000 للفنادق، و50000 أخرى للمساحات التجارية، وكلها في قلب وادي الجوز. وهذا مشروع هو جزء من مبادرة حكومية إسرائيلية مدتها خمس سنوات بقيمة 2.1 مليار شيقل (677 مليون دولار) لتقليل الفجوات بين شطري القدس حسب ادعاء الاحتلال. ومن المقرر أن تُهدم 200 مصلحة تجارية مملوكة للفلسطينيين – معظمها من محال تصليح السيارات التي تعمل من مرائب – ضمن مشروع «وادي السيليكون». علاوة على ذلك، تحتوي الأرض المخصصة لـ«وادي السيليكون» على المنطقة الصناعية الوحيدة المملوكة للفلسطينيين في الشطر الشرقي من القدس حسب تصنيفات الاحتلال، وقد تلقى بعض أصحاب الأعمال بالفعل أوامر إخلاء بحلول نهاية عام 2020[1].

وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2020 أعلنت بلدية الاحتلال في القدس عن إطلاق خطة تهويدية جديدة في شرق القدس، تشتمل على مشروع ضخم لإنشاء «وادي السيليكون» أو «السيليكون فالي»، الذي تروّج البلدية أنّه سيؤدي إلى توسيع مساحات قطاع المال، والأعمال، والمحال التجارية، والغرف الفندقية بحجم كبير شرق القدس على حساب المنطقة الصناعية التي ستدمر بالكامل. وسيشق الاحتلال على حساب أراضي المقدسيين طرقًا جديدة وخطًّا للقطار الخفيف ويفتتح حديقة استيطانية بالقرب من وادي قدرون. ويمتد تنفيذ المخطط حتى العام 2023 [2].

ووافقت لجنة التخطيط والبناء المحلية في بلدية الاحتلال في القدس بتاريخ 2020/11/2 على خطة رئيسة بعنوان «تطوير وادي الجوز»، تتضمن هدم 200 منشأة فلسطينية

1 تايمز أوف إسرائيل، 2020/6/21. https://bit.ly/2WS0wr8
2 عرب 48، 2020/11/2. https://bit.ly/3D2AfGY

ومصادرة 2000 دونم من الأراضي. وكجزء من البرنامج سيُنقل المستأجرون وأصحاب المحال إلى مناطق أُخرى مثل العيسوية وأم طوبا. وتستهدف الخطة تحويل المنطقة إلى منطقة صناعية وسياحية وتجارية و«تطوير» طرق المواصلات مع التركيز على الدراجات الهوائية وممرات المشاة. وأشارت وسائل إعلام متعددة إلى أن المشروع التهويدي يستهدف مساحات واسعة من وادي الجوز، ويهدف إلى بناء أبراج تجارية وفندقية بارتفاع 16 طبقة.

ووفق بيان لبلدية الاحتلال، فإن الغرض من البرنامج هو «تعظيم إمكانات هذه المنطقة المركزية للتوظيف والسياحة، من خلال تغيير العلامة التجارية للمنطقة، وإضافة التجارة والتوظيف، وتعزيز السياحة، وترتيب الإسكان، وتطوير طرق المرور، مع التركيز على الدراجات الهوائية وممرات للمشاة». ووصف رئيس بلدية الاحتلال في القدس موشيه ليون المشروع بأنه «خطوة أخرى نحو تحقيق مخطط تاريخي في شرق المدينة، ورسالة كبيرة لاقتصاد القدس بشكل عام وفي شرق المدينة بشكل خاص، بزيادة المعروض من العمالة في مجال التكنولوجيا العالية»[1].

ولكن خطورة هذا المشروع التهويدي لا تقتصر على طبيعته وآثاره الكارثية في المشهد الثقافي التاريخي لقلب القدس، بل إنّ الأخبار المتداولة التي تتحدث عن مشاركة الإمارات في تمويل هذا المشروع التهويدي لا تقلّ خطورة عن المشروع نفسه؛ فقد كشفت مسؤولة في بلدية الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس، عن استعداد إماراتي وتحمس للاستثمار في المخطط الاستيطاني «وادي السيليكون». وعملت نائبة رئيس بلدية الاحتلال في القدس، فلر حسن – ناحوم، المسؤول عن محفظتي العلاقات الخارجية والسياحة نيابة عن البلدية، والتي زارت الإمارات في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2020 تقريبًا ضمن وفد إسرائيلي رسمي، على تجنيد شركات إماراتية للاستثمار في المشروع التهويدي؛ وزعمت أن «هذه الخطوة تساعد على ربط إسرائيل بالإمارات من جهة وسكان القدس الشرقية بالبلدية من جهة أخرى».

1 العربي الجديد، 2020/11/2. https://bit.ly/37TT0y4

وادعت حسن – ناحوم، في مقابلة مع صحيفة «ماكور ريشون» الإسرائيلية، أن «35 % من سكان القدس يتحدثون اللغة العربية؛ ويعيش الكثير منهم في أحياء شرق المدينة، ومصلحتنا توفير فرص عمل جيدة لهم. الحكومة ورئيس البلدية وراء هذا المشروع والآن رجال أعمال من الإمارات أبدوا حماسهم الشديد للمخطط واستعدادهم للمساعدة». وقالت «حلمي أن تصبح القدس مركزًا للهايتك في الشرق الأوسط. هناك العديد من الطلاب العرب من خريجي هذا المجال في القدس وهناك فرصة لتقليل الفجوات داخل المدينة، ولربط عرب القدس الشرقية بالإمارات، وخريجي التكنولوجيا الفائقة الفلسطينيين بدولة الإمارات العربية المتحدة»، وزعمت «أن المقدسيين يأملون أن يستفيدوا من الاتفاقية الموقعة بين الإمارات وإسرائيل لتحسين وضعهم الاقتصادي».

وأشارت حسن – ناحوم إلى ما ادّعت أنه تعزيز للنفوذ التركي في أوساط المقدسيين، وقالت إنها «شعرت بتخوفات الإماراتيين من تحركات الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان في القدس»، وأضافت «الحقيقة أنهم لم يعرفوا حجم النشاط التركي في القدس. وعندما عرضته عليهم، كانوا غاضبين للغاية وسرعان ما امتلأوا بنشاط لتعزيز العلاقات مع إسرائيل والاستثمار في القدس»، وتابعت «أرادوا اتخاذ إجراءات لتضييق خطوات الأتراك الذين يروجون لأيديولوجيا الإخوان المسلمين التي يعارضونها»[1].

اللافت للنظر أنّ موقع ميدل إيست آي ذكر تصريحات حسن – ناحوم حول مشاركة الإمارات في تمويل مشروع «وادي السيليكون» التهويديّ، وأضاف إليها مساعي الاحتلال الإسرائيلي والإمارات إلى جعل المسجد الأقصى محجًّا للخليجيّين، وذكر أنّ الاحتلال الإسرائيلي والإمارات وضعا في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2020 «جدول أعمال لمناقشة جلب آلاف الزوار من الخليج إلى البلدة القديمة المحتلة في شرق القدس، بما في ذلك المسجد الأقصى». وذكر الموقع تصريحًا لحسن – ناحوم لصحيفة «يسرائيل هيوم» قالت فيه إن «القدس ستستضيف ما بين 100 ألف و250 ألف سائح مسلم سنويًّا، وهم يحلمون بزيارة الأقصى»[2].

1 عرب 48، 2020/10/17. https://bit.ly/3gio8Mh
2 ميدل إيست آي، 2020/10/22. https://bit.ly/3z8arHm

ويُستنتَج من تصريحات حسن - ناحوم أنّ الاحتلال يقارب تهويد قلب القدس، بما في ذلك منطقة المسجد الأقصى، ضمن رؤية واحدة، تستهدف قلب القدس على المستوى الجغرافي، والثقافي، والعمراني، والديموغرافي. ويُستنتَج كذلك أنّ الإمارات وضعت نفسها في صميم المخططات التهويدية الاستيطانية، عبر مشاركتها الفاعلة في تنفيذ أجندات الاحتلال في القدس والأقصى.

موقع مشروع «وادي السيليكون» التهويدي

المصدر: خرائط غوغل

MEE

موقع ميدل إيست آي

ت. مشروع تهويدي يستهدف المنطقة من باب العمود إلى حي الشيخ جرّاح

ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في 2021/6/2 أنّ العمل يجري لتنفيذ مشروع ضخم لتغيير معالم حي الشيخ جراح ومنطقة باب العمود، بتكلفة 70 مليون شيكل (نحو 21.5 مليون دولار أمريكي)، بهدف تحويل المنطقة المستهدفة من مركز صراع إلى مركز ترفيهي وتجاري نابض بالحياة. وأضافت الصحيفة: بعد أن أصبحت هذه المنطقة بؤرة الاشتباكات والمظاهرات وأعمال الاحتجاج، تأمل بلدية الاحتلال في القدس الآن في تغيير صورة منطقة باب العمود وحي الشيخ جراح عن طريق تجديد معماري وتجديد شامل. ويتضمن المخطط الذي تعده البلدية بناء جادة حضرية فسيحة ونابضة بالحياة، وساحة جديدة، ومعروضات ضوئية ستوضع على باب العمود، وتجديد المنطقة العامة «مركز الأعمال الشرقي» – منطقة باب العمود وشارع السلطان سليمان إلى الطرف الجنوبي من حي الشيخ جراح، مع الحفاظ على القيم التاريخية للفضاء.

في المرحلة الأولى سيخضع مجمع شركة الكهرباء الواقع في شارع صلاح الدين، بالقرب من مبنى شركة الكهرباء في القدس للترميم والتحديث، وسيتم إنشاء حديقة، وغرس الأشجار، وتحديث البنية التحتية، وتجديد واجهات المباني وتركيب أثاث للشوارع، وسيشمل الموقع كذلك عنصرًا يتضمن الخزف الأرمني المحلي.

وفي المرحلة الثانية سيتمّ تطوير محور شارع السلطان سليمان والأنبياء المطل على الأسوار، وبناء شارع مظلل به صفان عريضان من الأشجار في الموقع، والذي سيربط مركز الأعمال بأبواب المدينة القديمة. وسيتمّ تركيب نظام إضاءة مخصص لإضاءة أسوار المدينة وباب العمود.

وذكرت الصحيفة أنّ شركة عادن، الشركة الاقتصادية البلدية، ستدير المشروع. وقال رئيس بلدية الاحتلال في القدس موشيه ليون إن المشروع يهدف إلى تعزيز العلاقات مع سكان شرق المدينة. وأضاف أنّ تطوير مشروع مركز الأعمال الرئيس الشرقي هو ركيزة أخرى لسياسة البلدية لتطوير البنية التحتية وحياة التجارة والتوظيف في المنطقة بهدف تحسين حياة السكان الذين يعيشون فيها[1].

1 يديعوت أحرونوت، 2021/6/2. https://bit.ly/2W8SPg4
الهدهد للشؤون الإسرائيلية، 2021/6/2. https://hodhodpal.com/post/24317/



השדרה המתוכננת ברחוב סולטן סולימאן, למעלה: חידוש כיכר החשמל
הדמיה: טוטם הדמיות, באדיבות חברת עדן

המהפך של שייח' ג'ראח

שדרה רחבת ידיים, כיכר ירוקה ומיצג אורות ססגוני על החומות ● מיזם ענק לחידוש שכונת שייח ג'ראח ואזור שער שכם יוצא לדרך, בעלות של 70 מיליון שקל, במטרה להפוך את מוקד הסכסוך למרכז בילויים ומסחר תוסס

مشهد خيالي لشارع السلطان سليمان بعد تنفيذ المخطط التهويدي بين باب العمود وحي الشيخ جراح

4. أعمال تجريف وهدم تستهدف مقبرة اليوسفية

واصل الاحتلال الإسرائيلي استهداف مقبرة اليوسفية الواقعة شمال مقبرة الرحمة بمحاذاة سور الأقصى الشرقي؛ فقد جرفت بلدية الاحتلال في القدس في 2020/11/29 المدخل والدرج المؤدي الى المسجد الأقصى من باب المقبرة اليوسفية، مقابل مقر الجندي الأردني المجهول. ومنعت بلدية الاحتلال وقوف المصلين وأغلقت البوابة في الزاوية الشمالية الشرقية للدرج المؤدي إلى طريق باب الأسباط، الموصل إلى المسجد الأقصى المبارك؛ لتنفيذ مخطط «مسار الحديقة التوراتية» داخل المقبرة وفي المنطقة المقابلة للمتحف الفلسطيني.

وقال المهندس مصطفى أبو زهرة رئيس لجنة رعاية المقابر في القدس، إن طواقم بلدية الاحتلال وجرافاتها هدمت الدرج الموصل من الشارع العام المسمى السلطان سليمان إلى مقبرة اليوسفية التي تؤدي إلى باب الأسباط ثم إلى المسجد الأقصى المبارك، والذي بنته لجنة المقابر قبل 10 سنوات، في تعدٍّ واضح من الاحتلال على المقبرة الإسلامية اليوسفية التي هي أرض وقف. وأشار إلى أن الهدف من هدم الدرج، هو إدخال الجرافة إلى أرض

مقبرة الشهداء، وهي امتداد للمقبرة اليوسفية من الجهة الشمالية، لتنفيذ أعمال حفر وتجريف لتنفيذ «مسار الحديقة التوراتية» حول أسوار القدس القديمة، علمًا أن آلاف المصلين يسلكون يوميًّا الدرج الذي يعدّ المدخل المباشر للمسجد الأقصى[1].

وفي 2020/12/14 دمرت جرافات بلدية الاحتلال سور مقبرة الشهداء، الجزء الشمالي لمقبرة اليوسفية، في منطقة باب الأسباط في القدس، تمهيدًا لتنفيذ مخطط «مسار الحديقة التوراتية» في المكان. وأوضح مصطفى أبو زهرة رئيس أن طواقم بلدية الاحتلال برفقة أفراد الشرطة، اقتحموا محيط مقبرة اليوسفية، ونفّذوا أعمال جرف وهدم للدرج المؤدي إليها وإلى الأقصى والقدس القديمة، لافتًا إلى أنهم استكملوا الهدم الذي بدأوه في 2020/11/29. وأضاف أبو زهرة أن الجرافة هدمت السور الغربي لمقبرة الشهداء، تمهيدًا لاقتحام أرض المقبرة وتحويلها إلى «مسار للحديقة التوراتية[2]. وواصلت طواقم الاحتلال أعمال الهدم والتجريف داخل أرض مقبرة الشهداء في 2020/12/15[3].

وفي بداية عام 2021 نجح المحاميان مهند جبارة وحمزة قطينة في استصدار قرار من محكمة الصلح الإسرائيلية في غرب القدس، يقضي بوقف أعمال الهدم للسور والدرجات في مقبرة اليوسفية، ولكنَّ بلدية الاحتلال في القدس وما يسمى «سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية» الإسرائيلية تقدمتا بطلب لمحكمة الصلح في 2021/3/4 لإلغاء قرارها بوقف الهدم والتجريف، والسماح باستكمالهما في المقبرة، ولكنَّ المحكمة رفضت في 2021/3/5 طلب البلدية «وسلطة الطبيعة»، وأبقت على قرارها باستمرار منع تنفيذ أعمال في المقبرة[4].

ضغوط بلدية الاحتلال في القدس و«سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية» على محكمة الصلح لم تتوقف؛ وقد دفعت هذه الضغوط محكمة الصلح إلى عقد جلسة مستعجلة الساعة الرابعة من عصر يوم 2021/7/15، للنظر في طلب بلدية الاحتلال و«سلطة الطبيعة» لاستكمال أعمال الجرف وإقامة حديقة على أرض المقبرة اليوسفية. وقال

1 المكتب الوطني للدفاع عن الأرض، 2020/11/30. https://bit.ly/3k8MjOj
2 وكالة معا، 2020/12/14. https://www.maannews.net/news/2026896.html
3 موقع مدينة القدس، 2020/12/15. http://quds.be/2mg
4 وكالة وفا، 2021/3/5. https://wafa.ps/Pages/Details/18844
موقع مدينة القدس، 2021/3/4. http://quds.be/n7

رئيس لجنة المقابر في القدس، مصطفى أبو زهرة، إنّ مؤسسات الاحتلال ستتجند وتجتمع الساعة الرابعة من اليوم المحدد في محكمة الصلح، وطلبوا من المحكمة قاعة واسعة[1].



جرافات الاحتلال تهدم سور مقبرة الشهداء

5. أعمال تجريف في أراضي الفلسطينيين حول الأقصى لبناء مشروعات تهويدية

تتعرض مناطق مختلفة في محيط الأقصى باستمرار لأعمال تجريف في سياق التحضير لبناء مشروعات تهويدية، ويتركز التجريف في منطقة سلوان جنوب الأقصى.

في 2020/11/9 تصدى أهالي بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى لعمليات تجريف، نفذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في وادي الربابة. وأفادت مصادر مقدسية أن آليات ما تسمى «سلطة الطبيعة» اقتحمت وادي الربابة في سلوان وشرعت في عمليات تجريف في المنطقة بحماية قوات الاحتلال. ولفتت المصادر إلى أن المواطنين واجهوا آليات الاحتلال، واشتبكوا بالأيدي مع قوات الاحتلال وموظفي «سلطة الطبيعة»، وطردوهم من المكان. ذكرت مصادر مقدسية أن الاحتلال يواصل انتهاكاته في المنطقة الشمالية من أراضي

1 موقع مدينة القدس، 2021/7/15. http://quds.be/3mj

وادي الربابة ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، ولا سيما خلع الأشجار وبناء السلاسل، إضافة إلى تنفيذ حفر في عدة جهات[1].

وفي 2020/12/7 تصدى أهالي حي وادي الربابة ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، لطواقم تابعة لـ«سلطة طبيعة» الإسرائيلية والقوة العسكرية المرافقة، لوقف أعمال التجريف والتخريب في المنطقة. وذكر شهود عيان أن سائق جرافة الاحتلال الاسرائيلي شَهَرَ سلاحه وصوبه باتجاه أصحاب الأراضي مهدّدًا بإطلاق النار عليهم[2].

وفي 2020/12/21 نفذت سلطات الاحتلال أعمال تجريف في أراضي حي وادي الربابة، وأفادت مصادر محلية أن «سلطة الطبيعة» التابعة للاحتلال، واصلت أعمال التجريف بحجة أنها أراضي حدائق عامة وسياحية. وقال الناشط المقدسي عبد الكريم أبو سنينة عضو لجنة حي وادي الربابة، إن الاحتلال يعمل على بناء حي استيطاني مخصص لليهود الفرنسيين في أعلى حي وادي الربابة. وأشار أبو سنينة الى أن الاحتلال أعد البنية التحتية اللازمة لذلك في المنطقة، محذرًا من أن الخطوة مقدمة لتحويلها إلى مستوطنة[3].

وفي 2021/1/10 اعتدت قوات الاحتلال على أصحاب الأراضي في حي وادي الربابة في بلدة سلوان، وسمحت لطواقم «سلطة الطبيعة» التابعة لبلدية الاحتلال في القدس بتنفيذ أعمال حفر وتجريف داخل الأراضي. واقتحمت قوات الاحتلال أراضي حي وادي الربابة بالتزامن مع وجود الأهالي داخل أراضيهم التي تسعى «سلطة الطبيعة» إلى مصادرتها لمصلحة مشروعات استيطانية، وشرعت بالاعتداء على الأهالي بالضرب والقنابل الصوتية والأعيرة المطاطية والاعتقال. وأضاف شهود عيان أن جرافات «سلطة الطبيعة»، نفذت أعمال تجريف وحفر داخل أراضي حي وادي الربابة، وتعمدت تخريب السلاسل الحجرية المحيطة بالأراضي. وذكرت وكالة معا أن ما تسمى «سلطة الطبيعة» تنفذ أعمال حفر في أراضي حي وادي الربابة لتنفيذ عدة مشروعات منها: حفر أساسات مشروع «الجسر المعلق» الذي يبدأ من حي الثوري مرورًا بحي وادي الربابة وصولًا إلى منطقة النبي داود،

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/11/10. https://www.palinfo.com/283331
2 موقع مدينة القدس، 2020/12/7. http://quds.be/1r8
3 عرب 48، 2020/12/21. https://bit.ly/3CZXnGf

إضافة إلى أعمال أخرى في أراضي الحي لتحويلها إلى مسارات وحدائق توراتية، وزرع القبور الوهمية في أجزاء أخرى من الحي[1].



جنود الاحتلال وطواقم "سلطة الطبيعة" يقتحمون حي وادي الربابة في 2021/1/10

6. مخطط إسرائيلي لبناء جسر يربط بين جبل الزيتون ومقبرة باب الرحمة بمحاذاة الأقصى

يعكف الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذ مخطط لإقامة جسر تهويدي يربط بين المقبرة اليهودية في المنحدرات الجنوبية لجبل الزيتون، ومقبرة الرحمة بمحاذاة السور الشرقي للمسجد الأقصى. ويكشف المختص في شؤون القدس فخري أبو دياب، عن تفاصيل المشروع التهويدي، قائلًا إن بلدية الاحتلال في القدس بالتعاون مع ما يسمى «سلطة الطبيعة»، ووزارة الأديان الإسرائيلية، والجمعيات الاستيطانية أقرت المشروع في بداية عام 2021، وخصصت مبلغ 90 مليون شيكل (نحو 27.7 مليون دولار أمريكيّ) لتنفيذه. وكان من المفترض البدء في تنفيذ المشروع فعليًّا بداية أيار/مايو 2021، إلا أن أحداث معركة «سيف القدس» أدت إلى تأجيل تنفيذه.

1 وكالة معا، 2021/1/10. https://www.maannews.net/news/2029435.html

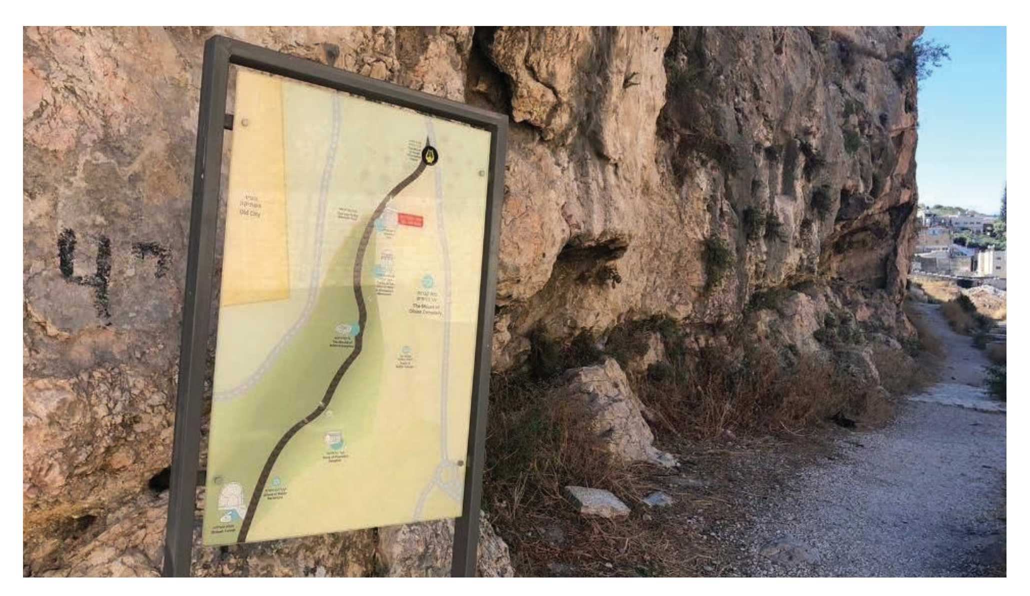
ويوضح أبو دياب أن بلدية الاحتلال وضعت المخططات والخرائط الهندسية كافة، وجرى معاينة المنطقة من مهندسين، تمهيدًا لبدء العمل في المشروع، وتهيئة البنية التحتية لذلك، ونصب الأعمدة، متوقعًا بدء العمل قريبًا. ويضيف أن طول الجسر سيبلغ 350 مترًا وارتفاعه عن سطح الأرض 35 مترًا، وسيقام فوق وادي قدرون الذي يفصل بين السور الشرقي للمسجد الأقصى وجبل الزيتون، والذي صادرت سلطات الاحتلال 100 دونم من أراضيه لمصلحة إقامة الجسر.

ووفق أبو دياب، فإن الجسر سيربط بين المقبرة اليهودية في جبل الزيتون وراس العمود، وصولًا إلى الشارع الرئيس المؤدي إلى بلدة سلوان بالقرب من القصور الأموية، على بعد أمتار من السور الجنوبي للمسجد الأقصى قرب باب المغاربة في سور البلدة القديمة الجنوبي. ويضيف أن محطة للقطار الهوائي «التلفريك» ستقام في بداية جسر المشاة لوصول المستوطنين إلى المستوطنات والمقابر اليهودية، لافتًا إلى أن هناك الكثير من القبور الوهمية زُرعت في المنطقة.

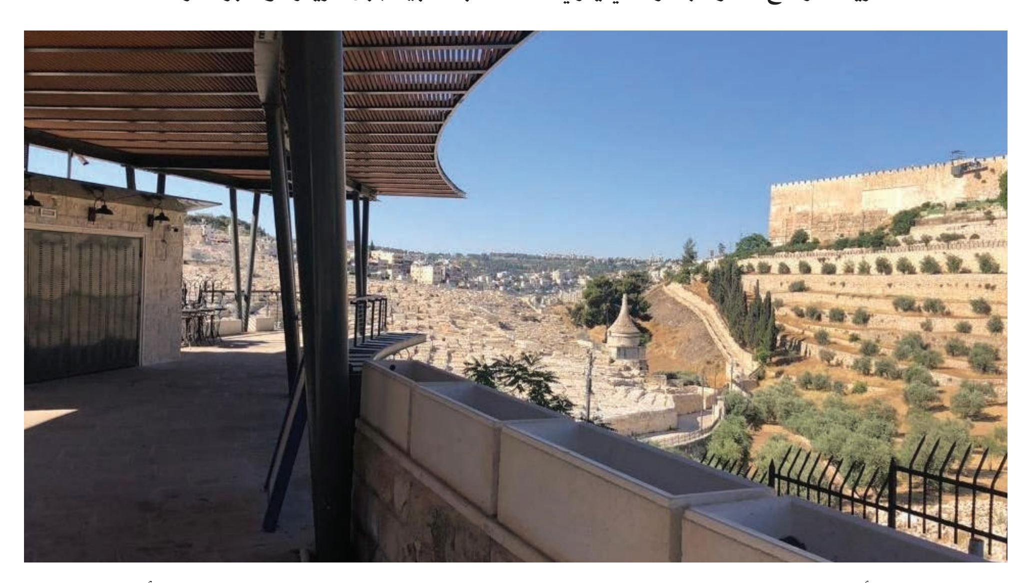
ولإقامة الجسر الاستيطاني، أغلقت شرطة الاحتلال الشارع الرئيس الذي يُوصل بلدة سلوان ببابي الساهرة والعمود، وجرى تحويله إلى مسار تهويدي. ويشير أبو دياب إلى أن بلدية الاحتلال ادعت أنه يوجد في المنطقة قبور لبنات فرعون، ومعالم يهودية تعود إلى حقبة «المعبد» المزعوم، أي ما قبل 3 آلاف عام. ويقول أبو دياب: هذه ادعاءات باطلة لا أساس لها من الصحة، والأراضي التي صُودرت هي أراضٍ وقفية تابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس.

والهدف من إقامة الجسر الاستيطاني، كما يوضح أبو دياب، سيطرة بلدية الاحتلال على الأراضي الوقفية، وتسهيل وصول المستوطنين من باب المغاربة وحائط البراق إلى المستوطنات في راس العمود، والمقبرة اليهودية الضخمة في جبل الزيتون، التي أقيمت على أرض وقفية. وسيؤدي المشروع الجديد إلى تشويه المنظر العام، وطمس المعالم الأثرية في المدينة، وتهويد المنطقة برمتها، فضلًا عن أنه سيشوه رؤية المسجد الأقصى، خصوصًا من الناحية الشرقية والجنوبية الشرقية، وسيعرقل الوصول إلى مقبرة باب الرحمة، والكثير

من المواقع الإسلامية في المنطقة. وأكد أبو دياب أن سلطات الاحتلال تسعى إلى جلب المزيد من المستوطنين إلى الجزء الشرقي من القدس، وإلى محيط المسجد الأقصى[1].



خريطة توضح مسار الجسر الذي ينوي الاحتلال بناءه بين جبل الزيتون ومقبرة الرحمة



صورة مأخوذة من جبل الزيتون وتظهر المقبرة اليهودية في وسطها وجزء من السور الشرقي للأقصى

1 وكالة صفا، 2021/6/2. https://safa.ps/p/306885

7. مخطط لتهويد منطقة باب الخليل في البلدة القديمة

كشفت صحيفة هآرتس العبرية في 2020/12/14 أن بلدية الاحتلال في القدس تعتزم تنفيذ مشروع تهويدي جديد وصف بأنه «عملية تجميل كبيرة» لأحد أهم الوجهات السياحية في المدينة، متمثلة بباب الخليل (بوابة يافا) في السور الغربي للبلدة القديمة في القدس. وبحسب هآرتس، فإن المشروع سيغير من المكان تمامًا، وسيكون بمنزلة فضاء سياحي جديد، ليصبح مجمعًا سياحيًّا يشمل إقامة متحف تحت الأرض، وسيتمكن السياح والجمهور من الوصول إلى المنطقة عبر عدة ساحات قريبة. ومعلوم أنّ ساحة باب الخليل تعد من أهم مناطق الجذب السياسي في المدينة، ومعظم السياح من العالم يزورون البلدة القديمة لدى وصولهم إلى القدس، ومعظمهم دخلوا أو خرجوا من باب الخليل ومروا بساحته التي تخضع لمراقبة دائمة من كاميرات الاحتلال[1].

وقال الباحث في شؤون القدس فخري أبو دياب «إن بلدية الاحتلال تستهدف منذ سنوات طويلة باب الخليل بشكل كبير وخطير، وتعمل على تغيير معالمه وطابعه العربي الإسلامي، عبر عدة مشاريع تهويدية لا تزال في طور التجهيز والتنفيذ». وأشار إلى أن بلدية الاحتلال تعتزم اليوم تنفيذ مشروع «سياحي» ضخم في المنطقة، إذ أنهت لجان التخطيط عملها ووضعت الخرائط والأمور اللوجستية، وبدأت تهيئة المكان ووضع المعدات والجرافات من أجل تنفيذ هذا المشروع في عام 2021. ويتضمن المشروع إقامة ساحات وأسواق ومجمعات تجارية وسياحية، ومتحف تحت الأرض، لوصول السياح الأجانب واليهود إلى باب الخليل من عدة ساحات قريبة. ووفق أبو دياب، فإن حكومة الاحتلال رصدت ميزانية بقيمة 40 مليون شيكل (نحو 12.3 مليون دولار)، لتنفيذ أكبر عملية تغيير معالم ضخمة في المنطقة. وكان الاحتلال استولى على عشرات المحال التجارية بالمنطقة، من أجل إقامة مجمع تجاري يهودي، إضافة إلى الكثير من العقارات المقدسية. وبيّن أبو دياب أن ما تسمى «شركة تطوير شرق القدس» تُشرف على تنفيذ المشروع الاستيطاني الجديد في باب الخليل.

1 هآرتس، 2020/12/14. https://bit.ly/3sx0QHq
موقع مدينة القدس، 2020/12/14. http://quds.be/260

ومن شأن هذا المشروع، تغيير المعالم الحضارية والتاريخية للمنطقة وتشويهها تمامًا، وخاصة ميدان عمر بن الخطاب، وإيجاد ساحات لجذب المزيد من الإسرائيليين والسياح وإبعادهم عن أبواب البلدية القديمة وأسواقها، وإيجاد أسواق بديلة مستحدثة، ومنعهم من التعامل مع التجار العرب[1].



مشهد لمنطقة باب الخليل

وفي سياق متّصل وافقت لجنة التخطيط والبناء في بلدية الاحتلال في القدس في بداية كانون الثاني/يناير 2021 على خطة لبناء مصعد ونفق لإنشاء مدخل جديد في منطقة باب الخليل في سور البلدة القديمة. المصعد والنفق سيربطان تيدي بارك، الواقع بجانب مركز ماميلا للمشاة، بباب الخليل.

يتضمن المشروع كذلك خططًا لتطوير المنطقة الواقعة أسفل ساحة باب الخليل والطرق المجاورة، والتي تضم مجموعة متنوعة من البقايا الأثرية التي تم العثور عليها خلال أعمال التنقيب في التسعينيات. تشمل البقايا حمامًا وشوارع ومحال تجارية من العصر البيزنطي، وقناة مائية من القرن الرابع الميلادي، وجزءًا من جدار أيوبي من القرن الثالث عشر. وحسب مصادر الاحتلال فإن هذا المشروع سيوجد سلسلة متصلة بين المكتشفات

1 وكالة صفا، 2020/12/14. https://safa.ps/p/297201

الأثرية في تيدي بارك والاكتشافات بجوار باب الخليل. وستُستخدم المساحة الموجودة أسفل الطرق في المنطقة وجسر ماميلا في المشروع لإنشاء مساحات مغلقة تبلغ مساحتها حوالي 3800 متر مربع، ستكون للأنشطة الموسيقية والتعليمية والثقافية والتشغيلية.

ونشرت بلدية الاحتلال في القدس بيانًا عن المشروع قالت فيه: «سيحول البناء المقترح في الموقع إلى مجمع مفيد وعالي الجودة، وذي قيمة سياحية، وفي متناول عامة الناس». وقد اقتُرح المشروع من بلدية الاحتلال في القدس عبر «هيئة تطوير القدس»، وسيمضي قدمًا للحصول على موافقة اللجنة اللوائية. تمّ تمويل المخطط الرئيس للمشروع بالاشتراك بين وزارة شؤون القدس، و«متحف برج داود»، و«هيئة تطوير القدس»[1].



رسم خيالي لمشروع المصعد والنفق في باب الخليل

1 جيروزاليم بوست، 2021/1/3. https://bit.ly/3mgT97b

8. مخطط لتهويد سطح الخان

أعلنت بلدية الاحتلال في القدس عن نيتها لإقامة «مسار سياحي» ومتنزه فوق سطح الخان الذي يعلو الأسواق التاريخية؛ العطارين واللحامين والخواجات والصاغة، بما تحتويه من أماكن أثرية مهمة؛ كسوق البازار وسويقة علون وخان السلطان وقهوة السلايمة، الملاصقة لحي القرمي وما تعرف بحديقة الإنجليز. فكرة المشروع ليست جديدة؛ ففي عام 2012 أفصحت جمعيات استيطانية عن مخطط لمشروع فوق أسطح الأسواق التاريخية، بحجة تطويرها ضمن ما يسمى متنزه الأسطح، لكنه تأجل بسبب المعارضة الشديدة من الأوقاف الإسلامية والتجار المقدسيين للمشروع، إلى جانب عدم توفر الدعم المالي الكافي له. وهذه المرة، رصد كندي يهودي ثري مبلغ تراوح بين 17 و20 مليون دولار لمصلحة المشروع التهويدي فوق سطح الخان.

ويقول خبير الخرائط والاستيطان خليل التفكجي إن المسار سيضم مرافق سياحية خدماتية؛ كالمقاعد والحمامات العامة واستراحات الطعام، ونقاط التفتيش والمراقبة، مبينًا أن موعد تنفيذ المشروع لم يعلن بعد. ويمتد سطح الخان على مساحة وقفية كبيرة تتوزع ملكيتها بين أوقاف إسلامية وأملاك خاصة لعائلات مقدسية، وأوقاف تابعة للكنيسة اللوثرية الألمانية.

ويملك السطح إطلالة واسعة من الشرق على المسجد الأقصى وجبل الطور، ويحيط به مسجد برقوق وكنيستا القيامة والفادي. وعلى جانب سطح الخان توجد بؤرة استيطانية وكنيس يهودي باسم «غاليسيا»، وحديقة باسم «الصبرة» صودرت من أملاك الوقف الإسلامي وأملاك عائلة نسيبة المقدسية، وحسب التفكجي فإن المشروع يهدف إلى شقّ مسار المستوطنين بين البؤر الاستيطانية «غاليسيا»، وما يسمى اليوم «الحي اليهودي» فوق سطح الخان، من دون المرور من الأسواق العربية أسفله. ويشدد التفكجي على نية الاحتلال تغيير المشهد العربي في سطح الخان والسيطرة على السماء والأرض وما تحتها، فهو يعرض روايته التاريخية داخل الأنفاق أسفل الأسواق، ويسعى من خلال مشروع سطح الخان إلى عرض روايته فوق السطح أيضًا، لوضع برنامج إسرائيلي جديد من خلال مسار سياحي يحكي رواية تاريخية يهودية.

ويقول ناجح بكيرات نائب مدير عام الأوقاف الإسلامية في القدس للجزيرة نت إن مشروع سطح الخان يهدف إلى توفير مساحات جديدة للبؤر الاستيطانية الحالية، وبناء بؤر استيطانية أخرى، والسيطرة على مكان حيوي كسطح الخان وملئه بالأعلام والرموز اليهودية، وطمس الرؤية البصرية الأصلية للقدس[1].



مستوطنون فوق سطح الخان

وفي سياق متصل اقتحمت مستوطِنات متطرفات من منظمة «نساء من أجل المعبد» سطح الخان في 2021/4/21، تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي. وأفادت مصادر محلية بأن مجموعة من المستوطِنات اقتحمت سطوح الخان، وتحدثن عن تهويد القدس وسبل سيطرة الاحتلال عليها[2]. ويبدو أنّ مثل هذه الاقتحامات تهدف إلى تكثيف الوجود اليهودي في المنطقة؛ إذ صار معلومًا أنّ سلطات الاحتلال تستقوي بأعداد المستوطنين لتحقيق غايات في الأقصى والقدس.



مستوطِنات يقتحمن سطح الخان في 2021/4/21

1 الجزيرة نت، 2021/3/18. https://bit.ly/2Uyi0I5
2 وكالة صفا، 2021/4/21. https://safa.ps/p/304538

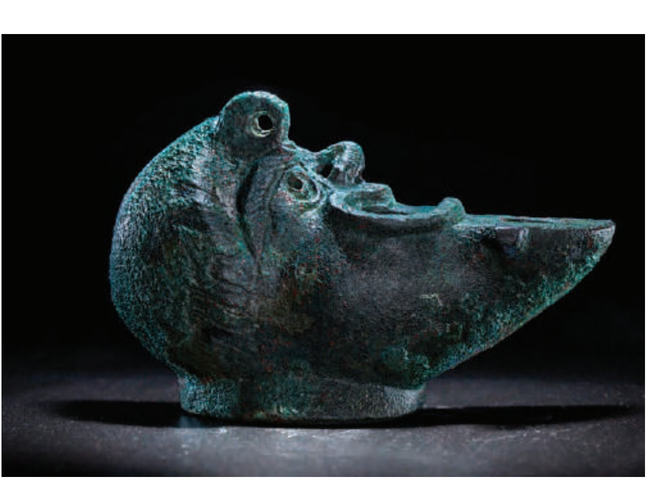
9. الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه

من الملاحظ أنّ نشاطَ الحفريات في مدة الرصد كان أقل من السنوات السابقة، ولكنّه مع ذلك كان متواصلًا وإن كان بوتيرة أبطأ من ذي قبل. وقد تكون الظروف والإجراءات التي رافقت انتشار فيروس كورونا سببًا في ذلك.

أ. حفريات الجهة الجنوبية

● حفريات «مدينة داود»

تكاد تكون حفريات سلطات الاحتلال في سلوان جنوب المسجد الأقصى ثابتًا من الثوابت عندها، فهي متواصلة باستمرار. ويدعي الاحتلال أنّ منطقة سلوان كانت تضمّ «مدينة داود» التاريخية التي يبحث عن آثارها المزعومة اليوم.



المصباح الذي زعمت «سلطة الآثار الإسرائيلية» اكتشافه

في 2021/5/5 زعم باحثون في «سلطة الآثار الإسرائيلية» أنهم عثروا على مصباح زيت نادر في المنطقة التي يطلقون عليها اسم «مدينة داود» في سلوان. وادعوا أنه مصنوع من البرونز، واكتُشف في أساسات مبنى من العصر الروماني في «طريق الحج» في القدس. ويتخذ المصباح شكل وجه بشع مقطوع إلى النصف، في وعمره 2000 عام تقريبًا، أي أنه يعود إلى ما بعد تدمير «المعبد الثاني» المزعوم بوقت قصير.



صورة في أيار/مايو 2021 من داخل المبنى الروماني الذي تجري فيها الحفريات

وذكر موقع تايمز أوف إسرائيل أن الحفريات التي أجرته سلطة الآثار في أسوار القدس و«مدينة داود» كانت ممولة من «مؤسسة مدينة داود»، ووزارة السياحة، ووزارة القدس والتراث، و«هيئة تطوير القدس»[1].

وفي 2021/7/14 زعمت «سلطة الآثار الإسرائيلية» اكتشاف جزء من سور مدينة القدس الذي بُني منذ حوالي 2700 عام ودمره الجيش البابلي في عام 586 قبل الميلاد، وذلك في حديقة «مدينة داود» الوطنية. وقالت «سلطة الآثار» إنّ السور اكتُشف على المنحدر الشرقي الحاد المؤدي إلى المدينة، على بعد بضع عشرات من الأمتار من المسجد الأقصى. إضافة إلى ذلك، ادعى علماء آثار إسرائيليون اكتشاف العديد من القطع الأثرية التي تقدم لمحة عن الحياة اليومية للقدس عندما كان السور لا يزال قائمًا، وبعد سقوطه عام 586 قبل الميلاد، مثل شظايا من الأواني والمقالي وأوانٍ أخرى، وطبعات ختم، بعضها يحمل نقوشًا، وأمورًا أخرى[2].



السور الذي زعمت «سلطة الآثار الإسرائيلية» إيجاده في حديقة «مدينة داود» الوطنية

1 تايمز أوف إسرائيل، 2021/5/5. https://bit.ly/3z9T88D
2 جيروزاليم بوست، 2021/7/14. https://bit.ly/3kfrjFC

ب. حفريات الجهة الغربية

● حفريات متواصلة أسفل حائط البراق



القطعة التي زعمت «سلطة الآثار الإسرائيلية» اكتشافها في 2020/10/13



زعمت «سلطة الآثار الإسرائيلية» في 2020/10/13 اكتشاف قطعة أثرية عمرها 2700 عام في الحفريات التي تنفذها بالاشتراك مع «مؤسسة تراث الحائط الغربي» قرب حائط البراق، السور الغربي للمسجد الأقصى. وعثرَت سلطة الآثار على القطعة - حسب زعمها - تحت «قوس ويلسون»، واستعادتها من الردم الترابي بواسطة مشروع غربلة «مدينة داود»، وهي مكوّنة من الحجر الجيري، ويعود تاريخها إلى العصر الحديدي الذي يدّعي الاحتلال أنّ «المعبد» المزعوم كان موجودًا فيه. وادعت سلطة الآثار أنّ القطعة المكتَشَفة هي وحدة قياس تعادل شيكليْن. وذكرت صحيفة جيروزاليم بوست أنّ التنقيب في المنطقة يستمر حتى في الأماكن التي حُفِر فيها سابقًا[1].

● أعمال حفر عند الجسر الخشبي المؤدي إلى باب المغاربة في الأقصى

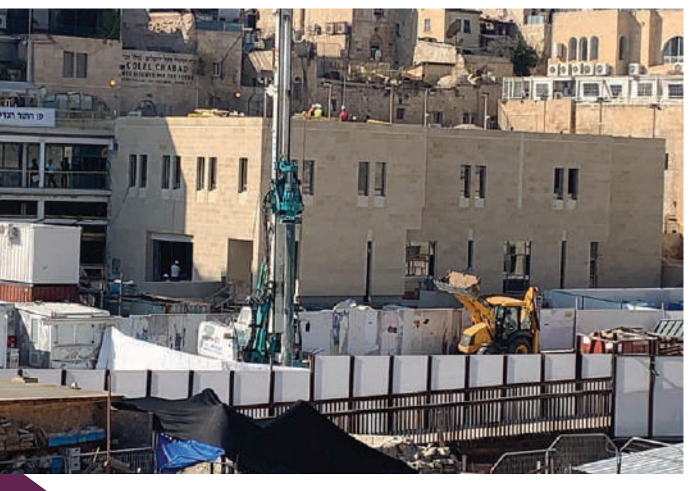
وثّـقت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس في 2021/1/10 أعمال الحفر والتجريف المتواصلة التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي في ساحة البراق، وتحديدًا عند بداية الجسر الخشبي الموصل من ساحة البراق إلى باب المغاربة في سور الأقصى الغربي، وأسفل هذا الجسر. وأوضحت الدائرة أنّ جرافة وحفارًا كبيرًا وآلات ضخمة شوهدوا في مكان الحفر الذي يأتي ضمن مشروع استكمال تهويد ساحة البراق ومنطقة جنوب

1 جيروزاليم بوست، 2020/10/13. https://bit.ly/2XzqLCO

غرب الأقصى. وأكدت الدائرة أن ما رُصِد من اهتزازات وصلت إلى المسامع يوحي بسعة هذه الأعمال وباستمرار مشروع استكمال تهويد ساحة البراق وجنوب غرب المسجد الأقصى المبارك[1].

وقال شاهد عيان للجزيرة نت إنه لاحظ منذ صباح 2021/1/9 آليات ضخمة للجرف، وأخرى للحفر والغرز يبلغ قطر ذراعها الدائري نحو 60 سنتيمترًا، ويضرب في الأرض بعمق يصل إلى 20 مترًا، مضيفًا أن هذه الآلة تستخدم في المناطق البرية ولا يجوز استخدامها أبدًا في مناطق ذات عمق أثري. وتوقع الشاهد أن الاحتلال سيحفر حتى يبلغ الطبقة الصخرية الأصلية، ثم يأتي بالحديد الصلب والأسمنت ويصبهما داخل الحفرة، مشكلًا أساسات متينة تصلح لبناء 10 طبقات فوقها[2].

وما نرجّحه أنّ سلطات الاحتلال تنوي هدم الجسر الخشبي، وبناء جسر جديد من أسمنت، يسمح بإدخال آليات عسكرية، وآليات تُستعمل في البناء والصيانة، إلى المسجد الأقصى، فضلًا عن توسيع مدخل باب المغاربة، وإجراء تعديلات في محيطه تُسهم في زيادة أعداد مقتحمي الأقصى.


جرافة وحفار ضخم يظهران في مكان الحفر عند الجسر الخشبي لباب المغاربة

وعلى صلة بموضوع الجسر الخشبي عند باب المغاربة، عقدت مجموعة من أعضاء الكنيست اليمينيين بقيادة عضو الكنيست المتطرف إيتمار بن جفير مناقشة في الكنيست في 2021/7/13 حول استبدال جسر المغاربة الذي قالوا إنه آيل للسقوط. وتداول المشاركون بمقترحات عديدة شملت بناء جسر بديل، وبناء درجيْن إضافيين

1 العربي الجديد، 2021/1/10. https://bit.ly/3xYaK64
2 الجزيرة نت، 2021/1/10. https://bit.ly/3miyq2N

خلف حائط البراق يوصلان إلى داخل الأقصى، للسماح لعدد أكبر من المقتحمين باقتحام المسجد[1].

حفريات مستمرة عند حائط البراق وأسفل ساحة البراق

أكد الخبير في شؤون القدس، فخري أبو دياب، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل حفرياتها في منطقة حائط البراق، بهدف تغيير واقع المكان المرتبط بالمسجد الأقصى.

وقال أبو دياب في لقاء مع الجزيرة مباشر في 2021/2/3 إن سلطات الاحتلال تريد إقامة بناء لإخفاء معلم حائط البراق الذي يدل على هوية القدس العربية والإسلامية، إضافة إلى إنشاء ساحة أسفل ساحة البراق بمساحة 1000 متر مربع لأداء الطقوس اليهودية، وربطها بأنفاق تمهيدًا لإقامة ما يسمى بـ«مطاهر المعبد».

وأضاف أن الاحتلال يريد إقامة مبنى ضخم في المكان لوصله أولًا بباب المغاربة ويكون مكونًا من عدة طبقات، بحيث تكون الطبقة الأولى مكانًا لصلاة المستوطنين، والثانية لتدريب ما يسمى بـ«كهنة المعبد»، والثالثة لصعود ركاب القطار المعلق ونزولهم حيث ستكون محطة رئيسة له، وفوق ذلك سيكون هناك ساحة لمراقبة ما يجري في المسجد الأقصى[2].

وفي 2021/4/27 نشرت وكالة صفا تقريرًا مفصلًا عن المشروعات التهويدية التي تستهدف أسفل ساحة البراق، ونقلت عن الباحث فخري أبو دياب قوله إن الاحتلال يسعى إلى بناء مركز سياحي تهويدي في المكان، مستغلًّا الانشغال بجائحة كورونا، وانخفاض حركة السياحة في مدينة القدس، للإسراع في إقامته أسفل ساحة البراق. وأوضح أبو دياب أن الاحتلال واصل حفرياته أسفل حائط البراق لإقامة قاعات، ومراكز يهودية دينية وسياحية ضخمة لخدمة الإسرائيليين والمستوطنين المتطرفين، ولإقامة طقوسهم وصلواتهم التلمودية. وذكر أن «سلطة الآثار الإسرائيلية» كشفت،

1 جيروزاليم بوست، 2021/7/13. https://bit.ly/3D5cNsN
2 الجزيرة مباشر، 2021/2/3. https://bit.ly/3z7sVrf

منذ بداية عام 2021، العمل في بناء المكان وتطويره وإنشاء المركز السياحي، وفق تكنولوجيا متطورة، حتى يتم افتتاحه قريبًا.

وأشار أبو دياب إلى أنه سيتمّ ربط المركز بالقاعات التي أقامها الاحتلال تحت ساحة البراق، ومن ثم ربطها بالأنفاق الموجودة في المنطقة، لافتًا إلى أن هناك حفريات تجري من أجل إقامة قاعة ضخمة في الساحة. ويتضمن المركز السياحي- وفق أبو دياب - عدة قاعات وغرف صغيرة؛ لعرض أفلام ومقاطع فيديو ومسرحيات تمثيلية تشرح روايات تلمودية مزيفة، وتُحاكي تاريخ اليهود المزعوم، على حساب الروايات الفلسطينية الحقيقية. وأضاف أبو دياب أن المركز يتضمن قاعة صغيرة يُعرض بداخلها ملابس ومقتنيات وأدوات كُتب عليها من «أيام حقبة المعبد»، لخدمة «كهنة المعبد»، وتحتوي كذلك على صور «للمعبد» المزعوم.

وبيّن أبو دياب أن مرشدين يهودًا سيشرفون على المركز السياحي، عبر تقديم معلومات تاريخية عن «المعبد» المزعوم، وما تسمى «المحرقة»، وإقامة «دولة الاحتلال»؛ لتعريف الزوار من المستوطنين بـ «تاريخ اليهود وحضارتهم» المزورة، ومسح أدمغتهم[1].

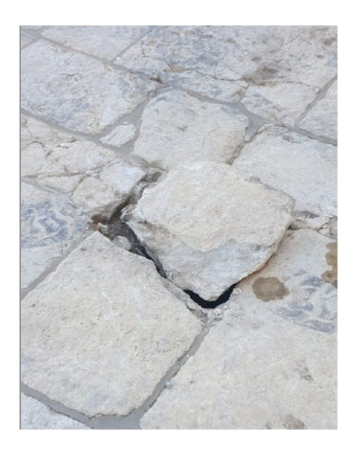


حفريات متواصلة أسفل ساحة البراق لبناء مركز سياحي تهويدي ومشروعات تهويدية أخرى

ويبدو أنَّ الحفريات الإسرائيلية المتواصلة في منطقة حائط البراق، وأسفل الزاوية الجنوبية الغربية من الأقصى قد أثرت مباشرة في بنيان المسجد الأقصى، فقد أعلنت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المُحتلّة، في 2020/8/30 اكتشاف حرس المسجد الأقصى حفرةً عند باب المغاربة قرب المكتبة والمتحف الإسلامي، وغرفة الصوتيات

1 وكالة صفا، 2021/4/27. https://safa.ps/p/304875

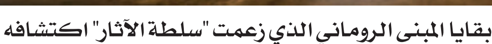
التابعة للمسجد. وقالت دائرة الأوقاف إن «الحفرة التي تم اكتشافها من قبل رئيس حرس المسجد الأقصى المبارك، ومراقب دوام الحراس داخل باحات المسجد، عند باب المغاربة». وأوضحت دائرة الأوقاف أن «مقاس الفتحة هو 30 سم في 40 سم، وعمق الحفرة 70 سم، والأرضية عبارة عن أتربة»، وذكرت أن «موقعها يبعد عن جدار المسجد الأقصى الغربي 4 أمتار، وتبعد الحفرة 12 مترًا عن جدار المسجد الأقصى الجنوبي حيث غرفة الصوتيات»[1].



فتحة الحفرة مغطاة بحجر كبير

● الاحتلال يزعم اكتشاف مبنى تاريخي روماني ضمن شبكة أنفاق الحائط الغربي

زعمت «سلطة الآثار الإسرائيلية» في تموز/ يوليو 2021 اكتشاف بقايا مبنى كبير عمره 2000 عام بالقرب من الحائط الغربي للمسجد الأقصى، وذلك بعد جهود متواصلة من الحفر والتنقيب. وادعت «سلطة الآثار» أن المبنى يعود إلى حقبة «المعبد الثاني» المزعوم، ومن المقرر افتتاح المبنى للجمهور ليكون جزءًا من جولة أنفاق الحائط الغربي التي أعيد تنظيمها لإنشاء مسارات وتجارب مختلفة، استنادًا إلى العديد من الطرق الجديدة التي تقطع آلاف السنين من التاريخ، من خلال الاستخدام الحديث لجزء من الأنفاق كقاعات للصلاة والمناسبات، حسب ما صرحت به «سلطة الآثار»[2].



بقايا المبنى الروماني الذي زعمت "سلطة الآثار" اكتشافه

1 عرب 48، 2020/8/30. https://bit.ly/3gkK1dW

2 تايمز أوف إيرائيل، 2021/7/8. https://bit.ly/3glxtmC

ت. حفريات الجهة الشرقية

كشف الباحث في شؤون القدس فخري أبو دياب في 2020/12/9، عن أنفاق وحفريات جديدة تُجريها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وجمعية «إلعاد» الاستيطانية، أسفل الجهة الشرقية من المسجد الأقصى بما يشكل خطرًا على سور المسجد الشرقي. وقال أبو دياب إن الحفريات تُجرى من منطقة عين العذراء باتجاه باب الرحمة على بعد 100 - 150 مترًا من السور الشرقي للمسجد الأقصى، وهي قريبة من تلة ترابية مرتفعة تفصل بين العين وأساسات الأقصى وباحاته. وما يدلل على إجراء تلك الحفريات سرًّا، وجود حفر وتشققات في الجهة الخارجية لباب الرحمة، وبعض المعدات الخاصة بأعمال الحفر، ناهيك عن بقايا الآثار والأتربة التي استُخرجَت من أسفل المنطقة، ووُضِعَتْ في أكياسٍ لنقلها إلى أماكن مجهولة، إضافة إلى تشديد الحراسة الأمنية بالمنطقة، وفق أبو دياب.

وبحسب أبو دياب، فإن عمالًا من جمعية «إلعاد» الاستيطانية يُواصلون العمل في تلك الحفريات، التي يتخللها استخراج كميات كبيرة وضخمة من الأتربة والصخور من المنطقة المستهدفة، والعمل على دفن كل هذه الآثار التاريخية تحت التراب. وأضاف أن الاحتلال يعمل على تأسيسِ مسار جديد من الحفريات لربطها بالمنطقة الغربية عند باب المغاربة وحائط البراق، وبشبكة الأنفاق في بلدة سلوان ووادي حلوة جنوب الأقصى. ومن أجل تنفيذ الحفريات، فرضت سلطات الاحتلال إغلاقًا محكمًا على المنطقة الشرقية، وصولًا إلى المسجد الأقصى وباب الرحمة.

وأشار أبو دياب إلى أن الاحتلال لا يسمح للفلسطينيين بالبناء في تلك المنطقة، ولا بمرور المركبات، ويضع حاجزًا عند مدخلها للسماح بدخول المركبات التابعة لمسؤولي الاحتلال والجمعيات الاستيطانية فقط، لافتًا إلى أن حكومة الاحتلال أعطت إدارة المنطقة للجمعية الاستيطانية «إلعاد».

ورجّحَ أبو دياب أن تكون الحفريات الجديدة، التي قد تكون الأضخم، جزءًا من مخطط إسرائيلي لإقامة ما يسمى «مدينة أورشليم»، وتغيير الواقع التاريخي في الأقصى، وللوصول إلى باب الرحمة الذي يخطط الاحتلال لاقتطاع 5 دونمات منه لمصلحة إقامة كنيس يهودي. وقال: «واضح أن الاحتلال بات يبحث عن أيّ منفذ لإحاطة المسجد الأقصى بالكامل بتاريخ عبري مزور، وطمس معالمه للوصول إلى داخل المسجد تمهيدًا لإقامة مكان ديني وطقوس تلمودية داخله»[1].

1 وكالة صفا، 2020/12/9. https://safa.ps/p/296910


الجهة الشرقية
المجال الأمني الإلكتروني
في محيط المسجد
مركز شرطة المسجد الأقصى
الساحات الشرقية المستهدفة ضمن
مخطط التقسيم المكاني للأقصى
مقبرة باب الرحمة
مخطط حديقة تلمودية
المسجد الأقصى
كنيس مصلى
المدرسة التنكزية
المساحة المخصصة لتنفيذ مخطط
شيرانسكي وريبينوفيتس لتهويدها
ساحة البراق
الجسر المعلق المزمع انشاؤه
مكان طريق باب المغاربة
مركز "ديفد سون"
منصة صلاة "اليهود الإصلاحيين"
مركز "كيدم"
الجهة الجنوبية
تلفريك "المحطة - البلدة القديمة"
متحف سلوان



(خريطة رقم 1) أبرز المشاريع التهويدية المنفذة وقيد التنفيذ في المسجد الأقصى ومحيطه حتى 2021/8/1


الجهة الشرقية
حفريات جبل الزيتون
حفريات المصلى المرواني
حفريات رأس العمود
أبنية مدينة داود
حفريات الزاوية الجنوبية الغربية
حفريات القصور الأموية
"خـــزان المياه"
حفريات الباب الثلاثي
عين سلوان
"موقف جفعاتي"
"قصر داود"
الجدار الكنعاني
سرداب" وارين"
"نفق تزينور"
قناة سلوان"حزقيال"
"القناة الكنعانية"
الطريق الهيروديانى
بركة سلوان



خريطة رقم 2) أبرز المشاريع التهويدية (الحفريات) المنفذة وقيد التنفيذ في المسجد الأقصى ومحيطه حتى 2021/8/1

الفصل الثالث:

تحقيق الوجود اليهوديّ في المسجد الأقصى

تمهيد:

يقع المسجد المبارك في قلب عاصفة التهويد التي تضرب مدينة القدس المحتلة وسكانها، هذه العاصفة يريد منها الاحتلال أن تزيل المكون البشري الإسلامي من المسجد المبارك، وتفرض في المقابل الوجود اليهودي داخله، وجودٌ تريده سلطات الاحتلال أن يتحول إلى وجودٍ دائم، لا تحده ساعات الاقتحام اليومية، والحسابات السياسية والأمنية للاحتلال. لذلك تعمل أذرع الاحتلال على استهداف كل ما يمت بصلة إلى هذا الوجود الإسلامي، إن كان في جانب عمارة المسجد بالمصلين والمرابطين، أو في جانب إدارته وتسيير شؤونه من قبل دائرة الأوقاف، وهذا ما يجعل فرض التحكم بالأقصى واستهداف الأوقاف وموظفيها، في صميم خطط الاحتلال التي ستفتح له الباب ليفرض سيطرته الكاملة على الأقصى.

وعلى الرغم من تعثر الاحتلال وعدم قدرته تحقيق هذه السيطرة الكاملة حتى اللحظة، إلا أنه استطاع في السنوات الماضية تحويل اقتحامات الأقصى إلى أبرز أدوات استهداف المسجد، وأداته الأساسية لفرض الوجود اليهودي داخله، وعمل على ترسيخ الأعياد اليهودية ومناسباته الوطنية مواسم لحشد أكبر قدرٍ ممكن من المقتحمين، وفي الرصد الحالي عمل الاحتلال على جعل الأولوية لمستوطنيه في حال تزامنت واحدة من هذه المواسم، مع أي مناسبة إسلامية، بعد أن كان يمنع اقتحامات الأقصى خلالها.

ونقدم في هذا الفصل إطلالة على محاولات الاحتلال فرض الوجود اليهودي في المسجد الأقصى، عبر رصد خطط «منظمات المعبد» وما تقوم به من دعواتٍ إلى حشد أكبر أعدادٍ ممكنة من المستوطنين لاقتحام الأقصى، وما يتصل بهذه الاقتحامات من مشاركة الشخصيات السياسية الرسمية والمتطرفين اليهود والحاخامات. ويقدم الفصل إطلالة على دور الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في حماية المقتحمين، والاعتداء على الأقصى، وعرقلة عمل دائرة الأوقاف الإسلامية، واستهداف المكون البشري الإسلامي عبر عرقلة وصوله إلى الأقصى، وإبعاده عنه مددًا متفاوتة.

يتناول هذا الفصل مروحة الاعتداءات السابقة وغيرها، إضافةً إلى خطط الاحتلال وإجراءاته التي تستهدف المسجد الأقصى المبارك، وسعيه إلى فرض الوجود اليهودي داخل المسجد ما بين 2020/8/1 و2021/8/1، وفي سياق تقديم قراءة لما جرى في هذه المدة، طغت على الأقصى ثلاث صور أساسيّة هي:

الصورة الأولى

رفع الاحتلال حجم استهدافه للأقصى خلال الأعياد والمناسبات اليهودية، خاصة عندما تتزامن مع أعيادٍ إسلامية، إذ عمل الاحتلال على ترسيخ اقتحامات الأقصى ضاريًا حتى في المواسم الإسلامية، في محاولة لفرض واقع أن المناسبات اليهودية لها الأولوية، وما يتصل بها من حشد مئات المقتحمين، وهو ما شاهدناه في محاولة اقتحام الأقصى في 2021/5/10 بالتزامن مع 28 رمضان، ولكنها فشلت بفعل ثبات الفلسطينيين، غير أن الاحتلال عاد واستطاع تحقيقها في ذكرى «خراب المعبد» في 2021/7/18 بالتزامن مع الثامن من شهر ذي الحجة (يوم التروية).

الصورة الثانية

رفع الاحتلال وأذرعه الأمنية حجم استهداف المسجد الأقصى بشكلٍ مباشر، من خلال الاقتحامات العنيفة من جهة، وعبر اقتحام غرف الأذان وتقطيع التوصيلات الخاصة بها من جهة أخرى، وأخيرًا تركيب جنود الاحتلال أجهزة وسماعاتٍ في أنحاء متفرقة من المسجد المبارك ومطلة على ساحاته.

الصورة الثالثة

بروز اقتحامات عربية وإسلامية للأقصى في مدة الرصد، على أثر موجة التطبيع التي اشتدت بعد آب/أغسطس 2020، فقد شهد الأقصى زياراتٍ لوفودٍ إماراتية دخلت إلى الأقصى بحماية قوات الاحتلال، ولكن هذه الاقتحامات ما لبثت أن توقفت، على أثر ردة الفعل المقدسية الرافضة تجاهها.

وإضافةً إلى ما سلف، نورد في هذا الفصل أبرز مواسم اقتحام الأقصى، ونماذج من أبرز الاقتحامات، وما يتصل بها من جداول تفصيليّة تتناول الاقتحامات السياسيّة واقتحامات المستوطنين في المواسم التلموديّة، واقتحامات الطلاب اليهود، ونقدم للباحثين والمهتمين رصدًا لأعداد المقتحمين والأطياف المشاركة فيها، ومقارنات بيانيّة تُسهم في رسم صورة عامة لما يجري في الأقصى في مدة الرصد، وتوضح الإطار العام لما تنفذه سلطات الاحتلال من خطط تستهدف الأقصى ومكوناته البشرية.

أولًا: اقتحام المسجد الأقصى

عملت سلطات الاحتلال وأذرعه المختلفة على اقتحام المسجد الأقصى بصورة شبه يوميّة في المدة التي يرصدها التقرير، وتابعت «منظمات المعبد» دورها في حشد أكبر عددٍ ممكن من المستوطنين للمشاركة في هذه الاقتحامات، وأدى اقتحام الأقصى في 2021/5/10 بالتزامن مع 28 من رمضان، إلى اندلاع مواجهة شاملة في مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة، فقد شكل اعتداء الاحتلال على المرابطين في الأقصى ومجمل خططه لتهويد القدس واستهداف سكانها شرارة الهبة الفلسطينية، التي عرقلت اقتحامات الأقصى خلال معركة «سيف القدس».

ومن جهة أخرى أكدت اقتحامات الأقصى في الأعياد والمناسبات اليهودية تضافر جهود أذرع الاحتلال المختلفة لتأمين اقتحامات حاشدة للأقصى، وأن التنسيق بين الجهات الأمنية والسياسية يتصاعد سنويًا، في سياق فرض الوجود اليهودي خلال هذه المناسبات، ولتتحول المناسبات والأعياد اليهودية إلى مواسم يفرض فيها الاحتلال سيطرته الكاملة على المسجد، في إلغاء عملي لدور دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس.

وفي التقرير الحالي تراجع تأثير وباء كورونا على واقع المسجد الأقصى، وإجراءات الاحتلال للتضييق على المصلين، في مقابل استفادة الاحتلال من موجة التطبيع العربي، ومشاركة وفود عربية في اقتحام المسجد الأقصى، إضافةً إلى محاولات الاحتلال المختلفة الرامية إلى جعل اقتحامات الأقصى تسير من دون أي عراقيل يمكن أن يضعها المصلون والمرابطون وحراس الأقصى.

أ. اقتحامات الشخصيات الرسمية

تشكل الاقتحامات السياسية واحدةً من الصور التي تستجيب من خلالها الطبقة السياسية الإسرائيلية لأطروحات «منظمات المعبد»، إذ تعطي مشاركة أعضاء «الكنيست» في اقتحامات المسجد الأقصى، وخاصة تلك التي تُنظم في المناسبات اليهوديّة، صورةً لتبني خطاب المجموعات المتطرفة، وأن الدعم السياسي لهذه المنظمات ينعكس إيجابًا على الحضور السياسي لهذه الشخصيات في اقتحام الأقصى والتحريض على المصلين، فقد شهدت انتخابات «الكنيست» في السنوات الماضية حضورًا قويًا لهذا الخطاب التحريضي، وهذا ما حوّل قضية الاقتحام إلى واحدة من أدوات الجذب الانتخابي.

وقد شهد الرصد الحالي استمرارًا لتراجع حجم الاقتحامات السياسية للأقصى، ولم تشهد أشهر الرصد في عام 2020 أي اقتحام سياسي، أما أشهر الرصد في عام 2021 شهدت مشاركة ثلاث شخصيات سياسية إسرائيلية في اقتحامات المسجد الأقصى، وهم أعضاء «الكنيست» عميت هليفي وإيتمار بن جفير وعميحاي شيكلي، وبلغ مجموع الاقتحامات السياسية في مجمل أشهر الرصد، أربعة اقتحامات فقط، في مقابل 8 اقتحامات رصدناها في التقرير الماضي ما بين 2019/8/1 و2020/8/1.

شارك عضو «الكنيست» عميت هليفي في اقتحام الأقصى قبل أن يؤدي اليمين الدستوريّة، فقد حل حينها بدلًا من الوزير أمير روحانا[1]. وفي 2021/4/1 شارك عميت هليفي في اقتحام المسجد الأقصى، خلال اليوم الخامس من عيد «الفصح اليهودي»، الذي شهد اقتحام مئات المستوطنين للأقصى، بحراسة مشددة من قوات الاحتلال[2].

ومن الشخصيات الرسمية التي برزت في الاعتداء على الأقصى، والتحريض على المقدسيين زعيم «حزب القوة اليهودية»، وعضو «الكنيست» المتطرف إيتمار بن جفير، ففي 2021/4/15 شارك في اقتحام الأقصى، وجال في أرجائه بشكل استفزازي، وهاجم بن جفير أحد حراس الأقصى، مدعيًا أنّ الحراس «ليسوا في موقع يسمح لهم بإعطاء إذنٍ لأحد بالدخول أو الخروج من المكان»[3].. وفي 2021/6/8 أعلن بن جفير عزمه اقتحام

1عروتس شيفع، 2020/7/30. https://bit.ly/3fsF6V9

2 موقع مدينة القدس، 2021/4/1. https://bit.ly/3iod6GB

3 عرب 48، 2021/6/10. https://bit.ly/3yLDIXT

الأقصى، على أثر منع عضو «الكنيست» من حزب «يمينا» عميحاي شيكلي من اقتحام المسجد[1]، وقد منعت شرطة الاحتلال الاقتحامات السياسية حينها لتجنب تفجر الأوضاع في القدس المحتلة. وفي 2021/6/10 حاول بن جفير اقتحام الأقصى، وتوجه إلى المسجد برفقة مجموعة من المستوطنين، وحاول المرور من ساحة باب العمود، ولكن قوات الاحتلال أبعدته من الساحة على أثر تجمع عددٍ كبيرٍ من المقدسيين[2].



صورة ملتقطة من مقطع مصور يظهر اقتحام بن جفير للأقصى في 2021/6/27

ولم يمض كثير من الوقت على هذا المنع، ففي 2021/6/27 سمحت شرطة الاحتلال للمتطرف بن جفير باقتحام الأقصى من دون أن يرافقه المستوطنون، ورافق بن جفير خلال الاقتحام اثنان من مساعديه فقط، وأشارت مصار مقدسية إلى أن تجول بن جفير في أرجاء الأقصى تم بشكلٍ استفزازي، وكذلك تأديته شعائر تلمودية علنية قبالة مصلى قبة الصخرة[3].

ولم تشهد مدة الرصد إلا اقتحامًا واحدًا أخيرًا، ففي 2021/7/18 بالتزامن مع ذكرى «خراب المعبد»، شارك عضو «الكنيست» عن حزب «يمينا» عميحاي شيكلي في اقتحام المسجد الأقصى إلى جانب مئات المستوطنين، وبحسب صحيفة تايمز أوف إسرائيل العبرية شارك عميحاي في أداء نشيد «الهاتيكفا» - النشيد الوطني الإسرائيلي- برفقة عشرات المستوطنين أمام مصلى قبة الصخرة[4]. وخلال الاقتحام صرح عميحاي لـ«قناة شيفع» أن الأقصى هو «أهم رمز وطني لدى شعب إسرائيل»[5].

1 وكالة الأناضول، 2021/6/8. https://bit.ly/3AgmySM
2 فلسطين اليوم، 2021/6/10. https://bit.ly/3xa07xf
3 وكالة وفا، 2021/6/27. https://bit.ly/3CJqhKG
4 تايمز أوف إسرائيل، 2021/7/18. https://bit.ly/3iALZsg
5 تايمز أوف إسرائيل، 2021/7/18. https://bit.ly/3foeK9z

وفي الجدول الآتي إحصاء لأعضاء «الكنيست» الذين اقتحموا المسجد الأقصى ما بين 2020/8/1 و2021/8/1:

عضو الكنيست	تاريخ الاقتحامات	عدد الاقتحامات
عميت هليفي	2021/4/1	اقتحام واحد
إيتمار بن جفير	2021/4/1	اقتحامان
	2021/6/27	
عميحاي شيكلي	2021/7/18	اقتحام واحد
المجموع		4 اقتحامات

ويستمر تراجع الاقتحامات السياسية للأقصى للرصد الثالث على التوالي، ففي مقارنة مع معطيات التقرير الماضي، تراجعت الاقتحامات السياسية من 8 اقتحامات ما بين 2019/8/1 و2020/8/1، إلى أربعة اقتحامات فقط خلال مدة الرصد، على الرغم من استمرار الجهد الذي تقوم عليه «منظمات المعبد» في دعوة المستوطنين ورفع أعداد المشاركين في اقتحام المسجد الأقصى.

ويمكن إعادة هذا التراجع إلى جملة من الأسباب أبرزها:

1. الانقسام في البيئة السياسية الإسرائيلية، وحالة الاستقطاب التي سبقت وصول نفتالي بنيت إلى رئاسة وزراء الاحتلال .
2. اندلاع معركة «سيف القدس» والمواجهة الفلسطينية الشاملة، التي أربكت الاحتلال وأقلقت أمنه، ودفعته إلى منع الاقتحامات بشكل كامل لنحو أسبوعين، وقللت من مشاركة الشخصيات السياسية فيها إجمالًا.
3. غياب بعض الشخصيات المتطرفة من المتطرفين عن «الكنيست» بعد خسارتهم في آخر انتخابات برلمانية، على الرغم من استمرارهم في اقتحام المسجد الأقصى، كالحاخام المتطرف يهودا غليك والمتطرفة شولي معلم.

وعلى الرغم من هذا التراجع الكبير في الاقتحامات السياسية للأقصى، تظل مشاركة بعض الشخصيات الإسرائيلية في اقتحام الأقصى مؤشرًا على موقع المسجد والتحريض ضد مكوناته في الخطاب السياسي الإسرائيلي، وسلوك الساسة في دولة الاحتلال، خاصة على أثر ما يمكن وصفه بأنه قبول رسمي من بعض الدول العربية باقتحام المسجد الأقصى، وهذا ما كان ينبئ بالمزيد من الاقتحامات السياسية للأقصى لولا المواجهة الفلسطينية الشاملة، وقدرة الفلسطينيين على الرباط في المسجد ومواجهة مخططات الاحتلال.

وحول الاقتحامات السياسية يمكننا إضافة ملاحظة أخيرة، وهي بروز أوجه جديدة ومتغيرة في هذه الاقتحامات، وهذا يعني أنّ الخطاب المتعلق بـ «المعبد» يستقطب شخصيات مؤثرة تتبناه، مع الانتباه إلى أنّ ثمة أولويات أخرى تشغل الشخصيات السياسية الإسرائيلية، ولا يقتصر انشغالها بموضوع الأقصى فقط.

وفي الجدول الآتي بيانٌ لنسب تراجع الاقتحامات السياسية بحسب تقارير عين على الأقصى الماضية:

سنوات الرصد	عدد الاقتحامات السياسية	فارق عدد الاقتحامات مقارنة بالرصد السابق	نسبة الفرق عن الرصد السابق
من 2018/8/1 حتى 2019/8/1	20	-	-
من 2019/8/1 حتى 2020/8/1	8	12-	- 60 %
من 2020/8/1 حتى 2021/8/1	4	4-	- 50%

ب. اقتحامات المتطرفين اليهود

تُعد اقتحامات المستوطنين اليهود، أبرز أدوات الاحتلال لتحقيق الوجود اليهودي داخل المسجد الأقصى المبارك، وللوصول إلى هذه النتيجة تعمل «منظمات المعبد» وأذرع الاحتلال الأخرى، على إدخال أكبر عددٍ ممكن من المستوطنين بصورةٍ شبه يوميّة،

وإشراك المزيد من الشرائح الاجتماعية في هذه الاقتحامات، من طلاب المعاهد التلمودية وطلاب المدارس والجامعات الإسرائيلية، وصولًا إلى النساء اليهوديات، إضافةً إلى عتاة المتطرفين وأعضاء هذه المنظمات ومسؤوليها.

وفي السنوات الماضية أصبحت «منظمات المعبد» أبرز أذرع الاحتلال التي تعمل على حشد المقتحمين للأقصى، وتطالب بتحقيق المزيد من السيطرة على المسجد، ففي سياق تبادل الأدوار مع مؤسسات الاحتلال الأخرى، وامتلاكها سقفًا مرتفعًا في الخطاب والمطالبات، ترفع المنظمات المتطرفة حدة هجومها على الأقصى، واستهداف دائرة الأوقاف الإسلامية بشكلٍ متزايد، وما يتصل بذلك من أطروحات دينية تتصل ببناء «المعبد»، وهدم المسجد الأقصى.



المتطرف نيساني يحرض على الأوقاف من داخل المسجد الأقصى

ولا تترك «منظمات المعبد» مناسبةً إلا وتستفيد منها لاستهداف المسجد الأقصى ومكوناته المختلفة، فقد استخدمت الاقتحام لإيصال رسائل إلى الدول المطبعة والتحريض على دائرة الأوقاف الإسلامية، ففي 2020/10/22 شارك في اقتحام الأقصى المدير التنفيذي لمؤسسة «تراث جبل المعبد» المتطرف تومي نيساني، الذي قرأ بيانًا باللغة العربية دعا فيه العرب المطبّعين إلى التكاتف مع الإسرائيليين لـ«طرد الأوقاف العنيفة والإرهابية» من المسجد الأقصى[1]. وصوّر المستوطنون الذين رافقوا نيساني قراءته للبيان، وبثوه مباشرة على صفحات «منظمات المعبد» على وسائل التواصل الاجتماعي[2].

1 Jewishpress، 2020/10/22. https://bit.ly/3CFA6sL
2 موقع مدينة القدس، 2020/10/28. https://bit.ly/3lP7QhA

وفي إطار تصعيد «منظمات المعبد» مطالباتها برفع سقف استهداف المسجد، وفرض واقع جديد في الأقصى، وجهت مؤسسة «تراث المعبد» في 2020/11/16، رسالة إلى وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال حينها أمير روحانا، طالبته فيها بالسماح لطلاب المدارس الدينية بقضاء كامل المدة المتاحة للاقتحامات في تعلم التوراة وتعليمها في الساحة الشرقية للمسجد الأقصى[1]، وهدفت من هذا الطلب إلى استغلالٍ أكبر لأوقات الاقتحام، وفرض وجود طلاب معاهد الاحتلال التلمودية في كامل أوقات الاقتحام، التي تصل إلى خمس ساعات يوميًا، وهي خطوة يمكن أن تحولها سلطات الاحتلال إلى أمرٍ واقع في حال تم التوافق عليها، ووجدت الظهير السياسي الذي يتبناها.

وإضافةً إلى ما سبق كشفت هذه الرسالة عن نية «منظمات المعبد» تغيير شكل الاقتحامات، عبر تحويلها من المشي ضمن مسار محدد بحماية قوات الاحتلال، إلى التمركز في نقطة محددة، والمكوث فيها أطول مدة ممكنة، وهذا ما سيحول المنطقة الشرقية من المسجد إلى مدرسة تلموديّة، ولكن الجانب السياسي الإسرائيلي لا يمكنه تحمل تبعات مثل هذه الخطوات حاليًّا، وفي حال تطبيقها فستفتح شهية المنظمات المتطرفة لمزيدٍ من المطالبات، على غرار إدخال الكتب ولفائف التوراة، وتحويل المنطقة الشرقية إلى ما يشبه الصفوف الدراسية التلمودية.

وفي سياق تحريض المنظمات المتطرفة على المسجد الأقصى، وعرقلة الوجود الإسلامي داخله، كشفت معطيات صحفية عربية في 2020/11/27، أن «منظمات المعبد» بعثت رسالةً إلى وزير الصحة في حكومة الاحتلال، تحتج فيها على إقامة صلاة الجمعة في الأقصى، مدعية أنها تنتهك المعايير الصحية[2]، ووصف متابعون الرسالة بأنها محاولة للمشاغبة على المصلين في الأقصى، وإعادة استخدام الذرائع الصحية لفرض المزيد من القيود على المصلين الذين يصلون إلى عدة آلاف أسبوعيًّا، في إطار تقليل أعدادهم في الأقصى.

وتابعت «منظمات المعبد» في مدة الرصد دعواتها إلى تنظيم اقتحامات حاشدة للأقصى، خاصة قُبيل وفي الأعياد اليهودية والمناسبات الإسرائيلية، ففي منتصف شهر أيلول/

1 عرب 48، 2020/11/16. https://bit.ly/2U7wMVY
2 موقع مدينة القدس، 2020/11/27. https://bit.ly/3jPtnUu

سبتمبر 2020 ومع اقتراب «رأس السنة اليهودية» دعت المنظمات المتطرفة أنصارها إلى اقتحام حاشد للمسجد الأقصى، وذلك لتعويض تراجع أعداد المقتحمين على أثر القيود التي فرضتها حكومة الاحتلال لمواجهة «كورونا»[1]، ودعت المنظمات أنصارها إلى نفخ البوق اليهودي داخل الأقصى، احتفالًا بالأعياد اليهوديّة[2].

وتستمر محاولات هذه المنظمات اختراع أيّ موسم لرفع أعداد مقتحمي الأقصى، ففي 2020/12/6 أطلقت «منظمات المعبد» حملة تهدف إلى تحويل فصل الشتاء إلى «شتاء يهودي»، وتزامنت هذه الحملة مع «عيد الحانوكاه»، ودعت المنظمات المتطرفة إلى إشعال الشمعدانات والرقص في أنحاء متفرقة من المدينة المحتلة[3]. وعلى أثر تخفيف إجراءات الإغلاق، التي كانت مفروضة في المدينة المحتلة، عادت «منظمات المعبد» إلى الاستفادة من الأعياد اليهوديّة، ففي 2021/2/27 دعت هذه المنظمات أنصارها إلى اقتحام الأقصى في 2021/2/28 بالتزامن مع انتهاء عيد «البوريم/المساخر»، وأعلنت أن الاقتحام سيكون احتفاليًا وستوزع أمام باب المغاربة الحلوى الخاصة بـ«البوريم/المساخر» للمقتحمين، وبحسب مصادر فلسطينية، يأتي الاقتحام في اليوم التالي للعيد، فهو يومٌ ليس له قداسة أو أهمية، ولكن «منظمات العبد» توظف هذه الأساليب لتهويد المسجد الأقصى[4].

ورفعت «منظمات المعبد» مستوى اعتداءاتها على الأقصى خلال الأعياد اليهودية، ففي نهاية شهر آذار/مارس 2021 كشفت المنظمات المتطرفة أن شرطة الاحتلال اعتقلت في 2020/3/25 اثنين من أعضائها خططا لتهريب حمل صغير، لتقديمه قربانًا عن «الشعب اليهودي» داخل الأقصى، وذكرت أن محاكم الاحتلال لم تقم بأي ردة فعل تجاههم، على اعتبار أن الذبح في «الشريعة اليهودية» يجب أن يتم السبت، وعندما أمسك بالمستوطنين كان يوم الخميس، فتم الإفراج عنهما. واستنكر الناشط في المنظمات المتطرفة أرنون سيجال هذه الاعتقالات لأنها «تخالف جوهر الصهيونية»، وبحسب تفاعل أعضاء المنظمات المتطرفة مع قضية الاعتقال، تبين أن رئيس حركة «العودة إلى جبل المعبد»

1عربي 21، 2020/9/20. https://bit.ly/3AuiyxZ

2 موقع مدينة القدس، 2020/9/23. https://bit.ly/3sAdoNC

3 شبكة قدس الإخبارية، 2020/12/8. https://bit.ly/3AugYMy

4 وكالة شهاب، 2021/2/27. https://bit.ly/3m2ZbYW



صورة نشرها المتطرف رفائيل موريس على حسابه في تويتر، تظهر حملًا صغيرًا برفقة أبنائه

المتطرف رفائيل موريس، كان من بين المعتقلين الذين فُتشت بيوتهم، وكان موريس قد نشر في وقتٍ سابق صورة له مع حملٍ يُعده للذبح في «المعبد» خلال أيام الفصح العبري[1].

وفي سياق اقتحامات المستوطنين وما تتضمن من أداء الصلوات التلمودية علنيًا، نشر أعضاء في «منظمات المعبد» في 2021/4/4 مقاطع مصورة تُظهر أداءهم صلوات جماعية علنية في محيط المسجد الأقصى، بمشاركة حاخامات، وعلق أحد ناشطي «المعبد» بقوله: «لم يعد أحد يعترض، لا الشرطة ولا الأوقاف»، في إشارة إلى حماية شرطة الاحتلال للمستوطنين عند أدائهم الصلوات التلمودية، وعدم قدرة الأوقاف على مواجهة هذه الاعتداءات، ولم تكتف «منظمات المعبد» بما حققته فقط، بل أعلنت صفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي في 2021/4/2 أن «صلاة اليهود في الأقصى أصبحت مسموحة»، في محاولة لتحقيق مكاسب على أرض الواقع، ودعوة المزيد من المستوطنين إلى المشاركة في هذه الصلوات العلنية في الأقصى[2].

وشكل اقتحام المسجد الأقصى في 2021/5/10 بالتزامن مع ذكرى احتلال كامل مدينة القدس المسمى عبريًا بـ «يوم القدس»، أبرز محطات الاعتداء على الأقصى خلال أشهر الرصد، وتزامن في هذا العام مع الثامن والعشرين من شهر رمضان، وأطلقت المنظمات المتطرفة تحضيراتها للاقتحام قبل موعده بنحو 35 يومًا. ففي 2021/4/3 كشفت معطيات صحفية عن عقد هذه المنظمات مؤتمرًا تحضيريًا لتنظيم اقتحام آلاف

---

1 موقع مدينة القدس، 2021/3/30. https://bit.ly/3jNIFt1

2 موقع مدينة القدس، 2021/4/7. https://bit.ly/2XppjCY

الإسرائيليين، ودعت إليه عددًا من المنظمات الشبابية اليهودية والمدارس الدينية، وأشارت في دعوتها إلى أن المؤتمر خطوة مهمة على «طريق عودة شعب إسرائيل إلى جبل المعبد»[1]. وبحسب المعطيات المتوافرة حينها تحدث في المؤتمر كلٌ من الحاخام المتطرف يسرائيل أرئيل مؤسس «معهد المعبد» ورئيسه، والحاخام مناحيم ماكوفر المدير السابق لـ«معهد المعبد»، وهو أبرز المنظرين حول «المعبد»، وأبرز الدعاة إلى إحيائه، وشارك فيه شخصيات سياسية من بينها الوزير السابق المتطرف أوري أرئيل[2].

ولم تقف أعمال المنظمات عند عقد المؤتمر سالف الذكر، ففي 2021/4/22 وجهت جمعية «تراث جبل المعبد» المتطرفة، وهي واحدة من المنظمات المنضوية في ائتلاف «منظمات المعبد»، رسالةً إلى وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال طالبته بالسماح لمقتحمي الأقصى بإدخال صناديق وأكياس الطعام والشراب إلى داخل الأقصى، والسماح لهم بتناولها داخل المسجد في نهار رمضان، وعللت طلبها بأنه من «حقوقهم الطبيعية»، وأشار مدير الجمعية المتطرف تومي نيساني إلى أن إدخال الطعام «خطوة في طريق بناء المعبد»[3].

وفي سياق تحريض المنظمات وتحضيراتها لاقتحام «يوم القدس»، تابعت المنظمات المتطرفة ترويجها للاقتحام على صفحاتها في وسائل التواصل الاجتماعي، ففي 2021/4/29 نشرت صورة تتضمن عدًا عكسيًا لموعد الاقتحام، دأبت على نشره بشكلٍ يومي على صفحاتها في وسائل التواصل الاجتماعي، وفي هذه المنشورات أعلنت المنظمات المتطرفة عن توفيرها أعلامًا صهيونية للمشاركين في الاقتحام، وبأنهم سيؤدون خلالها تراتيل تلمودية وأخرى وطنية[4].

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/4/3. https://bit.ly/3AEp5pN

2 علي إبراهيم: ورقة معطيات حول اقتحام الأقصى في 28 رمضان الموافق لـ 2021/5/10، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2021/5/6. https://bit.ly/3AAesVa

3 فلسطين اليوم، 2021/4/22. https://bit.ly/3CJQHvB

4 موقع مدينة القدس، 2021/5/5. https://bit.ly/3yKgYHR

وألقى انتصار المقدسيين في المواجهات التي اندلعت مع جنود الاحتلال ومستوطنيه في باب العمود بين 13 و26 نيسان/ أبريل 2021 بظلاله على الأقصى، فعملت المنظمات المتطرفة على حشد عددٍ من عتاة المتطرفين ليشاركوا في اقتحام الأقصى تعويضًا عن هزيمتهم في باب العمود، ففي 2021/5/3 أعلنت «منظمات المعبد» عن مشاركة عدد من عتاة المتطرفين في اقتحام 28 رمضان، وبحسب منشور للمنظمات المتطرفة سيشارك كل من الوزير السابق في حكومة الاحتلال أوري أرئيل، والمتطرفين الإرهابيين يسرائيل مداد ويهودا عتصيون، إضافةً إلى القيادي في حزب «القوة اليهودية» ميخائيل بن آري، والبروفيسور هيليل فايس من جامعة بار إيلان، وهو مؤسس اتحاد «الدول السبعة من أجل المعبد»[1].



العد التنازلي الذي نشرته «منظمات المعبد» على صفحاتها في وسائل التواصل الاجتماعي

وعلى أثر فشل الاقتحام وعدم قدرة الاحتلال على إدخال أي مستوطنٍ إلى الأقصى، نتيجة ثبات المرابطين في المسجد واندلاع معركة «سيف القدس»، كانت ردة فعل المنظمات المتطرفة على هزيمتهم كبيرةً جدًا، وفي اليوم نفسه وصف المتطرف أرنون سيجال يوم الاقتحام بأنه «يوم صعب، حزين، كئيب ومهين، لقد فقدنا احترامنا الذاتي والوطني، لدولة إسرائيل»[2].

1 فلسطين ألترا، 2021/5/3. https://bit.ly/3vAmXwM

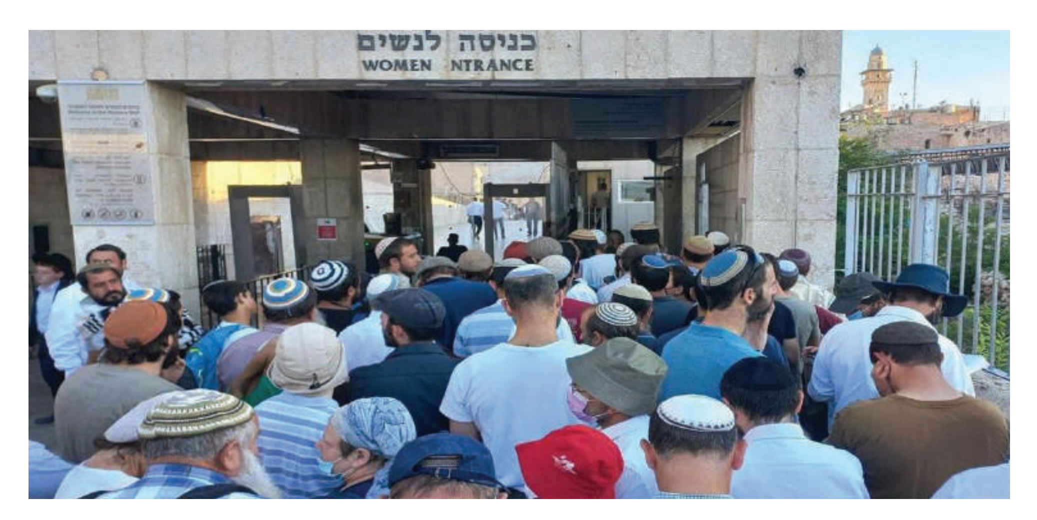
2 أخباريات، 2021/5/11. https://bit.ly/3yOdDrc

ولم يقف رد المنظمات المتطرفة عند التصريحات فقط، بل حاولت إعادة شد عصب المستوطنين، وأطلقت دعوات إلى اقتحام الأقصى بمناسبة عيد «نزول التوراة/الشفوعوت» الممتد بين 16 و2021/5/18، وأعلنت عن خطتها لأداء صلوات تلمودية علنية داخل المسجد الأقصى، لكي «يحل السلام في إسرائيل وينصرها على أعدائها». وفي صباح 2021/5/16 أغلقت شرطة الاحتلال باب المغاربة أمام اقتحامات المستوطنين، وبحسب وسائل إعلامية، منعت سلطات الاحتلال الاقتحام من دون الإعلان عنه، واكتفت بإبلاغ المقتحمين عبر شرطة الاحتلال، خوفًا من إعلان تراجعها أمام ضربات المقاومة، ولكي يظل طريق العودة أمامها متاحًا، من خلال إعادة فتح باب المغاربة أمام الاقتحامات، عندما تصبح الأوضاع في فلسطين أكثر هدوءًا[1].

وشكلت المواجهة الفلسطينية الشاملة ومعركة «سيف القدس»، محطة انتكاسٍ لعمل «منظمات المعبد»، فعلى أثر إقرار الهدنة مع المقاومة، دعت المنظمات أنصارها إلى اقتحام المسجد الأقصى في 2021/5/23، وفي سياق حشد المستوطنين لاقتحام المسجد، صرح المتحدث باسم المنظمات المتطرفة أساف فريد أن «يوم الأحد صباحًا في تمام الساعة 7:00 سنعرف ما إذا كنا قد خسرنا الحرب»[2].

ومع اقتراب ذكرى «خراب المعبد» بدأت المنظمات المتطرفة تحضيراتها لاقتحام الأقصى بأعداد كبيرة، وأداء طقوسٍ تلمودية جماعية داخله، خاصة أن يوم الاقتحام في 2021/7/18 يتزامن مع الثامن من شهر ذي الحجة، وهو من الأيام الذي يشهد فيه الأقصى وجودًا إسلاميًا كبيرًا، وفي ساعة مبكرة من ذلك اليوم اقتحمت قوات الاحتلال المسجد الأقصى، وأخلته من المرابطين والمصلين بالقوة، وأدخلت المستوطنين إلى الأقصى عبر مجموعات كبيرة متتالية، وبحسب دائرة الأوقاف الإسلامية بلغ عدد مقتحمي الأقصى في هذا اليوم نحو 1540 مستوطنًا[3]، كان من بينهم أعضاء سابقين وحاليين في «الكنيست»، وشهد الاقتحام ترديد المستوطنين نشيد «الهاتيكفا» بصوتٍ مرتفع وبحماية قوات الاحتلال، وأداء أعدادٍ كبيرة منهم طقوسًا تلمودية علنية في باحات الأقصى[4].

1 الجزيرة نت، 2021/5/16. https://bit.ly/2VMdndL
2 عربي 21، 2021/5/22. https://bit.ly/3secBT4
3 وكالة وفا، 2021/7/18. https://bit.ly/3yO6cQP
4 تايمز أوف إسرائيل، 2021/7/18. https://bit.ly/3iALZsg



عشرات المستوطنين يستعدون لاقتحام المسجد الأقصى في 2021/7/18

وفي سياق الحديث عن المنظمات المتطرفة، يبرز المتطرف يهودا غليك واحدًا من أبرز الحاخامات الذين يقتحمون الأقصى، ويحرضون ضد مكوناته، وإضافةً إلى مشاركته الدائمة في اقتحام المسجد، نورد في ما يأتي أبرز الاعتداءات التي قام الحاخام المتطرف يهودا غليك في مدة الرصد:

- في 2020/9/10 شارك في اقتحام المسجد، وشغَّل مقطعًا ينفخ فيه بالبوق التلموديّ كان قد صوره مسبقًا، ونشر ما فعله على وسائل التواصل الاجتماعي[1].
- في 2020/11/8 اقتحم غليك الأقصى رافقته مجموعة متطرفة قادمة من الولايات المتحدة[2].
- في 2020/11/22 أعاد غليك اقتحام المسجد الأقصى، وشهد هذا الاقتحام إطلاق غليك حملة تبرعات من الساحات الشرقية للأقصى، تستهدف جمهور غليك في الولايات المتحدة الأمريكية، بمناسبة اقتراب «عيد الحانوكاه» العبري، ودعا جمهوره إلى التبرع لمؤسسته «شالوم جيروساليم» بطرود بقيمة 30 دولارًا أمريكيًّا، قائلًا:

1 موقع مدينة القدس، 2020/9/10. https://bit.ly/3si8tBt
2 دنيا الوطن، 2020/11/8. https://bit.ly/2VUINhX

«التبرعات ستعزز الوجود والروح الدينية اليهودية، وأنها سترسل للأيتام والأرامل اليهود في القدس، بمناسبة عيد الحانوكاه»[1].

وإلى جانب غليك، برز القيادي في «منظمات المعبد» الحاخام المتطرف «الياهو ويبر»، واحدًا من أبرز الوجود التي تقتحم المسجد، ففي 2021/1/13 اقتحم الأقصى برفقة عددٍ من المستوطنين، وقدم لهم شرحًا عن مدرسة «جبل المعبد» ونشاطها، ومن ثم نشر مقطعًا مصورًا على وسائل التواصل الاجتماعي قال فيه: «إنهم يقتحمون الأقصى نيابة عن كل اليهود في العالم، خاصة من لا يستطيع القدوم بسبب إجراءات الحجر الصحي»، وقال «إن الكهنة كانوا يبقون في المعبد طول العام، واليهود كانوا يأتون إليه 3 مرات في العام، وأن الكهنة كانوا يصلون نيابة عن كل اليهود، وهو ما تقوم به مدرسة جبل المعبد من صلاة توراتية يومية في الأقصى»، ودعا في نهاية كلامه إلى بناء «المعبد» مكان الأقصى[2]. وفي 2021/1/15 أعاد الحاخام ويبر اقتحام المسجد الأقصى، رافقه كل من الحاخام يسرائيل أرائيل والحاخام شموئيل مورنو، وبحسب مصادر مقدسية شهد هذا اليوم احتفال أحد المستوطنين بزفافه داخل الأقصى[3].

وبرزت في مدة الرصد منظمة «نساء لأجل المعبد» واحدة من المنظمات المتطرفة التي تشارك في الاعتداء على المسجد، ففي 2021/6/7 وضعت المنظمة لافتة عند مدخل باب المغاربة كُتب عليها «باب هليل»، في محاولة لتغيير اسم الباب على اسم مستوطنة قُتلت في مستوطنة «كريات أربع» المقامة على أراضي الخليل جنوب الضفة الغربية عام 2016[4]. ووضعت اللافتة على يد المستوطنة المتطرفة رينا ديبورا أرئيل عضوة مجلس إدارة منظمة «نساء لأجل المعبد»، ووالدة المستوطنة القتيلة هليل أرئيل[5]. وأشار متابعون إلى أن محاولة تغيير الاسم يأتي في سياق الابتزاز العاطفي، وجذب المزيد من المقتحمين إلى الأقصى، ومحاولة لطمس الاسم العربي الإسلامي للباب.

1 وكالة صفا، 2020/11/24. https://bit.ly/3m03QLn
2 دنيا الوطن، 2021/1/13. https://bit.ly/3CEgYvs
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/1/15. https://bit.ly/3AyDxQf
4 عربي 21، 2021/6/7. https://bit.ly/3yLyU4X
5 وكالة معًا الإخبارية، 2021/6/7. https://bit.ly/37JIut4

وفي متابعة لما تقوم به منظمة «طلاب لأجل المعبد»، استمر في أشهر الرصد مشاركة الطلاب اليهود الكثيفة في اقتحام المسجد الأقصى، إذ يشارك فيها طلاب معاهد الاحتلال التلمودية وطلاب مدارس الاحتلال النظامية وجامعاته، وشهدت اقتحامات عديدة مشاركة فئة الطلاب، وفي الجدول الآتي نماذج لمشاركتهم في اقتحامات الأقصى:

جدول يظهر أبرز اقتحامات الطلاب اليهود للمسجد الأقصى في أشهر الرصد

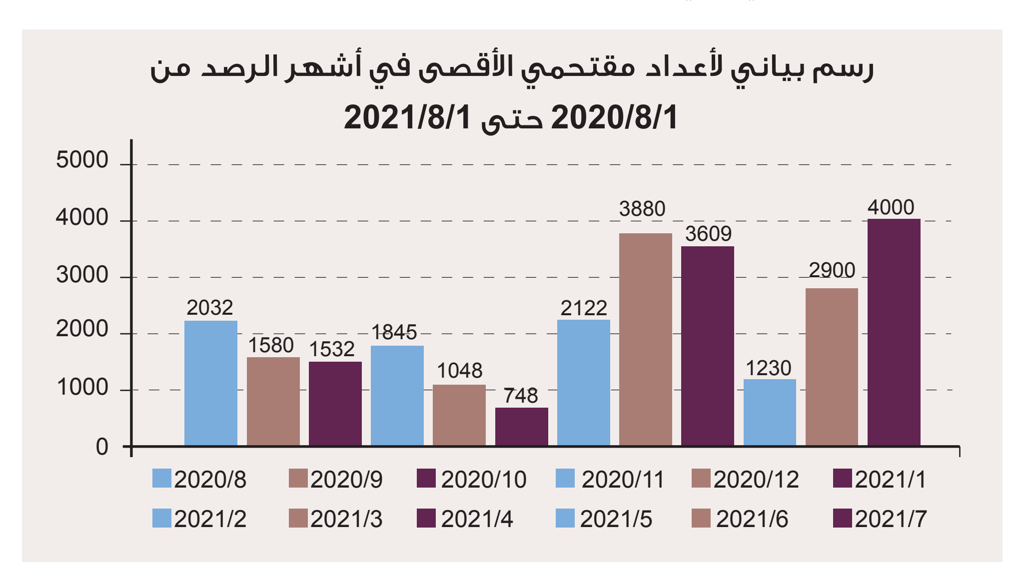
التاريخ	عدد الطلاب المقتحمين	ملاحظات
2020/8/6	60 طالبًا يهوديًا	من الطلاب اليهود، اقتحموا الأقصى ضمن مجموعات عدة[1].
2020/8/16	30 طالبًا يهوديًا	نفذوا جولات استفزازية في باحات الأقصى[2].
2020/9/3	70 طالبًا يهوديًا	من طلاب معاهد الاحتلال التلموديّة[3].
2020/11/10	32 طالبًا يهوديًا	من طلاب معاهد الاحتلال التلموديّة، تلقوا شروحات عن «المعبد»[4].
2020/11/11	47 طالبًا يهوديًا	من طلاب معاهد الاحتلال التلموديّة[5].
2020/11/19	57 طالبًا يهوديًا	من الطلاب اليهود[6].
2020/11/25	65 طالبًا يهوديًا	من الطلاب اليهود، نفذوا جولات استفزازية في باحات المسجد[7].
2020/12/6	44 طالبًا يهوديًا	من الطلاب اليهود، نفذوا جولات استفزازية في باحات المسجد[8].
2020/12/7	40 طالبًا يهوديًا	من الطلاب اليهود، أدوا طقوسًا تلمودية علنية[9].
2020/12/13	40 طالبًا يهوديًا	من الطلاب اليهود، نفذوا جولات استفزازية في باحات المسجد[1].

1 وكالة «قدس برس» للأنباء، 2020/8/6. https://bit.ly/36cHI79
2 وكالة وفا، 2020/8/16. https://bit.ly/3dJZanG
3 موقع مدينة القدس، 2020/9/3. https://bit.ly/3At1Boy
4 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/11/25. https://www.palinfo.com/284028
5 وكالة وفا، 2020/12/6. https://bit.ly/2V1eXrI
6 رام الله الإخباري، 2020/12/7. https://bit.ly/3qZUq2Z
7 الرسالة، 2020/12/13. https://bit.ly/3hgYGHO
8 وكالة «قدس برس» للأنباء، 2020/12/22. https://bit.ly/3dLmMZd
9 وكالة وفا، 2021/2/11. https://bit.ly/3hepA37

2020/12/22	80 طالبًا يهوديًا	من الطلاب اليهود، نفذوا جولات استفزازية في باحات المسجد[2].
2021/2/11	45 طالبًا يهوديًا	من الطلاب اليهود، أدوا طقوسًا تلمودية علنية[3].
2021/2/21	41 طالبًا يهوديًا	نفذوا جولات استفزازية في باحات المسجد[4].
2021/3/2	65 طالبًا يهوديًا	من الطلاب اليهود أدوا طقوسًا تلمودية علنية[5].
2021/3/16	130 طالبًا يهوديًا	من الطلاب اليهود أدوا طقوسًا تلمودية علنية[6].
2021/3/18	43 طالبًا يهوديًا	نفذوا جولات استفزازية، وأدوا طقوسًا تلمودية[7].
2021/3/21	50 طالبًا يهوديًا	من الطلاب اليهود أدوا طقوسًا تلمودية علنية[8].
2021/4/6	50 طالبًا يهوديًا	نفذوا جولات استفزازية في باحات المسجد[9].
2021/4/18	52 طالبًا يهوديًا	نفذوا جولات استفزازية في باحات المسجد[10].
2021/4/28	95 طالبًا يهوديًا	أدوا طقوسًا تلمودية علنية[11].
2021/6/9	60 طالبًا يهوديًا	من الطلاب اليهود، تلقوا شروحات عن «المعبد»[12].
2021/6/30	60 طالبًا يهوديًا	من الطلاب اليهود، نظموا جولات استفزازية في باحات المسجد[13].

1 الرسالة، 2020/12/13. https://bit.ly/3hgYGHO
2 وكالة «قدس برس» للأنباء، 2020/12/22. https://bit.ly/3dLmMZd
3 وكالة وفا، 2021/2/11. https://bit.ly/3hepA37
4 وكالة القدس للأنباء، 2021/2/21. https://bit.ly/3xnub8N
5 وكالة وفا، 2021/3/2. https://bit.ly/3qLe6XW
6 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/3/16. https://bit.ly/3hjenyf
7 وكالة وفا، 2021/3/18. https://bit.ly/3hHAnlm
8 وكالة وفا، 2021/3/21. https://bit.ly/3yqqVJV
9 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/4/6. https://bit.ly/3ywC9wF
10 وكالة وفا، 2021/4/18. https://bit.ly/3hjWsaU
11 وكالة الصحافة الوطنية، 2021/4/28. https://bit.ly/2Vc9puJ
12 دنيا الوطن، 2021/6/9. https://bit.ly/3ypjiDK
13وكالة صفا، 2021/6/30. https://safa.news/p/308342

وفي حصيلة جهود أذرع الاحتلال هذه، بلغ عدد اليهود الذين اقتحموا المسجد الأقصى المبارك في مدة الرصد الممتدة من 2020/8/1 حتى 2021/8/1، نحو 26526 مقتحمًا، من المستوطنين والطلاب اليهود وعناصر الاحتلال الأمنية[1]. توزعوا على أشهر الرصد كما يظهر الرسم البياني الآتي:



ويُشير العدد الإجمالي لمقتحمي المسجد الأقصى، ومعطيات الرسم البياني أعلاه، إلى انخفاض أعداد مقتحمي المسجد بشكلٍ طفيف، فقد بلغ عددهم نحو 28674 في التقرير الماضي في المدة الممتدة من 2019/8/1 حتى 2020/8/1 [2]، أي أن معطيات الرصد الحالي سجلت انخفاضًا بنحو 2148 مستوطنًا عن الرصد الماضي، وبلغت نسبة هذا الانخفاض

1 هشام يعقوب (محرر) وآخرون: التقرير السنوي حال القدس 2020، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط 1، 2021، ص 29.
موقع القسطل، 2021/3/1. https://alqastal.org/?p=4029
المرجع نفسه.
موقع القسطل، 2021/4/1. https://alqastal.org/?p=4643
موقع القسطل، 2021/5/1. https://alqastal.org/?p=5336
موقع القسطل، 2021/6/1. https://alqastal.org/?p=6018
موقع القسطل، 2021/7/1. https://alqastal.org/?p=6909
صحيفة البناء، 2021/8/1. https://bit.ly/3jYeHTI

2 هشام يعقوب (محرر) وآخرون: عينٌ على الأقصى – التقرير الرابع عشر، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط1، 2020، ص 151.

نحو 7.5%، وهذا يعني أن أعداد مقتحمي المسجد الأقصى تستمرّ في الانخفاض للرصد الثالث على التوالي، ويأتي تراجع أعدادهم نتيجة أسباب عدة، نذكر منها:

- القيود الصحية بسبب جائحة «كورونا» التي فرضتها سلطات الاحتلال في أواخر عام 2020، فقد فرضت سلطات الاحتلال إغلاقًا شاملًا في المناطق المحتلة، ومنعت المستوطنين من التجول مسافةً أبعد من 500 متر من منازلهم، وهذا ما انعكس على أعداد مقتحمي الأقصى من المستوطنين خلال الأشهر التي فُرض فيها الإغلاق[1].
- آثار معركة «سيف القدس» والمواجهة الفلسطينية الشاملة، التي أجبرت الاحتلال على إغلاق المسجد الأقصى أمام المستوطنين لنحو 16 يومًا الأقصى في شهر أيار/مايو 2021[2]، فخلاله شهد المسجد اقتحام 1230 مستوطنًا.
- الأزمات السياسية التي عاشها الاحتلال، وإبعاد بنيامين نتنياهو عن رئاسة الحكومة الإسرائيلية، في إطار بزوغ تحالفات سياسية جديدة في الساحة الإسرائيلية.

ولمزيد من توضيح تطور أعداد مقتحمي الأقصى، نبيّن أعدادهم في الجدول الآتي كما أحصتها تقارير «عين على الأقصى» الستة الأخيرة الماضية:

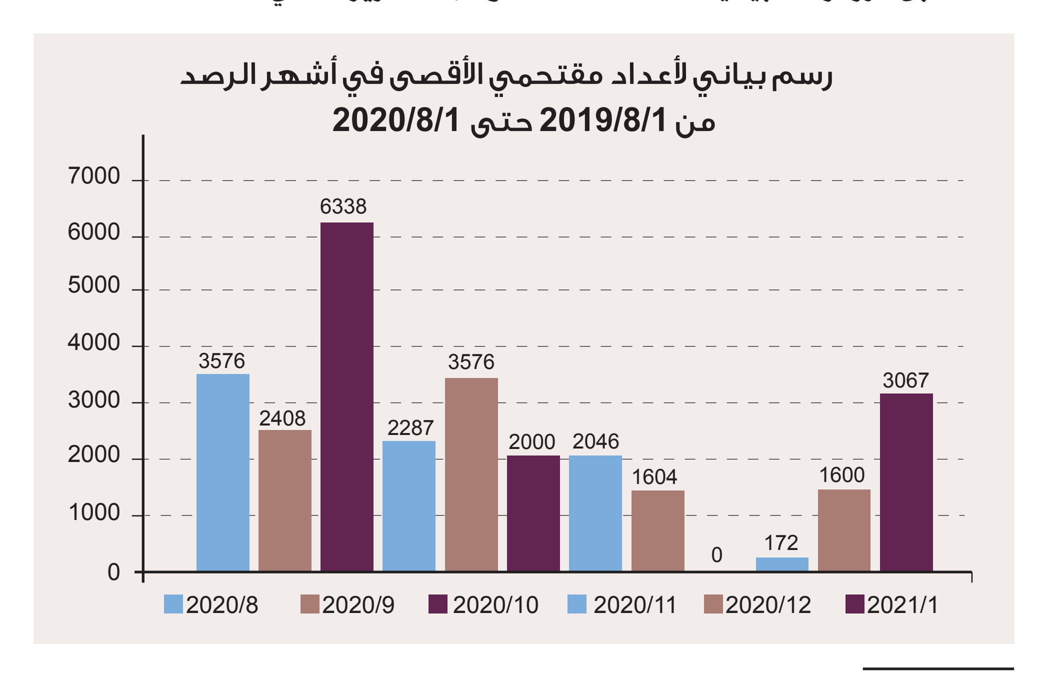
سنوات الرصد	عدد المقتحمين	فارق عدد المقتحمين مقارنة بالرصد السابق	نسبة الفرق عن الرصد السابق
من 2015/8/1 حتى 2016/8/1	13733	-	_
من 2016/8/1 حتى 2017/8/1	23661	+ 9928	+ 72.2 %
من 2017/8/1 حتى 2018/8/1	33198	+ 9537	+ 40.3 %
من 2018/8/1 حتى 2019/8/1	31084	- 2114	- 6.3 %
من 2019/8/1 حتى 2020/8/1	28674	- 2410	- 7.75 %
من 2020/8/1 حتى 2021/8/1	26526	- 2148	- 7.5 %

1 وكالة وفا، أبرز الانتهاكات بحق المسجد الأقصى خلال أيلول/سبتمبر 2020. https://bit.ly/2XrKSD3
2 الجزيرة نت، 2021/5/19. https://bit.ly/3g2baSN

ومن الجدير بالذكر أن الانخفاض المستمر بأعداد المقتحمين يؤكد فشل استراتيجية «منظمات المعبد»، فلم تُفلح محاولاتها في حشد المستوطنين بالتزامن مع الأعياد والمناسبات اليهوديّة، ولم ينعكس عملها في الاستفادة من المناسبات «الوطنية» الإسرائيلية، في رفع أعداد مقتحمي المسجد ضمن مجمل مدة الرصد. ومما يرفع من وقع هذا الفشل معطيات أوردناها في التقارير السابقة، تؤكد أن جزءًا كبيرًا من المقتحمين يقتحم الأقصى بشكلٍ متكرر خلال اليوم الواحد والشهر الواحد، وأن العديد منهم هم عناصر «متفرغة» للاقتحامات والأنشطة المتعلقة بها توظفهم «منظمات المعبد».

وفي سياق قراءة معطيات الرصد الشهرية، سجلت أشهر الرصد تباينًا في أعداد مقتحمي المسجد، إذ شهد شهر تموز/يوليو 2021 أكبر عددٍ من المقتحمين، بلغ نحو 4000 مقتحم، من بينهم نحو 1540 مستوطنًا اقتحموا الأقصى في ذكرى «خراب المعبد». في المقابل شهد شهر كانون الثاني/يناير 2021 أقل عدد مقتحمين بلغ 748 مستوطنًا فقط.

وللمقارنة بين الاقتحامات في مدة الرصد التي يغطيها التقرير، ومدة الرصد في التقرير السابق، نورد رسمًا بيانيًا للاقتحامات كما وثقها التقرير الماضي[1]:



1 عينٌ على الأقصى – التقرير الرابع عشر، مرجع سابق، ص 151.

تحليل الرسم البياني للرصد الحالي والرسم البياني السابق، يظهر أن أشهر الرصد لم تسجل وتيرة واحدة من الاقتحام، فقد استمر التباين بين أعداد المقتحمين بين شهرٍ وآخر، وفي التقرير الحالي سجلت ثلاثة أشهر أعدادًا تجاوزت عتبة ثلاثة آلاف مقتحم، أما في الرصد الماضي، شهدت 4 أشهر اقتحامات فاقت 3 آلاف مستوطن، وفي الجدول الآتي الأشهر التي شهدت أكثر من ثلاثة آلاف مستوطن:

جدول يوضح أشهر الرصد التي شهدت أعداد مقتحمين تفوق ثلاثة آلاف مقتحم

أشهر الرصد	عدد المقتحمين
آذار/مارس 2021	3880
نيسان/أبريل 2021	3609
تموز/يوليو 2021	4000

وفي الجدول الآتي نورد اقتحامات الأقصى شهريًا، وما تزامن معها من مناسباتٍ وأعيادٍ يهوديّة، وأبرز الملاحظات حول المشاركين فيها:

الشهر	عدد المقتحمين	الأعياد والمناسبات اليهوديّة
آب/ أغسطس 2020	2032	–
أيلول/سبتمبر 2020	1580	رأس السنة العبرية ويوم الغفران
تشرين الأول/أكتوبر 2020	1532	عيد العُرْش أو سوكوت «المظال»
تشرين الثاني/نوفمبر 2020	1845	–

كانون الأول/ديسمبر 2020	1048	عيد الأنوار اليهودي «هانوكاه»[1]
كانون الثاني/يناير 2021	748	من بينهم 300 طالب يهودي، و100 من عناصر الاحتلال الأمنية[2].
شباط/فبراير 2021	2122	تضمن الاقتحام ما يطلق عليه «ضيوف» شرطة الاحتلال[3].
آذار/مارس 2021	3880	بالتزامن مع عيد «الفصح العبري»[4].
نيسان/أبريل 2021	3609	من بينهم جنود وضبّاط وطلاب معاهد دينية توراتية[5].
أيار/مايو 2021	1230	من بينهم طلاب معاهد دينية يهودية وعناصر أمنية[6].
حزيران/يونيو 2021	2900	من بينهم عناصر مخابرات الاحتلال وطلاب معاهد دينية توراتية، وموظفون في سلطة آثار الاحتلال[7].
تموز/يوليو 2021	4000	من بينهم 1540 مستوطنًا بالتزامن مع ذكرى «خراب المعبد»[8].
المجموع	26526	

1 الأشهر الأربعة الأولى من الجدول من تقرير حال القدس 2020، مرجع سابق، ص 29.
2 موقع القسطل، 2021/3/1. https://alqastal.org/?p=4029
3 المرجع نفسه.
4 موقع القسطل، 2021/4/1. https://alqastal.org/?p=4643
5 موقع القسطل، 2021/5/1. https://alqastal.org/?p=5336
6 موقع القسطل، 2021/6/1. https://alqastal.org/?p=6018
7 موقع القسطل، 2021/7/1. https://alqastal.org/?p=6909
8 صحيفة البناء، 2021/8/1. https://bit.ly/3jYeHTI

وتناولنا محاولات أذرع الاحتلال إشراك أعداد كبيرة من المقتحمين، ولكنها لم تنجح في تحقيق أهدافها إلا في مرات معدودة من مدة الرصد، ونورد في الجدول الآتي أبرز الأيام التي شهدت اقتحامات حاشدة للمسجد الأقصى:

اليوم والمناسبة	عدد المقتحمين
2021/3/29 (عيد الفصح اليهودي)	440 مستوطنًا[1]
2021/3/30 (عيد الفصح اليهودي)	498 مستوطنًا[2]
2021/4/1 (عيد الفصح اليهودي)	927 مستوطنًا[3]
2021/7/18 (ذكرى «خراب المعبد»)	1520 مستوطنًا[4]

ب. اقتحامات الأجهزة الأمنية

يوظف الاحتلال أجهزته الأمنية لتكون واحدة من أدوات تحقيق سيطرته على المسجد الأقصى، ويستخدمها ليفرض المزيد من التضييق على المسجد ومكوناته البشرية، فإلى جانب تأمين الحماية للمستوطنين عند اقتحامهم للأقصى، تصاعد دورها في حماية المستوطنين خلال أدائهم الصلوات التلمودية، وتحييد أي عناصر بشرية تعرقل الاقتحامات، بل وتشهد العديد من الاقتحامات مشاركة عناصر أمنية بلباسهم العسكري أو المدني، في سياق تنظيم جولاتٍ خاصة بهم.

وفي الأشهر التي يرصدها التقرير، برز عدد من الاعتداءات التي قامت بها عناصر الاحتلال الأمنية، يُعد بعضها سياسة دائمة لدى أجهزة الاحتلال الأمنية، وبعضها عملت على تنفيذه في مدة الرصد، وهي:

- استمرار استهداف مصلى باب الرحمة، وتدنيسه بشكلٍ متكرر.

1 وكالة الأناضول، 2021/4/1. https://bit.ly/2VT1BhI
2 المرجع نفسه.
3 وكالة وفا، 2021/4/1. https://bit.ly/3yOJTdN
4 وكالة وفا، 2021/7/18. https://bit.ly/3g2DCnz

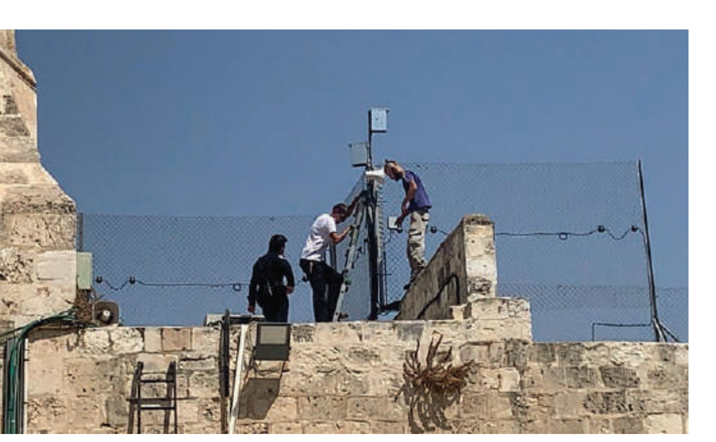
- قطع الأسلاك الموصلة للصوتيات في الأقصى، ومحاولة قطع الأذان.
- تركيب أجهزة إلكترونية في أرجاء متفرقة من المسجد.

فعلى صعيد استهداف مصلى باب الرحمة تابعت شرطة الاحتلال اعتداءاتها بحقه والمصلين داخله، إذ تعمل على التضييق على المصلين، من خلال التعامل مع المصلى على أنه ليس من ضمن مصليات المسجد، لذلك تقتحم العناصر الأمنية الإسرائيلية المصلى بشكلٍ متكرر، وتقوم باعتقال المصلين والمرابطين من جنباته. وشهدت مدة الرصد العديد من اعتداءات شرطة الاحتلال بحق المصلى، نذكر منها:

- في 2020/9/14 اقتحمت عناصر من شرطة الاحتلال مصلى باب الرحمة، ودنسوه بأحذيتهم، وصوروا المصلى والمصلين داخله[1].
- في 2020/9/18 اكتشف حراس المسجد رمي أحد جنود الاحتلال سكينًا في محيط مصلى باب الرحمة، وعلى أثر اكتشاف الحراس لها، أجبروا شرطة الاحتلال على التقاطها من المكان[2].
- في 2020/10/11 اقتحم عددٌ من ضباط شرطة الاحتلال ومخابراته مصلى باب الرحمة، وتجولوا في أرجائه[3].
- في 2020/10/13 اقتحمت عناصر أمنية إسرائيلية مصلى باب الرحمة، وتجولوا في مرافقه والتقطوا الصور قبل أن ينسحبوا[4].
- في 2020/11/2 اقتحمت قوة من شرطة الاحتلال مصلى باب الرحمة، وقامت بعمليات تفتيش واسعة في المصلى وتصويره بشكل كامل[5].

1 وكالة وفا، 2020/9/14. https://bit.ly/3CLUFE1
2 موقع مدينة القدس، 2020/9/23. https://bit.ly/3sAdoNC.
3 وكالة وطن للأنباء، 2020/10/11. https://bit.ly/3AItbgP
4 دنيا الوطن، 2020/10/3. https://bit.ly/3xOiJ5F
5 وكالة الأناضول، 2020/11/2. https://bit.ly/3yRfWKb

- في 2020/12/26 اقتحم عدد من جنود الاحتلال المصلى، ودنسوه بأحذيتهم، وأوقفوا مسنًا فلسطينيًا اعترض على الاقتحام، وهددوه بالإبعاد عن الأقصى[1].
- في 2021/5/10 اقتحم جنود الاحتلال مصلى باب الرحمة، وأخرجوا المصلين من داخله بالقوة، وأطلقوا القنابل الصوتية والغازية باتجاه المصلين[2].



قوات الاحتلال تركب أجهزة إلكترونية على أسطح المسجد

وشهدت مدة الرصد محاولة أذرع الاحتلال الأمنية فرض المزيد من التحكم بالمسجد الأقصى، عبر تركيب أجهزة إلكترونية متطورة، ففي 2020/9/6 اقتحم عددٌ من جنود الاحتلال المسجد، واعتلوا سطحه وركبوا أجهزة إلكترونية تتضمن مجسات وسماعات في منطقة باب الأسباط داخل الأقصى، على الرغم من رفض دائرة الأوقاف واعتراض حراس المسجد، وبحسب مصادر من دائرة الأوقاف الإسلامية فإن شرطة الاحتلال طلبت قبل يومين، فتح غرفة الأذان في منطقة باب الأسباط لاعتلاء السطح، بذريعة «تركيب سماعات في المكان»، ولكن دائرة الأوقاف رفضت ذلك بشكلٍ قاطع، وبحسب الدائرة أحضرت عناصر شرطة الاحتلال سلالم حديدية، اعتلت بواسطتها سطح الجدار الشمالي للمسجد الأقصى، بالقرب من باب الأسباط، ونصبت أجهزة إلكترونية[3]. وبحسب مصادر مقدسية ركّبت قوات الاحتلال هذه الأجهزة على سطح الأقصى من الجهتين الشمالية والغربية[4]. وتعمل سلطات الاحتلال على إيجاد موطئ قدمٍ لها في المسجد الأقصى، وتحاول استخدام الوسائل كافة، لفرض المزيد من الرقابة على الأقصى والمصلين.

1 فلسطين أون لاين، 2020/12/26. https://bit.ly/3yRfWKb
2 وكالة وفا، 2021/5/10. https://bit.ly/3xMD1MP
3 وكالة الأناضول، 2020/9/6. https://bit.ly/3xLfsnv
4 الجزيرة نت، 2020/9/6. https://bit.ly/3lGDD22

وفي سياق اعتداء قوات الاحتلال على المسجد الأقصى، ومحاولة إسكات صوت الأذان، قطعت شرطة الاحتلال أسلاك مكبرات الصوت في باحات المسجد الأقصى المبارك في 2021/4/13 بالتزامن مع أول أيام شهر رمضان، بذريعة تأثيرها في مراسم يقيمها جيش الاحتلال، في ساحة حائط البراق، وهذا ما حال دون رفع أذان صلاة العشاء[1]. وفي 2021/5/7 اقتحمت قوات الاحتلال غرفة الأذان في المسجد الأقصى وقطعت أسلاك مكبرات الصوت، على أثر اندلاع مواجهات عنيفة في المسجد[2].

وشكل اقتحام الأقصى في 2021/5/10 بالتزامن مع الثامن والعشرين من رمضان، صورة لدور أجهزة الاحتلال الأمنية في الاعتداء على الأقصى ومكوناته البشرية، فقد شهد الاقتحام مواجهات عنيفة جدًا، فعلى أثر تحضر «منظمات المعبد» لحشد أعداد كبيرة من المقتحمين في ذكرى احتلال كامل القدس، عملت قوات الاحتلال على تأمين اقتحامات المستوطنين، ولكن الوجود الفلسطيني من القدس ومن المناطق الفلسطينية المحتلة عام 48، شكل عقبة كأداء أمام الاحتلال، وهو صمود أسهم في اندلاع الهبة الفلسطينية الشاملة.


المرابطون في الأقصى يتصدون لاقتحامات جنود الاحتلال ووحشيتهم

وفي محاولة لإخراج المرابطين، استخدمت قوات الاحتلال الرصاص المعدني والمطاطي، وحاصرت المرابطين في مصليات المسجد المسقوفة، وأغلقت عليهم الأبواب، وأمطرت المحاصرين بوابلٍ من قذائف الدخان والرصاص، في محاولة لإيقاع أكبر قدرٍ ممكن من الإصابات، إلى جانب اندلاع مواجهات عنيفة قرب أبواب المسجد الأقصى، خاصة بابي حطة والأسباط. وعلى الرغم من استخدام قوات الاحتلال القوة المفرطة،

1 الجزيرة مباشر، 2021/4/14. https://bit.ly/3AMXL8S
2 سبوتنيك عربي، 2021/5/7. https://bit.ly/2VPqfjR

استطاع الفلسطينيون كسر الاحتلال وجنوده، ولم يستطع إدخال أي مستوطن إلى داخل المسجد الأقصى[1]. وأدت وحشية الاحتلال إلى إصابة 612 فلسطينيًا[2]. وفقد عددٌ من المرابطين إحدى عيونهم.

وعلى أثر فشل قوات الاحتلال في تمرير اقتحامات المستوطنين حاولت تحقيق أي انتصار يحفظ لها ماء وجهها أمام جمهور المستوطنين، ففي مساء اليوم نفسه أعادت اقتحام باحات الأقصى، وأطلقت الأعيرة المطاطية وقنابل الصوت، في محاولة لتفريق المرابطين، وأدت كثافة القنابل الحارقة التي أطلقها جنود الاحتلال إلى اندلاع حريق في شجرة بساحة المسجد الأقصى المبارك[3]. وأعادت قوات الاحتلال المحاولة في 2021/5/11 إذ اقتحمت باحات المسجد الأقصى في ساعة متأخرة من الليل، وفرضت حصارًا على المعتكفين في المسجد، وهذا ما أدى إلى اندلاع مواجهات عنيفة، ولكن اشتعال عشرات نقاط المواجهة في المدينة المحتلة وفي المناطق المحتلة عام 48، إضافة إلى صمود المعتكفين داخل الأقصى، أجبر قوات الاحتلال على الانسحاب بعد وقتٍ قصير مخلفة أضرارًا مختلفة في المسجد[4].

ومع اقتراب ذكرى «خراب المعبد» أشارت مصادر عديدة إلى أن سلطات الاحتلال تتحضر لجعل هذا الاقتحام ردًا على فشل اقتحام 28 رمضان، ففي 2021/7/18 اقتحمت قوات الاحتلال المسجد في ساعة مبكرة، وأخلته من المرابطين والمصلين بالقوة، وعرقلت عمل حراس الأقصى وأدخلت المستوطنين إلى الأقصى عبر مجموعات متتالية، وبالتزامن مع اقتحامات المستوطنين أغلقت قوات الاحتلال جميع مداخل المسجد الأقصى ومنعت الدخول إليه، وحاصرت عشرات المصلين داخل المصلى القبلي[5].

وتُشكل جملة هذه الاعتداءات صورة مصغرة عن الدور الذي تؤديه شرطة الاحتلال لتأمين اقتحامات المستوطنين وحمايتهم، وتحول أدائها في السنوات الأخيرة، من منع أي ممارسات تلمودية داخل الأقصى وإخراج من ينفذها، إلى تأمين هذه الصلوات والممارسات التلموديّة ومنع حراس الأقصى من عرقلتها، وصولًا إلى حدّ السماح بأداء «السجود

1 الجزيرة نت، 2021/5/10. https://bit.ly/3CPgBOQ
2 وكالة الأناضول، 2021/5/11. https://bit.ly/3jVzNlI
3 الجزيرة نت، 2021/5/10. https://bit.ly/3CO1Rj8
4 موقع مدينة القدس، 2021/5/11. https://bit.ly/3iOad2k
5 الجزيرة مباشر، 2021/7/18. https://bit.ly/2VVpDbU

الملحمي» بشكل علنيّ ومتكرر، وهذا ما يفتح الباب أمام المزيد من هذه الاعتداءات في السنوات القادمة، فإخلاء شرطة الاحتلال الساحات الشرقية سيفتح شهية «منظمات المعبد» للمزيد من هذه الممارسات، ويشجعها للقيام بالخطوة التالية، إن من حيث حجم التدنيس أو مكانه.

ونورد في الجدول الآتي أبرز الاقتحامات الأمنية في مدة الرصد:

التاريخ	عدد العناصر الأمنية المقتحمة	ملاحظات
2020/8/6	12 عنصرًا أمنيًا	من مخابرات الاحتلال، نفذوا جولات استفزازية في أرجاء المسجد[1].
2020/8/24	9 عناصر أمنية	من شرطة الاحتلال[2].
2020/9/3	11 عنصرًا أمنيًا	من مخابرات الاحتلال، نفذوا جولات استفزازية في أرجاء المسجد[3].
2020/10/11	11 عنصرًا أمنيًا	من ضباط الشرطة والمخابرات[4].
2020/10/21	5 عناصر أمنية	من مخابرات الاحتلال[5].
2020/11/11	7 عناصر أمنية	من مخابرات الاحتلال[6].
2020/12/3	6 عناصر أمنية	من مخابرات الاحتلال، اقتحموا المصليات المسقوفة في المسجد[7].
2020/12/9	50 عنصرًا أمنيًا	من شرطة الاحتلال اقتحموا المسجد باللباس المدني[8].
2020/12/14	6 عناصر أمنية	من مخابرات الاحتلال[1].

1 وكالة معًا الإخبارية، 2020/8/6. https://bit.ly/3g6sG8j
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/8/24. https://bit.ly/3xIWCxm
3 الشرق القطرية، 2020/9/3. https://bit.ly/2Uic0TE
4 وكالة وطن، 2020/10/11. https://bit.ly/3AItbgP
5 وكالة وفا، أبرز الانتهاكات بحق المسجد الأقصى خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020 . https://bit.ly/2VOCu01
6 وكالة وافا، أبرز الانتهاكات بحق المسجد الأقصى خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2020 . https://bit.ly/3srBydS
7 وكالة الرأي الفلسطينية، 2020/12/3. https://bit.ly/2Xwt2yL
8 وكالة وفا، 9/ 2020/12. https://bit.ly/3CZwvpZ

2021/3/10	4 عناصر أمنية	من مخابرات الاحتلال، اقتحموا مصليات الأقصى المسقوفة[2].
2021/3/18	11 عنصرًا أمنيًا	من مخابرات الاحتلال، اقتحموا مصليات الأقصى المسقوفة[3].
2021/3/22	14 عنصرًا أمنيًا	من مخابرات الاحتلال، اقتحموا مصليات الأقصى المسقوفة[4].
2021/4/6	12 عنصرًا أمنيًا	من مخابرات الاحتلال، قاموا بجولات استفزازية في أرجاء المسجد[5].
2021/4/21	65 عنصرًا أمنيًا	من شرطة الاحتلال[6].
2021/5/7	عشرات العناصر الأمنية	أكثر من 200 عنصر أمني اقتحموا الأقصى ونكلوا بالمراطبين والمصلين[7].
2021/6/8	28 عنصرًا أمنيًا	من بينهم 26 من شرطة الاحتلال، وعنصران من مخابراته.
2021/7/6	12 عنصرًا أمنيًا	من بينهم 12 ضابطًا من قوات الاحتلال ومخابراته[8].
2021/7/26	20 عنصرًا أمنيًا	من مخابرات الاحتلال[9].

ث. اقتحامات وفود الدول العربية المطبعة

لم تكن اقتحامات وفودٍ عربية للمسجد الأقصى من بوابة الاحتلال أمرًا قابلًا للتصديق منذ سنواتٍ قليلة ماضية، ولكن الأمور تغيرت على أثر تعاظم موجة التطبيع العربي مع الاحتلال عام 2020، فقد شهد المسجد الأقصى في مدة الرصد عددًا من اقتحامات وفودٍ خليجية دخلت إلى الأقصى بحماية قوات الاحتلال، ولكنها ما لبثت أن توقفت، على أثر ردة الفعل المقدسية الرافضة لها.

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/12/14. https://bit.ly/3AYf5rZ
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/3/10. https://bit.ly/3jVFYps
3 وكالة القدس للأنباء، 2021/3/18 . https://bit.ly/2Xz5XM1
4 وكالة صفا، 2021/3/22. https://bit.ly/3sht88N
5 فلسطين أونلاين، 2021/4/6. https://bit.ly/3jW4erB
6وكالة وفا، 2021/4/21. https://bit.ly/3yRjyMb
7 وكالة وفا، 2021/5/7. https://bit.ly/2VU3nzk
8 موقع مدينة القدس، 2021/7/6. https://bit.ly/3m2X07B
9 موقع مدينة القدس، 2021/7/26. https://bit.ly/3CP7tcK



الوفد الإماراتي المقتحم يلتقط صورة تذكارية أمام مصلى قبة الصخرة في الأقصى

وكان أول الاقتحامات العربية في 2021/10/15، إذ اقتحم الأقصى وفدٌ إماراتي مكون من 10 أشخاص، بحماية قوات الاحتلال، ودخل الوفد إلى ساحة البراق المحتلة بسياراتٍ تابعة للشاباك الإسرائيلي، ثم إلى الأقصى من باب المغاربة المحتل. وعلى أثر الاقتحام أشيع أن الوفد قادمٌ من دولة عُمان، ثم خرجت إلى وسائل الإعلام معطيات تفيد أن الوفد إماراتي الجنسية، يضم عناصر أمنية تزور الأراضي المحتلة، والتقط المقتحمون صورًا وهم يؤدون الصلاة داخل أحد مصليات المسجد الأقصى، وبالتزامن مع الاقتحام اعتقلت قوات الاحتلال 3 شبان مقدسيين وقفوا في وجه المقتحمين[1].

ولم يكن الوفد السابق هو الوحيد، ففي 2020/10/18 اقتحم الأقصى وفدٌ إماراتي آخر، بحماية قوات شرطة الاحتلال ومخابراته، وأفادت مصادر مقدسية أن 4 إماراتيين أدوا الصلاة في مصلى قبة الصخرة داخل الأقصى، تحت حماية مشددة من قوّات الاحتلال، ولكن المرابطين لم يمهلوا الوفد المطبع كثيرًا، فقد طرد المقدسيون الإماراتيين الأربعة في أثناء جولتهم في مصلى قبة الصخرة والتقاطهم الصور التذكارية، وطالبوهم بمغادرة الأقصى فورًا، مرددين شعارات ضد التطبيع والمطبعين[2].

وأشارت مصادر مقدسية، إلى أن الاقتحامين أتيا بعد صلاة العصر، وهذا يعني أن هناك توافقًا بين شرطة الاحتلال والإمارات على تخصيص وقت ما بعد العصر لدخول الإماراتيين المطبعين، وأن اختيار هذا الوقت هو لتستطيع الشرطة الإسرائيلية تأمين الحماية لهم[3].

1 موقع مدينة القدس، 2020/10/21. https://bit.ly/3D28zCi

2 الجزيرة نت، 2020/10/18. https://bit.ly/3g75xmo

3 المرجع نفسه.

ولم يشهد المسجد الأقصى اقتحامات تطبيعية أخرى، نتيجة الرفض الفلسطيني الحاسم لها، فقد طرد المصلون في الأقصى الوفود التي شاركت في الاقتحامين، على الرغم مما تعرضوا له من تنكيل واعتقال من قوات الاحتلال، ولكنّ هذين الاقتحامين كشفا تمادي الدول المطبعة، وتساوقها مع الاحتلال حتى في المسجد الأقصى، وأن هذه الزيارات كانت جس نبض للشارع الفلسطيني لفتح الباب أمام المزيد من الاقتحامات من قبل الدول العربية المطبعة.

ثانيًا: التدخل المباشر في إدارة المسجد

يعد التدخل المباشر في إدارة المسجد الأقصى استكمالًا لمخططات الاحتلال في تثبيت الوجود اليهودي داخله، في سياق استكمال فرض سيطرة الاحتلال على المسجد، ويمكن تناوله بأنه تتويج لمختلف الممارسات التهويديّة سالفة الذكر. وتحاول سلطات الاحتلال أن تتدخل بشكلٍ مباشر في شؤون المسجد الأقصى كافة، في سياق تهميش دور دائرة الأوقاف الإسلامية المشرفة عليه، ومن ثم الحلول مكانها لتصبح المتحكمة في المسجد وأبوابه وشؤونه. ولا تقف تدخلات الاحتلال في إدارة الأقصى، عند حد منعه ترميم معالم المسجد وصيانتها، بل تمتد إلى عرقلة تنفيذ مشاريع العمارة الضرورية، وتستهدف كوادر دائرة الأوقاف من خلال استهداف الموظفين والحراس، وتصل إلى محاولات الاحتلال إفراغ المسجد من مكوناته البشرية الإسلامية، من خلال فرض القيود المختلفة على أبواب المسجد، وإصدار قرارات الإبعاد بحق المصلين والمرابطين.

أ. منع الترميم والتدخل في عمل إدارة الأوقاف

لا تترك سلطات الاحتلال فرصة إلا وتتدخل عبرها في عمارة المسجد الأقصى، وتعمل عل وقف أعمال الصيانة والترميم التي تتم داخل المسجد الأقصى، في سياق مصادرة صلاحية دائرة الأوقاف الإسلامية صاحبة الصلاحية في هذا الصدد، ولا تخلو أعوام الرصد من اعتقال موظفي لجنة الإعمار التابعة للأوقاف، ووقفٍ تعسفي لأعمال الترميم، ومنع إدخال المواد اللازمة لإتمام هذه الأعمال الضرورية. وفي السنوات الماضية أشارت مصادر عديدة إلى محاولات الاحتلال المقايضة بين السماح بأعمال الترميم والصيانة، وبين إعادة إغلاق مصلى باب الرحمة، في سياق ابتزاز دائرة الأوقاف، ودفعها إلى التخلي عن المصلى مقابل بعض الانفراج في تنفيذ أعمال الصيانة هذه.

وحول ممارسات الاحتلال في منع أعمال الترميم، كشفت وسائل إعلامٍ عن سياسة جديدة لدى الاحتلال، صعدت من خلالها التدخل في عمارة المسجد الأقصى، إذ أصبحت تعرقل تنفيذ أعمال الصيانة مهما كانت صغيرة ودقيقة، على غرار تبديل الأضواء المعطلة، وتصليح الزجاج المكسور، أو أعمال العزل للوقاية من تسرب المياه في فصل الشتاء[1]، في محاولة لدفع المسجد نحو المزيد من الترهل والتداعي جراء إهمال أعمال الصيانة، وهو إهمال ليس مقصودًا من قبل الجهة المشرفة على الأقصى، بل بفعل تدخل الاحتلال في أعمال لجنة الإعمار.

وفي مدة الرصد تابعت سلطات الاحتلال تدخلها في أعمال لجنة الإعمار، فمع بدايات عام 2021، تداول نشطاء مقدسيون في 2021/1/11 صور تشققات في مصطبة باب الرحمة في الجهة الشرقية من الأقصى، وأوضح مدير المسجد الأقصى الشيخ عمر الكسواني أن التشققات موجودة منذ مدة في طريق باب الأسباط المؤدي إلى باب الرحمة، وأكد أن سلطات الاحتلال منعت لجنة الإعمار في المسجد الأقصى من إصلاح التشققات وترميمها[2].

وعادت مسألة التدخل في عمارة الأقصى بوضوح في 2021/1/23، ففيه منعت عناصر من الوحدات الخاصة في شرطة الاحتلال طواقم لجنة الإعمار التابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية، من تنفيذ أعمال صيانة وترميم داخل المصلى المرواني. وفي 2021/1/24 منعت عناصر في شرطة الاحتلال، طواقم اللجنة، من إكمال أعمال ترميم الرخام والدعامات الداخلية في مصلى قبة الصخرة داخل الأقصى، وبحسب مدير لجنة الإعمار المهندس بسام الحلاق، دهمت قوات الاحتلال المصلى، وأوقفت العمال بشكلٍ مباشر، وهددتهم بالاعتقال والإبعاد في حال استمرارهم بالعمل[3]، وقال الحلاق: «ليست المرة الأولى التي نمنع فيها من الترميم، لكنها المرة الأولى التي لا نعرف فيها السبب، فقد كانت شرطة الاحتلال في السابق تتذرع بعدم وجود إذن، لكنها اليوم أوقفت الترميم بالكامل في أنحاء الأقصى كافة، من دون إبداء أي سبب»[4].

1 الجزيرة نت، 2021/1/28. https://bit.ly/3AETrsm
2 موقع مدينة القدس، 2021/12/13. https://bit.ly/3CSQfv5
3 علي إبراهيم، منع الاحتلال ترميم الأقصى وإصلاحه خلفياته ونتائجه، موقع مدينة القدس، 2021/2/1. https://bit.ly/3g8nssL
4 عربي 21، 2021/1/24. https://bit.ly/37ZTRNX

ولم يقف المنع عند مصليات الأقصى فقط، ففي 2021/1/26 منعت شرطة الاحتلال، طواقم لجنة الإعمار من تنفيذ أعمال الصيانة في جميع أنحاء المسجد الأقصى، وبحسب معطيات مقدسية كان المنع لليوم الرابع على التوالي[1]، وجاء المنع على خلفية محاولات طواقم اللجنة إصلاح تسرّب للمياه من سطح الجامع القبلي، وهو عطلٌ خطير يؤدي إلى تضرر المصلى بشكلٍ أكبر في حال استمرار التسرب، وإمكانية نزول الأمطار في نهاية شهر كانون الثاني/يناير وبداية شهر شباط/فبراير 2021 [2].

وأشار بيانٌ صادرٌ عن مجلس الأوقاف إلى أنّ شرطة الاحتلال تعمل على إيقاف أعمال مديرية الإعمار في الأقصى ونشاطاتها كافة، وتمنع ترميم مواقع أساسية داخل المسجد تحتاج إلى ترميم فوري، وتعمل على تعطيل إدخال أبسط المواد الأساسية اللازمة للصيانة، وهذا عطل عمل مديرية مشروعات إعمار المسجد، التي لم تعد تستطيع ترميم أي عطل أو خلل في أبسط مرافق المسجد[3]. وبحسب موظفين في لجنة الإعمار منعت قوات الاحتلال إدخال المواد الخام الأساسية إلى المسجد، كالأسمنت والدهان والرمل[4].

ولا تقف تدخلات الاحتلال عند عرقلة عمال اللجنة عن القيام بمهامهم فقط، بل تستهدفهم شرطة الاحتلال بشكلٍ دائم، عبر الاعتقال من داخل المسجد الأقصى، وتحويلهم إلى مراكز التحقيق، وإبعادهم عن الأقصى مددًا متفاوتة، وشهدت مدة الرصد حالات عديدة من اعتقال موظفي لجنة الإعمار في المسجد الأقصى، نذكر منها:

- في 2020/8/19 اعتقلت قوات الاحتلال موظف لجنة الإعمار مروان الأشهب من مكان عمله داخل المسجد الأقصى[5].
- في 2020/10/28 اعتقلت سلطات الاحتلال موظف لجنة الإعمار في الأقصى سيف سميرة، ثم أفرجت عنه لاحقًا شريطة إبعاده عن الأقصى حتى إشعارٍ آخر[6].
- في 2021/3/31 اعتقلت قوات الاحتلال أحد موظفي لجنة الإعمار، واقتادته إلى أحد مراكز التحقيق في القدس المحتلة[7].

1 وكالة الأناضول، 2021/1/26. https://bit.ly/3yTCutN
2 منع الاحتلال ترميم الأقصى وإصلاحه خلفياته ونتائجه، موقع مدينة القدس، مرجع سابق.
3 وكالة الأناضول، 2021/1/26، مرجع سابق.
4 الجزيرة نت، 2021/1/28. https://bit.ly/3AETrsm
5 الغد الأردني، 2020/8/19. https://bit.ly/3smweIM
6 شبكة قدس الإخبارية، 2020/10/28. https://bit.ly/3g8wG8y
7 موقع مدينة القدس، 2021/3/31. https://bit.ly/2Uqtr4I

- في 2021/5/23 اعتقلت قوات الاحتلال عددًا من موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية من بينهم موظف في لجنة الإعمار[1].

وفي سياق التدخل في أعمال العمارة والترميم، تشكل «سلطة الآثار» الإسرائيلية ذراع الاحتلال لمراقبة أعمال الصيانة والترميم التي تجري في المسجد الأقصى، إذ يقتحم موظفو السلطة المسجد الأقصى، ويوقفون بمساعدة قوات الاحتلال الأعمال الجارية في الأقصى من قبل لجنة الإعمار، وفي الجدول الآتي أبرز الاقتحامات التي نفذتها «سلطة الآثار» في الأقصى في أشهر الرصد:

التاريخ	المقتحمون	الاعتداء
2021/3/16	موظفان في «سلطة الآثار»	اقتحما مصلى قبة الصخرة بالقوة، وأزالا ساترا يفصل المصلى عن مقر لجنة الإعمار التابعة لدائرة أوقاف القدس في القبة[2].
2021/3/17	موظف في «سلطة الآثار»	اقتحم مصليات المسجد المسقوفة، برفقة عناصر من شرطة الاحتلال[3].
2021/3/26	موظفون في «سلطة الآثار»	اقتحموا مصلى قبة الصخرة مرتين، وتدخلوا في الأعمال الجارية في المصلى[4].
2021/6/29	موظفان في «سلطة الآثار»	اقتحما مصليات المسجد المسقوفة[5].

وإلى جانب تدخل أذرع الاحتلال في عرقلة أعمال الترميم والعمارة، ومنع تنفيذ مشاريع أساسية داخل المسجد الأقصى، تعمل سلطات الاحتلال على خطين متوازيين من الاعتداء على مباني الأقصى وجدرانه وساحاته، الأول الاقتحامات المتكررة لمصلى باب الرحمة، وهي اقتحامات تهدف إلى إجبار دائرة الأوقاف على التخلي عن المصلى، ومنع أي أعمال ترميم داخله، في سياق إبقائه على حاله، وتناولنا هذا المسار بشكلٍ مفصل. أما المسار الثاني فهو مصادرة صلاحية دائرة الأوقاف في ترميم جدران المسجد الأقصى،

1 عرب 48، 2021/5/23. https://bit.ly/3shtrAs
2 وكالة وفا، 16 / 3/ 2021. https://bit.ly/3wtZzBv
3 موقع مدينة القدس، 24 / 3/ 2021. https://bit.ly/2TDxxpD
4 وكالة الأناضول، 16 / 3/ 2021 . https://bit.ly/2XzVwI5
5 موقع مدينة القدس، 30 / 6/ 2021. https://bit.ly/36dGybN

خاصة تلك المطلة على ساحة حائط البراق المحتلة، وهو اعتداء يتصاعد في السنوات القليلة الماضية.

ب. تقييد حركة موظفي الأوقاف

تستمر اعتداءات الاحتلال وأذرعه المختلفة بحق موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية وكوادرها، إذ يتعرض حراس المسجد الأقصى إلى انتهاكات جسيمة، ويتعرضون للاعتقال المتكرر، وما يرافقه من اعتداءات جسدية ونفسية، إضافةً إلى تدخل قوات الاحتلال في أعمالهم وما يتصل بذلك من إبعادهم عن المقتحمين، والاستدعاء المتكرر للتحقيق في مراكز الاحتلال الأمنية، ويُعدّ الإبعاد أبرز الاعتداءات التي تشمل موظفي الأوقاف وخاصة حراس الأقصى، في محاولة لإزالة أول خطوط الدفاع عن الأقصى، ولتحييد موظفي الأوقاف عن أداء أي دورٍ في الدفاع عن الأقصى.

وفي سياق عرقلة عمل حراس المسجد، تمارس قوات الاحتلال الترهيب الممنهج في وجه حراس الأقصى، إذ تعتدي عليهم شرطة الاحتلال بوحشية، ففي 2021/5/7 اندلعت مواجهات عنيفة في المسجد الأقصى، أصيب فيها عدد من موظفي دائرة الأوقاف من بينهم الحارس خليل الترهوني والحارس مهدي العباسي[1]. وفي 2021/5/23 عرقلت قوات الاحتلال دخول المصلين لأداء صلاة الفجر في الأقصى، واعتدت بوحشية على عددٍ من حراس المسجد واعتقلت الحارس فادي عليان[2]. وفي 2021/6/17 اعتقلت قوات الاحتلال الحارس عبد الكريم قاعود بعد الاعتداء عليه بالضرب المبرح، قرب باب السلسلة[3].

ويشكل الاعتقال أو الاستدعاء إلى التحقيق أحد أكثر أوجه الاعتداء تكرارًا على حراس الأقصى وموظفي الأوقاف، وعادة ما تُصدر شرطة الاحتلال على أثره قرارات الإبعاد عن الأقصى. ففي 2020/8/19 اعتقلت قوات الاحتلال موظفين في الأوقاف بالتزامن مع اقتحامات المستوطنين للمسجد[4]. وفي 2020/9/5 اعتقلت قوات الاحتلال 3 من

1 الغد الأردنية، 2021/5/7. https://bit.ly/3k2fuCL
2 العربي الجديد، 2021/5/23. https://bit.ly/3AI0dOb
3 وكالة وفا، 2021/6/17. https://bit.ly/3AM60Ch
4 وكالة قدس برس للأنباء، 2020/8/19. https://bit.ly/3xNWDQM

حراس المسجد. وفي 2020/10/19 اعتقلت قوات الاحتلال الحارس عيسى بركات من الأقصى، ونقلته إلى أحد مراكز التحقيق[1]. وفي 2020/12/29 اعتقلت قوات الاحتلال حارس الأقصى عصام نجيب من داخل الأقصى، وحولته إلى أحد مراكز التحقيق[2]. وفي 2021/1/18 اعتقلت قوات الاحتلال حارس الأقصى طارق صندوقة، في أثناء تأدية عمله أمام أبواب المسجد، ونقل الحارس إلى أحد مراكز التحقيق في القدس المحتلة[3]. وفي 2021/5/23 اعتقلت قوات الاحتلال 5 من حراس الأقصى وموظفي دائرة الأوقاف، وعرف منهم علي وزوز موظف دائرة المخطوطات، وعيسى الدباغ وباسم زغير من لجنة الإعمار[4]. وتشمل اعتداءات الاحتلال مسؤولي حراس الأقصى، ففي 2021/1/26 سلمت شرطة الاحتلال مسؤول الوحدة المسائية لحراس المسجد، صامد عسيلة أمر استدعاء للتحقيق معه[5].

ويتعرض مسؤولو دائرة الأوقاف الإسلامية لاعتداءات مختلفة، تهدف إلى الحد من جهودهم في الدفاع عن الأقصى، وكمّ أفواههم تجاه تصاعد اعتداءات الاحتلال بحق الأقصى، ففي أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر دهمت قوات الاحتلال مكتب نائب مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية الشيخ ناجح بكيرات، وقال حينها «استغرقت عملية التفتيش والمداهمة عدة ساعات، وزعموا خلالها أننا نشكل خطرًا على أمن إسرائيل»، وبعد أسبوع من الاقتحام أصدرت سلطات الاحتلال في 2020/11/4 قرارًا بإبعاد الشيخ بكيرات مدة 6 أشهر[6]. وفي 2020/11/11 اعتقلت قوات الاحتلال مدير مركز المخطوطات في الأقصى رضوان عمرو، على أثر اقتحام منزله ومصادرة حاسوب محمول وهواتف نقالة[7].

1 موقع مدينة القدس، 2020/10/19. https://bit.ly/3iP93Ud
2 وكالة وطن للأنباء، 2020/12/29. https://bit.ly/3ACmYmC
3 شبكة فلسطين الإخبارية، 2021/1/18. https://bit.ly/2VPR8UN
4 عرب 48، 2021/5/23. https://bit.ly/3shtrAs
5 وكالة الأناضول، 2021/1/26. https://bit.ly/3yTCutN
6 عربي 21، 2020/11/4. https://bit.ly/37Ksgjk
7 صدى الإعلام، 2020/11/11. https://bit.ly/3AFNHi2

وفيما يأتي أبرز قرارات الإبعاد واعتداءات الاحتلال بحق حراس المسجد الأقصى وموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية:

- في 2020/8/6 أبعدت شرطة الاحتلال الحارس مهند الأنصاري عن الأقصى مدة 4 أشهر، وتم اعتقاله من داخل الأقصى وأبعد بعدها مدة أسبوع ثم جددت شرطة الاحتلال الإبعاد[1].
- في 2020/9/11 أبعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أربعة موظفين في دائرة الأوقاف الإسلامية مددًا متفاوتة، وهم: عماد عابدين وعمران الأشهب أُبعدا ثلاثة أشهر، وبلال عوض الله أُبعد أربعة أشهر، والحارسة هبة سرحان أُبعدت خمسة أشهر[2].
- في 2020/10/8 اعتقلت قوات الاحتلال حارسي الأقصى عرفات نجيب وخليل الترهوني، واقتادتهما إلى مركز التحقيق «القشلة»[3].
- في 2020/10/26 جددت شرطة الاحتلال قرار إبعاد حارس الأقصى سائد السلايمة مدة شهرين، على أثر إنهاء قرار إبعاده السابق[4].
- في 2020/10/27 أبعدت حارس الأقصى عيسى بركات مدة 3 أشهر عن الأقصى[5].
- في 2020/10/28 اعتقلت سلطات الاحتلال موظف لجنة الإعمار في الأقصى سيف سميرة، ثم أفرجت عنه لاحقًا شريطة إبعاده عن الأقصى[6]. وفي اليوم نفسه اعتقلت قوات الاحتلال نائب مدير عام دائرة أوقاف القدس الشيخ ناجح بكيرات، وتم الاعتقال عقب دهم مبنى مديرية التعليم الشرعي والوعظ والإرشاد قرب باب السلسلة في البلدة القديمة[7].

1 وكالة صفا، 2020/8/6. https://bit.ly/3iPSNCl
2 دنيا الوطن، 2020/9/11. https://bit.ly/3iVg9qp
3 دنيا الوطن، 2020/10/8. https://bit.ly/3kgs3dV
4 وكالة قدس برس للأنباء، 2020/10/26. https://bit.ly/3g6gLri
5 وكالة وفا، 2020/10/27. https://bit.ly/3xTdT70
6 شبكة قدس الإخبارية، 2020/10/28. https://bit.ly/3g8wG8y
7 المرجع نفسه.

- في 2020/11/18 أبعدت شرطة الاحتلال مدير مركز المخطوطات في المسجد الأقصى رضوان عمرو، وحارس المسجد محمد الصالحي عن الأقصى مدة أسبوع[1].
- في 2020/11/4 أبعدت سلطات الاحتلال نائب مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية الشيخ ناجح بكيرات، عن المسجد الأقصى مدة 6 أشهر[2].
- في 2021/1/5 أبعدت سلطات الاحتلال الموظف في دائرة الأوقاف الإسلامية عصام نجيب، عن المسجد الأقصى المبارك والطرق المؤدية إليه ومداخله مدة 6 أشهر، على أثر تصديه لاقتحام قوات الاحتلال لمصلى باب الرحمة[3].
- في 2021/2/2 أبعدت سلطات الاحتلال مسؤول حرس الوحدة المسائية في الأقصى صامد عسيلة والحارس يزن طقش عن المسجد والطرق المؤدية إليه حتى تاريخ 2021/5/26[4].
- في 2021/2/8 اعتقلت قوات الاحتلال رئيس لجنة رعاية المقابر الإسلامية بالقدس المحتلة المهندس مصطفى أبو زهرة، واقتادته إلى أحد مراكز التحقيق، ثم أفرجت عنه بعد ساعات من التحقيق، بشرط الإبعاد عن الأقصى والبلدة القديمة مدة 15 يومًا[5].
- في 2021/2/9 اعتقلت قوات الاحتلال حارس الأقصى عمار بكير، ثم أصدرت قرارًا بإبعاده عن الأقصى مدة أسبوع، على أن يراجع مخابرات الاحتلال بعد انتهاء مدة الإبعاد[6].
- في 2021/5/6 اعتقلت قوات الاحتلال حارس الأقصى بدر الرجبي من منطقة باب السلسلة، ونقلته إلى أحد مراكز التحقيق في المدينة. ومددت منع نائب مدير دائرة الأوقاف الإسلامية الشيخ ناجح بكيرات، من دخول المسجد مدة 6 أشهر[7].

---

1 وكالة وفا، 2020/11/18. https://bit.ly/3iP3XHF
2 وكالة الأناضول، 2020/11/4. https://bit.ly/3k1YIUj
3 وكالة وفا، 2021/1/5. https://bit.ly/2UqQHzy
4 وكالة صفا، 2021/2/2. https://bit.ly/3sp1bf9
5 موقع مدينة القدس، 2021/2/8. https://bit.ly/3iQsfRI
6 فلسطين اليوم، 2021/2/9. https://bit.ly/3g4cWCH
7 وكالة وفا، 2021/5/6. https://bit.ly/3AJxI2D

- في 2021/5/23 اعتقلت قوات الاحتلال 5 من حراس المسجد الأقصى[1].
- في 2021/6/17 اعتقلت قوات الاحتلال الحارس عبد الكريم قاعود بعد الاعتداء عليه بالضرب، قرب باب السلسلة[2].
- في 2021/7/28 اعتقلت قوات الاحتلال حارس الأقصى رجائي الترهي، وحولته إلى مركز القشلة للتحقيق[3].



اعتقال الحارس رجائي الترهي من مكان عمله

ج. التحكم في دخول المسجد وتقييد حركة المصلين

يُعدّ تقييد دخول المصلين إلى المسجد الأقصى أداة الاحتلال الأبرز لتقليل أعداد المرابطين والمصلين في الأقصى، وهو من أبرز حلقات استراتيجية الاحتلال الرامية إلى تثبيت المكون اليهودي مكان المكون الإسلامي داخل الأقصى، وقد عملت أذرع الاحتلال في السنوات الماضية في مسارين: الأول هو رفع أعداد مقتحمي الأقصى من المستوطنين، والثاني هو تفريغ الأقصى من العناصر البشرية الإسلامية.

وللوصول إلى هذه المعادلة عملت قوات الاحتلال على فرض قيود عمرية أمام أبواب الأقصى، وتقوم بوضع حواجز في الطرق المؤدية إلى الأقصى، وصولًا إلى الاعتداء المباشر والمتكرر على المصلين والمرابطين، من خلال اعتقالهم والتنكيل بهم، ومن ثم إبعادهم عن المسجد مددًا متفاوتة. واستمرت خلال مدة الرصد محاولات الاحتلال التلطي خلف الإجراءات الصحية، ليفرض إجراءات تهدف إلى تقليل أعداد المصلين داخل الأقصى.

1 الجزيرة نت، 2021/5/23. https://bit.ly/2QLUbur
2 وكالة وفا، 2021/6/17. https://bit.ly/3iR57SX
3 فلسطين أون لاين، 2021/7/28. https://bit.ly/3y1rvNv

ومن أبرز القيود التي تفرضها أذرع الاحتلال الأمنية على أبواب الأقصى، احتجاز هويات المصلين والتدقيق بها، ففي 2021/2/26 وبالتزامن مع صلاة الجمعة احتجزت قوات الاحتلال بطاقات المئات من المصلين من فئة الشباب على أبواب الأقصى[1]. وفي 2021/5/23 فرضت قوات الاحتلال رقابة مشددة على الفلسطينيين في محيط الأقصى، وتم توقيفهم والتدقيق في بطاقاتهم الشخصية واستجوابهم[2]. وفي 2021/5/24 احتجزت قوات الاحتلال نحو 30 بطاقة هوية لمصلين في الأقصى معظمهم من الفتيات[3].

وتُعرقل قوات الاحتلال وصول المصلين إلى الأقصى خاصة القادمين من المناطق الفلسطينية المحتلة، ففي 2021/3/22 احتجزت قوات الاحتلال، عشرات النسوة وهن متجهات إلى المسجد الأقصى، بذريعة الدخول إلى القدس من دون تصاريح، وقامت شرطة الاحتلال باحتجازهن بضع ساعات ودققت في هوياتهن[4]. وفي 2021/3/5 منعت قوات الاحتلال الفلسطينيين من مناطق الضفة الغربية من الوصول إلى المسجد الأقصى، واحتجز جنود الاحتلال بطاقات المصلين القادمين من محافظات الضفة الغربية، واقتادت عددًا كبيرًا منهم إلى حافلات تابعة للاحتلال نقلتهم فيها إلى الحواجز العسكرية الثابتة على مداخل القدس المحتلة، وعلى أثر المنع أدى الفلسطينيون صلاة الظهر في أقرب نقاط من الأقصى استطاعوا الوصول إليها[5]. وفي 2021/4/9 نصبت قوات الاحتلال حواجز حديدية قرب أبواب المسجد الأقصى، ودققت في هويات القادمين إلى الأقصى، وأعادت الفلسطينيين القادمين من الضفة الغربية[6].

ومع اقتراب اقتحام الأقصى في 2021/5/10 صعدت سلطات الاحتلال إجراءاتها لتقليل أعداد المصلين، فقد عرقلت وصول الفلسطينيين من المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1948 إلى المسجد الأقصى، وهذا ما اضطر العديد منهم إلى استكمال الطريق سيرًا على الأقدام. وتزامنًا مع المواجهات الدائرة في الأقصى منعت قوات الاحتلال الفلسطينيين

1 موقع مدينة القدس، 2021/2/26. https://bit.ly/3yMQK7D
2 موقع مدينة القدس، 2021/5/23. https://bit.ly/3g4TgyU
3 العربي الجديد، 2021/5/24. https://bit.ly/3xQtt3p
4 وكالة معًا الإخبارية، 2021/3/22. https://bit.ly/3xSpkvU
5 موقع مدينة القدس، 2021/3/5. https://bit.ly/3xMcZJr
6 موقع مدينة القدس، 2021/4/9. https://bit.ly/3iRkPNP

عند باب الأسباط، من الوصول إلى الأقصى واعتدت عليهم من خلال إطلاق الرصاص وقنابل الغاز[1].

واستمرت في مدة الرصد محاولات الاحتلال التحكم بالوجود الإسلامي داخل الأقصى، عبر إبعاد المصلين والمرابطين، واستهداف من يعمر المنطقة الشرقية ومصلى باب الرحمة بشكلٍ خاص. ففي 2021/2/10 أبعدت قوات الاحتلال ثلاثة مصلين عن الأقصى مدة أسبوع، على أثر اعتقالهم قرب منطقة باب الرحمة.

ورسخت سلطات الاحتلال الإبعاد واحدًا من أدواته العقابية، يستخدمها ليرهب المصلين في الأقصى، ويعاقب الذين يواجهون الاقتحامات، ويعرقلون جولات مستوطنيه في المسجد، والذين يقومون بأدوار أخرى في عمارة المسجد وحمايته. واستطاع الاحتلال الوصول إلى هذه المعادلة عبر مراكمة استهداف المكون الإسلامي في المسجد منذ سنوات عدة، وتحويل الإبعاد أداة يستهدف بها مكونات الوجود الإسلامي من مرابطين ومصلين.

وفي ما يأتي جدول يظهر أعداد المبعدين عن المسجد الأقصى في أشهر الرصد:

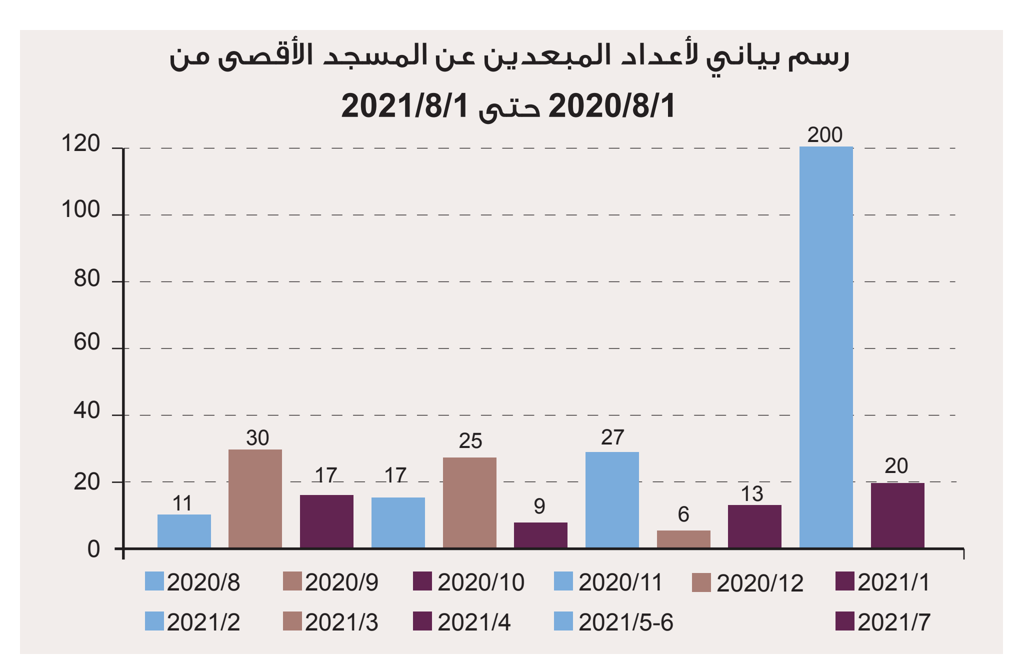
الشهر	عدد المبعدين	تفاصيل
آب/ أغسطس 2020	11	لا معطيات متوافرة[2].
أيلول/سبتمبر 2020	30	لا معطيات متوافرة[3].
تشرين الأول/أكتوبر 2020	17	لا معطيات متوافرة[4].
تشرين الثاني/نوفمبر 2020	17	لا معطيات متوافرة[5].
كانون الأول/ديسمبر 2020	25	لا معطيات متوافرة[6].

1 الجزيرة نت، 2021/5/10. https://bit.ly/3CPgBOQ
2 مركز معلومات وادي حلوة، 4/ 9/ 2020. https://bit.ly/3qFJgzT
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/11/5. https://bit.ly/3wbp8Xw
4 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/11/5. https://bit.ly/3xcK0Pz
5 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/12/3. https://bit.ly/3hnbLyn
6 تم الاعتماد على التقرير السنوي لمركز معلومات وادي حلوة، ومقارنة الرقم السنوي بأرقام التقارير الصادرة في عام 2020 ، للحصول على رقم المبعدين في شهر كانون الأول/ديسمبر 2020 .

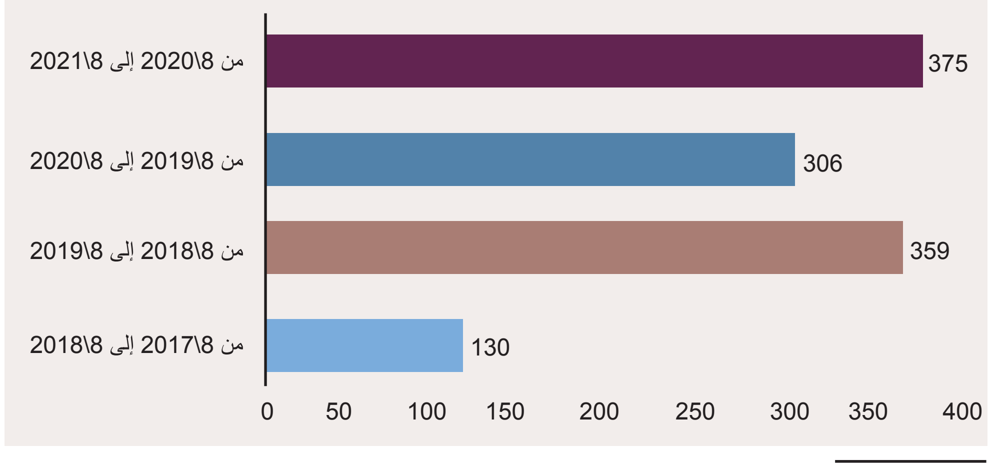
كانون الثاني/يناير 2021	9	من بينهم موظفون من دائرة الأوقاف الإسلامية[1].
شباط/فبراير 2021	27	لا معطيات متوافرة[2].
آذار/مارس 2021	6	لا معطيات متوافرة[3].
نيسان/أبريل 2021	13	لا معطيات متوافرة[4].
أيار/مايو 2021	200	من بينهم عددٌ من المرابطات اعتقلن من مصلى باب الرحمة[5].
حزيران/يونيو 2021		
تموز/يوليو 2021	20	لا معطيات متوافرة[6].
المجموع	**375**	

وتُظهر معطيات الرصد الممتد من 2020/8/1 إلى 2021/8/1 أن عدد المبعدين عن المسجد الأقصى بلغ نحو 375 مبعدًا، وشملت قرارات الإبعاد مصلين وموظفين في دائرة الأوقاف الإسلامية، وشهد شهرا أيار/مايو وحزيران/يونيو 2021 أعلى أعدادٍ للمبعدين فقد بلغ نحو 200 مبعد[7]، وشهدت هذه المدة فشل الاحتلال في اقتحام الأقصى في 2020/5/10، واندلاع مواجهات عنيفة في مجمل مناطق القدس المحتلة. فيما سجل شهر آذار/مارس 2021 أقل عددٍ مبعدين في مدة الرصد. وللمقارنة بين أشهر الرصد نورد الرسم البياني الآتي لأعداد المبعدين خلال أشهر الرصد:

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2/ 2/ 2021. https://bit.ly/36c7UPb
2 مركز معلومات وادي حلوة، 3/ 3/ 2021 . https://bit.ly/35XeoS1
3 مركز معلومات وادي حلوة، 1/ 4/ 2021. https://bit.ly/2TgVaUP
4 مركز معلومات وادي حلوة، 4/ 5/ 2021. https://bit.ly/3y3ghsC
5 تم الاعتماد على التقرير نصف السنوي الصادر عن مركز معلومات وادي حلوة، ومقارنته بالأرقام الشهرية الصادرة عن المركز، 5/ 7/ 2021. https://bit.ly/3qQ2T8B
6 صحيفة البناء، 1/ 8/ 2021. https://bit.ly/3jYeHTI
7 لم تورد أي من المصادر أرقام الإبعاد في هذين الشهرين بالتفصيل، وتم الاعتماد على الرقم نصف السنوي الصادر عن مركز معلومات وادي حلوة.



وبالمقارنة مع الرصد الماضي من 2019/8/1 إلى 2020/8/1 الذي سجل 306 مبعدين[1]، نجد ارتفاع أعداد المبعدين عن الأقصى خلال الرصد الحالي بنحو 18.5%، ويعود سبب الارتفاع هذا إلى تصاعد هجمة الاحتلال بحق المسجد الأقصى، ومحاولة الاحتلال فرض اقتحامات المسجد بالتزامن مع الأعياد الإسلامية. وفي الرسم البياني الآتي مقارنة بين أعداد المبعدين عن الأقصى خلال أعوام الرصد الأربعة الأخيرة[2]:



1 عين على الأقصى – التقرير الرابع عشر، مرجع سابق، ص 174.
2 المرجع نفسه، ص 175.

الفصل الرابع:
ردود الفعل على التطورات في المسجد الأقصى

تمهيد

شهدت السنة التي يغطيها تقرير «عين على الأقصى 2020-2021» تطوّراً في استراتيجية المقاومة الفلسطينية في إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، تستند إلى الهجوم دفاعًا عن مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك والمقدسات، وإلى العمل المشترك والمنسق؛ في إطار عمل الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية، وتجلت هذه الاستراتيجية في عملية «سيف القدس» خلال أيار/ مايو 2021.

أكدت القيادة الفلسطينية أن القدس خطّ أحمر، وقلب فلسطين وروحها وعاصمتها الأبدية، ولا سلام ولا أمن ولا استقرار إلا بتحريرها الكامل، وشددت على أن ما يقوم به الاحتلال في الأقصى والقدس إرهاب دولة منظم، وجرائم حرب يعاقب عليها القانون.

وبالمقابل، كرّست معركة «سيف القدس» فشل الاحتلال الإسرائيلي في تحويل فلسطينيي 1948 إلى «عرب إسرائيل»، وأن «سياسة الاحتواء، وإعادة تشكيل الهوية التي اعتمدتها البرامج السياسية والتعليمية الإسرائيلية، لم تنجح في تحقيق هذه السياسة العنصرية».

وبدا واضحًا فقدان الثقة بين الجمهور والقيادة السياسية العربية والإسلامية الرسمية؛ فالجامعة العربية ومنظمة التعاون ليس بيدها ما تفعله سوى التنديد والشجب، وهي تفعل ذلك بحكم العادة، فالموقف العربي والإسلامي الحالي لا يعول عليه في مجال دعم الفلسطينيين، أو حتى تقديم حلول واقعية، وعلاوة على ضعف الأنظمة العربية والإسلامية فإن انشغالها بالأوضاع الداخلية في بلدانها يزيد من عجزها عن تقديم ما يدعم القضية الفلسطينية فعليًّا.

وفي السياق نفسه، فشل المجتمع الدولي، كعادته، في توفير الحماية للفلسطينيين ومقدساتهم، وأخفق مجلس الأمن الدولي في إصدار بيان حول الاعتداءات الصهيونية في القدس والأقصى، أو عدوانه على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، إلا بعد انتهاء العدوان، لأن الولايات المتحدة رأت أن كل الصيغ المقدمة بوصفها بيانًا للمجلس لن تؤدي إلى احتواء التصعيد.

ونحاول في الفصل من تقرير عين على الأقصى تسليط الضوء على أبرز المواقف حيال هذه التطورات في المسجد، وذلك على مستوى الفصائل والسلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني والأردن والمستوى العربي والإسلامي والدولي.

أولًا: المستوى الفلسطيني

أ- الفصائل الفلسطينية

شهدت السنة التي يغطيها تقرير «عين على الأقصى 2020-2021» تطوّرًا في استراتيجية المقاومة الفلسطينية في إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، تستند إلى الهجوم دفاعًا عن مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك والمقدسات، وإلى العمل المشترك والمنسق؛ في إطار عمل الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية، التي شُكلت في 2017/7/23، في قطاع غزة. وتجلت هذه الاستراتيجية في عملية «سيف القدس» خلال أيار/ مايو 2021، التي هبّت فيها حركة حماس ومعها فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة للدفاع عن الأقصى الذي كان ينوي المستوطنون اقتحامه في 28 رمضان، ودفاعًا عن حي الشيخ جراح المهدد بالإخلاء، ورفضًا لمسيرات الأعلام المستفزّة التي كان ينوي المستوطنون تنفيذها قرب الأقصى.

جاء ذلك في وقت دعت فيه معظم القوى والفصائل الفلسطينية إلى تصعيد المقاومة الشعبية والمسلحة لمواجهة مخططات الاحتلال في القدس والمسجد الأقصى، ومواجهة «صفقة القرن»، ومخططات الضمّ، واتفاقيات التطبيع. وطالبت بضرورة وضع استراتيجية وطنية ترتقي إلى مستوى مجابهة المخاطر التي تُحدق بالمسجد المبارك، في ظلّ محاولات الاحتلال فرض وقائع جديدة على الأرض، مشددة على ضرورة نبذ كل الخلافات الفلسطينية، واستعادة الوحدة الوطنية، وتأسيس نظام سياسي يقوم على أساس مبدأ الشراكة والتعددية، وإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاق على برنامج وطني نضالي تمهيدًا للوصول إلى ميثاق شرف وطني تتوافق عليه القوى والفصائل لمواجهة المخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية بشكل عام، والمسجد الأقصى بشكل خاص.

ودعت القوى والفصائل الفلسطينية قيادة السلطة وأجهزتها الأمنية إلى وقف التنسيق الأمني، وإطلاق حالة نضالية شاملة دفاعًا عن القدس والمسجد الأقصى، وإطلاق مشروع كفاح شعبي تحرري، معلنةً تمسّكها بإسلامية المسجد الأقصى، ورفضها إجراءات

إدارة ترامب لتكريس «صفقة القرن» أمرًا واقعًا، بوصفها مشاريع لتصفية القضية الفلسطينية. ورأت أن ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية الرسمية دون مستوى الحدث، لافتةً النظر إلى أن تكرار مواجهة المشروع التصفوي للقضية بالأدوات والآليات نفسها، هو تضييع وهدر لطاقات الشعب الفلسطيني، وتشجيع إضافي للاحتلال.

سيف القدس

جاءت معركة «سيف القدس» التي أطلق عليها الاحتلال الصهيوني «حارس الأسوار» لتفتح فصلًا جديدًا في القضية الفلسطينية، حيث أسقطت المقاومة الفلسطينية عددًا من المعادلات المهمة، والتي ترسخت في سنوات الصراع الطويلة مع الاحتلال، وأسست لمعادلات جديدة معه.

والتسميتان المختلفتان للمعركة تحملان دلالات عديدة؛ منها أن المقاومة في وضعية المبادرة والهجوم، في حين أن الكيان في موقف الدفاع والحماية، فالمقاومة تدرك رمزية القدس وأهميتها في الصراع. وبخلاف المواجهات الثلاث الكبرى التي خاضتها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة أعوام 2008 و2012 و2014، بادرت المقاومة هذه المرة بالتصعيد العسكري، ردًا على انتهاكات الاحتلال داخل المسجد الأقصى، والتطهير العرقي لحي الشيخ جراح في القدس. وقد مهّد ذلك لترسيخ عدد من المعادلات[1]:

1. أن مهمة المقاومة في قطاع غزة ودوافع استخدام سلاحها لم تَعُد محصورة بقضايا تتعلق بقطاع غزة، وما حصل أن سلاح غزة تدخل نصرة للقدس والأقصى والشيخ جراح، وهو تطور جديد.
2. تثبيت الحقّ الفلسطيني في القدس، وتفنيد رواية الاحتلال بأحقيته في تهويد القدس وأحيائها.
3. أن المقاومة هي التي بادرت هذه المرة، ولم تتدخل فقط لردّ عدوان مباشر عليها من منطلقات دفاعية. وإن متغيرًا من هذا النوع له تداعيات مهمة على الصراع، فهو يعبر

1 للمزيد انظر: سعيد الحاج، «سيف القدس» تفتح فصلًا جديدًا في القضية الفلسطينية، الجزيرة.نت، 2021/5/28. https://bit.ly/3ikSOxH

عن الجرأة التي باتت تتمتع بها المقاومة، والتي تصدر عن ثقة بالنفس والإمكانات، وتعيد التذكير بأسس القضية وجوهرها، بأن الاحتلال الإسرائيلي وإن لم يهاجم غزة فهو ما زال قوة احتلال ظالمة وعنصرية، وهو ما يجعل المقاومة واجبًا وليس حقًا فقط، ويبشر فعل المقاومة بمستقبل قد تصبح معه المواجهات — التي تطلق المقاومة طلقتها (أو صاروخها) الأولى — أمرًا اعتياديًا، وهذا ما يفقد الاحتلال ميزة الردع التي ظنّ أنه كان اكتسبها.

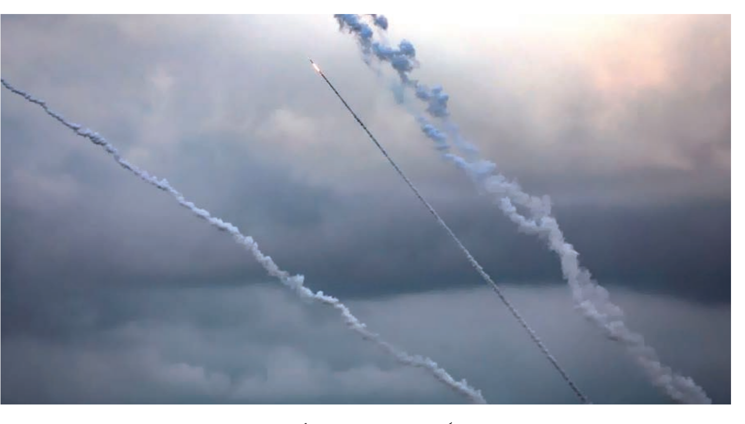
4. ترسيخ معادلة قصف «تل أبيب» مقابل استهداف المدنيين والأبراج في قطاع غزة، وهو ما استطاعت المقاومة تكريسه باستهدافها «تل أبيب» بمئات الصواريخ، بعد أن أصبح ذلك سهلًا ومتكررًا كـ «شربة ماء» وفق الناطق باسم كتائب القسام.

5. دخول كل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 تحت مرمى نيران المقاومة الفلسطينية، باستهداف مطار «رامون» جنوب فلسطين، وعلى بعد نحو 220 كم من غزة، بصاروخ عياش 250، بمدى أكبر من 250 كم؛ وهذا شكل مفاجأة للجيش الإسرائيلي، وسلاح الجو الذي كان يعتقد أن المدى الأقصى للصواريخ التي بحوزة حماس يصل إلى 160 كم.

6. توحيد فلسطين والفلسطينيين؛ فقد بدأت كرة الثلج في القدس قبل أن تتدخل غزة عسكريًا، ثمّ تحركت الضفة الغربية وماجت الأراضي المحتلة سنة 1948، وكذلك الحدود اللبنانية والأردنية، وانتشرت المظاهرات في الخارج والشتات...

7. عودة القضية الفلسطينية لصدارة الاهتمام العربي والإقليمي والدولي، وفي سياق تعزيز الرواية الفلسطينية ونقد البروباجندا الإسرائيلية.

وفي المقابل، وبالرغم مما ادعاه الاحتلال من إنجازات، فقد تكبد خسائر ملموسة في تلك المواجهة؛ فقد دار النقاش خلالها وبعدها في دوائره السياسية والعسكرية والإعلامية حول الإخفاق وعلو يد الفلسطينيين في المحصلة بعد تلك المعادلات التي رسختها المقاومة الفلسطينية.



صواريخ المقاومة دفاعًا عن القدس والأقصى

ومن أهم الخسائر التي تلقتها المؤسسة الإسرائيلية حراك فلسطيني 1948، من يفترض أنهم «مواطنون إسرائيليون». ولا تكمن الخسارة هنا في تضعضع الجبهة الداخلية خلال المواجهة وحسب، وإنما كذلك فشل سياسات الأسرلة والإذابة والتهميش التي مورست عليهم لعقود، وهو مؤشر ذو بعد خطير استراتيجيًا بالنسبة إلى المشروع الصهيوني، حتى ولو هدأت الأمور ظاهريًا ومرحليًا، إذ ستبقى دائمًا تحمل عوامل الانفجار.

وإضافة إلى خلاف بين المؤسستين السياسية والعسكرية، والضغوط الداخلية والخارجية على الاحتلال، وفشل منظومة القبة الحديدية في منع الصواريخ من الوصول إلى أهدافها؛ فقد اختتمت المواجهة بمشهد أثبت من له اليد العليا ومن خسر، ففي كل جولة تصعيد يسعى كل طرف لاقتناص «اللقطة الأخيرة» بحيث يؤكد أنه ذهب للتهدئة عن قوة واختيار وليس العكس. هذه المرة، فعلت المقاومة ما هو أكثر؛ إذ حذرت الاحتلال من أي خطوة حتى دخول وقت الهدنة وإلا أطلقت رشقة صاروخية على «كل جغرافيا فلسطين المحتلة»، وقد التزم الاحتلال الصمت، بما يعني أن المقاومة هي من بادرت للمواجهة وهي من أنهتها[1].

بالنتيجة؛ ما حدث في «سيف القدس» أن الاحتلال الإسرائيلي استنزف كل ما لديه من وسائل وإمكانات من أجل الوصول إلى شبكات الأنفاق المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، أو مخازن أسلحتها، أو توجيه ضربة كبيرة لحركة حماس، لكنه فشل ومُني بخسائر أكبر بكثير من تلك التي تكبدها الفلسطينيون على المستوى الاستراتيجي.

1 سعيد الحاج، «سيف القدس» تفتح فصلًا جديدًا في القضية الفلسطينية، الجزيرة.نت، 2021/5/28. انظر: https://bit.ly/3ikSOxH

فقد وجّهت كتائب القسام ضربةً صاروخيةً إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في القدس يوم الإثنين 2021/5/10، الساعة السادسة مساء، ردًا على جرائمه وعدوانه على المدينة المقدسة، وعلى المسجد الأقصى، ومخطط اقتحام المسجد المبارك خلال «مسيرة الأعلام» التي سينظمها المستوطنون، وتنكيل الاحتلال بأهالي الشيخ جراح. وقال الناطق باسم القسام أبو عبيدة، في تغريدة له: «هذه رسالة، على العدو أن يفهمها جيدًا، وإن عدتم عدنا، وإن زدتم زدنا». يأتي ذلك تنفيذًا لتهديد سابق لأبي عبيدة، قبل عدة ساعات، قال فيه: إن «قيادة المقاومة في الغرفة المشتركة تمنح الاحتلال مهلةً حتى الساعة السادسة من مساء اليوم [الاثنين] لسحب جنوده ومغتصبيه من المسجد الأقصى المبارك وحي الشيخ جراح، والإفراج عن كافة المعتقلين خلال هبة القدس الأخيرة، وإلا فقد أعذر من أنذر»[1].

وبالقابل، أعلن الجيش الإسرائيلي اغتيال ثلاثة من أفراد حركة حماس، في غارة شمالي قطاع غزة، «ردًا على إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل»، بحسب ما أعلن الجيش، في حسابه على تويتر[2]. وهدد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بتنفيذ هجوم واسع النطاق في قطاع غزة، مشيرًا إلى أن «التصعيد قد يستمر بعض الوقت»، وأن المواجهة قد «تمتد على عدة جبهات: في القدس وغزة ومناطق أخرى في البلاد»[3].

يأتي ذلك في وقت قررت سلطات الاحتلال منع المستوطنين من اقتحام المسجد الأقصى، خلال «مسيرة الأعلام» التي سينظمها المستوطنون في مدينة القدس المحتلة، موضحًا أنه قد تقرر تغيير مسار المسيرة؛ لتمر فقط في منطقة باب العامود والبلدة القديمة[4]. وأعلن مدير المسجد الأقصى الشيخ عمر الكسواني عن انسحاب القوات الإسرائيلية بشكل كامل من ساحات المسجد، إلى خارج بواباته الرئيسة، مشيرًا إلى وجود نحو 3 آلاف معتكف داخل المسجد الأقصى[5].

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/5/10. https://www.palinfo.com/291012
2 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/10. https://bit.ly/2TQOJrl
3 عرب 48، 2021/5/10. https://bit.ly/3A87oPs
4 عربي 21، 2021/5/10. https://bit.ly/3rWT6yk
5 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/11. https://bit.ly/3iuHI9D

واستمرت معركة «سيف القدس» حتى فجر الجمعة 2021/5/21، حيث أبلغت مصر، في 2021/5/20، الفصائل الفلسطينية أنه تمّ التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بشكل متبادل ومتزامن في قطاع غزة. فقد أعلن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (كابينت)، المصادقة بالإجماع، على وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وأنه وافق على «وقف متبادل لإطلاق النار من دون أي شروط»، وهذا ما يعني أن كلًا من الاحتلال الإسرائيلي وحركة حماس في حلّ من أي التزامات ثنائية متبادلة؛ وشدد الاحتلال الإسرائيلي على أن «الواقع على الأرض هو الذي سيحدد استمرار المعركة».

وأكد المستشار الإعلامي لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس طاهر النونو أن المقاومة الفلسطينية سوف تلتزم بهذا الاتفاق ما التزم به الاحتلال. وقال أبو عبيدة، المتحدث باسم كتائب القسام إن المقاومة «تمكّنت من إذلال العدو وجيشه الهشّ»، مؤكدًا القبول بوقف إطلاق النار. وأضاف أبو عبيدة، في كلمته: «كنا أعددنا ضربة صاروخية كبيرة تغطي فلسطين من أقصى الشمال إلى الجنوب»، مضيفًا: «خضنا المعركة بكل شرف وإرادة واقتدار نيابة عن أمة بأكملها، والمجازر لم توقف مدّ مقاومتنا، ولم تكتم بنادقنا وراجماتنا». وقال المتحدث باسم كتائب القسام: «استجبنا لتدخل الوساطات العربية وعلقنا الضربة الصاروخية حتى الساعة الثانية من فجر الجمعة»، مضيفًا أن «قيادة الاحتلال أمام امتحان حقيقي وقرار الضربة الصاروخية على الطاولة حتى الثانية فجرًا»[1].

وفي تقييم لمعركة «سيف القدس»، قال الخبير العسكري لصحيفة هآرتس الإسرائيلية عاموس هارئيل إن حماس حققت إنجازًا عسكريًا مهمًا خلال المعركة، كشفت عبره أن ميزان القوى بدأ يتغير شيئًا ما بين الطرفين. وقال هارئيل إن تحسن المقاومة الفلسطينية الملحوظ في إطلاق النار بعيد المدى، والعدد الهائل من الصواريخ وقذائف الهاون التي أطلقتها على «إسرائيل»، كان لافتًا للنظر[2].

1 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/20. https://bit.ly/3jsgzDo؛ وعرب 48، 2021/5/21. https://bit.ly/2TU33zJ

2 الجزيرة.نت، 2021/5/27. https://bit.ly/2WYGbQU

وبحسب تقييم أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فقد حافظت حماس، بعد إعلان اتفاق وقف إطلاق النار، على قدرتها لإطلاق أعداد كبيرة من الصواريخ على الاحتلال الإسرائيلي، وأن وتيرة إطلاق الصواريخ وكثافة القذائف التي سجلت خلال التصعيد كانت الأعلى على الإطلاق؛ إذ أطلقت المقاومة 4360 صاروخًا وقذيفة هاون من القطاع، عبَر منها إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1948 نحو 3400 صاروخًا وقذيفة[1]. وتُشير التقديرات الإسرائيلية إلى بقاء نحو 10 آلاف صاروخ، لدى كلّ فصائل المقاومة، بما في ذلك المئات من الصواريخ بعيدة المدى[2]. ووصف رئيس تحرير صحيفة هآرتس الإسرائيلية ألوف بن المعركة بأنها أفشل وأحمق حرب تشنّها «إسرائيل»، قياسًا على حرب لبنان الثانية وحروب غزة السابقة، مشددًا على أن ما حصل «فشل عسكري ودبلوماسي خطير»[3]. وكشفت القناة الإسرائيلية الرسمية أن الجيش الإسرائيلي فشل في مخططه خلال الأيام الأولى من العدوان على غزة، والتي كان يهدف من خلالها لقتل قادة حركة حماس[4].

وبيّن توماس فريدمان، في مقال له في صحيفة نيويورك تايمز، أن الحرب في قطاع غزة كشفت ضعف الاحتلال الإسرائيلي، وفاقمته أمام الرأي العام العالمي. وقال فريدمان إن استخدام الاحتلالِ الإسرائيلي القوةَ الجوية المتقدمة، مهما كان تبريره ودقته، كان سببًا في إطلاق مجموعة صور وأشرطة فيديو في عالم منصات التواصل الاجتماعي أشعلت حماسَ نُقاد الاحتلال الإسرائيلي حول العالم، ونشّطته[5].

ونشرت كتائب القسام صورًا ومعلومات حول الأسلحة الجديدة التي أدخلتها للخدمة لأول مرة خلال معركة سيف القدس. ومن الأسلحة الجديدة، صاروخ أس أتش 85، نسبة إلى الشهيد محمد أبو شمالة، ويصل مداه 85 كم، ولديه قدرة تدميرية عالية. وأدخلت

1 الجزيرة.نت، 2021/5/22. https://bit.ly/3ir8AaI؛ وانظر أيضاً: Haaretz, https://bit.ly/3xwvwJW .2021/5/21
2 عرب 48، 2021/5/22. https://bit.ly/3AcGCWa
3 الجزيرة.نت، 2021/5/19. https://bit.ly/3ipw0gi؛ وانظر أيضاً: https://bit.ly/3CtCdQC Haaretz ,2021/5/18 https://bit.ly/3CtCdQC
4 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/5/28. https://www.palinfo.com/291885
5 القدس العربي، 2021/5/24. https://bit.ly/3iwC8DL. وانظر أيضاً:
The New York Times newspaper website, 2021/5/23 ,https://nyti.ms/3s0Dmu9

القسام طائرة شهاب الانتحارية، المُصنعة محليًا، وطائرات استطلاع مسيرة محلية الصنع «الزواري»[1]. كذلك نفذت الكتائب عرضًا عسكريًّا كبيرًا جنوب قطاع غزة، كشفت فيه عن مجموعة من الأسلحة التي استخدمتها، من بينها الصواريخ طويلة المدى، وصواريخ كورنت المضادة للدروع والأفراد[2]. وقال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني إسماعيل قآني إن معظم الصواريخ التي أطلقتها الفصائل الفلسطينية خلال المعركة صنعها مقاتلوها بأنفسهم. وأضاف قآني أن «الفلسطينيين استخدموا معظم هذه الإمكانيات الواسعة لإنتاج الأسلحة في أراضيهم»[3].



جيش الاحتلال سوّى بالأرض عددًا من أبراج غزة

وبلغ عدد الشهداء الفلسطينيين خلال معركة «سيف القدس» 263 فلسطينيًا[4]، بينهم 66 طفلًا، و39 سيدة، و17 مسنًا، فيما أدت المعركة إلى إصابة أكثر من 1948 بجروح مختلفة، منها 90 صُنفت «شديدة الخطورة»[5]. وكشفت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة النقاب عن أن الاحتلال ارتكب 19 مجزرة بحقّ عائلات فلسطينية، خلال غاراته التي بلغت أكثر من 1800 غارة، أدت إلى استشهاد 91 فلسطينيًا، بينهم 41 طفلًا،

1 فلسطين أون لاين، 2021/5/25. https://bit.ly/3jqW5uJ
2 قدس برس، 2021/5/27. https://bit.ly/3fybh8x
3 موقع إيران إنترناشونال، 2021/5/29. https://bit.ly/3ira2da
4 وكالة وفا، شهداء قطاع غزة، 2021. https://bit.ly/3Abt5ht
5 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/30. https://bit.ly/2VvChOO

و25 سيدة[1]. وأظهرت صور نشرتها كتائب القسام عن استشهاد 61 من عناصرها بينهم قيادات، خلال المعركة، من بينهم 8 من أبرز قادة القسام[2]، فيما تمّ الإعلان عن استشهاد 22 من سرايا القدس.

وأعلن نادي الأسير الفلسطيني أنه سجل أكثر من 2400 حالة اعتقال من قبل قوات الاحتلال خلال المعركة في الضفة الغربية، ومن المدن الفلسطينية في الأراضي المحتلة سنة 1948، لافتًا النظر إلى ارتفاع حالات الاعتقال الإداري بشكل ملحوظ[3].

وأعلنت وزارة الأشغال العامة والإسكان في قطاع غزة أن عدد الوحدات السكنية التي تعرضت للهدم الكلي بشكل كامل خلال العدوان بلغ 1800 وحدة سكنية، فيما بلغ عدد الوحدات السكنية المتضررة بشكل جزئي 16800 وحدة سكنية. وأضاف أن هناك خمسة أبراج سكنية كبيرة تعرضت للهدم الكلي، فيما بلغ عدد المرافق والمقار الحكومية التي تعرضت للتدمير 74 مقرًا حكوميًا ومنشأة عامة. وتعرضت 66 مدرسة لأضرار، وتعرضت 3 مساجد للهدم الكلي، وقرابة 40 مسجدًا لأضرار طفيفة[4]. وأعلن وكيل وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة رشدي وادي أن طائرات الاحتلال دمرت 16 مصنعًا في المدينة الصناعية شرقي مدينة غزة، نصفهم بالكامل، والنصف الآخر جزئيًا[5].

بالمقابل، بلغ عدد قتلى الاحتلال الإسرائيلي 13 إسرائيليًا، إضافة إلى مئات الإصابات[6]. فيما بلغت الخسائر الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي نحو 7 مليارات شيكل (نحو 2.14 مليار دولار)، وفقًا لتقديرات أولية غير رسمية لمصدر مسؤول بوزارة المالية الإسرائيلية، عقب الإعلان عن وقف إطلاق النار[7]. وقال «اتحاد الصناعات في إسرائيل»، الذي يمثل نحو 1500 شركة و400 ألف عامل، إن الشركات الإسرائيلية خسرت 1.2 مليار شيكل (أكثر 368 مليون دولار)[8].

1 قدس برس، 2021/5/30. https://bit.ly/3irYW7H
2 القدس، 2021/5/25. https://bit.ly/2VuEidV
3 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/24. https://bit.ly/3lteKZI
4 موقع التلفزيون العربي، 2021/5/20. https://bit.ly/2VrcpUj
5 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/5/24. https://www.palinfo.com/291732
6 موقع مؤسسة الإذاعة والتليفزيون التركية (تي آر تي TRT) باللغة العربية، 2021/5/23. https://bit.ly/3xof1PJ
7 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/21. https://bit.ly/3fyzoUs
8 الجزيرة.نت، 2021/5/25. https://bit.ly/3yxCD6c؛ وانظر أيضاً: The Times of Israel، 2021/5/24. https://bit.ly/3jtlmEy

وذكرت صحيفة هآرتس أن أعداد المستوطنين من سكان ما يعرف بغلاف غزة، وبما يشمل مدينة عسقلان، الذين طلبوا المساعدة النفسية خلال معركة «سيف القدس»، أعلى بكثير ممن طلبوها خلال عدوان صيف 2014، وبنسبة وصلت إلى 54 %. وبحسب الصحيفة، فإنه تمّ تقديم العلاج النفسي لـ 3409 ممن تعرضوا للقلق والخوف والضيق النفسي في مراكز «الصمود والدعم» الخمسة في غلاف غزة، فيما عولج في عسقلان 666 مستوطنًا. وبالمقارنة مع عدوان 2014، فإنه تمّ تقديم العلاج لـ 2200 مستوطن[1].

وقال أبو أحمد، المتحدث باسم الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة، في رسالة وجّهها للاحتلال خلال مؤتمر صحفي: «نقول لك بكل وضوح إن عدتم عدنا، أيادينا على الزناد، ولمعركتنا فصول لم تكتب بعد، وإن منطق العربدة والعنجهية لن يواجه إلا بالصمود والردّ والتحدي بعون الله...لن نقبل بالتغوّل على شعبنا بعد اليوم، ولن نمرر العدوان على أهلنا ومقدساتنا في أي مكان دون ردّ وكلمة وحضور للمقاومة، بإذن الله»[2].

وضع ممثلو الفصائل بغزة، خلال لقائهم بالوفد الأمني المصري في مدينة غزة، ثلاثة خطوط حمراء أمام الاحتلال الإسرائيلي لاستمرار التهدئة، تتمثل في الاعتداء على مدينة القدس، وحي الشيخ جراح، والعودة للاغتيالات؛ وأكدوا أن تجاوز الاحتلال هذه الخطوط سينسف كل الجهود الدولية للتهدئة وسيشعل المنطقة من جديد[3].

مواقف الفصائل الفلسطينية وردود فعلها

شددت حركة حماس على أن الشعب الفلسطيني على موعد قريب مع النصر والتحرير والصلاة في المسجد الأقصى نتيجة إنجازات المقاومة[4]؛ مؤكدة التزامها بمساراتها الاستراتيجية الثلاثة المتمثلة بـ: عدم التنازل أو التفريط في أرض فلسطين المباركة، والتمسك بحقّ العودة وكل حقوق الفلسطينيين كاملة غير منقوصة، والتمسك بخيار المقاومة الشاملة ضدّ الاحتلال، مع المحافظة على القدس والأقصى والمقدسات[5].

1 القدس، 2021/5/26. https://bit.ly/3AoUexE
2 فلسطين أون لاين، 2021/5/21. https://bit.ly/3ipNgCo
3 الأيام، 2021/5/24. https://bit.ly/3fy1HSX
4 بحسب ما صرح به رئيس حركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار بعد معركة «سيف القدس»، للمزيد انظر: الجزيرة.نت، 2021/6/20.
5 موقع حركة حماس، 2021/1/21. https://bit.ly/3xfTusL

ومع تأكيدها التمسك الأصيل بأن قضية فلسطين والقدس والأقصى قضية عربية وإسلامية وإنسانية، وليست فلسطينية فحسب، وأنها مرتبطة بأبعاد كثيرة سياسية واجتماعية ووطنية وفكرية؛ دعت حماس الأمتين العربية والإسلامية إلى إيجاد استراتيجية وخطة شاملة لمواجهة المخاطر التي تُحاك للقضية الفلسطينية، والمتمثلة بـ «صفقة القرن»، وسياسة الضمّ الصهيونية في الضفة الغربية، ومخططات تقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانيًا ومكانيًا، والتطبيع العربي مع الكيان الصيهوني.

ولمواجهة هذه المخاطر، توعدت حماس بمواجه الإرهاب الإسرائيلي من خلال المقاومة الشاملة، ومن خلال خطة فلسطينية شاملة من أجل التصدي للمخططات التي تستهدف القدس والأقصى، داعية إلى تصعيد الانتفاضة، وتوسيع المقاومة الشعبية في كل أرجاء الضفة الغربية، دفاعًا عن القدس والأقصى والمقدسات، حتى تحرير الأرض والإنسان، وعودة اللاجئين، وتحرير الأسرى.

وبالمقابل، طالبت حماس قيادة السلطة وأجهزتها الأمنية بمغادرة مربع الكلام الذي تخدّر به وعي الجمهور، وإطلاق حالة نضالية شاملة، ووقف الاتفاقيات مع الكيان الصهيوني، وإطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية.

ودعا رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية إلى بناء استراتيجية فلسطينية، لمواجهة التحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية، وتستهدف القدس والأقصى[1]، وتنديدًا بسياسة الاحتلال في القدس، وقرار إبعاد أهالي الشيخ جراح، والانتهاكات الصهيونية المستمرة داخل المسجد الأقصى المبارك، وإغلاق باب العمود أمام المصلين، قال المستشار الإعلامي لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس طاهر النونو إنّ هنية «أعطى منذ الليلة الماضية توجيهات لأبناء الحركة كافة، بمختلف مستوياتهم وتخصصاتهم في الداخل والخارج بالتفاعل المطلوب والواسع لإسناد أهلنا في القدس»[2].

1 وكالة الأناضول، 2020/9/7. https://bit.ly/2L3Q7Ti
2 فلسطين أون لاين، 2021/4/23. https://bit.ly/3lgoqH0


هنية: معركة القدس مفتوحة وشعبنا لن يسمح باقتحام 28 رمضان

وفي السياق نفسه، أكد هنية أن «الصراع مع الاحتلال يمرّ بمرحلة مفصلية، ولن نكتفي بهبة محدودة الزمن والوقت في القدس». وزاد بالقول: «قررنا الاستمرار بهذه الانتفاضة، ولن نتوقف ولن يتراجع شعبنا، وسيستمر في المقاومة بكل أشكالها، من أجل القدس ومن أجل الثبات على أرضنا الفلسطينية، وبالتالي ما جرى ويجري أسقطنا خلاله نظريات الاستسلام، كالتطبيع الذي انتهى تحت أقدام المرابطين»[1]. وأكد هنية، في كلمة له بمناسبة يوم القدس العالمي، أن معركة القدس مفتوحة، وقال: «أخذنا قرارانا بكل قوة وإصرار بأن شعبنا لن يسمح للصهاينة بالعربدة في القدس أو أن يقتحموا الأقصى في 28 من رمضان، فكلنا فداء للقدس وللمسجد المبارك»[2]، مشددًا على أن قرار الحركة واضح بأنها لن تسمح بتهويد الشيخ جراح واقتحام الأقصى في 28 رمضان. وحذر هنية رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو قائلاً: «لا تلعب بالنار، وهذه معركة لا يمكن أن تنتصر فيها، وعلى صخرة المسجد الأقصى سوف يتحطم هذا الكبرياء والجبروت الإسرائيلي»[3].

وفي رسالة بعث بها إلى قادة دول عربية وإسلامية، دعا هنية إلى التحرّك العاجل لاتخاذ موقف حازم ضدَّ العدوان والإجرام الذي تعرّضت وتتعرّض له القدس والأقصى، والعمل على حشد المواقف السياسية والديبلوماسية عربياً وإسلامياً ودولياً، لمنع الاحتلال وصدّه عن الاستمرار في عدوانه الهمجي على الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته في مدينة القدس المحتلة وفي القلب منها المسجد الأقصى المبارك[4].

وبعد انتخاب جون بايدن رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، دعاه هنية إلى «تصحيح

1 قدس برس، 2021/4/25. https://bit.ly/3xeKm7D
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/5/5. https://www.palinfo.com/290763
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/5/7. https://www.palinfo.com/290849
4 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/9. https://bit.ly/37d3doQ

تاريخي لمسار السياسات الأمريكية الظالمة لشعبنا، والتراجع عما يسمى صفقة القرن، وإلغاء قرار عدّ القدس عاصمة للاحتلال، ونقل السفارة الأمريكية إليها»[1].

وأكد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري أن الاحتلال الإسرائيلي يلعب بالنار من خلال استمرار الاعتداء على القدس والأقصى والمقدسات. وقال العاروري إن المعركة القادمة هي معركة القدس والمقدسات، وكل أمتنا ستشارك في هذه المعركة، مشيراً إلى أن الاعتداء على القدس بداية معركة سيخسر فيها الاحتلال حتماً، ويجب أن تسخّر كل الإمكانات فداء للقدس[2].

وأكد رئيس حماس في الخارج خالد مشعل أن «شعبنا سيفشل مخطط الاحتلال في ساحة باب العمود والقدس المحتلة». وأكد مشعل أنه «لا سيادة ولا مستقبل ولا دولة ولا تقرير مصير بدون القدس، فمعركة القدس ليست معركة المقدسيين وحدهم، وإنما هي معركة الفلسطينيين والأمة وأحرار العالم»[3].

وشددت حركة حماس على أن الشعب الفلسطيني عرف طريقه، وانتصر حين اتخذ القدس والأقصى عنوانًا للصراع، وعلى أن معادلة ربط غزة بالقدس لا تعنى معادلة مكانين، بل تعنى معادلة المقاومة مع الهوية، وأن ما قامت به غزة هو الواجب، ويجب أن يستمر ربط غزة بالقدس، وعلى الاحتلال أن يعي ذلك، وأن يرفع يده عن القدس والأقصى، وأنه إذا صعّد فالمقاومة جاهزة للردّ.

وقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية إن «شعبنا أرغم الاحتلال على أن يدفع بمتطرّفيه بعيدًا عن المسجد الأقصى، وأفسد احتفالاته الوهمية بما يسمى توحيد القدس»[4]. وأكد هنية أن معركة «سيف القدس» وحدت الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج حول خيار المقاومة[5]، وأن الانتصار فيها نصر استراتيجي، لأن مرحلة ما بعد «سيف القدس»، ليست كما قبلها، فهذه المعركة طوت مراحل، وفتحت الباب أمام

1 وكالة قدس برس، 2020/11/6. https://bit.ly/3aPVuQJ
2 موقع حركة حماس، 2021/5/9. https://bit.ly/2V1yNDP
3 موقع حركة حماس، 2021/4/25. https://bit.ly/3rNNaaQ
4 موقع حركة حماس، 2021/5/11. https://bit.ly/3fGwyN7
5 وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2021/6/30. https://bit.ly/3CrYLRx

مراحل جديدة ستشهد الكثير من الانتصارات، والكثير من النجاحات، والكثير من بناء الاستراتيجيات على كل المستويات[1].

وأشار هنية إلى أنه كان لدى المقاومة الفلسطينية خلال معركة «سيف القدس» قرار بالوصول إلى كل جغرافيا فلسطين المحتلة، ولكنها أوقفت قراراتها في أعقاب الوساطة المصرية. وكشف هنية أن المقاومة رفضت أن تكون القدس على طاولة المفاوضات مع الاحتلال لوقف إطلاق النار، وأنها أبلغت جميع الأطراف بمن فيهم الأمريكيون والإسرائيليون أن القدس خطّ أحمر[2]، وأنها «غير قابلة للتفاوض»[3].

وبدوره، قال خالد مشعل، رئيس حركة حماس في الخارج، إن «شعبنا عرف طريقه، وانتصر حين اتخذ القدس والأقصى عنوانًا للصراع»، وأكد أننا وضعنا أقدامنا على بداية المرحلة النهائية للتحرير، والعودة، وإنقاذ القدس والأقصى. وقال مشعل:



مشعل: شعبنا عرف طريقه حين اتخذ القدس والأقصى عنوانًا للصراع

«لا تستغربوا يومًا قريبًا حين نعلن عن ساعة الصفر، وعن اللحظة التي نحسم فيها الصراع مع العدو المحتل»[4]. وطالب مشعل الاحتلال بالانسحاب من المسجد الأقصى، ومنع المستوطنين أن يقتربوا من الأقصى، ومنع العبث في البلدة القديمة وبواباتها، ووقف محاولة تهجير أهالي الشيخ جراح وطردهم، ووقف عدوانه على غزة[5].

1 موقع حركة حماس، 2021/5/21. https://bit.ly/3lKlt1D
2 الجزيرة.نت، 2021/5/26. https://bit.ly/3fDQ64X
3 قدس برس، 2021/5/27. https://bit.ly/3rZyPb5
4 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/5/23. https://www.palinfo.com/291685
5 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/5/13. https://www.palinfo.com/291177

وقال رئيس حركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار إن قرار زوال دولة الاحتلال مرهون بالمساس بالإجراءات الإسرائيلية في القدس، وانتهاكاتها في المسجد الأقصى والاعتداء على المقدسيين. وأشار إلى أن كل البنية التحتية العسكرية للمقاومة ما زالت قائمة، ولم تتضرر إلا بشكل طفيف، مؤكدًا وجود ما يزيد على 500 كم من الأنفاق، وأن «العدو فشل في تحطيم مترو حماس»، وأن الضرر لا يزيد على 5 %. وكشف السنوار عن مخطط للمقاومة بإنهاء الجولة بإطلاق 300 صاروخ دفعة واحدة، لكنها أوقفتها بعد تدخل الوساطات، وخصوصًا جهود دولة قطر[1]. وشدد على أنه في حال تفجر المواجهة سيتغير شكل الشرق الأوسط، «لقد قدرنا الله تعالى أن نمرمط تل أبيب...وما خفي أعظم»[2].

وفي ما يتعلق باتفاقات التطبيع بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، استنكرت حركة حماس هذه الاتفاقات، مؤكدة أنها تحمل ثلاثة مخاطر كبيرة جدًا على الفلسطينيين، أولها انطواؤها في إطار «صفقة القرن»، وثانيها أنها تأتي مع استمرار خطة الضمّ وتهويد القدس، وثالثها أنها تأتي في سياق بناء تحالف إقليمي في المنطقة يكون الاحتلال الإسرائيلي جزءًا رئيسا فيه، وشددت على أنها «باطلة وثمرة لخذلان جامعة الدول العربية»[3]. وأشار عضو المكتب السياسي في حماس خليل الحية إلى أن حماس خصصت في مكتبها السياسي دائرة خاصة لمقاومة التطبيع، ودعم حركات المقاطعة للاحتلال الإسرائيلي ومنتجاته[4].

وقال إسماعيل هنية إن التطبيع طعنة غادرة في ظهر الشعب الفلسطيني، وخطيئة سياسية كبرى، وسلوك مضر بمصالح الأمة وأمنها القومي على المدى المنظور والاستراتيجي. وقال في رسالة بعثها إلى قادة أكثر من 30 دولة عربية وإسلامية، إن حماس تنظر ببالغ الخطورة إلى أي خطوة تطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي في العالم العربي والإسلامي[5].

1 الجزيرة.نت، 2021/5/26. https://bit.ly/3rTjWY3
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/6/5. https://www.palinfo.com/292236
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/9/11. انظر: https://www.palinfo.com/280706
4 فلسطين أون لاين، 2021/3/30. https://bit.ly/3xoK5iz
5 الجزيرة.نت، 2020/12/30. https://bit.ly/3n5hqtG

وبعد الإعلان عن تطبيع العلاقات بين الإمارات والكيان الصهيوني، وصف هنية الاتفاق بأنه «طعنة غادرة في ظهر الشعب الفلسطيني»، مشددًا على أن «التاريخ لن يرحم المُطبِّعين، والشعوب لن تغفر لهم، وشعبنا الفلسطيني لن يستسلم»[1].

ودانت حركة حماس إسقاط المجلس الوزاري للجامعة العربية اعتماد المشروع الفلسطيني في ما يتعلق باتفاق التطبيع الإماراتي الصهيوني برعاية أمريكية. وقالت الحركة، في بيان صحفي، إن إسقاط المشروع يؤكد تخلي الجامعة العربية عن دورها وواجبها تجاه فلسطين وقضيتها[2]، لافتة النظر إلى أن هذا الموقف يصبّ في مصلحة الاحتلال[3].

وفي السياق نفسه، استهجنت حماس اتفاق التطبيع بين المغرب والاحتلال الإسرائيلي، مشددة على أن توقيع رئيس الحكومة، رئيس حزب العدالة والتنمية، سعد الدين العثماني، الاتفاق «خروجًا عن مبادئ الحزب وأدبياته الداعمة والمؤيدة لفلسطين، وشعبها المقاوم، وكسرًا لموقف التيار الإسلامي المجمع على رفض التطبيع مع الاحتلال»، ودعت الحزب إلى «مراجعة موقفه» من تأييد ذلك[4].

وبالمقابل، استهجنت حركة حماس قرار السلطة الفلسطينية عودة التنسيق الأمني، وقال عضو المكتب السياسي لحماس حسام بدران: «لا يمكن الاستمرار في نهج سياسة السلطة بالعودة إلى التنسيق الأمني، لأنها تشكل ضربة كبيرة لكل جهود المصالحة وتحقيق الوحدة الداخلية»[5]. وشدد عضو المكتب السياسي للحركة موسى أبو مرزوق على أن عودة السلطة إلى التنسيق الأمني أفشل المصالحة الفلسطينية الداخلية والوحدة الوطنية[6].

1 عربي 21، 2020/8/20. https://bit.ly/3hqerut؛ وانظر أيضًا:
Middle East Eye, 2020/10/12, https://bit.ly/2WPwctM
2 وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2020/9/9. http://alray.ps/ar/post/219152
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/9/10. https://www.palinfo.com/280666
4 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/12/25. https://bit.ly/3nVY8rL
5 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/11/24. https://www.palinfo.com/283974
6 عربي 21، 2020/11/24. https://bit.ly/38YnjE7



الفصائل الفلسطينية: التطبيع شرعنة للاحتلال

ووصفت حركة فتح اتفاقات التطبيع العربي المجاني مع الكيان الصهيوني بـ «الخياني»، ورأت أنه يشجع الاحتلال على ممارسة الاستيطان، وسرقة الأرض، مشددة على أن «التطبيع المجاني تخلٍّ عن القدس ومقدساتها، وتشجيع للاحتلال على ممارسة الاستيطان، وسرقة الأرض». وذكرت الحركة أن «التطبيع بكل أشكاله مرفوض ومستنكر، ويشكل طعنة حقيقية في ظهر الشعب الفلسطيني وقضيته؛ سواء كان هذا التطبيع مغربيًا أو إماراتيًا أو بحرينيًا أو سودانيًا»[1].

ورفضت اللجنة المركزية لفتح اتفاق التطبيع الإماراتي البحريني مع الكيان الصهيوني، مؤكدة أن التطبيع «يخالف كل قرارات القمم العربية والإسلامية، التي أكدت دعم القضية الفلسطينية»، ودعت إلى «التمسك بمبادرة السلام العربية كما هي»[2]. ودانت فتح إعلان الاتفاق السوداني- الإسرائيلي التطبيعي، وقالت، في بيان لها، إنه «سيعطي إسرائيل قوة للاستقواء على الشعب الفلسطيني وقيادته، وستستغله لتسريع تهويد القدس والأقصى المبارك». وعبر المتحدث الرسمي باسم فتح أسامة القواسمي، في تصريح صحفي، عن تقديره للشعب السوداني وأحزابه الوطنية التي ترفض التطبيع[3].

وقال نائب أمين سر المجلس الثوري لفتح فايز أبو عيطة إنه كان «من الأجدر بالمغرب، وغيرها من دول التطبيع التمسك بمبادرة السلام العربية»، مضيفًا: «يجب ألا يقايض العرب على القضية الفلسطينية إلا بحلّها، وليس بأي قضايا أخرى تشكل لهم مصالح شخصية»[4].

1 موقع عربي 21، 2020/12/10. https://bit.ly/34Up7N7
2 القدس العربي، 2020/9/13. https://bit.ly/3nWM4GZ
3 وكالة قدس برس، 2020/10/24. https://bit.ly/3hsTi2I
4 موقع عربي 21، 2020/12/10. https://bit.ly/34Up7N7

وفي خطوة على طريق العمل المشترك بين الفصائل الفلسطينية، لمواجهة الخطر الوجودي الذي تتعرض له القضية الفلسطينية، عقد الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية اجتماعًا في 2020/9/3، في رام الله، وفي العاصمة اللبنانية بيروت عبر تقنية الدائرة التلفزيونية المغلقة فيديو كونفرنس، نتج عنه تأسيس «القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية».

وتميزت السنة التي يغطيها التقرير بإعلان حركتي فتح وحماس تجميد المسائل كافة التي فيها خلافات داخلية بينهما، من أجل التوصل إلى اتفاق استراتيجي وجوهري لمواجهة المخططات الصهيونية داخل مدينة القدس والمقدسات، ولمواجهة «صفقة القرن»، ومخطط الضمّ.

ولإظهار حُسن النوايا شاركت حركتا حماس والجهاد الإسلامي مع بقية الفصائل الفلسطينية في اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية خلال أيلول/ سبتمبر 2020، الذي أكد التوافق على «قواعد الاشتباك وآليات مقاومة الاحتلال»، وعلى «تطوير وتفعيل المقاومة الشعبية كخيار أنسب للمرحلة، دفاعًا عن حقوقنا المشروعة لمواجهة الاحتلال»، وعلى «تشكيل لجنة وطنية موحدة لقيادة المقاومة الشعبية الشاملة، على أن توفر اللجنة التنفيذية لها جميع الاحتياجات اللازمة لاستمرارها»[1].

وفي بيان حمل رقم (1) لـ«القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية»، وهي الهيئة التي اتفق اجتماع الأمناء العامين للفصائل على تشكيلها؛ دعت القوى والفصائل الفلسطينية، في 2020/9/13، إلى تصعيد المقاومة الشعبية للاحتلال ومواجهة «صفقة القرن»، ومخططات الضمّ، واتفاقيات التطبيع بين دول عربية والاحتلال الإسرائيلي[2].

وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي أن «موقفها الثابت هو العمل على تحرير فلسطين كاملة من البحر إلى النهر، وعدم التفريط بأي ذرة من ترابها المقدس»[3]، محذرة من احتمال انفجار الأوضاع، مع استمرار سماح الاحتلال للمستوطنين باقتحام المسجد الأقصى. وشددت على ضرورة استعادة الوحدة بين الفصائل الفلسطينية والتصدي لقرارات الضمّ والاستيطان بالضفة والأغوار وكافة مناطق أرضنا المحتلة».

1 عربي 21، 2020/9/3. https://bit.ly/3n9ECqs
2 العربي الجديد، 2020/9/13. https://bit.ly/3hEBylq
3 شبكة قُدس الإخبارية، 2020/9/4. https://bit.ly/3o8tqMo

وأكد الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي زياد نخالة الالتزام «بما التزم به العدو، وسنرد على أي خرق» في ما يتعلق باتفاق التهدئة بعد معركة «سيف القدس». وقال نخالة: «وافقنا على الاقتراح المصري بوقف إطلاق النار المتبادل والمتزامن عند 2 فجرًا»[1]. وذكر الناطق باسم سرايا القدس أبو حمزة، خلال مؤتمر صحفي أن «المقاومة الفلسطينية استخدمت في الردّ على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة جزءًا يسيرًا من السلاح والقدرات، وسنواصل المسيرة بخطى واثقة في مشروع تحرير كامل فلسطين المحتلة»[2].

واتهمت حركة الجهاد السلطة الفلسطينية بإفشال حوارات المصالحة الفلسطينية بإعلانها استئناف التنسيق الأمني مع الاحتلال في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 [3]. ودانت الجهاد هذا الإعلان، وأعلنت رفضها إياها، داعية قيادة السلطة إلى التراجع الفوري عنه. وشددت على أن القرار «انقلاب على كل مساعي الشراكة الوطنية، وتحالف مع الاحتلال بدلًا من التحالف الوطني»، ورأت أن «استمرار الرهان الخاسر على الولايات المتحدة، يفتح الطريق أمام تمرير مؤامرات تصفية القضية الفلسطينية»[4]. وأكد القيادي في الحركة داود شهاب أنه «تراجع سياسي خطير، وخروج عن مقررات الإجماع الوطني، وانقلاب على مخرجات اجتماع الأمناء العامين للفصائل» في 2020/9/3. وشدد شهاب على أن «هذا الإعلان بمثابة تفضيل العلاقة مع إسرائيل على المصالحة، فهم يدركون أن إعلانًا كهذا سيمثل عقبة أساسية أمام تحقيق المصالحة»[5].

وأعلنت حركة الجهاد رفضها اتفاقات التطبيع التي وقعتها بعض الدول العربية مع الكيان الصهيوني، ورأت أن ما جرى في واشنطن ليس اتفاقًا للتطبيع، وإنما إعلان الانتقال من التطبيع إلى إقامة حلف يكرّس واقع الهيمنة على المنطقة، مشددة على أنه تهديد لهوية المنطقة ومستقبلها. وقالت إن ذلك «يفتح الباب أمام توسع استعماري صهيوني

---

1 الجزيرة.نت، 2021/5/20. https://bit.ly/3fxzNXi
2 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/21. https://bit.ly/3yu6yvK
3 عربي 21، 2020/11/30. https://bit.ly/2Xby14h
4 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/11/17. https://bit.ly/38TneRP
5 عربي 21، 2020/11/17. https://bit.ly/38SCrTn

جديد»[1]. ودعت حركة الجهاد السلطة الفلسطينية إلى الانسحاب من الجامعة العربية عقب إسقاط اجتماع وزراء الخارجية العرب مشروع قرار فلسطيني لرفض التطبيع الإماراتي مع «إسرائيل»[2].

وفي تعليقه على قرار السلطة عودة التنسيق الأمني، شدد شهاب على أن «العودة إلى مسلسل التفاوض الكارثي والعلاقة مع إسرائيل لا تختلف عن التطبيع، بل هي السياسة التي أوصلت الدول العربية للتطبيع، ووفرت للمطبعين فرصة ومناخًا شجعهم على المضي في التطبيع، حتى وصل الأمر حدّ التحالف مع الاحتلال، وتجاوز كل الثوابت العربية والقومية». ونبه شهاب أن «الأخطر من التطبيع هو التشجيع عليه، وهذا سيكون جريمة كبرى ترتكبها السلطة والمنظمة وقيادة حركة فتح»[3].

ولم تخرج مواقف بقية الفصائل الفلسطينية عن سياق إدانة انتهاكات الاحتلال، والمطالبة بالتدخل لحماية الأقصى والقدس والأماكن المقدسة فيها، والدعوة إلى تصعيد المواجهات مع الاحتلال، وإلى زيادة عمليات المقاومة. ورفضت القوى والفصائل الفلسطينية اتفاقات التطبيع، وتوافق أغلبها على عدِّهِ «خيانة للقدس والمسجد الأقصى والقضية الفلسطينية» و«مباركة لصفقة القرن المزعومة».

ب- السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية

أكدت القيادة الفلسطينية أن القدس خطّ أحمر، وقلب فلسطين وروحها وعاصمتها الأبدية، ولا سلام ولا أمن ولا استقرار إلا بتحريرها الكامل، وشددت على أن ما يقوم به الاحتلال في الأقصى والقدس إرهاب دولة منظم، وجرائم حرب يعاقب عليها القانون، وعلى أن العائلات في حي الشيخ جراح لن ترحل.

1 وكالة قدس نت للأنباء، 2020/9/16. https://bit.ly/3b3nh0g
2 الجزيرة.نت، 2020/9/10. https://bit.ly/354dpzE
3 عربي 21، 2020/11/17. https://bit.ly/38SCrTn

وبالمقابل، أعلنت هذه القيادة، المتمثلة بالسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، تمسكها برؤيتها للسلام، وأبقت خياراتها لمواجهة التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية، بشكل عام، والقدس، بشكل خاص، محصورة بالحرص على المفاوضات، معلنة انتظار «الشريك الإسرائيلي المحبّ للسلام»، الذي يمكن أن يوافق على إقامة دولة فلسطينية عاصمتها «القدس الشّرقية».

وعلى الرغم من استمرار الاحتلال في جرائمه في المسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة داخل القدس المحتلة، حافظت السلطة الفلسطينية على الدور الذي أنشئت من أجله، واستمرت بالتنسيق الأمني، في مشهد يعكس عزلة القيادة الفلسطينية عن تطلعات الشعب الفلسطيني ومقاومته.

وكرس إعلان السلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 عودة التنسيق الأمني بعد وقفه المزعوم مؤقتًا الدور الذي ترغب في تأديته، وكانت هذه العودة موضع استنكار فصائل المقاومة الفلسطينية التي رأت فيه «مزيدًا من الارتهان للهيمنة الصهيوأمريكية، وإعادة تسويق الوهم»، و«طعنة لآمال شعبنا في تحقيق وحدة حقيقية»، وطعنة للجهود الوطنية لبناء شراكة وطنية لمواجهة الاحتلال والضمّ والتطبيع و«صفقة القرن».


عباس في مستهل اجتماع القيادة الفلسطينية

وتعليقًا على الاعتداءات الصهيونية على المسجد الأقصى والقدس وقطاع غزة خلال معركة «سيف القدس»، قال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إن القدس «خطّ أحمر، وقلب فلسطين وروحها وعاصمتها الأبدية، ولا سلام ولا أمن ولا استقرار إلا بتحريرها الكامل»، مشددًا، في كلمة له

في مستهل اجتماع للقيادة الفلسطينية في رام الله، لبحث تداعيات العدوان الإسرائيلي، على أن «العائلات المقدسية في حي الشيخ جراح لن ترحل ولن تستكين»[1]. وفي كلمة مسجلة أمام الجلسة الطارئة للبرلمان العربي حول الجرائم والانتهاكات المستمرة لدولة الاحتلال الإسرائيلي في 2021/5/19، أكد عباس أن «ما تقوم به دولة الاحتلال الآن في القطاع، إرهاب دولة منظم، وجرائم حرب يعاقب عليها القانون» الدولي، وأنه لن يتهاون في ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم أمام المحاكم الدولية[2].

وفي مشهد يعكس عن عدم الرضا الفلسطيني على أداء السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس؛ احتج عدد من المصلين في المسجد القبلي داخل الأقصى على خطبة الجمعة في 2021/5/21، التي ألقاها مفتي القدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين؛ لأنها لم تشمل تحية للمقاومة في غزة، ولم تركز بالشكل المطلوب على إنجازات المقاومة في أثناء تصديها للعدوان، وشملت إشادة برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وأظهرت لقطات فيديو بثتها حسابات شبكات إعلامية فلسطينية وناشطين على تويتر هتافات المصلين داخل المسجد ضد الشيخ حسين والسلطة الفلسطينية، وإنزالهم الشيخ محمد حسين من على منبر المسجد، وهم يرددون هتافات تطالب بإخراجه من المسجد[3].

وفي السياق متصل، أعلنت القيادة الفلسطينية رفضها واستنكارها الشديدين لإعلانات التطبيع بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، برعاية أمريكية، مطالبة هذه الدول بالتراجع عن ذلك. وعقب إعلانات التطبيع الكامل للعلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، أعلنت القيادة رفضها ما قامت به الإمارات والبحرين والسودان، بـ«اعتباره خيانة للقدس والأقصى والقضية الفلسطينية، واعترافًا بالقدس عاصمة لإسرائيل»، وطالبتها بـ«التراجع الفوري عن هذا الإعلان المشين». وشددت على أن هذه الخطوات نسف للمبادرة العربية للسلام وقرارات القمم العربية والإسلامية والشرعية الدولية وعدوان على الشعب الفلسطيني، مؤكدة أنه لا يحقّ لهذه الدول التحدث بالنيابة عن الشعب الفلسطيني.

1 وكالة وفا، 2021/5/12. https://bit.ly/2U3XXBc
2 وكالة وفا، 2021/5/19. https://bit.ly/3lEiw2o
3 الجزيرة.نت، 2021/5/21. https://bit.ly/3Abam5I

وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات إن التطبيع هو جزء من مشروع تدمير السلطة الفلسطينية، وتطبيع هذه الدول هو توقيع على خريطة ترامب الخاصة بـ«صفقة القرن»[1].

وشددت رئاسة السلطة الفلسطينية على أن توقيع اتفاقيات بين كل من الإمارات والبحرين والسودان من جهة، والاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، لن يحقق السلام في المنطقة. وقال الرئيس عباس، خلال اجتماع للقيادة الفلسطينية في رام الله في 2020/8/18، بحضور أعضاء تنفيذية المنظمة، والأمناء العامين للفصائل، وممثلين عن حركتي حماس والجهاد الإسلامي: «إننا نعدّ الاتفاق الثلاثي الإماراتي – الإسرائيلي – الأمريكي الذي صدر مؤخرًا طعنة في الظهر، ونحن نرفضه رفضًا قاطعًا، وقلنا هذا علنًا وسرًا»، مشددًا على أن «السلام لن يتحقق من خلال القفز عن الفلسطينيين نحو تطبيع العلاقات مع دول عربية»، وعلى «أننا لن نقبل بأن يتم استخدام القضية الفلسطينية كذريعة للتطبيع، أو أي سبب آخر»[2].

وفي الوقت الذي رأت فيه هذه القيادة أن اتفاقيات التطبيع خيانة للقدس والأقصى والقضية الفلسطينية، واعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي، كشفت مصادر صحيفة «إسرائيل اليوم» عن إبرام اتفاق، عقب اجتماع عقد بين ممثلين من الإمارات والبحرين والأردن والسلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، يسمح للسياح القادمين من أبو ظبي والمنامة بالدخول إلى المسجد الأقصى[3].

وفي محاولة من عباس لإعادة التقارب مع الدول العربية، وعدم فقدان حاضنته العربية، وإصلاح العلاقة مع السعودية، والاستجابة لطلبها بعدم توجيه الانتقاد لأي دولة عربية

1 وكالة وفا، 2020/8/13. https://bit.ly/2WdsPws؛ ووكالة وفا، 2020/8/24. https://bit.ly/2KoJafh؛ ووكالة وفا، 2020/9/11. https://bit.ly/3qXjelj؛ ووكالة وفا، 2020/9/15. https://bit.ly/2WgWWmK

2 للمزيد، انظر: خطابات الرئيس محمود عباس أبو مازن 2020، وكالة وفا. https://bit.ly/3r0sn2C؛ ووكالة وفا، 2020/8/16. https://bit.ly/3oVwUBY؛ ووكالة وفا، 2020/8/25. https://bit.ly/2Lz3MSp؛ ووكالة وفا، 2020/9/15. https://bit.ly/3qYgFWs؛ ووكالة وفا، 2020/10/23. https://bit.ly/37kwEpZ

3 وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2020/11/24. https://bit.ly/37peQdz؛ وانظر أيضًا: Israel Hayom, Israel Hayom. https://bit.ly/3oUdltK

مطبعة؛ أكد مسؤول في حركة فتح، فضل عدم الكشف عن اسمه، لصحيفة العربي الجديد في 2020/12/14، أن السلطة الفلسطينية قررت الامتناع عن توجيه أي انتقادات للدول العربية التي تطبّع مع الاحتلال الإسرائيلي، وأن تعليمات شفهية ومكتوبة وصلت من الرئاسة الفلسطينية إلى منظمة التحرير وحركة فتح ووزارة الخارجية بالامتناع عن نقد الدول المطبّعة...وتفيد المصادر بأن مصدر التعليمات هو مكتب الرئيس عباس وإعلام الرئاسة، الذي يشرف عليه نبيل أبو ردينة. وقال هذا المسؤول: «وصلتنا أوامر وتعليمات حديدية بعدم التعليق على تطبيع المغرب، وعدم انتقاد أي دولة عربية قامت بالتطبيع مع إسرائيل». وبالفعل فقد امتنعت الرئاسة الفلسطينية والإعلام الرسمي ووزارة الخارجية عن التعقيب على إعلان المغرب، في 2020/12/10، التطبيع مع «إسرائيل»[1].

واستمر تنسيق الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع الاحتلال خلال المدة التي يغطيها التقرير، على الرغم من استمرار جرائم الاحتلال في المدينة المقدسة، والاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى، وعلى الرغم من قرارات المجلس المركزي الفلسطيني الداعية إلى إيقافه. وتركز دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة على منع أي عمل مقاوم، وقمع أيّ حراك ضدّ الاحتلال، في مشهد يعكس أن القيادة الفلسطينية معزولة عن تطلعات الشعب الفلسطيني ومقاومته.

وكان الإعلان عن وقف التواصل مع الاحتلال في أيار/مايو 2020، ومنها التنسيق الأمني، الردّ الأكثر حسمًا، والأوقع أثرًا، في ما يُرجى من القيادة الفلسطينية. وهو الأمر الذي شككت فيه فصائل المقاومة الفلسطينية، والكثير من المراقبين والمحللين، ورأوا أنه إعلان سياسي، ليس له حقيقة على الأرض...وفي أول فرصة للعودة عن وقف التنسيق الأمني، أعلن رئيس هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عودة العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي كما كانت، «على ضوء الاتصالات التي قام بها سيادة الرئيس محمود عباس بشأن التزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة معنا، واستنادًا إلى ما وردنا من رسائل رسمية مكتوبة وشفوية بما يؤكد التزام إسرائيل بذلك»[2].

1 العربي الجديد، لندن، 2020/12/14. https://bit.ly/38bbHwL

2 صفحة حسين الشيخ على تويتر، 2020/11/17. https://bit.ly/2IVGMfC

وبلغ التنسيق الأمني مراحل متقدمة خلال المدة التي يغطيها التقرير، وأعلنت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إحباط عمليات للمقاومة الفلسطينية خلال تلك المدة، والكشف عن خلايا للمقاومة، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية. علمًا أن القيادة الفلسطينية حرصت على توضيح أنّ وقف التنسيق الأمني لا يعني الكفّ عن «محاربة الإرهاب». وقال الناطق الرسمي باسم رئاسة السلطة الفلسطينية نبيل أبو ردينة إن «التنسيق الأمني مع إسرائيل نوع من السيادة الفلسطينية، والدفاع عن شعبنا». وأضاف أبو ردينة، في مقابلة مع قناة الجديد اللبنانية، أن «التنسيق الأمني موجود مع كل الدول العربية، ولم تطلق طلقة واحدة من تلك الدول على إسرائيل، ولم يقل أحد شيئًا»[1].

وشدد الجنرال الإسرائيلي موشيه إلعاد على أنّ «التنسيق مستمر منذ سنة 1995، ولم ينقطع يومًا، ولم يوقف. وحينما يُعلن عن توقيف التنسيق من السلطة الفلسطينية يجب أن نسأل أنفسنا ما معنى ذلك؟». وأضاف إلعاد قائلًا: «التنسيق موجود على مدار 24 ساعة بين الضباط من الجانبين، فحينما نسمع إعلانًا من السلطة يكون إعلانًا سياسيًا، وليس له أي جذور على الأرض»[2].

ج. المقدسيون وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948:

شهدت مدينة القدس والمناطق الفلسطينية حراكًا شعبيًا، وتفاعلًا واضحًا، مع الدعوات الرافضة للانتهاكات الإسرائيلية داخل المسجد الأقصى وفي المدينة المقدسة، ومشاركة في المسيرات والمهرجانات والوقفات التضامنية والندوات والإضرابات نصرة للقدس وللمسجد الأقصى، ووقوفًا في وجه العدوان الإسرائيلي الإجرامي في معركة «سيف القدس»، ورفضًا لـ«صفقة القرن»، واحتجاجًا على قرار الضمّ.

فقد سجل فلسطينيو القدس وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948 علامة فارقة في مقاومة عمليات التهويد للمدينة المقدسة، وشكّلوا خطّ الدفاع الأول في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المسجد الأقصى، وشكّل المرابطون منهم دروعًا بشرية أسهمت، إلى

1 عربي 21، 2021/5/18. https://bit.ly/3m3mRMI
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/11/24. https://bit.ly/2Kqv9gW

حدّ كبير، بالحدّ من قدرة تنفيذ البرامج الصهيونية التهويدية التي تستهدف الأقصى، وعرقلوا مخططات تقسيمه زمانيًا ومكانيًا ؛ من خلال الأنشطة المتواصلة، ودعوات الرباط، وحضورهم الدائم للذود عنه، والذي تميز بطول النفس، وحُسن التحرك، والاستباقية... فالوصول إلى المسجد المبارك ميزة يتمتعون بها دون غيرهم، بالرغم من وجود العقبات الإسرائيلية، والإبعاد المتكرر.



اللد تنتفض..انفجار بوجه التطهير العرقي وعنف الاحتلال بـ"المدن المختلطة"

وأفشل فلسطينيو القدس وفلسطينيو الأراضي المحتلة علم 1948، في عدة مناسبات، محاولات الاحتلال فرض واقع جديد، عبر إغلاق المسجد الأقصى، وأجبروا قوات الاحتلال على فتح أبواب المسجد المبارك، والانسحاب منه ومن محيطه...وخرجوا بشكل متواصل في حملات عديدة لحماية القدس والمسجد الأقصى من التهويد، وهذا ما دفع الاحتلال إلى شنّ هجوم على مصاطب العلم داخل المسجد، وأصدرت قوات الاحتلال عشرات أوامر الإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس، بحقّ العديد من المقدسيين وفلسطينيي الأراضي المحتلة علم 1948.

وخلال المدة التي سبقت معركة «سيف القدس»، وخلال المعركة وبعدها، هبّ فلسطينيو القدس وفلسطينيو 1948 نصرة للمسجد الأقصى والقدس، وخرجت مسيرات شعبية، وتصاعدت الاحتجاجات، ودارت مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال في مختلف نقاط التماس في القدس وعدد من مدن فلسطينيي 1948.

ودعت دائرة الأوقاف الإسلامية في مدينة القدس المحتلة جموع المصلين من أهل المدينة وخارجها إلى الرباط في المسجد الأقصى المبارك، تحسبًا لاقتحام المستوطنين للمسجد.

ووجّه الأب مانويل مسلم، عضو هيئة الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية، من جهته، دعوة إلى رجال الدين المسيحيين بالتوجّه إلى المسجد الأقصى. وكتب منشورًا على حسابه في فيسبوك، قائلًا: «من ليس مع شعبه في الحرب، لا يحقّ له الوجود معه أيام السلم»[1].

وقال رئيس أساقفة سبسطية الروم الأرثوذكس المطران عطا الله حنّا إن المسيحيين الفلسطينيين: «قالوا كلمتهم، وقُرعت أجراسُ كنائسهم، ولسان حالهم يقول: من يعتدِ على الأقصى يعتدِ على القيامة. ومن يعتدِ على المسلمين في مقدّساتهم يعتدِ على المسيحيين في مقدساتهم أيضًا». وشدّد حنّا على أنّ «الذين يعتدون على الأقصى ويقتحمونه ويخططون للاستيلاء عليه هم نفسهم المتآمرون على أوقافنا المسيحية. عدوّنا واحد، وهو الذي يستهدفنا في مقدّساتنا وأوقافنا وحياتنا[2].

واستمرت الأمور في ذروتها حتى عمّ الإضراب الشامل، في 2021/5/18، في البلدات في الداخل الفلسطيني والضفة الغربية المحتلة ومخيمات الشتات الفلسطيني في لبنان. وشمل الإضراب الذي أطلق عليه «إضراب الكرامة»، مناحي الحياة التجارية، والتعليمية كافة، بما فيها المؤسسات الخاصة والعامة، وأغلقت المدارس والجامعات أبوابها، وكذلك المصارف... وقال رئيس اللجنة الشعبية للدفاع عن الأرض والمسكن في وادي عارة، أحمد ملحم إن هذا الإضراب يؤسس لمرحلة جديدة في الوعي الفلسطيني في كل فلسطين التاريخية، بعيدًا من نهج القيادات الفلسطينية وأدائها، ويعيد الحسابات في مستقبل العلاقة وطبيعتها ما بين فلسطينيي 1948 والكيان الصهيوني الذي يواجه تحديات حيال كيفية التعامل مع النشء الفلسطيني الذي لا يتردد بالخروج عن دائرة الصمت لينتفض ضدّ الممارسات الإسرائيلية[3].

وعقب الإعلان عن وقف إطلاق النار، خرجت مظاهرات جماهيرية حاشدة في مدن الضفة الغربية وقراها، من بينها مدينة القدس، وفي مدن الداخل الفلسطيني المحتل منذ سنة 1948، احتفالًا بانتصار المقاومة الفلسطينية ضدّ العدوان على غزة. ورفعت الأعلام

1 عربي 21، 2021/5/10. https://bit.ly/3yHELbe
2 الأخبار، بيروت، 2021/5/14. https://bit.ly/3CnLVnn
3 الجزيرة.نت، 2021/5/18. https://bit.ly/3fBFF1t

الفلسطينية وأعلام حركة حماس في المظاهرات التي عمت الضفة الغربية، وصدحت حناجر المتظاهرين بالهتافات المؤيدة للمقاومة[1].

وواجهت سلطات الاحتلال الهبّة الشعبية لفلسطينيي 1948 بردّات فعل عنيفة عبر أدوات مختلفة، يمكن إجمالها على النحو الآتي[2]:

1. قمع عنيف من الشرطة الإسرائيلية باستعمال الرصاص المطاطي والحيّ؛ وهذا ما أدى إلى استشهاد شابين، أحدهما في اللد برصاص مستوطن، والآخر في أم الفحم برصاص الشرطة، وإصابة المئات.
2. توسيع صلاحيات الشرطة الإسرائيلية، وإعطاؤها إمكانية فرض حظر تجول، وإغلاق بلدات فلسطينية، ووضع حواجز على مداخل البلدات لفلسطينيي 1948.
3. استدعاء قوات حرس الحدود من الضفة الغربية إلى بلدات فلسطينيي 1948، من أجل الإسهام في قمع الهبّة الشعبية، وهي وحدات معروفة بعنفها تجاه الفلسطينيين.
4. تنفيذ عمليات اعتقال مكثفة بحقّ الشباب الفلسطيني، بلغ عددها أكثر من 1500 معتقل، قدمت النيابة العامة لوائح ضدّهم.
5. إطلاق حملة تحريض إعلامي وسياسي ضدّ الهبّة الشعبية ووصفها بالعمل التخريبي والإرهابي لتبرير قمعها.
6. تنظيم مجموعات يهودية مسلحة وغير مسلحة في ميليشيات، كتلك التي دخلت المدن الساحلية واللد والرملة، وفي مدن يهودية أخرى، قمعت الفلسطينيين ولاحقتهم واعتدت عليهم بالضرب، وحرقت ممتلكاتهم ومحالهم التجارية. وقد عملت هذه الميليشيات، التي استُجلب أغلب عناصرها من البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية عبر حافلات، تحت نظر الشرطة، وفي بعض الأحيان بحمايتها، لقمع الفلسطينيين في الشوارع، ومهاجمة محالهم وبيوتهم.

1 عربي 21، 2021/5/20. https://bit.ly/3jCQfqy
2 «الهبّة الشعبية في مناطق الـ 48 المحتلة: أسبابها وتداعياتها»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/5/26. https://bit.ly/3Ajiwc7

وقالت الهيئة العربية للطوارئ، التي تعمل تحت إطار لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، واللجنة القطرية لرؤساء السلطات، وبالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني، إنها رصدت أكثر من 1700 اعتقال و300 حالة اعتداء على فلسطينيي 1948، أو على ممتلكات بحيازة فلسطينيي 1948، خلال العدوان على قطاع غزة[1].

و شددت حنين زعبي، عضو التجمع الوطني الديموقراطي الفلسطيني بالكنيست، على أن الاحتلال الإسرائيلي فشل في تحويل فلسطينيي 1948 إلى «عرب إسرائيل»، وأن «سياسة الاحتواء، وإعادة تشكيل الهوية التي اعتمدتها البرامج السياسية والتعليمية الإسرائيلية، لم تنجح في تحقيق هذه السياسة العنصرية»، مبرزة أن فلسطينيي 1948 يمثلون جزءًا من المشروع الفلسطيني الشامل، وأن ما حدث في المدن المختلطة يوضح وحدة المصير الفلسطيني المشترك بين الداخل والخارج[2].

وغاب للسنة الخامسة على التوالي مهرجان «الأقصى في خطر» السنوي، بعد مسيرة استمرت على مدى عشرين عامًا، بمبادرة من الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة سنة 1948. المهرجان، العلامة الفارقة في مسيرة القدس والأقصى، لم ينعقد منذ آخر مهرجان كان في أيلول/ سبتمبر 2017، وذلك بعدما قررت سلطات الاحتلال في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 حظر الحركة الإسلامية وإخراجها عن القانون، فأغلقت مؤسساتها وحظرت جميع نشاطاتها.

1 عرب 48، 2021/5/28. https://bit.ly/3isdIuT
2 الجزيرة مباشر، 2021/5/24. https://bit.ly/3An16LQ

ثانيًا: المستوى الإسرائيلي

شكلت معركة «سيف القدس» ضربة قوية للردع الإسرائيلي، وضربة قوية للمشروع الصهيوني في مدينة القدس، بشكل عام، والمسجد الأقصى، بشكل خاص. ووجه المحللون الإسرائيليون انتقادات لأداء الحكومة الإسرائيلية، وسياستها خلال العدوانوانتقدوا طريقة وقف إطلاق النار، واتهموا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بأنه استسلم لضغوط الرئيس الأمريكي. ورأى قسم منهم أن الكيان الصهيوني تلقى «ضربة قاضية» من الناحية الإعلامية خلال العدوان، وعدّ البعض أن حماس حققت أهدافها الرئيسة عند بداية الحرب، وأن ميزان الإنجازات يميل لمصلحة حماس.

وجاءت معركة «سيف القدس» لتضع عقبات كبرى أمام المشروع الاستعماري الصهيوني في مدينة القدس والمسجد الأقصى؛ الذي دخل طور التصفية مع إعلان ترامب في 2017/12/6 القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني والذي بدا في أشد حالات تمحوره حول الهوية فتبنى مبدأ يهودية الدولة، وباتت تصفية القدس، ومركزها المسجد الأقصى المبارك، العنوان التالي لحرب الهوية، مع التشديد على أن القدس ستبقى العاصمة الموحدة للاحتلال الإسرائيلي، و«لن تقسم أبدًا»...غير أن الرياح تجري في غير الاتجاه الذي ترغب بها السفن الصهيونية.

فقد أصبح الاحتلال يتطلع إلى اغتنام الفرصة، لا لتغيير الوقائع في القدس وفرض حضورٍ يهودي فيها؛ بل يتطلع إلى تصفية الوجود العربي الإسلامي والمسيحي، وفرض حضورٍ يهودي مهيمن على مستوى المقدس، وحضورٍ إسرائيلي شامل على مستوى السيادة والإدارة يحيل المجتمع المقدسي إلى جزء من «الوسط العربي في إسرائيل» بعد أن كان طليعةً ورأس حربة لمشروع التحرر، وإلى انصياع الوعي المقدسي للسلطة الصهيونية بوصفها شرعيةً ونهائية بزيادة معيار «الكي» بالهدم والاعتقال والإبعاد، وإلى فرض الحضور اليهودي في الأقصى بالتقسيم الزماني والمكاني وتأسيس المعبد معنويًا تمهيدًا لتأسيسه ماديًا[1].

1 موقع مدينة القدس، 2020/12/31. https://alquds-city.com/items/1426

وكشفت دراسة بحثية أعدها الباحث والأكاديمي فراس القواسمة، ونشرها مركز رؤية للتنمية السياسية، النقاب عن أن القدس نقطة انطلاق المشاريع الاستيطانية للاستيلاء على الضفة الغربية، وأن الاحتلال الإسرائيلي يسارع لإنجاز مشروع القدس الكبرى الذي يمتد على 10 % من مساحة الضفة، ويفصل شمالها عن جنوبها للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية[1].

وخلال السنة التي يغطيها التقرير، استغل الكيان الصهيوني الانشغال العالمي بجائحة كورونا من جهة، والدعم المطلق من الإدارة الأمريكية، مع التطبيع العربي من جهة أخرى؛ وأكمل خطته لتنشيط الاستيطان والتهويد في القدس، مكملًا هدفه للإطباق على المدينة وتهويدها، بالتوازي مع تصعيد عمليات الهدم، مع عودة الاقتحامات بعد فتح المسجد الأقصى.

أ. كورونا في القدس

اختلفت سياسة الاحتلال خلال المدة التي يغطيها التقرير في تعاطيها مع ملف الأقصى والقدس، وتشير قراءة السلوك الصهيوني إلى محاولات صهيونية لتوظيف وباء كورونا لضرب الإرادة الشعبية الفلسطينية. وشكل وباء كورونا وإجراءاته ضربة موجعة للفعل الشعبي المقدسي قطعت سياقه الصاعد، بالرغم من أنها فوتت على المحتل بعض المكاسب. وقد خدم الوباء الاحتلال في ثلاثة اتجاهات هي[2]:

أولًا: تكريس السيادة الصهيونية على الأقصى وبشراكة مع الحكومة الأردنية لأول مرة منذ الاحتلال، وذلك عبر الإغلاق الأطول للمسجد الأقصى في تاريخه منذ الاحتلال الصليبي ودام 69 يومًا.

ثانيًا: ضرب الإرادة الشعبية وفكرة التجمع الشعبي تحت غطاء حماية الصحة العامة، وتقييد حركة المقدسيين، وقتل ما تبقى من عصبٍ تجاري في البلدة القديمة.

ثالثًا: تفكيك حالة المواجهة الشعبية وتفعيل سلاح الاعتقال والإبعاد والإجراءات التعسفية الثقيلة بحق كل من يشك الاحتلال في ضلوعه فيها.

1 موقع الجزيرة.نت، 2021/3/4. https://bit.ly/3bYkOCZ

2 موقع مدينة القدس، 2020/12/31. https://alquds-city.com/items/1426

ب. «سيف القدس»



نتنياهو: العملية في غزة مستمرة بكل قوة بدعم من واشنطن

على خلفية قصفٍ صاروخي غير مسبوق استهدف «تل أبيب» ومناطق أخرى في محيطها وعلى الحدود مع قطاع غزة، توعّد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الدفاع بني جانتس ورئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، حركتي حماس والجهاد في قطاع غزة بدفع «ثمن فادح»[1]. وأشار نتنياهو إلى أن العملية العسكرية في قطاع غزة، مستمرة «بكل قوة»، بدعم من عدة دول على رأسها الولايات المتحدة. وشدد نتنياهو على أن هدف العملية يكمن في «إعادة الهدوء والأمن»، و«إجبار المعتدي على دفع الثمن»، و«استعادة الردع»، مضيفًا أن «إسرائيل» ستحتاج إلى «وقت ما» لتحقيق هذا الهدف[2].

وقال وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز إنه يرى أنه لا «مناص من السيطرة المؤقتة على قطاع غزة» من أجل نزع سلاح حركة حماس، مشددًا على أنه «لا يمكن لأحد أن ينزع سلاح حماس إلا إذا فعلنا ذلك بالقوة»، وأقر الوزير بأنه «سيكون لهذا تكلفته الباهظة»[3].

وحذر الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين من نشوب حرب أهلية بين فلسطينيي 1948 واليهود «لا معنى لها في ما بيننا»[4]. وأمر بني جانتس بإرسال تعزيزات مكثفة من القوى الأمنية إلى المدن المختلطة التي يسكنها يهود وعرب، والتي شهدت أعمال عنف ومواجهات،

1 الجزيرة.نت، 2021/5/11. https://bit.ly/3yBW260
2 الأيام، 2021/5/17. https://bit.ly/3itNOHh
3 القدس العربي، 2021/5/19. https://bit.ly/3AlWEwY
4 هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2021/5/13. https://bbc.in/2VGnWPG

فيما أطلق نتنياهو يد الجيش والشرطة وحرس الحدود لقمع المتظاهرين العرب في اللد والمدن المختلطة داخل «الخط الأخضر»[1].

وقدم أكثر من 4500 إسرائيلي دعاوى إلى مصلحة الضرائب، تطالب بتعويضات بعد تضرر أملاكهم بمقذوفات أطلقت من قطاع غزة، أو خلال المواجهات التي اندلعت في المدن الساحلية التي يسكنها العرب واليهود. وتبين أن مبلغ التعويضات مجتمعة التي يطالب بها المتضررون يزيد عن 200 مليون شيكل (نحو 61 مليون دولار)، بحيث إن 55 % من الدعاوى تتعلق باستهداف مبانٍ، وباقي الدعاوى تتعلق بالأساس بأضرار لحقت بسيارات، حسبما أفادت صحيفة ذي ماركر الإسرائيلية[2].

وخرج عدد من أبرز الشخصيات السياسية والجنرالات السابقين والمعلقين الصحفيين في كيان الاحتلال، بانتقادات شديدة لنتنياهو، متهمين إياه بأنه أشعل الحرب الحالية، عندما قاد إلى تفجير الأوضاع في شرق القدس المحتلة، لتتدحرج إلى حرب مع حماس في قطاع غزة حتى يحلّ مشاكله[3].

وطالبت الأحزاب نتنياهو بالاستجابة لطلب الرئيس الأمريكي جو بايدن، بوقف إطلاق النار، وقال رئيس حزب يش عتيد (يوجد مستقبل) يائير لابيد إن حكومة نتنياهو فشلت، وينبغي وقف إطلاق النار، وشدد على أنه «بعد 11 يومًا على العملية العسكرية، سيسأل أي مواطن إسرائيلي نفسه: ماذا أرادت الحكومة أن تحقق من العملية العسكرية؟ ما هي سياستها وهدفها الاستراتيجي طويل الأمد مقابل حماس في غزة؟ ما الذي ينبغي أن يحدث هناك؟ هل تمنع العملية العسكرية الحالية الجولة المقبلة؟» وهاجم لابيد الحكومة الإسرائيلية ورئيسها، وقال لابيد إن «هذه الحكومة فشلت في المجالات كافة الموجودة تحت مسؤوليتها...وببساطة لا توجد كلمات لوصف هذا الإخفاق». وأضاف لابيد أن حماس «انتصرت على حكومة إسرائيل في المعركة الإعلامية في وسائل الإعلام الغربية الليبرالية. والحكومة فشلت عندما فضّلت الحفاظ على حكم حماس من أجل إضعاف السلطة الفلسطينية»[4].

1 The Times of Israel website, 2021/5/13. https://bit.ly/2VBKj8G
2 عرب 48، 2021/5/18. https://bit.ly/3rXnHLY
3 الشرق الأوسط، 2021/5/18. https://bit.ly/3Akapwa
4 عرب 48، 2021/5/19. https://bit.ly/3s4Ebln

وما إن تمّ الإعلان عن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع المقاومة الفلسطينية، حتى بدأت الساحة السياسية والإعلامية الإسرائيلية تشهد حالة من تبادل الاتهامات بين مختلف الأطراف الإسرائيلية، وعدّ ما حصل هزيمة نكراء، وانتصارًا للفلسطينيين. فقد انتقد رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيجدور ليبرمان ما وصفه بـ«الاتفاق المحرج» الذي أفضى لوقف إطلاق النار في قطاع غزة. وقال ليبرمان، في مقابلة مع القناة 12 للتلفزيون الإسرائيلي العبرية: «هذه العملية برمتها غير ضرورية تمامًا، وحماس هي من ستخرج منتصرة»، مشددًا على أن حماس نجحت في إيجاد «جبهة داخلية لها داخل إسرائيل، ونجحت بالسيطرة على الشارع الفلسطيني». فيما أعلن رئيس حزب تكفاه حدشا (أمل جديد) جدعون ساعر أن «وقف القتال في غزة بشكل أحادي الجانب يُعدّ ضربة قوية للردع الإسرائيلي». ونقلت صحيفة هآرتس بعضًا من مداولات المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (كابينت)، الذي أقر اتفاق وقف إطلاق النار، إذ وصف بعض الوزراء أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية بأنها «ضعيفة»، ورأى بعض أعضاء المجلس أن سلاح الجو الإسرائيلي فشل في تدمير أنفاق حماس الدفاعية.

ووجه المحللون في وسائل الإعلام الإسرائيلية انتقادات لنتنياهو، وسياسته وأدائه خلال العدوان، كما انتقدوا طريقة وقف إطلاق النار، واتهموا نتنياهو بأنه استسلم لضغوط الرئيس الأمريكي جو بايدن. ورأى قسم منهم أن «إسرائيل» تلقت «ضربة قاضية» من الناحية الإعلامية خلال العدوان[1]. وعدّد نائب رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي السابق، عضو لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، النائب يائير جولان، الإنجازات التي قال إن حماس حققتها، ساخرًا من إعلان نتنياهو النصر. وفي تحليل نشرته صحيفة هآرتس، كتب جولان أن حماس حققت أهدافها الرئيسة عند بداية الحرب، والتي شملت إطلاق آلاف الصواريخ، وتعطيل نسق الحياة، وتقويض مستوى الشعور بالأمن الشخصي لدى الإسرائيليين. وأكد جولان أن ميزان الإنجازات يميل لمصلحة حماس[2].

1 عربي 21، 2021/5/21. https://bit.ly/3ixhFhX، عرب 48، 2021/5/21. https://bit.ly/37t2P5T؛ والجزيرة.نت، 2021/5/22. https://bit.ly/3yBaLOl

2 موقع صحيفة العربي الجديد، لندن، 2021/5/24. https://bit.ly/37IrGmx

وحذر اللواء في جيش الاحتياط الإسرائيلي يتسحاق بريك، في لقاء مع صحيفة معاريف، من كارثة على الطريق، ومن توالي الإخفاقات على أنواعها، وقال إن «إسرائيل» اليوم موجودة على ظهر «تايتنك»، وفي نقطة حضيض غير مسبوقة منذ إنشائها سنة 1948، وهي عالقة بأزمة. وقال بريك، الذي شغل منصب «مندوب شكاوى الجنود»، إن «إسرائيل» خسرت أو لم تنتصر في الحرب الأخيرة.[1]

وفي سياق متصل، أجمع محللون وباحثون إسرائيليون على أن الحرب الأخيرة على قطاع غزة ستجعل من الصعب على الاحتلال الإسرائيلي أن يواصل قطار التطبيع والتوقيع على اتفاقيات جديدة مع دول في العالمين العربي والإسلامي. ويقدّر هؤلاء أنه على الرغم من العدوان الإسرائيلي على غزة، فلن يكون هناك انسحاب من «اتفاق إبراهيم»[2].

وبالمقابل ادعى نتنياهو أن «إسرائيل» حققت بعدوانها على غزة «إنجازات غير مألوفة». وقال نتنياهو إن «حماس تلقت ضربات لم تحلم بها»، وأنه تمّ تدمير الأنفاق الهجومية، بطول 100 كم، «وهذا إنجاز هائل لم يحقق مثله أي جيش في العالم حتى اليوم». وأشار إلى أن نتائج العدوان «أنشأت شروطًا أفضل» لعملية تبادل أسرى بين «إسرائيل» وحماس[3].

وعقب قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فتح تحقيق دولي حول انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 و«إسرائيل» منذ نيسان/ أبريل2021، أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية رفضها القرار، مشيرة إلى أن «تل أبيب» لن تتعاون مع التحقيق، ووصفته بأنه محاولة «للتغطية على جرائم ارتكبتها منظمة حماس الإرهابية». وندد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بما عدّه «قرارًا معيبًا». وقال مكتبه في بيان إن «القرار المعيب اليوم هو مثال جديد على الهاجس الصارخ المناهض لإسرائيل في مجلس حقوق الإنسان».[4]

---

1 القدس العربي، 2021/5/24. https://bit.ly/3iz9IZU
2 الجزيرة.نت، 2021/5/24. https://bit.ly/3CFbUXM
3 عرب 48، 2021/5/21. https://bit.ly/3jE6FPc
4 القدس العربي، 2021/5/27. https://bit.ly/3izlROt، وانظر أيضاً:
Israel Hayom newspaper website, 2021/5/27, https://bit.ly/3ArQ1cC

ثالثًا: الأردن

ارتكز موقف الأردن الرسمي على مطالبة الاحتلال بوقف انتهاكاته، واحترام القانون الدولي، مع إعادة تأكيد تمسك المملكة بإشرافها على المسجد الأقصى المبارك وعلى المقدسات. وتراوحت ردود أفعال المملكة الرسمية، ردًا على انتهاكات الاحتلال في المسجد الأقصى والمدينة المقدسة، بين بعض الجهود القانونية والدبلوماسية، والشجب والاستنكار، على الرغم من الاستهداف المتواصل للدور الأردني في رعاية مقدسات مدينة القدس.

وأعلن المسؤولون الأردنيون، ومنهم الملك عبد الله الثاني، رفضهم ممارسات الاحتلال، والإجراءات الأحادية التي تهدد القدس، وتمسّ هويتها العربية والإسلامية. وأكدت المملكة أنها ستستمر في بذل كل الجهود من أجل الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأقصى والقدس.

فقد أكد الملك الأردني عبد الله الثاني، خلال معركة «سيف القدس» أن الممارسات الإسرائيلية الاستفزازية المتكررة بحقّ الشعب الفلسطيني قادت إلى التصعيد الدائر، والدفع بالمنطقة نحو المزيد من التأزيم والتوتر. وأشار، خلال اتصال هاتفي مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إلى تحذيراته المتواصلة من مغبة الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في القدس، وخاصة ضدّ المسجد الأقصى المبارك، ومحاولات التهجير غير القانوني لأهالي حي الشيخ جراح من بيوتهم. وأكد أنه طالما حذر من المساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس[1].

وأكد وزير خارجية الأردن أيمن الصفدي وجود اتصالات بين المملكة وحركة حماس خلال العدوان. وقال إن «اتصالاتنا مع أشقائنا في فلسطين مستمرة، وكان هناك اتصال بين حماس والمملكة عبر الأسابيع الماضية». وأضاف: «التواصل مستمر مع الجميع وهدفنا الأساس خدمة وإسناد أشقائنا الفلسطينيين»[2].

1 موقع رئاسة الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية، 2021/5/18. https://bit.ly/3xCJda2

2 موقع صحيفة الرأي، عمّان، 2021/5/24. https://bit.ly/3xAs8h4

وبدوره، سلّم النائب الأردني خليل عطية مذكرة لرئاسة مجلس النواب تبناها 95 نائبًا أردنيًا يطالبون حكومة بلادهم بقطع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، وطرد سفيره من عمّان، وسحب السفير الأردني من «تل أبيب»[1]. وفي 2021/5/17، أعلن مجلس النواب الأردني أنه أرسل إلى مجلس الوزراء المذكرة الموقعة من 95 من أعضائه، ردًّا على العدوان الإسرائيلي على فلسطين. وهاجم النائب الأردني عن التحالف الوطني للإصلاح ينال فريحات، خلال جلسة البرلمان الطارئة، السياسات الحكومية في التعامل مع القضية الفلسطينية من خلال تمويل خزانة الاحتلال بـ 11 مليار عبر اتفاقية الغاز، مؤكدًا ضرورة إعادة العلاقات السياسية مع حركة حماس. وقال فريحات: «التحية أقدمها لكتائب عز الدين القسام، التي يجب دعمها بالمال والرجال والسلاح كما دعم أجدادنا ثورة عز الدين القسام»[2].



95 نائبًا أردنيًا يوقعون مذكرة لقطع العلاقات مع الاحتلال وطرد سفيرها من عمّان

وبالمقابل، وفي انتكاسة جديدة للموقف الأردني الرسمي متصلة بالتطبيع، وقّع الأردن مع الاحتلال الإسرائيلي في 2020/10/8، اتفاقية من شأنها السماح بتسيير رحلات طيران الإمارات والبحرين، وبقية دول العالم، عبر المجال الجوي الأردني، والتوجه إلى وجهاتها في أوروبا وأمريكا الشمالية، حسبما أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية في حسابها على توتير (إسرائيل بالعربية)[3].

1 موقع صحيفة الدستور، عمّان، 2021/5/11. https://bit.ly/3s216hs

2 موقع صحيفة الغد، عمّان، https://bit.ly/3CxEZEo؛ وعربي 21، 2021/5/17.
https://bit.ly/2X7x2FD

3 موقع هيئة البث الإسرائيلي (مكان)، 2020/10/8. https://bit.ly/3oh1FBk؛ وانظر أيضًا: صفحة إسرائيل بالعربية على توتير، 2020/10/8: https://bit.ly/2KTXaON

رابعًا: المستوى العربي والإسلامي الرسمي

بين الإدانة والاستنكار والدعوة إلى خفض التصعيد، والتعبير عن «القلق» ودعوات إلى ضبط النفس، كانت ردود الفعل العربية والإسلامية والدولية على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إضافة إلى دول اصطفت إلى جانب الاحتلال، ودعمته ضدّ الشعب الفلسطيني ومقاومته.

وعلى الرغم من تكرر الإدانات، والدعوة المتكررة إلى اجتماع لجامعة الدول العربية أو منظمة التعاون الإسلامي، لمناقشة العدوان الصهيوني على الفلسطينيين، فإن هناك على ما يبدو حالة من فقدان الثقة بين الجمهور والقيادة السياسية الرسمية العربية والإسلامية. ويرى هؤلاء أن الأنظمة في الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ليس بيدها ما تفعله سوى التنديد والشجب، وأنها تفعل ذلك بحكم العادة، في عدة مناسبات رفعًا للعتب، وحفظًا لماء الوجه...ومن وجهة نظر هؤلاء، فإن الموقف العربي والإسلامي الحالي لا يعول عليه، في مجال دعم الفلسطينيين، أو حتى تقديم حلول واقعية، إذ إن معظم الأنظمة تدور في فلك العجز فضلًا عن كونها باتت منشغلة بهمومها الداخلية.

أ. جامعة الدّول العربية ومنظّمة التّعاون الإسلامي

ظلّ أداء الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي حبيس البيانات والإعلانات عن المخاطر، مع غياب الخطوات العملية لمواجهة تلك التحديات والمخاطر. واستمرت حالة الضّعف، التي خبرناها طوال سنوات الاحتلال، في مواقف الجامعة والمنظّمة، بل على العكس أظهرت الجامعة العربية مواقف داعمة لاتفاقات التطبيع بين بعض الدول العربية والاحتلال الصهيوني، فقد رفض الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط عقد اجتماع طارئ للجامعة، على خلفية اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي، وأسقط اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، انعقد في القاهرة في 2020/9/9، مشروع قرار قدمته فلسطين، يدين هذا الاتفاق.

لم تنعقد القمة العربية في دورتها العادية، خلال السنة التي يغطيها التقرير، ولكن الدورات التي عُقدت على مستوى وزراء الخارجية أكدت مركزية قضية فلسطين بالنسبة إلى

الأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية لـ«القدس الشرقية» المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، وعلى أن تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، يرتكز بالأساس على التسوية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية، ولمجمل الصراع العربي الإسرائيلي...

فقد أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، خلال اتصال مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أن الجامعة ستعقد دورة عادية في 2020/9/9، بالرغم من طلب السلطة الفلسطينية عقد اجتماع طارئ، على خلفية اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي[1]. وتَبِع ذلك الموقف اعتراض بعض الدول العربية على مشروع قرار لإدانة التطبيع، قدمته فلسطين لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري الذي انعقد في القاهرة في 2020/9/9، واكتفى المجلس بتجديد التمسك بمبادرة السلام العربية حلًّا للقضية الفلسطينية، والالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وقال سفير فلسطين المناوب لدى الجامعة العربية مهند العكلوك إن «الدول العربية الأعضاء رفضوا عبارة إدانة الخروج على المبادرة العربية»[2]. وذكر وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي أن هناك بعض الدول العربية المتنفذة، رفضت إدانة الخروج عن مبادرة السلام العربية، وأسقطت قرارًا لإدانة التطبيع[3].

وقال أبو الغيط: «صحيح أن هناك خلافًا عربيًا حول بعض المفاهيم ذات الصلة بإقامة السلام مع إسرائيل، ولكن الجميع ملتزم بدعم سقف المطالب والحقوق الفلسطينية كما يضعها ويصوغها الجانب الفلسطيني، ولم يسعَ أي طرف إلى تغيير هذا، وهذا أمر أساسي لا ينبغي تجاهله أو الإقلال من أهميته»[4]. وأشار أبو الغيط إلى إن التفاهمات بين الإمارات والولايات المتحدة فرضت على الجانب الإسرائيلي تجميد عملية ضمّ الأراضي الفلسطيني، وهو ما يمثل حدثًا رئيسا، بحسب تعبيره[5].

1 وكالة وفا، 2021/8/23. https://bit.ly/3b1rfGF
2 وكالة أنباء شينخوا، 2020/9/10. https://bit.ly/3b6ZQDc
3 وكالة وفا، 2020/9/22. https://bit.ly/3obWNgL
4 الشرق الأوسط، 2020/9/15. https://bit.ly/3b71OU6
5 موقع سكاي نيوز عربية، أبو ظبي، 2020/9/28. https://bit.ly/38cmXud

وردًا على ذلك، أعلن رياض المالكي أن دولة فلسطين قررت التخلي عن حقّها في ترؤس مجلس جامعة الدول العربية بدورته الحالية، ردًا على تطبيع الإمارات والبحرين مع الاحتلال الإسرائيلي[1]. وبعد ذلك اعتذرت خمس دول عن تولي الرئاسة الدورية للمجلس، على خلفية موقف الجامعة من التطبيع[2].

وأعلن مجلس جامعة الدول العربية، خلال اجتماع طارئ، عُقد في 2021/5/11 برئاسة قطر افتراضيًا، على المستوى الوزاري، تشكيل لجنة لمخاطبة دول مجلس الأمن الدولي؛ لوقف الاعتداءات الإسرائيلية بحقّ الفلسطينيين، و«التحرك والتواصل مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وغيرها من الدول المؤثرة دوليًا، لحثها على اتخاذ خطوات عملية لوقف السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس». ودان المجلس بشدة «جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي بحقّ المصلين في المسجد الأقصى»، واستهداف المدنيين في قطاع غزة، وإجراءات التهجير بحقّ أهالي القدس. وطالب المجلس الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة، بما في ذلك مجلس الأمن، بتحمل المسؤوليات القانونية والأخلاقية والإنسانية من أجل الوقف الفوري لهذا العدوان، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، مطالبًا «المحكمة الجنائية الدولية بالمضي قدمًا بالتحقيق في الجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحقّ الشعب الفلسطيني الأعزل، بما فيها التهجير». وأكد المجلس «اعتزام الدول الأعضاء إطلاق تحرك دبلوماسي مكثف لحماية مدينة القدس والدفاع عن مقدساتها الإسلامية والمسيحية». وأصدر المجلس 4 تكليفات للتحرك إسلاميًا وأمميًا لمواجهة اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على القدس، بينها التنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي والبرلمان العربي في هذا الصدد، وإطلاق جهد دبلوماسي في عواصم الدول المؤثرة. كما قرر الوزراء إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة «تطورات المخططات العدوانية الإسرائيلية»[3].

وأكد الأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط أن الوضع في فلسطين غير قابل للاستمرار على النحو الحالي. وقال، في كلمة له خلال الاجتماع: «لقد جرى ما جرى من عنف واعتداءات وانتهاكات واسعة عبر الأسابيع الماضية تحت بصر العالم أجمع. ما شهدناه

1 وكالة وفا، 2020/9/22. https://bit.ly/3obWNgL
2 هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2020/10/8. https://bbc.in/2Lj4WS5
3 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/11. https://bit.ly/3xyplEX

هو – بكل وضوح وصراحة- استفزازات مفتعلة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي شملت أقدس المقدسات الإسلامية، وفي أقدس الشهور لدى المسلمين». وطالب أبو الغيط المجتمع الدولي بالخروج من دائرة الإدانة أو تحميل المسؤولية للطرفين، مؤكدًا أن ما يجري في الأراضي المحتلة بوجه عام هو جرس إنذار يتوجب التنبه لدلالاته[1].

وحمّلت جامعة الدول العربية سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذه الحرب العدوانية، والمُمارسات الإجرامية، وهذا التصعيد الخطير الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المُحتلة كافة. واستنكرت الجامعة، في بيان صدر عن قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة في 2021/5/15، لمناسبة ذكرى النكبة، بشدة جرائم الحرب والعدوان الإسرائيلي بحقّ الشعب الفلسطيني والقصف الهمجي لقطاع غزة ومُخططات التطهير العرقي كافة التي تُمارسها سلطات الاحتلال وخاصةً في القدس وأحيائها[2].

ودان الاتحاد البرلماني العربي العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وأكد دعمه لحقوقه المشروعة، رافضًا رفضًا قاطعًا منطق مساواة الضحيّة بالجلاد، ورافضًا انتهاك الأسس والمفاهيم والقرارات والمواثيق الدولية، التي كفلت حق الشعوب، الواقعة تحت الاحتلال، في مقاومة المحتلّ ونيل حريتها واستقلالها[3].

ودانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) بشدة العدوان الواسع الذي يقترفه الاحتلال ضدّ الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة كافة، والقصف الهمجي الذي يستهدف المدنيين الأبرياء، والذي جاء ردًا على رفض الشعب الفلسطيني ممارسات المستوطنين المتطرفين الذين تتبنى الحكومة الإسرائيلية أجندتهم، ويصرّون على تهويد شرق القدس، وتشويه هويتها العربيّة وتهجير أهلها الفلسطينيين، وتغيير وضعها القانوني والتاريخي ومقدساتها الدينية بما فيها المسجد الأقصى المبارك، وذلك في تحدّ صارخ للمجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية[4].

---

1 الجزيرة.نت، 2021/5/11. https://bit.ly/3iCCp7W

2 موقع صحيفة أخبار اليوم، القاهرة، 2021/5/11. https://bit.ly/3s50LKF

3 وكالة وفا، 2021/5/17. https://bit.ly/3ius3ae

4 موقع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، 2021/5/17. https://bit.ly/2VGXGVr

وبدورها، لم تكن منظمة التعاون الإسلامي أفضل حالًا من جامعة الدول العربية، في تعاطيها مع القضية الفلسطينية؛ ولم تتخط ردود أفعالها حدود الإدانة والاستنكار، ودأبت على إدانة إجراءات الاحتلال في مدينة القدس، والأعمال الاستفزازية لمستوطنيه، وأكدت رفضها أي قرار غير قانوني وغير مسؤول يعترف بالقدس عاصمة مزعومة للاحتلال الإسرائيلي.

وجددت المنظمة دعمها الثابت لحقّ دولة فلسطين في استعادة السيادة الكاملة على القدس، عاصمة دولة فلسطين، وحماية هويتها العربية، والحفاظ على تراثها الإنساني، وصون حرمة جميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها، وضمان الحقوق الدينية الثابتة للأمة الإسلامية فيها، داعية إلى الاستمرار في تقديم جميع أشكال الدعم والمساندة لمدينة القدس وأهلها المرابطين.

وفي هذا الإطار، شدد عدد من المهتمين بالشأن الفلسطيني على أن سقف المنظمة ينبغي أن يكون مرتفعًا أكثر، خصوصًا أنها تضمّ دولًا إسلامية كبيرة مثل إندونيسيا وماليزيا وتركيا وإيران، ولكنه يبقى خيرًا من الصمت المطبق. وقال أمين عام المنظمة، يوسف العثيمين، إن «إقامة العلاقات الطبيعية بين الدول الأعضاء في المنظمة ودولة الاحتلال الإسرائيلي لن تتحقق، إلا بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الكامل للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها [شرق] القدس». وشدد العثيمين على أن «قضية فلسطين والقدس تشكل القضية المركزية للمنظمة ومصدر وحدتها وقوتها وعملها الإسلامي المشترك»، وأنها «محل إجماع الدول الأعضاء، وسعيها المشترك نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنجاز حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة»[1].

وعقب العدوان الصهيوني على الأقصى والقدس وقطاع غزة؛ طالبت منظمة التعاون الإسلامي المجتمعَ الدولي بتحمل مسؤولياته لوقف العدوان الإسرائيلي والتصعيد الممنهج ضدّ الشعب الفلسطيني، مؤكدة أن جميع الإجراءات التي تمس الأقصى والقدس باطلة وملغاة. وطالب بيان صادر عن المنظمة، في ختام قمة وزارية طارئة عقدتها المنظمة افتراضيًا بناء على طلب السعودية في 2021/5/16، بالوقف الفوري للهجمات

1 موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2020/8/24. https://bit.ly/2KQpgdL

على المدنيين، واصفًا إياها بأنها «تنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة». وشددت المنظمة على أن «إسرائيل» قوة محتلة، وليس لها أي حقوق مشروعة في الأراضي الفلسطينية. وقالت إنها تدين بأشد العبارات الاعتداءات الوحشية الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، وحذرت من استمرار الاعتداءات والتحريض على ارتكابها[1].

ودعا الأمين العام للمنظمة يوسف العثيمين، خلال القمة، المجتمعَ الدولي إلى تحمّل مسؤوليته السياسية والأخلاقية والإنسانية والقانونية؛ لوقف العدوان الإسرائيلي والتصعيد الممنهج على شعب فلسطين ومقدساته وممتلكاته وحقوقه التي كفلها القانون الدولي. وأوضح العثيمين أن الاعتداءات ومصادرة الممتلكات ودعوات إجلاء أصحاب الحقّ من أراضيهم؛ هو إنكار لحقوقهم المشروعة ولا يخدم عملية السلام، بل يُجهِز على المحاولات المخلصة للوصول إلى حل عادل وشامل ودائم[2].

وأعلنت مصر بذلها جهودًا لوضع حدّ سريع للتطورات بالقدس وقطاع غزة. وقررت الرئاسة المصرية تقديم مساعدات إنسانية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وإعادة فتح معبر رفح استثنائيًا لاستقبال المصابين جراء العدوان الصهيوني على قطاع غزة. وأكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ضرورة أن ينتهي الوضع الحالي لأعمال العنف التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي بصفة عاجلة. وأضاف السيسي، خلال تصريح صحفي على هامش زيارته لباريس، أنه يجب أن يعود الهدوء وتنتهي أعمال العنف والقتل، مشيرًا إلى أن مصر تبذل جهودًا كبيرة لإنهاء الوضع الحالي، والأمل في تحقيق ذلك موجود وسيظلّ موجودًا[3]. وأعلن وزير الخارجية المصري سامح شكري أن بلاده تبذل جهودًا من «أجل وضع حدّ سريع لهذه التطورات»[4].

ومن أجل تثبيت التهدئة، التقى رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية عباس كامل قيادة حركة حماس في قطاع غزة، وممثلين عن الفصائل الفلسطينية. وتركزت المباحثات على ثلاثة ملفات رئيسة تتعلق بتثبيت وقف إطلاق النار، وإعادة إعمار ما دمره العدوان

1 موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2021/5/16. https://bit.ly/3AtZ2BK
2 موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2021/5/16. https://bit.ly/3fRHcAX
3 موقع صحيفة الجمهورية، القاهرة، 2021/5/17. https://bit.ly/3AsZVup
4 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/10. https://bit.ly/3lOWJoU

الإسرائيلي، وتبادل الأسرى، إضافة إلى مسائل أخرى مرتبطة بحرص القاهرة على إعادة إحياء مسار المصالحة وإنهاء الانقسام[1].

وفي سياق متصل، أعلن السيسي تقديم مصر مبلغ 500 مليون دولار لمصلحة إعادة الإعمار في قطاع غزة نتيجة الأحداث الأخيرة[2]. وأعلنت الرئاسة المصرية تقديم 20 حاوية محملة بأكثر من 500 طن سيراميك وأدوات صحية[3]. كذلك قُدِّمت قافلة ثانية تضمنت 130 شاحنة محملة بـ 2500 طن من المواد الغذائية، والأدوية، وألبان الأطفال، والملابس، والمفروشات، والأجهزة الكهربائية[4]. وأعلنت وزيرة الصحة المصرية هالة زايد، من جانبها، إرسال 65 طنًا من المساعدات الطبية إلى غزة للإسهام في معالجة المصابين[5]. وفتحت السلطات المصرية معبر رفح استثنائيًا لإدخال سيارات إسعاف إلى القطاع لنقل المصابين جراء القصف الإسرائيلي إلى المستشفيات المصرية[6].

وقال شيخ الأزهر أحمد الطيب، في بيان له، إن العالم ما زال في صمت مخزٍ تجاه الإرهاب الإسرائيلي وانتهاكاته الوحشية بحقّ المسجد الأقصى المبارك، والمقدسات في فلسطين العروبة[7]؛ مشددًا على أن استمرار الإرهاب الصهيوني في استهداف الفلسطينيين الأبرياء نقطةٌ سوداء تُضاف للسجل الدموي لهذا الكيان الغاصب، في «ظلّ تواطؤ عالمي مخزٍ»[8]. وأطلق شيخ الأزهر، عبر حسابيه في فيسبوك وتويتر، نداء بـ 15 لغة عالمية، من بينها العبرية، دعا فيها شعوب العالم وقادته إلى مساندة الشعب الفلسطيني «المسالم والمظلوم في قضيته المشروعة والعادلة، من أجل استرداد حقّه وأرضه ومقدساته»[9]. كذلك أطلق الأزهر الشريف حملة بعنوان «القدس بين الحقوق العربية والمزاعم الصهيونية»، باللغتين العربية والإنجليزية، تضامنًا مع القضية الفلسطينية[10].

1 الجزيرة.نت، 2021/5/31. https://bit.ly/3lNiLs1
2 موقع صحيفة الأهرام، القاهرة، 2021/5/18. https://bit.ly/3xAXEeA
3 موقع مصراوي، 2021/5/25. https://bit.ly/3s3dGgr
4 موقع صحيفة المصري اليوم، القاهرة، 2021/5/22. https://bit.ly/3fQA9IK
5 الأهرام، 2021/5/17. https://bit.ly/3lPWhqm
6 الجزيرة.نت، 2021/5/16. https://bit.ly/3AsIERX
7 وكالة وفا، 2021/5/10. https://bit.ly/2VJax9b
8 وكالة وفا، 2021/5/18. https://bit.ly/3lSYr8D
9 عربي 21، 2021/5/15. https://bit.ly/3Cy4iGn
10 الجزيرة.نت، 2021/5/20. https://bit.ly/3jEP35Z

وندد الرئيس اللبناني ميشال عون بالجريمة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية بإطلاقها النار على مجموعة من الشباب تظاهروا عند الحدود الجنوبية احتجاجًا على العدوان في غزة، وهذا ما أدى إلى استشهاد محمد طحان[1]. وقال المكتب الإعلامي لرئيس حكومة تصريف الأعمال اللبناني حسان دياب إن «العدو الإسرائيلي لا يتوقف عن تأكيد وحشيته، وهو اليوم ارتكب جريمة جديدة بحقّ المتظاهرين العزل في جنوب لبنان، فسقط الشهيد محمد طحان برصاص العدوان»، داعيًا «المجتمع الدولي لإدانة جرائم إسرائيل في جنوب لبنان وفي غزة، التي تقاوم العدوان بقوة وعزيمة لدحر الاحتلال»[2].

وتمنّى رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري للشعب الفلسطيني تحقيق أمانيه بالنصر والتحرير وإقامة دولته المستقلّة وعاصمتها القدس، فـ«هناك يُلتمس الهلال وتصنع سواعد الفلسطينيّين والمقدسيّين العيد الأكبر»، معلنًا اعتذاره عن عدم استقبال المهنّئين بعيد الفطر، بسبب الظروف الراهنة التي يمرّ بها لبنان، وتضامنًا مع الانتفاضة الفلسطينيّة في القدس وأحيائها، واستنكارًا للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتضامنًا مع عائلات الضحايا[3].

ب. دول الخليج العربي

بدا واضحًا، خلال السنة التي يغطيها التقرير، تساوق معظم دول مجلس التعاون الخليجي مع التوجّهات الأمريكية لحلّ القضيّة الفلسطينية، ممثلةً بـ «صفقة القرن»، التي تهدف لتصفية القضية الفلسطينية. وشهدت مدة التقرير ازديادًا في الانفتاح الخليجي على الكيان الصهيوني، فالتطبيع أخذ أشكالًا مختلفة، مع خروجه إلى العلن، وتوقيع الإمارات والبحرين على اتفاق «أبراهام» في 2020/9/15، والذي يُمثل خطرًا على القدس والمسجد الأقصى، بعد تشريعه اقتحامات اليهود والمطبِّعين للمسجد، وأداء الشعائر الدينيّة اليهوديّة فيه، حين جعل لليهود «حقًّا» مساويًا لحقّ المسلمين في الصلاةِ فيه، وبعد أن شدد الاتفاق على أن تظلّ الأماكن المقدسة الأخرى في القدس مفتوحة للمصلين «المسالمين» من جميع الأديان.

1 وكالة رويترز للأنباء، 2021/5/14. https://reut.rs/3s5Urma
2 موقع رئاسة مجلس الوزراء - الجمهورية اللبنانية، 2021/5/14. https://bit.ly/3Cxvbdv
3 موقع صحيفة الأخبار، بيروت، 2021/5/12. https://bit.ly/2VImmgn

واتفاق «أبراهام»؛ الذي انضمت إليه القيادة العسكرية الانتقالية في السودان بقوة الابتزاز في 2020/10/23، مقابل رفع السودان عن لائحة الإرهاب، والمغرب في 2020/12/10، مقابل اعتراف الإدارة الأمريكية بسيادة المغرب على الصحراء الغربية؛ جاء بتسمية دينية، وكان المسجد الأقصى الموضوع الديني الوحيد في مضمونه، وأمام ذلك فليس من المبالغة القول إن تغيير هوية الأقصى يقع في القلب من اتفاق «أبراهام»، والتطبيع العربي اللاحق له، كون الأقصى بات المركز الرمزي لأجندة التصفية على مستوى الهوية. وقد تبنى اتفاق «أبراهام» العناصر الخمسة المركزية لطمس هوية المسجد الأقصى المبارك التي نصت عليها «صفقة القرن»، وأضفى عليها مشروعيةً عربية[1].

واللافت للنظر أن الإمارات قدمت اتفاق «أبراهام» في سياق تحقيق مكاسب للقضية الفلسطينية عبر الالتزام الإسرائيلي بتعليق عملية ضمّ أراضٍ من الضفة الغربية. وهو سياق أقل ما يقال فيه إنه استخفاف بعقلية الإنسان الفلسطيني والعربي والمسلم. ذلك أن البيان نفسه يذكر أن «التعليق» كان بطلب من ترامب نفسه. فضلًا عن أن تعليق الضمّ كان قد تمّ أصلًا قبل شهر ونصف منذ مطلع تموز/يوليو 2020 نتيجة صلابة الموقف الفلسطيني، وعدم توفر غطاء أمريكي لعملية الضمّ، ومع وجود اعتراضات دولية واسعة عليه؛ فكانت عملية تأجيل الضمّ هي تحصيل حاصل. والإمارات بنظامها السياسي الحالي ليست أصلًا في وضع سياسي ولا جيو-استراتيجي يمكنها من إحداث فارق نوعي في الشأن الفلسطيني. وبالتالي، فإن «تعليق» الضمّ تمّ «بيعه» للنظام الإماراتي لمحاولة مواراة عورات جريمة التطبيع والانفتاح الشامل على الكيان الصهيوني[2].

وتقدم مسار التطبيع بين الإماراتي مع الكيان الصهيوني بأقصى سرعة، وتجاوز الخطوط الحمراء، وهو متفرد من حيث طبيعته، حيث يرغب الإماراتيون في تحقيق اندماج على كل المستويات مع الاحتلال الإسرائيلي. وسارعت الإمارات، غداة التطبيع الرسمي لاتفاق «أبراهام» في 2020/9/15، إلى عقد سيل من الاتفاقات مع الاحتلال الإسرائيلي في مختلف المجالات؛ الاقتصادية والاستثمارية والخدمات المالية والطاقة والأمن والعسكرية والتكنولوجيا والإعلام والسياحة والبحث العلمي والنقل وقطاعات أخرى...

1 «القدس في 2020: العام الثالث لمشروع التصفية»، تقدير موقف، موقع مؤسسة القدس الدولية، 2020/12/31.
https://bit.ly/3bAsjBx

2 محسن صالح، التطبيع الإماراتي الإسرائيلي: الترسيم الآثم، موقع عربي 21، 2020/8/14.
https://bit.ly/3nEplhP

وبينما لعبت الإمارات دورًا مؤثرًا في بيع منازل المقدسيين في البلدة القديمة في القدس المحتلة، القريبة من المسجد الأقصى المبارك، للجمعيات الاستيطانية الإسرائيلية منذ سنة 2014، يروج النظام الإماراتي للصلاة في المسجد الأقصى المبارك تحت سيادة الاحتلال، في خطوة غاية في الخطورة نحو فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على القدس. وقد تلاعب النظام الإماراتي بالمفردات الدينية المتعلقة بالأقصى، فاختزله بالمسجد القبلي، وسمح لكل الديانات بالصلاة بساحات المسجد الممتدة على مساحة 144 دونمًا، حسب اتفاقية التطبيع.

ويجزم نائب رئيس الحركة الإسلامية الشيخ كمال الخطيب أن الإمارات، ومن خلال تتبع نهجها ودورها في القدس والأقصى بالسنوات الأخيرة، لا تعمل ولا تنشط من خلال رؤية خاصة بها بقدر ما أنها تعمل ضمن مشروع صهيوني تهويدي. وحينما يتمّ الحديث عن نموذج «بيت إبراهيم» في أبو ظبي بوجود مسجد وكنيس وكنيسة، بمعنى أن كل أبناء سيدنا إبراهيم يصلون تحت سقف واحد، يقول الخطيب إن «هذا النموذج يتم الترويج له وتعميمه بغية تنفيذه في الأقصى»[1]. وفي السياق نفسه، أشارت صحيفة ماكور ريشون الإسرائيلية إلى أن منظمات يهودية طالبت ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد بالاعتراف بحقّ اليهود في ممارسة طقوسهم الدينية في المسجد الأقصى المبارك[2].

وفي إعلان ترويجي لشركة الاتحاد للطيران الإماراتية بعنوان «زيارة تل أبيب»، لرحلات ستبدأ تسيّرها إلى كيان الاحتلال في 2021/3/28، استخدمت الشركة صورة لمجسم أسمته «الهيكل الثاني» اليهودي. وظهرت في الإعلان المرئي، صورة لأحد الأزقة بالبلدة القديمة من القدس المحتلة، بوصفه أحد المعالم الإسرائيلية. ومعلوم أن الرواية الرسمية الإسرائيلية تقول إن «الهيكل الثاني» كان موجودًا في المكان الذي يوجد فيه المسجد الأقصى الآن[3].

1 الجزيرة.نت، 2020/9/10. https://bit.ly/2LMtS4I
2 القدس العربي، لندن، 2020/11/18. https://bit.ly/2KaoVIG
3 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/11/16. https://bit.ly/3shoE1k

وخلال الاعتداءات الصهيونية على القدس والأقصى وقطاع غزة، قال وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان إن بلاده تضمّ صوتها إلى أصوات الآخرين في الدعوة إلى الوقف الفوري للعنف والأعمال العدائية، وتدعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، واتخاذ خطوات فورية للالتزام بوقف إطلاق النار وبدء حوار سياسي[1]. وأكد ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان استعداد بلاده للعمل مع جميع الأطراف للحفاظ على وقف إطلاق النار، واستكشاف مسارات جديدة لخفض التصعيد وتحقيق السلام[2].

وفي ما يتعلق بالتطبيع، والدور الذي يُمكن أن يلعبه لوقف الانتهاكات الصهيونية بحقّ الفلسطينيين والقدس والأقصى؛ نشرت صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية تقريرًا جاء فيه أن القصف الإسرائيلي لقطاع غزة هزّ عمليات التقارب بين دول عربية والاحتلال الإسرائيلي. وأضاف التقرير أن ثلث الدول العربية تقريبًا تقيم علاقات مع الاحتلال، ولكن «العنف» أظهر أن العلاقات هذه ليست مهمة في «حلّ النزاع»، وأنها لم تعط الدول العربية ورقة نفوذ للضغط على الاحتلال[3].

وعلى خطى الإمارات، تسارعت اتصالات البحرين مع الكيان الصهيوني، أعقبها تطبيع للمنامة معه. وفي 2020/9/11، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن البحرين انضمت إلى الإمارات في إبرام اتفاق لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، بعد اتصالات سرية وتطبيع غير معلن منذ تسعينيات القرن العشرين، وبعد تسارع الاتصالات بعد الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي في 2020/8/13. لتصبح البحرين بذلك رابع الدول العربية، وثاني الدول الخليجية، التي تعلن تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني، بعد مصر والأردن والإمارات.

وبعد توقيع الإمارات والبحرين على اتفاق «أبراهام» في 2020/9/15، تسارعت عجلة تطبيع البحرين مع الكيان الصهيوني، وعُقدت مذكرات تفاهم في المجالات الاقتصادية،

1 الشرق الأوسط، 2021/5/14. https://bit.ly/2VLyqNn
2 وكالة أنباء الإمارات (وام)، 2021/5/23. https://bit.ly/2VJwsO6
3 القدس العربي، 2021/5/16. https://bit.ly/3lZUChQ

والتجارية، والاتصالات، والتجارة، والخدمات الجوية وتنقل الأفراد، والخدمات المصرفية، وفي مجال التعاون التقني، والابتكار ونقل التكنولوجيا، والتعاون في النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها...

وهنا يبرز السؤال الأهم عن الدور السعودي في تطبيع العديد من الدول العربية والإسلامية مع الكيان الصهيوني، وبشكل خاص دولتي المغربي والسودان، فهل يمكن توقيع اتفاقيات التطبيع الأخيرة من دون الضوء الأخضر السعودي. فقد تطورت العلاقات بين الاحتلال الإسرائيلي والسعودية على مدى السنين في عدد من القنوات المتوازية: لا تزال هناك قناة أمنية – استخبارية، تشكل أساسًا متينًا، وإن كان ضيقًا، للعلاقات، وتبقى بطبيعة الأحوال سرية. وهناك قناة اقتصادية – تجارية هادئة هي الأخرى؛ أما في السنوات الأخيرة فثمة قناة في مركزها حوار ديني[1].

وفيما نفى المسؤولون السعوديون التطبيع، قال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود إن تطبيع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي أمر من المتصور حصوله في النهاية[2]، وإن بلاده تؤيد التطبيع الكامل مع «إسرائيل»، «لكن ينبغي أولًا إقرار اتفاق سلام دائم وكامل يضمن للفلسطينيين دولتهم بكرامة»[3]. ونقلت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية عن مسؤولين إسرائيليين أن السعودية ستعلن التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي في غضون 12 شهرًا، ولن يكون ذلك في الأشهر الأولى من ولاية الرئيس الأمريكي جو بايدن. وأشار وزير الاستخبارات الإسرائيلية إيلي كوهين في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى أن اتفاقًا يمكن أن يتحقق خلال سنوات القادمة مع السعودية، لكنه لم يشر بشكل واضح إلى نهاية 2021. وكشفت الصحيفة أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان زار كيان الاحتلال الإسرائيلي في الماضي[4].

1 القدس العربي، 2020/10/29. https://bit.ly/2MLhD8J
2 موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2020/10/15. https://bit.ly/2XpssQ6؛ وانظر أيضًا: The Washington Institute for Near East Policy website, 2020/10/15, https://bitly/2Xpdn0O
3 الجزيرة.نت، 2020/11/21. https://bit.ly/2XtMnxi
4 موقع i24NEWS، 2020/12/28. https://bit.ly/3osCsDY

يشار إلى أن وسائل إعلام عبرية كشفت نقلًا عن مصادر إسرائيلية رسمية، أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو توجّه على متن طائرة إسرائيلية، يوم الأحد 2020/11/22، إلى السعودية برفقة رئيس جهاز الموساد يوسي كوهين، واجتمع مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في مدينة نيوم السعودية، بحضور وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو[1]. غير أن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان نفى عقد اجتماع بين ولي العهد السعودي ومسؤولين إسرائيليين، مشددًا على أن المسؤولين الوحيدين الحاضرين كانوا أمريكيين وسعوديين فقط [2].

وفي حدث تاريخي، حلقت طائرة ركاب إسرائيلية عبر المجال الجوي للسعودية، في 2020/8/31، في أول رحلة جوية تجارية مباشرة بين الاحتلال الإسرائيلي والإمارات. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تمنح فيها المملكة إذنًا لطائرة إسرائيلية لاستخدام مجالها الجوي. وأعلنت السعودية أنها وافقت على السماح للرحلات الجوية المتجهة للإمارات والمغادرة منها من الدول كافة، بعبور أجوائها[3].

وبالمقابل، دان ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز العدوان الإسرائيلي على القدس المحتلة، وقطاع غزة. وأكد، في اتصال هاتفي مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، «موقف المملكة الثابت والداعم للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة»، مشددًا على أن السعودية «تبذل جهودًا متواصلة مع الأطراف العربية والإسلامية والدول ذات العلاقة لوقف اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومقدساته». وأشار الملك سلمان إلى أنه كلف وزير خارجية المملكة فيصل بن فرحان، بمواصلة التحرك السعودي في إطار منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة والأطراف الفاعلة، من أجل دعم الموقف الفلسطيني ونصرة قضيته[4].

---

1 موقع صحيفة «تايمز أوف إسرائيل»، 2020/11/23. https://bit.ly/38w3Rzl

2 صفحة فيصل بن فرحان على تويتر، 2020/11/23. https://bit.ly/35rT1Iy؛ والشرق الأوسط، 2020/11/23. https://bit.ly/2XtEM1K

3 الجزيرة.نت، 2020/9/2. https://bit.ly/3scsOaU

4 عربي 21، 2021/5/21. https://bit.ly/3xCp6J8

و دان وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان الممارسات غير الشرعية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي. وأكد في اتصال هاتفي، مع وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي إدانة المملكة لتلك الممارسات، وضرورة الوقف الفوري لأعمال الاحتلال التصعيديّة التي تخالف الأعراف والمواثيق الدولية كافة [1]. وأعلن الوزير السعودي أنّ بلاده ترفض إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تسعى إلى طرد الفلسطينيين من شرق القدس. وفي كلمة له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، رحب فيصل بن فرحان بجهود التوصل لوقف عاجل لإطلاق النار في غزة وإيصال المساعدات[2].

وبالمقابل، وفي ظلّ تهافت بعض الدول على تطبيع علاقتها مع الكيان الصهيوني، وردًا على محاولة إدارة ترامب الأمريكية الترويج بأن الكويت ستكون من الدول التي ستطبع علاقاتها مع الاحتلال؛ جدّدت مصادر حكومية كويتية التأكيد أن موقف الكويت من التطبيع مع الكيان الصهيوني ثابت، ولن يتغيّر، وأن الكويت على موقفها، وستكون آخر دولة تطبِّع مع الاحتلال الإسرائيلي، مشددة على أن الكويت لا تواجه أي ضغوط لتغيير موقفها الراسخ والرافض للتطبيع[3].

وتقدم عدد من أعضاء مجلس الأمة الكويتي، بينهم مرزوق الغانم، بطلب للتعجيل بقيام المجلس ولجانه بالبتّ في القوانين المقترحة المقدمة بشأن «مقاطعة إسرائيل، وحظر التعامل أو التطبيع مع الكيان الصهيوني» [4]. كذلك نفى الغانم مشاركة الكويت، على أي مستوى كان، في مراسم توقيع اتفاق التطبيع الذي تمّ التوقيع عليه في 2020/9/15، في واشنطن بين الإمارات والبحرين من جهة والاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، مشددًا على ثبات موقف الكويت حكومة وشعبًا، بشأن عدم التطبيع مع الاحتلال بأي شكل من الأشكال[5].

1 العربية نت، 2021/5/14. https://bit.ly/2VMhFSf
2 العربية نت، 2021/5/20. https://bit.ly/3seGLp9
3 موقع صحيفة القبس، الكويت، 2020/8/15. https://bit.ly/2JZQ7mX؛ و 2020/9/20. https://bit.ly/3i1ny53؛ و 2020/9/21. https://bit.ly/3brX9MO
4 الجزيرة.نت، 2020/8/20. https://bit.ly/38tpXlW
5 وكالة وفا، 2020/9/16. https://bit.ly/3hLqiUo

وفي سياق متصل، طالب أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، قوات الاحتلال بوقف الممارسات اللاإنسانية والتصعيد تجاه المصلين في المسجد الأقصى، معربًا عن «بالغ استنكاره وإدانته للتصعيد المأساوي على يد قوات سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد المصلين في المسجد الأقصى». وجدد الأمير موقف بلاده المبدئي والحازم تجاه مثل هذه الممارسات، وطالب سلطات الاحتلال باحترام حقّ الفلسطينيين بممارسة شعائرهم في القدس الشريف[1]. وخلال اتصال مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، عبر أمير الكويت عن ترحيب الكويت بالاتفاق الذي تمّ التوصل إليه لوقف إطلاق النار في غزة والاعتداءات الإسرائيلية في القدس، مجددًا تأكيده موقف بلاده ودعمها الثابت واللامحدود للقضية الفلسطينية العادلة، وتأكيده «نصرة القضية الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي الغاشم، والوقوف إلى جانب الحقّ الفلسطيني ودعمه في السراء والضراء»[2].

ومن جانبه، أكد رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم تطلع بلاده للمزيد من وسائل الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني، وموقف القيادة والشعب الكويتي تجاه هذه القضية ثابت وراسخ. وقال الغانم، خلال لقائه مع تلفزيون فلسطين: بالرغم من «الأوضاع المأساوية على الأرض الفلسطينية المحتلة إلا أن هناك بشرى نصر من عند الله، وأن بشائر النصر قادمة وستأتي ولو بعد حين». ولفت الغانم النظر إلى ثلاثة محاور رئيسة في المشهد السياسي القائم، أولًا: مركزية القضية وإعادتها إلى مقدمة سلم أولويات العالم، وقد تحقق هذا الهدف ولم يتمكن الاحتلال الإسرائيلي من جعل القضية غائبة أو منسية، ثانيًا: عالمية القضية حيث إن العالم أجمع يوجه أنظاره للقضية الفلسطينية ويراقب ما يحصل في فلسطين المحتلة، وثالثًا: إثبات حقيقة أن القضية الفلسطينية لا يمكن أن تموت، وأن الاحتلال فشل في القضاء على هذه القضية، خاصة بعد ظهور الإعلام الجديد الذي يصعب السيطرة عليه.

1 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/11. https://bit.ly/3CCpn2h
2 موقع الخليج أون لاين، 2021/5/22. https://bit.ly/3Aoa0c2

وشدد الغانم على أن «الملاحم التي يسطرها الشعب الفلسطيني يوميًا أمر نفتخر به، وإن كنا للأسف نشعر بالعجز، ونؤكد لهذا الشعب العظيم نيابة عن الشعب الكويتي أنه ليس وحيدًا، وأننا دائمًا معه وندعمه ونساند مواقفه المشروعة»، لافتًا النظر إلى توجيهات الأمير الشيخ نواف الأحمد الصباح بأن يقوم مجلس الأمة بدعم القضية الفلسطينية بكل ما يملك من إمكانيات[1].

وفي 2021/5/27، أعلن مجلس الأمة الكويتي، خلال جلسة خاصة لمناقشة العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، الموافقة مبدئيًا على «تغليظ عقوبات التطبيع مع إسرائيل»[2].

ومنذ الساعات الأولى لبدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، سارعت دولة قطر، إلى جانب مصر والأمم المتحدة، لبذل جهود الوساطة من أجل عودة الهدوء إلى القطاع المحاصر. وأكد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني استمرار جهود بلاده مع الأطراف العربية والإسلامية والدول ذات العلاقة لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني والمسجد الأقصى المبارك، مشددًا على «أهمية وحدة الصف الفلسطيني»[3].

أما وزير خارجية قطر، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، الذي ترأست بلاده الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الذي عُقد افتراضيًا في 2021/5/11، فقال إن القصف الإسرائيلي على غزة، الذي أوقع شهداء وجرحى مدنيين، اعتداء إجرامي مدان ومرفوض[4]. وعقب بدء سريان اتفاق التهدئة في قطاع غزة، حذر الوزير القطري من أن الاتفاق مؤقت وهشّ، وينبغي معالجة جذور المشكلة[5]، معلنًا تقديم بلاده منحة بقيمة 500 مليون دولار دعمًا لإعادة إعمار غزة. وشدد على أن بلاده ستواصل دعم الفلسطينيين وصولًا إلى الحلّ العادل والدائم بإقامة دولتهم المستقلة، وفق مبادرة السلام العربية ومرجعيات الشرعية الدولية ذات الصلة[6].

1 موقع صحيفة الجريدة، الكويت، 2021/5/17. https://bit.ly/3fUjrlt، ووكالة وفا، 2021/5/19. https://bit.ly/3fRtSfV
2 موقع صحيفة العربي الجديد، لندن، 2021/5/27. https://bit.ly/3xC4sZH
3 الجزيرة.نت، 2021/5/22. https://bit.ly/3s8qC4x
4 الجزيرة.نت، 2021/5/11. https://bit.ly/3iCCp7W
5 الجزيرة.نت، 2021/5/27. https://bit.ly/2VIyspP
6 القدس العربي، 2021/5/26. https://bit.ly/3fU4nKN

ج. تركيا:

تزايدت المخاوف الإسرائيلية من الدور التركي في القدس، ووضع الاحتلال مخططات لعرقلة وجودها في القدس والمسجد الأقصى المبارك، ويرى الاحتلال الإسرائيلي أن السياسة التركية في القدس المحتلة والأقصى تسعى إلى إبراز الصبغة الإسلامية للمدينة. فقد تنوع الاهتمام التركي بالقدس، وتنوعت المشاريع فيها، وغطت قطاعات متعددة...وإلى جانب زيارات الأتراك المستمرة للأقصى فإن تركيا تسعى من خلال جمعيات إغاثية إلى مساندة المقدسيين، ودعمهم بالأموال لترميم العقارات والحفاظ عليها...لذلك بدأ الاحتلال الصهيوني «خطوات لاستئصال القاعدة السياسية للأنشطة التركية في القدس الشرقية، ولتعزيز السيادة الإسرائيلية في جميع أنحاء المدينة».

وقررت رئاسة الشؤون الدينية في تركيا التركيز أكثر على زيارات القدس، والصلاة في الأقصى المبارك؛ بهدف زيادة اهتمام المواطنين الأتراك بالقدس والأقصى. وبالمقابل، وضع الاحتلال قيودًا على زيارات الأتراك للقدس عبر تخصيص زيارة واحدة فقط لكل شخص خلال العام.

وفي الإطار ذاته، أعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن فخره بدفاع بلاده عن فلسطين في المحافل الدولية كافة، مشددًا على أن «القدس مدينتنا، لا سيّما أنه من الممكن إلى اليوم العثور على آثار المقاومة العثمانية التي اضطرت إلى الخروج منها خلال الحرب العالمية الأولى»[1].

وهاجم أردوغان بشدة، في الأمم المتحدة، الاحتلال الإسرائيلي، وندد بقمع الفلسطينيين، وهو ما دفع السفير الإسرائيلي إلى الانسحاب. وقال، خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة الـ 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2020/9/22: «لا تزال القضية الفلسطينية تقضّ مضاجعنا، والأيدي القذرة التي تتعدى على القدس، حيث توجد الأماكن المقدسة للديانات السماوية الثلاث، تزداد جرأة ووقاحة»، مشددًا على أن تركيا لن تدعم أي

1 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/10/1. https://bit.ly/3idWZdf؛ ووكالة الأناضول، 2020/10/3. https://bit.ly/3icjZcA؛ ووكالة الأناضول، 2020/11/29. https://bit.ly/35KILLP

خطة لا يوافق عليها الشعب الفلسطيني [1]. وأكد أردوغان موقف تركيا الرافض لأي خطوات ضمّ إسرائيلية، أو تطبيع قبل إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال لإقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها «القدس الشرقية»[2].



أردوغان أمام الأمم المتحدة: لن تدعم تركيا أي حلّ لا يقبله الفلسطينيون

وكانت تركيا من أكثر الدول التي شددت على إدانتها العدوان الصهيوني على قطاع غزة عبر تصريحات ومواقف عديدة للمسؤولين الأتراك، وشهدت معظم مدنها تنظيم فعاليات تضامنية مع الشعب الفلسطيني. وقال أردوغان إن «إسرائيل» دولة إرهاب تتطاول على حرمة القدس، وتقصف المدنيين بلا رحمة في غزة، وتدمر مبنى ضخمًا يضمّ مكاتب وسائل إعلام. وانتقد أردوغان مصادقة إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن على صفقة لتزويد الاحتلال الإسرائيلي بذخائر موجهة عالية الدقة قبيل مدة وجيزة من اعتداءاتها على غزة، مشددًا على أن الإدارة الأمريكية شريكة في الهجوم غير المتناسب على غزة والتسبب في استشهاد العديد من الأبرياء الفلسطينيين. ودعا إلى تشكيل إدارة ثلاثية لمدينة القدس عبر لجنة تضمّ ممثلي الديانات الثلاث (الإسلام والمسيحية واليهودية)[3].

1 الجزيرة.نت، 2020/9/23. https://bit.ly/2XGxPur
2 وكالة وفا، 2020/8/22. https://bit.ly/3srMI1M
3 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/17. https://bit.ly/3yD0D7X

وقال أردوغان إن نتنياهو لم يكن صديقًا لبلاده، ولن يكون أبدًا، و«سنواصل طريقنا في النضال ضدّه كما فعلنا حتى اليوم»[1].

وفي السياق ذاته، بحث الرئيس التركي التطورات في الأراضي الفلسطينية مع الملك الأردني، وأمير الكويت، والرئيس الفلسطيني، والرئيس الإيراني، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية[2]. وقال أردوغان إنه يتعين على المجتمع الدولي تلقين الاحتلال الإسرائيلي درسًا قويًا ورادعًا ضدّ هجماته المتهورة في فلسطين. وخلال اتصال هاتفي، أكد أردوغان لنظيره الإيراني حسن روحاني أنه يتوجب على العالم الإسلامي انتهاج الوحدة في الخطاب والعمل بشأن فلسطين[3].

و طالب وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بإنشاء آلية دولية لحماية الفلسطينيين من اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي الذي يمارس «جرائم حرب». وقال أوغلو، في كلمة ألقاها في اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 2021/5/20، إن «جهود حماية الفلسطينيين يجب أن تشمل الحماية الجسدية، عبر تشكيل قوة دولية، بإسهامات عسكرية ومالية من الدول المتطوعة»[4]. وأكد أوغلو أن «تركيا لن تتخلى عن فلسطين»، موجهًا انتقادات حادة للصمت الدولي. وعقد البرلمان التركي جلسة خاصة لمناقشة الجرائم الإسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطيني، إذ أجمعت الأحزاب التركية كافة على وقوفها إلى جانب فلسطين ونددت بالجرائم الإسرائيلية[5].

د. دول أخرى

وفي السياق نفسه، دعا مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي، في سلسلة تغريدات على حسابه الرسمي باللغة العربية على توتير، الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وغزة وأراضي الـ 1948 إلى التوحد لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي[6]. وانتقد الرئيس الإيراني

1 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/19. https://bit.ly/3iEaPaK
2 الجزيرة.نت، 2021/5/11. https://bit.ly/37z1M4A
3 الجزيرة.نت، 2021/5/16. https://bit.ly/3yPO5da
4 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/20. https://bit.ly/3lTlkZu
5 القدس العربي، 2021/5/18. https://bit.ly/3yz9yai
6 صفحة علي خامنئي على توتير، 2021/5/10. https://bit.ly/3jOfUN3

حسن روحاني، صمت مصر والأردن الجارتين للاحتلال الإسرائيلي، إزاء الاعتداءات الصهيونية الأخيرة ضدّ الفلسطينيين[1]. ونددت الخارجية الإيرانية بالعدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والقدس المحتلة، داعية المجتمع الدولي والدول العربية والإسلامية إلى القيام بواجباتها ومسؤولياتها لوقف المجازر الصهيونية وشلال الدم الفلسطيني[2].

ودانت باكستان اعتداءات الاحتلال على أبناء الشعب الفلسطيني في القدس والمصلين داخل المسجد الأقصى. وأكد رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان دعم بلاده ووقوفها إلى جانب غزة وفلسطين، في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية. وقال خان، في تغريدة عبر حسابه على تويتر: «أنا رئيس وزراء باكستان، نحن نقف إلى جانب غزة وفلسطين»[3]. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الباكستانية زاهد حفيظ شودري، في بيان صحفي: «تدين باكستان بقوة الاعتداءات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على المصلين الأبرياء في المسجد الأقصى، وجرح عدد منهم»[4].

وطالبت باكستان مجلس الأمن الدولي باتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تحميل «إسرائيل» مسؤولية ارتكاب جرائم حرب وضدّ الإنسانية، بسبب اعتداءاتها ضدّ الفلسطينيين[5]. وشدد وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قريشي على أهمية إغاثة الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية له، ووقف اعتداءات الاحتلال على السكان الفلسطينيين الذين تحاول إخلاءهم من منازلهم في حي الشيخ جراح والقدس برمتها، ووقف بناء المستوطنات والاعتداءات على الأقصى الشريف قبلة المسلمين الأولى، وعلى غزة التي شنّ عليها الاحتلال الإسرائيلي هجومًا عنيفًا نتج عنه مئات المآسي[6].

1 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/12. https://bit.ly/3jIgdsG
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/5/17. https://www.palinfo.net/291366
3 Imran Khan on Twitter, 2021/5/12, https://bit.ly/3sgxxJa
4 وكالة وفا، 2021/5/8. https://bit.ly/3lVKgzx
5 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/17. https://bit.ly/2XdU51v
6 وكالة وفا، 2021/5/20. https://bit.ly/2VQn1wa

وطالبت ماليزيا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه الفلسطينيين وقضيتهم العادلة. ودعا ممثل ماليزيا لدى الأمم المتحدة إلى تطبيق المواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن كافة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتعزيز الجهود من أجل التوصل لحلّ دائم وعادل وفقًا للقرارات الدولية، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها «القدس الشرقية». وشدد، في كلمته أمام اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 2021/5/20، على أهمية توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة الذين يعيشون في ظروف مروعة تحت احتلال إسرائيلي غير شرعي. وقال إن «ماليزيا وإندونيسيا أطلقتا بيانًا مشتركًا لإدانة العدوان الإسرائيلي»[1].

كذلك أعلنت الشرطة الماليزية اتخاذها كل التدابير اللازمة لحماية قيادات وشخصيات فلسطينية على أراضيها، وذلك بعد انتشار مزاعم حول تهديدات أطلقها جهاز الاستخبارات الإسرائيلي، لتصفية هذه الشخصيات حول العالم[2].

1 وكالة وفا، 2021/5/20. https://bit.ly/2VQn1wa

2 الجزيرة.نت، 2021/5/18. https://bit.ly/3jEvdaI

خامسًا: الموقف الدولي الرسمي

فشل المجتمع الدولي، كعادته، في توفير الحماية للفلسطينيين ومقدساتهم، وأخفق مجلس الأمن الدولي في إصدار بيان حول الاعتداءات الصهيونية في القدس والأقصى، والعدوان على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، إلا بعد انتهاء العدوان، لأن الولايات المتحدة رأت أن كل الصيغ المقدمة لتكون بيانًا للمجلس لن تؤدي إلى احتواء التصعيد. وبالمقابل، وفي خطوة مهمة، قرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فتح تحقيق دولي حول انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكيان الاحتلال الإسرائيلي منذ نيسان/ أبريل 2021، وفي «الأسباب الجذرية» للتوترات.

أ. الأمم المتحدة والمحافل الدولية

تباينت المواقف الدولية من الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على مدينة القدس، وفشل مجلس الأمن الدولي -كعادته- في تحقيق الحدّ الأدنى من الآمال الفلسطينية، وأخفق في إصدار بيان يدين فيه الانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى أو مدينة القدس، وإذا ما فكر أعضاء المجلس في ذلك فإن الفيتو الأمريكي بالمرصاد. ولم تتعد تصريحات المسؤولين الأمميين التعبير عن القلق إزاء تدهور الأحداث في القدس والمسجد الأقصى، والاستفزازات الإسرائيلية.


مجلس الأمن يخفق في إصدار بيان حول أحداث القدس

وأقر المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، خلال دورتيه الـ 210 في 2020/12/7، قرارًا حول مدينة القدس القديمة وأسوارها، يؤكد فيه جميع المكتسبات السابقة التي ثُبِّتَت في ملف القدس. كذلك أعادت «اليونسكو»

تأكيد رفض الانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب في الأماكن التاريخية القدس، وطالبت الاحتلال الإسرائيلي بوقف انتهاكاته وإجراءاته أحادية الجانب غير القانونية ضدّ المسجد الأقصى المبارك، وفي البلدة القديمة للقدس وأسوارها. وأكدت اليونسكو بطلان جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية لتغيير طابع المدينة المقدسة وهويتها، وأعادت تأكيد قرارات «اليونسكو» السابقة الخاصة بالقدس، التي عبّرت جميعها عن الأسف نتيجة فشل «إسرائيل»، كقوة قائمة بالاحتلال، في وقف أعمال الحفر وإقامة الأنفاق والأعمال غير القانونية والمدانة كافة في شرق القدس وفق قواعد القانون الدولي[1].

وفي سياق متصل، حاول مجلس الأمن الدولي، خلال معركة «سيف القدس» إصدار إعلان مشترك لوقف العمليات العسكرية، غير أنه فشل في ذلك، وعقد أربع جلسات من أجل ذلك، فشلت جميعها بسبب إصرار الولايات المتحدة على أن صيغة البيان غير مناسبة[2].

وفي أول بيان يحظى بموافقة أعضائه، منذ بدء العدوان في 2021/5/10، دعا مجلس الأمن إلى احترام «تام» لوقف إطلاق النار بين الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيين. وأضاف النص، الذي اقترحته الصين والنرويج وتونس: «يدعو مجلس الأمن إلى الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار»، مكتفيًا بالإشارة إلى أن الدول الأعضاء في المجلس «تأسف للخسائر المدنية بسبب أعمال العنف». وأعرب مجلس الأمن كذلك عن «القلق حيال التوترات والعنف في القدس الشرقية، خاصة في المواقع المقدسة، وحضّ على احترام الوضع الراهن التاريخي في الأماكن المقدسة»[3].

وأعرب أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن «قلقه العميق إزاء استمرار العنف في القدس الشرقية المحتلة، وكذلك احتمال إخلاء عائلات فلسطينية من منازلها في

1 موقع صحيفة الغد، عمّان، 2020/12/7. https://bit.ly/3nPJ8uT
2 الجزيرة.نت، 2021/5/10. https://bit.ly/3iEyTdC، والقدس العربي، 2021/5/18. https://bit.ly/3lYIlVB
3 موقع أخبار الأمم المتحدة، 2021/5/22. https://bit.ly/3jLu5Cj

حي الشيخ جراح وسلوان». وحث غوتيريش، في بيان صادر عن المتحدث باسمه ستيفان دوجاريك، «إسرائيل على وقف عمليات الهدم والإخلاء تماشيًا مع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان». وقال إنه «ينبغي على السلطات الإسرائيلية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام الحقّ في حرية التجمع السلمي»[1].

وطالب غوتيريش بـ«التوقف الفوري» للتصعيد الحالي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، معربًا عن «قلق كبير» لتطورات الوضع الحالي. وأضاف في بيان: «يجب أن تبدي القوى الأمنية الإسرائيلية أقصى درجات ضبط النفس، وضبط اللجوء إلى القوة»، لافتًا إلى أن «إطلاق الصواريخ والقذائف بشكل عشوائي على مناطق إسرائيلية مأهولة غير مقبول»[2]، منبهًا مجلس الأمن إلى أن القتال يمكن أن يفضي إلى أزمة إقليمية «لا يمكن احتواؤها». وقال غوتيريش، في مستهل اجتماع للمجلس عبر تقنية الفيديو شارك فيه العديد من الوزراء، إن «المواجهات تهدد بدفع الإسرائيليين والفلسطينيين إلى دوامة عنف لها تداعيات مدمرة على الشعبين وعلى المنطقة برمتها»[3].

وفي السياق نفسه، قرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 2021/5/27، فتح تحقيق دولي حول انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 وكيان الاحتلال الإسرائيلي منذ نيسان/ أبريل 2021 وفي «الأسباب الجذرية» للتوترات. وعقدت الجلسة الطارئة بناء على طلب باكستان بوصفها منسقًا لمنظمة التعاون الإسلامي، والسلطة الفلسطينية. وأفاد مراسل الجزيرة بأن تشكيل لجنة التحقيق أُقر بـ 24 صوتًا مقابل 9 أصوات، وامتناع 14 عن التصويت. ورفض القرار كلٌّ من النمسا، وبلغاريا، والكاميرون، وتشيكيا، وألمانيا، ومالاوي، وجزر المارشال، وبريطانيا، وأوروغواي[4]. وأشارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ميشيل باشليه،

1 موقع أخبار الأمم المتحدة، 2021/5/9. https://bit.ly/3xFeEAH
2 موقع أخبار الأمم المتحدة، 2021/5/11. https://bit.ly/3fQPJnp
3 للمزيد انظر: موقع أخبار الأمم المتحدة، 2021/5/16. https://bit.ly/3fUD6b9، وموقع أخبار الأمم المتحدة، 2021/5/20. https://bit.ly/3yE37mh
4 الجزيرة.نت، 2021/5/27. https://bit.ly/3saPQ2s

في افتتاح اجتماع طارئ لمجلس حقوق الإنسان، إلى أن الضربات الإسرائيلية على قطاع غزة قد تشكل جرائم حرب، مشددة على أنها لم تتلق أدلة على أن الأبنية المستهدفة كانت تستخدم لأغراض عسكرية[1].

وقالت منظمة العفو الدولية إن قوات الاحتلال الإسرائيلي أظهرت تجاهلًا مروعًا لأرواح المدنيين الفلسطينيين من خلال شنّ عدد من الغارات الجوية التي استهدفت المباني السكنية، وأسفرت عن مقتل عائلات بأكملها، بمن فيهم أطفال، والتسبب في الدمار المتعمّد للممتلكات المدنية، في هجمات قد ترقى إلى حدّ جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية[2].

ب. الاتّحاد الأوروبي

لم يتّخذ الاتحاد الأوروبي، خلال السنة التي يغطيها التقرير، أي إجراءات من شأنها أن تردع الاحتلال عن اعتداءاته داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد طالب الاحتلال بوقف انتهاكاته المستمرة، وكرر دعوته إلى احترام الوضع القائم في الأماكن المقدسة، والحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى، محذرًا من أن حدوث أي تصعيد، سيكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها.

وقال الاتحاد الأوروبي، إن «الوضع في ما يتعلق بإخلاء العائلات الفلسطينية في حي الشيخ جراح ومناطق أخرى من القدس الشرقية يثير القلق الشديد، وهذه الأعمال غير قانونية، بموجب القانون الإنساني الدولي، وتؤدي إلى تأجيج التوترات على الأرض»[3]. وطالب وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني جيمس كليفرلي، الحكومة الإسرائيلية بوقف الإخلاء القسري للعائلات الفلسطينية من حي الشيخ جراح، معبرًا عن قلق الحكومة البريطانية من التطورات والهجوم الإسرائيلي على المقدسات الإسلامية في القدس[4].

1 الجزيرة.نت، 2021/5/27. https://bit.ly/3xILrEJ
2 موقع منظمة العفو الدولية، 2021/5/17. https://bit.ly/2VEaood
3 موقع سي أن أن باللغة العربية، 2021/5/8. https://cnn.it/3CL6EIc
4 القدس العربي، 2021/5/8. https://bit.ly/3CLVUTP

وسعى الاتحاد الأوروبي إلى التهدئة بين الكيان الصهيوني وفصائل المقاومة الفلسطينية، إذ اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي لمناقشة كيفية استخدام النفوذ السياسي للكتلة المكونة من 27 دولة، للمساعدة في الجهود الديبلوماسية لإنهاء المجازر الإسرائيلية بحقّ الفلسطينيين. وشددت دول الاتحاد الأوروبي على وقف إطلاق النار والحاجة إلى حلّ سياسي لإنهاء الصراع الأخير. وانتهى الاجتماع بامتناع المجر عن التوقيع على الإعلان. ودعا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل إلى «وقف فوري لكل أعمال العنف وتطبيق وقف لإطلاق النار بين إسرائيل والفلسطينيين». وأضاف أن «الهدف هو حماية المدنيين والسماح بإيصال المساعدة الإنسانية إلى غزة». وأكمل قائلًا: «ندين الهجمات الصاروخية لحماس ومجموعات إرهابية أخرى على أراضي إسرائيل، وندعم بالكامل حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها...ولكن ينبغي القيام بذلك بشكل متكافئ ومع احترام القانون الإنساني الدولي»[1].

وفي سياق متصل، قال مسؤول أوروبي رفيع إنه يمكن الأوروبيون التواصل مع حركة حماس بعد المصالحة الفلسطينية، وفي ظلّ سريان وقف إطلاق النار بين فصائل المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي. وأوضح أنه يمكن أن تتم الاتصالات مع حماس بشكل مباشر أو غير مباشر عبر طرف ثالث؛ قطر ومصر، مشيرًا إلى أن الاتحاد الأوروبي سيحتاج إلى التعامل مع حماس بشكل أو بآخر لأنها جزء من الحلّ[2].

ودعا رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيين إلى «ضبط النفس» قائلًا إنه «قلق جدًّا» من «العنف المتزايد والخسائر في صفوف المدنيين»، وحثّ على «وقف التصعيد بشكل عاجل»[3].

وطالب برلمانيون بريطانيون، خلال جلسة بمجلس العموم، حكومة بلادهم بوقف بيع الأسلحة للاحتلال الإسرائيلي، وفرض عقوبات عليها، بسبب انتهاكاتها للقانون الدولي، خلال اعتداءاتها الأخيرة ضدّ الفلسطينيين. وطالبوا الحكومة بالاعتراف بفلسطين كدولة[4].

1 الأخبار، 2021/5/18. https://bit.ly/3g11p7n
2 الجزيرة.نت، 2021/5/21. https://bit.ly/2XrGlk3
3 الشرق الأوسط، 2021/5/12. https://bit.ly/2UdWLes
4 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/19. https://bit.ly/3jToERV

وفي بيان لم يوجه أي إدانة للعنف الإسرائيلي، أعربت فرنسا عن قلقها الشديد من «أحداث العنف والاشتباكات» المستمرة في القدس. وأكدت وزارة الخارجية الفرنسية ضرورة وقف جميع الأعمال التي من شأنها تصعيد الأحداث. وعبّرت عن قلق فرنسا العميق إزاء الترحيل القسري للناس من منازلهم في حي «الشيخ جراح» بالقدس. ودانت بشدة الهجمات الصاروخية من قطاع غزة باتجاه الأراضي الإسرائيلية[1]. ودعت باريس السلطات الإسرائيلية إلى عدم استخدام القوة المفرطة ضدّ الفلسطينيين. ودعت «جميع الأطراف إلى التزام أكبر قدر من ضبط النفس»، محذرة من «تصعيد واسع النطاق»، وهو موقف عدَّه جزء من اليسار الفرنسي منحازًا للغاية للاحتلال. ونددت باريس بـ»إطلاق صواريخ من قطاع غزة استهدفت الأراضي الإسرائيلية».

وذكرت الرئاسة الفرنسية أن فرنسا ومصر ناقشتا أزمة غزة، واتفقتا على مواصلة الجهود من أجل إعلان هدنة سريعة وتجنب تفاقم الوضع. وقال متحدث باسم الحكومة الفرنسية «نسعى مع مصر والأردن وألمانيا إلى وقف إطلاق النار وضمان حلّ دائم في المنطقة، وقد بدأنا تحركًا دبلوماسيًا منذ أيام للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن»[2]. وقدّمت فرنسا بالتنسيق مع مصر والأردن مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يدعو إلى وقف إطلاق النار بين الاحتلال الإسرائيلي وغزّة ويلقى تأييد الصين وروسيا، مجازفة بانتزاع المبادرة من الولايات المتحدة[3]. وقالت مصادر واسعة الاطلاع في باريس إن مشروع القرار الفرنسي في مجلس الأمن أحرج واشنطن وسرع التوصل لوقف النار بقطاع غزة[4].

وفي ألمانيا، أكدت المستشارة أنجيلا ميركل، خلال اتصال هاتفي مع نتنياهو، تضامنها مع الاحتلال الإسرائيلي، مبدية أملها «أن تنتهي (العمليات العسكرية) في أسرع وقت»[5].

---

1 القدس العربي، 2021/5/10. https://bit.ly/3m0U77m
2 الجزيرة.نت، 2021/5/17. https://bit.ly/3AV42zN
3 France24 website , 2021/5/19, https://bit.ly/3yL3vja
4 الشرق الأوسط، 2021/5/24. https://bit.ly/2VTUpSW
5 موقع إذاعة صوت ألمانيا أو دويتشه فيله DW (Deutsche Welle) باللغة العربية، 2021/5/24.
https://bit.ly/2VTUpSW

وشدد وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، خلال لقائه مع وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي، لدى وصوله إلى كيان الاحتلال، على دعم بلاده في عدوانها على غزة، وعدَّ أن لـ«إسرائيل الحقّ في الدفاع عن نفسها»، لكنه لم يندد بالعدوان الإسرائيلي الوحشي على الفلسطينيين، الذي تسبب بالتدمير الهائل والكارثة الإنسانية في قطاع غزة[1].

وبالرغم من ذلك، أعربت ميركل عن تأييدها إجراء «اتصالات غير مباشرة» مع حركة حماس، وقالت، في مقابلة مع تلفزيون دبليو.دي.آر العام: «لا يمكن القيام دائمًا باتصالات مباشرة لكن بالتأكيد يجب إشراك حماس بطريقة أو بأخرى، لأنه من دون حماس لا وقف لإطلاق النار»[2].

ج. الولايات المتحدة الأمريكية

في خطوة تعكس سياسة الانحياز للكيان الصهيوني، والتخلي عن لغة الدبلوماسية، وتبني رؤية الاحتلال، والعمل على فرضها أمرًا واقعًا، قال البيت الأبيض الأمريكي إن للاحتلال الإسرائيلي الحقّ المشروع في الدفاع عن نفسه في مواجهة الهجمات الصاروخية التي تشنّها حركة حماس. وبالمقابل شدّد البيت الأبيض على أن القدس «يجب أن تكون مكانًا للتعايش».



بايدن يطلب من عباس «تهدئة الأزمة»

وأكد البيت الأبيض أن مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان جدّد، في اتصال هاتفي مع نظيره الإسرائيلي مئير بن شبات، قلق الولايات المتحدة العميق بشأن الطرد المحتمل لأسر فلسطينية من منازلها في حي الشيخ جراح. وجاء في البيان: «اتفق الاثنان

1 موقع عرب 48، 2021/5/20. https://bit.ly/3AMFwkh
2 الشرق الأوسط، 2021/5/20. https://bit.ly/3AIGpdy

على أن الهجمات الصاروخية والبالونات الحارقة (التي تطلق) من غزة على إسرائيل غير مقبولة وينبغي التنديد بها»[1]. وقال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، إنه حذر القادة الإسرائيليين خلال زيارته إلى كيان الاحتلال في نهاية أيار/مايو 2021، من عواقب إجلاء العائلات الفلسطينية من بيوتهم في شرق القدس والاضطرابات عند المسجد الأقصى[2]. وقال المتحدث بلسان الخارجية الأمريكية نيد برايس إن «الحفاظ على الوضع القائم في القدس أمر بالغ الأهمية»، مشددًا على أن على الاحتلال الإسرائيلي معاملة سكان حي الشيخ جراح باحترام، وأن واشنطن ستواصل الضغط بهذا الاتجاه[3].

وشدّد البيت الأبيض على أن القدس «يجب أن تكون مكانًا للتعايش»[4]. وأعلن ناطق باسم مجلس الأمن القومي لدى البيت الأبيض، أن الرئيس جو بايدن وجّه رسالة إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، شدد فيها على «ضرورة تهدئة الأزمة الحالية»[5].

وقال البيت الأبيض إن بايدن أكد، في محادثة هاتفية مع نتنياهو، ما سماه «حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، وإدانته لما وصفها بـ «الهجمات الصاروخية العشوائية» من قبل حركة حماس. ولكن الرئيس الأمريكي «أعرب عن دعمه لوقف إطلاق النار». وذكر البيت الأبيض أن بايدن شجع «إسرائيل» على «اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لضمان حماية المدنيين الأبرياء»، معربًا عن «قلقه البالغ» بشأن «العنف بين السكان في إسرائيل»[6].

وجدّد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن تأكيد التزام بلاده بدعم الاحتلال الإسرائيلي. وأعلن بعد لقائه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في رام الله، أن بلاده ترغب في «إعادة بناء» علاقتها مع الفلسطينيين، وستسعى إلى إعادة فتح القنصلية

1 الشرق الأوسط، 2021/5/9. https://bit.ly/3s8oXvO
2 القدس العربي، 2021/5/27، https://bit.ly/3CIwTsw، وانظر أيضاً: Axios , 2021/5/27, https://bit.ly/3iERrdG
3 الجزيرة.نت، 2021/5/22. https://bit.ly/3iBwMqG
4 الشرق الأوسط، 2021/5/11. https://bit.ly/2Xb03Ae، وانظر أيضاً: The White House website, 2021/5/11, https://bit.ly/3yEwdSN
5 الشرق الأوسط، 2021/5/12. https://bit.ly/3yEA7e5
6 The White House website , 2021/5/17, https://bit.ly/3xFIS6D

الأمريكية في القدس، وقال بلينكن إن الولايات المتحدة على قناعة بأن الفلسطينيين والإسرائيليين يستحقون على حدّ سواء إجراءات متساوية من ناحية الأمن، والحرية، والفرصة، والكرامة»[1].

ووقع أكثر من 500 عضو من حملة الرئيس الأمريكي جو بايدن وموظفين في الحزب الديموقراطي في 22 ولاية، على رسالة تدعو بايدن إلى «محاسبة الحكومة الإسرائيلية» بعد عدوانها الأخير على قطاع غزة. وقالت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية إن الرسالة تدعو الرئيس إلى بذل المزيد في «حماية حقوق الفلسطينيين ومحاسبة إسرائيل على عدد القتلى غير المتكافئ الذي تسببت به القوات الإسرائيلية مقارنة بتلك التي تسبب بها المسلحون الفلسطينيون»[2].

1 الجزيرة.نت، 2021/5/25. https://bit.ly/37DAMko، وعرب 48، 2021/5/25.
https://bit.ly/3CAwLeC

2 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/24. https://bit.ly/2XmdYUn، وللاطلاع على نص الرسالة انظر:
https://bit.ly/2VNC2iu ,2021/5/24 , Matan Arad-Neeman website

سادسًا: المستوى الشعبي

يُعدُّ الموقف العربي والإسلامي والدولي الشعبيّ من تطور الأوضاع في المسجد الأقصى أفضل حالًا من المستوى الرسمي، ومن أهم الأدوات المؤثرة في تحديد المسارات. والشارع العربي والإسلامي متفاعل مع القضية الفلسطينية بشكل عام، والمسجد الأقصى ومدينة القدس بشكل خاص.

وفي إطار التفاعل مع المستجدات في القدس المحتلة، والاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، انعقد «مؤتمر روَاد بيت المقدس الإلكتروني»، في 7 و2020/11/8، تحت شعار «القدس أمانة..التطبيع خيانة»، من تنظيم «الائتلاف العالمي لنصرة القدس وفلسطين»، ومركز «علاقات تركيا والعالم الإسلامي». ليكون أضخم مؤتمر إلكتروني عالمي نصرة لفلسطين ودعمًا لصمود الشعب الفلسطيني، شارك فيه المئات من الشخصيات البارزة والفاعلة في خدمة القضية الفلسطينية على مستوى العالم، فيما بلغ عدد المشاركين فيه نحو 5 آلاف مشارك من 75 بلدًا[1].

وخرجت في عدة مدن عربية وإسلامية ودولية مظاهرات احتجاجية مندّدة بالاعتداءات على المسجد الأقصى والقدس وأهلها، ورافضة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكان التفاعل الشعبي الأردني مع تطورات الأحداث، نتيجة معركة «سيف القدس» بارزًا، فقد استمرت التظاهرات والاعتصامات ووقفات التضامن خلال العدوان الصهيوني، نصرة للشعب الفلسطيني، ودعمًا لصموده في وجه الاعتداءات الإسرائيلية على غزة والانتهاكات المستمرة بحقّ الفلسطينيين في القدس، ومحاولات التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى المبارك. وأبرز تلك التحركات كانت التي أقيمت يومي الجمعة 2021/5/14، والجمعة 2021/5/21، إذ شارك عشرات آلاف الأردنيين في التظاهرات التي كان بعضها على الحدود الأردنية الفلسطينية[2].

1 وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2020/11/7. https://bit.ly/38JwyZQ
2 الجزيرة.نت، 2021/5/14. https://bit.ly/3AvhM3F؛ ووكالة قدس برس، 2021/5/22. https://bit.ly/3yD6Bpb



محتجون أردنيون يتظاهرون دعماً للفلسطينيين في مدينة الكرامة على الحدود مع فلسطين المحتلة

وعبر رجلان أردنيان مسلحين بالسكاكين الحدود من الأردن إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقالت الشرطة الإسرائيلية إنها اعتقلتهما[1].

وقال المركز الكاثوليكي للدراسات والإعلام في الأردن إن مدينة القدس في قلب الكنائس محليًا وعالميًا. وعبّر المركز عن الألم والقلق البالغين إزاء أحداث العنف والاضطرابات التي تعصف بالقدس، سواء في أحياء البلدة القديمة وباحات المسجد الأقصى، أو في حي الشيخ جرّاح.[2].

أما الساحة اللبنانية، التي يعيش فيها عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، فقد تفاعل الشارعان اللبناني والفلسطيني مع تطورات معركة «سيف القدس»، وانطلقت تظاهرات في مختلف الأراضي اللبناني، ونُظِّمت وقفات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، وللتنديد بالانتهاكات الصهيونية بحقّ المسجد الأقصى والقدس وقطاع غزة؛ غير أن الحدثين البارزين كانا التظاهرات التي انطلقت نحو الحدود مع فلسطين، والتي أسفرت عن استشهاد مواطن لبناني، وإطلاق الصواريخ من داخل الأراضي اللبنانية نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة[3].

1 الشرق الأوسط، 2021/5/16. https://bit.ly/3ApHZRm
2 الدستور، 2021/5/11. https://bit.ly/3iylZfZ
3 للمزيد انظر: الجزيرة.نت، 2021/5/13. https://bit.ly/3s7KgNW، موقع العهد الإخباري، 2021/5/14. https://bit.ly/3fSyW3t، ووكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/18. https://bit.ly/2VH362Q، وموقع العربية نت، 2021/5/19. https://bit.ly/2U7AlM3

وخرجت في عدة مدن عربية مظاهرات احتجاجية ضدّ العدوان، وطالب المحتجون بوقف إطلاق النار. فقد شهدت نحو 50 مدينة مغربية تظاهرات دعمًا للفلسطينيين، واستنكارًا لاعتداءات الاحتلال، وتميزت بمشاركة كثيفة لمختلف الأطياف السياسية والحقوقية والنقابية والعديد من المواطنين من مختلف الأعمار، رجالًا ونساء وأطفالًا[1]. وفي تونس، تظاهر الآلاف تعبيرًا عن الدعم للفلسطينيين، مطالبين بالمصادقة على قانون «يجرّم» التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي. وتظاهر الآلاف من الموريتانيين في شوارع العاصمة نواكشوط[2]، والآلاف من اليمنيين في العاصمة صنعاء و13 ساحة أخرى في مدن يمنية مختلفة لمساندة المقاومة الفلسطينية ومؤازرة صمودها، وتنديدًا بالجرائم المرتكبة بحقّ الشعب الفلسطيني[3]. وتظاهر الآلاف في مدن وعواصم عربية تضامنًا مع الفلسطينيين وأهل غزة، بعد ساعات قليلة من دخول اتفاق وقف إطلاق النار بين المقاومة والاحتلال حيز التنفيذ.

وتحت شعار «فلسطين تنتفض» شارك نحو 10 آلاف شخص من القطريين والجاليات العربية والإسلامية بالعاصمة الدوحة في مهرجان تضامني حاشد نظمه الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، في 2021/5/15، للتعبير عن دعمهم الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لعدوان إسرائيلي متواصل، وللتنديد باستمرار العدوان الإسرائيلي الدامي على القدس وقطاع غزة، بمشاركة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية[4].

وفي الكويت، تصاعدت موجة التضامن مع الشعب الفلسطيني، وأطلقت الجمعيات الخيرية الكويتية حملات للتبرع لمصلحة قطاع غزة، فضلًا عن إضاءة أبراج الكويت بأعلام فلسطين[5]، وقيام تظاهرات حاشدة، دعمًا لفلسطين، وتنديدًا بالعدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة. وفي 2021/5/21، أعلنت الكويت بدء انطلاق حملة إغاثة شعبية عاجلة لمصلحة الشعب الفلسطيني، تستمر شهرًا وتسعى إلى جمع 100 مليون دولار،

1 القدس العربي، 2021/5/16. https://bit.ly/2U8iB2Z
2 الجزيرة.نت، 2021/5/20. https://bit.ly/3yEzpxI
3 الجزيرة.نت، 2021/5/18. https://bit.ly/3lTUSPI
4 الجزيرة.نت، 2021/5/15. https://bit.ly/3jNGFkJ
5 الخليج أون لاين، 2021/5/20. https://bit.ly/3xC5hlf

وسط دعوات للمشاركة فيها[1]. ونظمت قوى سياسية كويتية اعتصامًا تضامنيًا مع فلسطين في ساحة الإرادة الواقعة قبالة مجلس الأمة الكويتي[2].

وكان وسم (هاشتاغ) #غزة_تنتصر قد تصدر موقع تويتر في السعودية بأكثر من 350 ألف تغريدة، بعد إعلان التهدئة بين الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية[3].

وكانت تركيا من أكثر الدول التي شهدت معظم مدنها تنظيم فعاليات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، وتنديدًا بالعدوان الصهيوني. وشهدت العاصمة الإيرانية طهران تجمعًا يندد بالاعتداءات والجرائم الإسرائيلية بحقّ الشعب الفلسطيني، وشاركت مجموعات طلابية في المظاهرة. ورفع المتظاهرون شعارات تندد بالعدوان الإسرائيلي على غزة والاعتداءات الإسرائيلية في القدس والأقصى[4].

وفي إندونيسيا، نظّم التحالف الإندونيسي لنصرة بيت المقدس برنامجًا شارك فيه نحو ألف مسجد وعشرات المنظمات والجمعيات، نصرة للمسجد الأقصى وقطاع غزة. وقد أصدر المشاركون «إعلان إندونيسيا لإنقاذ المسجد الأقصى وتحرير فلسطين»؛ حذروا فيه الاحتلال من المساس بالمسجد الأقصى، وطالبوا بوقف التوسع الاستيطاني، وإطلاق الأسرى الفلسطينيين وخصوصًا الأطفال، ودعا المشاركون إلى مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي، واصفينالتطبيع أنه يستغل لمصلحة الاحتلال[5].

وفي السياق نفسه، خرجت في عدة مدن عالمية مظاهرات احتجاجية ضدّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالب المحتجون بوقف إطلاق النار. فقد شهدت عدة مدن دانماركية وبلجيكية وإسبانية وهولندية وإيطالية ويونانية ونمساوية وكندية وجنوب أفريقية، وغيرها من المدن العالمية، مظاهرات ووقفات تضامن، تنديدًا بالعدوان على الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس وقطاع غزة. وطالب المشاركون في الوقفة بمحاسبة قادة الاحتلال على جرائمه، وانتهاكاته المتواصلة للقانون الدولي[6].

1 الخليج أون لاين، 2021/5/21. https://bit.ly/3fRBaQS
2 الجزيرة.نت، 2021/5/20. https://bit.ly/3yEzpxl
3 عربي 21، 2021/5/21. https://bit.ly/3lSMIqM
4 الجزيرة.نت، 2021/5/18. https://bit.ly/3AAwlmz
5 الجزيرة.نت، 2021/5/30. https://bit.ly/3iBEO2Q
6 القدس العربي، 2021/5/17. https://bit.ly/3m3IWuQ

وذكر التلفزيون الدانماركي الرسمي أن نحو 4 آلاف شخص شاركوا في مسيرة داعمة للفلسطينيين، في العاصمة كوبنهاغن[1].

وبالمقابل، منعت شرطة باريس تظاهرة مؤيدة للفلسطينيين في العاصمة الفرنسية، بعدما طلبت الداخلية الفرنسية من الشرطة حظرها، خشية تكرار صدامات وقعت في ظروف مشابهة سنة 2014، بحسب زعم وزارة الداخلية[2]. وفي مشهد مماثل، حظرت الشرطة الألمانية خروج عدة تظاهرات دعت إليها مجموعات فلسطينية في عدد من الولايات الألمانية[3].

وبعدما أقدمت الحكومة النمسَاوية على رفع العلم الإسرائيلي فوق مقرّ وزارة الخارجية، ومقرّ المستشار سيباستيان كورتس، تعبيرًا عن تضامن النمسا مع الاحتلال الإسرائيلي، شهدت فيينا تظاهرة أمام مبنى رئاسة الوزراء، ندّد فيها المشاركون بهذا التصرف الـ«مخجل». ووصف رئيس جمعية «المجتمع العربي- النمسَوي»، فريتز إدلينغر، سماح كورتس، برفع العلم الإسرائيلي بأنه «مدعاة للخجل»[4].

وشهدت عدة مدن أرجنتينية وبرازيلية، تحركات وفعاليات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، ندد فيها المشاركون باستمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. ونظمت جمعيات حقوقية كورية جنوبية وقفتين احتجاجيتين أمام السفارة الإسرائيلية بالعاصمة سول، نددت فيهما بالتطهير العرقي والعدوان على قطاع غزة. وطالب المحتجون بوقف اتفاقية التجارة الحرة التي أبرمتها دولتهم مع الاحتلال الإسرائيلي في اليوم الأول من بدء العدوان على غزة[5]. ونظم البيت الفلسطيني في كندا وقفة جماهيرية حاشدة أمام القنصلية الإسرائيلية في وسط مدينة تورنتو، بمشاركة أكثر من 1400 شخص من أبناء الجالية الفلسطينية والعربية، للتنديد بالاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني وخاصة في حي الشيخ جراح في القدس المحتلة[6].

1 وكالة الأناضول للأنباء، 2021/5/14. https://bit.ly/3iL8mva

2 France24 websit , 2021/5/13, https://bit.ly/3yYqUgQe

3 للمزيد انظر: موقع DW باللغة العربية، 2021/5/14. https://bit.ly/3CNFWIL، وموقع DW باللغة العربية، 2021/5/16. https://bit.ly/2XruJ0p، ووكالة قدس للأنباء، 2021/5/22. https://bit.ly/3iMMtLG

4 الأخبار، 2021/5/18. https://bit.ly/37GWzYn

5 عربي 21، 2021/5/18. https://bit.ly/3AFuWv3

6 موقع دنيا الوطن، 2021/5/11. https://bit.ly/3jW8g30

ووقّع رؤساء حكومات ووزراء أوروبيون سابقون رسالة تدعو إلى التحقيق في جرائم الحرب بالأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، وعبّروا فيها عن رفضهم اتهام الجنائية الدولية بمعاداة السامية لتحقيقها في جرائم الاحتلال الإسرائيلي[1]. ووقّع 600 أكاديمي وباحث في جامعات هولندا عريضة تدعو الحكومة الهولندية إلى قطع جميع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، من أجل تحقيق سلام عادل للفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، أطلقت عريضة مماثلة لطلبة في الجامعات الهولندية، بلغ عدد الموقعين عليها قرابة 1200 طالب[2].

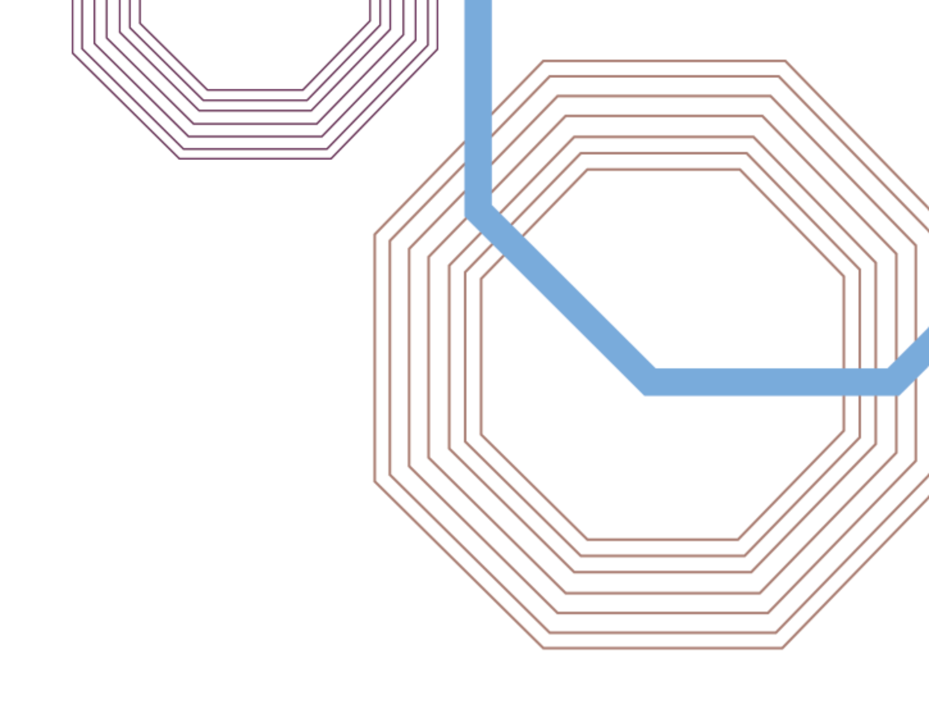
وفي السياق نفسه، أفادت وسائل إعلام إيطالية أن عمال ميناء ليفورنو في إيطاليا رفضوا تحميل «أسلحة ومتفجرات ستستخدم لقتل الفلسطينيين» على متن سفينة متوجهة إلى الاحتلال الإسرائيلي[3]. وأعلنت نقابة عمال جنوب إفريقيا ساتاو أن أعضاءها يرفضون تفريغ حمولة السفينة الإسرائيلية زيم شنغاي، التي رست في ميناء مدينة ديربان، تعاطفًا مع ضحايا الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، وللضغط على الاحتلال لوقف اعتداءاته المستمرة[4].

وشهدت عدة ولايات ومدن أمريكية مظاهرات حاشدة احتجاجًا على العدوان الإسرائيلي ضدّ الفلسطينيين في القدس وقطاع غزة، والانتهاكات داخل المسجد الأقصى، فقد شهدت نيويورك وميشيغن والعاصمة واشنطن، تظاهرات حاشدة أمام السفارة والقنصليات الإسرائيلية، جابت الشوارع منددة بعنصرية الاحتلال ووحشيته في ظل ما يرتكبه من مجازر بحقّ الشعب الفلسطيني[5]. وتظاهر المئات من سكان ولاية تينيسي في شوارع وسط مدينة ناشفيل. وهتف 800 على الأقل من المتظاهرين بالعربية «سنضحي بدمائنا وأرواحنا من أجل فلسطين». وكانت هذه المظاهرة الثانية من نوعها في ناشفيل خلال أسبوع للتضامن مع فلسطين[6].

1 The Guardian newspaper website, 2021/5/31, https://bit.ly/37HLd6A
2 الجزيرة.نت، 2021/5/28. https://bit.ly/3m295Kh
3 الجزيرة.نت، 2021/5/15. https://bit.ly/3CK2JFn
4 Independent Online, South Africa, 2021/5/21, https://bit.ly/3skq3Vl
5 Euronews website, 2021/5/19, https://bit.ly/3ACxEBF
6 القدس العربي، 2021/5/26. https://bit.ly/37IMppW

وفي السياق نفسه، أصبحت جورجيا خامس ولاية أمريكية تلغي تشريعًا وضع لردع المحاولات الرامية لمقاطعة الاحتلال الإسرائيلي، بعد كل من ولايات كنساس، وأريزونا، وتكساس، وأركنساس؛ بحسب ما أفاد موقع ميدل إيست آي الإخباري البريطاني[1]. وتعهد الأكاديمي والمفكر الأمريكي نعوم تشومسكي بمقاطعة شركة التأمين الفرنسية العملاقة أكسا، بسبب دعمها الاستيطان الإسرائيلي. وانضمّ نحو 12 ألفًا لتشومسكي، وتعهدوا بمقاطعة الشركة الفرنسية، حتى ينتهي تواطؤها في الفصل العنصري[2].

1 الجزيرة.نت، 2021/5/25. https://bit.ly/3AG8nXj
2 القدس العربي، 2021/5/30. https://bit.ly/3COC3mP



الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 5647-113 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-city.com

